دراسات فى
تاريخ أوربا المعاصر

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ووكيل كلية الآداب - بجامعة الاسكندرية

للدراسات العليا والبحوث

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت: ٤٨٣٠١٦٣

٣٨١ ش قنال السويس - الشاطبى ت: ٥٩٧٣١٤٦



دراسات فى
تاريخ أوربا المعاصر

بسم الله الرحمن الرحيم



محتوي الجزء الثاني

تاريخ أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين

مقدمة

الخصائص المميزة لتاريخ أوروبا
فى القرنين التاسع عشر والعشرين

يتميز تاريخ القرن التاسع عشر الميلادى بظاهرة الاستقرار فى الشئون الدولية خاصة إذا ما قورن بالقرون التى سبقته أو القرن العشرين الذى أعقبه، والذى تميز تاريخه بالفوضى وعدم الاستقرار حيث شهد حربين عالميتين طاحنتين، كما شهد الحرب الباردة بين القوتين الأعظم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الذى انهار فى نهاية القرن الحالى، وبدأت أوروبا والعالم تترسم نظاماً دولياً جديداً.

ومن أبرز ملامح القرن التاسع عشر ظهور الروح القومية التى كانت قد نشأت بوادرها الأولى فى نهاية العصور الوسطى وأخذت تتقدم فى أوروبا تقدمًا حثيثًا طوال العصور الحديثة حتى أصبحت الظاهرة الكبرى للحياة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن العوامل التى أيقظت تلك الروح القومية النهضة الفكرية التى ظهرت فى أوروبا والتى تغذت فيما بعد بالثورة الأمريكية، فالثورة الفرنسية والصراع العنيف مع نابليون، وحفزها الطغيان الجارف الذى فرضه الساسة فى أوروبا على شعوبهم فى أعقاب هذا الصراع. كما زادها اشتعالا قيام الثورة الصناعية ووقوع النزاع العنيف بين الأمم للسيطرة على أسواق العالم، حتى إذا كانت الحرب العالمية الأولى انتصرت الفكرة القومية فى أوروبا انتصاراً حاسمًا. إذ انهارت فى هذه الحرب أربع إمبراطوريات كبرى، وقامت على أطلالها قوميات جديدة، وهذه الإمبراطوريات هى الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية الألمانية وإمبراطورية روسيا وإمبراطورية العثمانيين. ولم تلبث المبادئ القومية أن انتقلت إلى العالم الآسيوى، فالعالم الأفريقى، حيث أصبحت اليوم تحظى بالانتصار فى أرجاء العالم.

ومن الملاحظ أن عهد الاستقرار النسبى فى أوروبا أثناء القرن التاسع عشر إنما مرجعه إلى حد كبير إلى ظاهرة التوازن فى القوى بالنسبة للدول الأوروبية، واهتمامها باستمرار هذا التوازن وعدم تعرضه لأى خلل حتى لا تبلغ دولة من القوة ما يشجعها على ابتلاع غيرها من الدول. وعلى الرغم من اختلال هذا التوازن بدرجة غير خطيرة فى ثورات عام ١٨٤٨ فى فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا، فسرعان ما أصبح النظام الذى أعقب هذه الثورات لا يتعارض مع توازن القوى إلى حد كبير. وقد نتج عن فترة الاضطرابات التى حدثت بين عامى ١٨٤٨ و ١٨٧٠ تكوين الدول القومية لإيطاليا وألمانيا، ثم اختل التوازن قليلا بظهور ألمانيا الجديدة الموحدة كدولة عظمى تحتل مكانة فرنسا وترث مطامعها فى القارة الأوروبية. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يحدث تغيير جوهرى فى مراكز الدول العظمى القائمة حينذاك.

وقد حدثت تغييرات كثيرة فى أوروبا فى السكان وفى الموارد الاقتصادية وفى التكوين السياسى أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين مما كان يمهد بطبيعة الحال لتغيير جوهرى فى توازن القوى. فقد تغيرت أوروبا تغييراً جوهرياً فيما بين عامى ١٨٤٨-١٩١٤ بفضل دفع الثورة الصناعية التى اعتمدت على الفحم والحديد.

وإذا كان التوازن بين القوى قد ساعد على إيجاد فترة من الاستقرار النسبى فى أوروبا فى القرن التاسع عشر، فقد ساعد على ذلك خوف الدول من نشوب الثورات من جهة، وتطلعها إلى التوسع فيما وراء البحار من جهة أخرى. وقد ظل الخوف من الثورات يعوق الدول الكبرى أحياناً عن التفكير فى الحرب أو الإعداد لها. غير أن خطر الثورات زال تقريباً فى السنوات الأولى من القرن العشرين بالنسبة لكل الدول الأوروبية الكبرى على وجه الخصوص. ولهذا أطلقت أيدى ساسة أوروبا فى مطلع العقد الثانى من القرن العشرين فى الإعداد للحرب كأداة سياسية. وأصبحت هذه الظاهرة طبيعية

بعد تحرر هؤلاء الساسة من الخوف من نشوب خطر الثورات فى دولهم.

ولاشك أن انصراف الدول الأوروبية إلى الاهتمام بمناطق نفوذها فيما وراء البحار قد ساعد كثيراً على حفظ السلام بين هذه الدول أثناء القرن التاسع عشر. خاصة وأن إنجلترا وروسيا كانتا تفضلان عدم الاهتمام بشئون القارة الأوروبية أثناء القرن المذكور. فبالنسبة لإنجلترا كانت الهند وشمال أفريقيا والتجارة العالمية مجالا لنشاطها بينما اختارت روسيا لمطامعها أواسط آسيا ثم الشرق الأقصى فيما بعد. هذا فى الوقت الذى تطلعت فيه فرنسا للسيطرة على شمال أفريقيا. وأخيراً حذت إيطاليا حذوها فى شمال أفريقيا أيضًا. أما عن ألمانيا فلم يكن لها مطامع استعمارية فى أول الأمر، ولكنها عدلت عن موقفها بعد نموها وتوسع تجارتها وزيادة إنتاجها. وبالنسبة للإمبراطورية النمساوية فقد كانت الدولة الأوروبية العظمى الوحيدة التى لم تكن تهتم حينذاك بما يجرى خارج القارة الأوروبية، وكان ذلك تعبيراً عن ضعفها بالنسبة لقريناتها من الدول الأوروبية الأخرى.

وعلى أية حال، فقد كان العامل الحاسم فى تدبير الاستعمار الأوروبى فى القرن العشرين نابعًا من أوروبا نفسها. ففى الحربين العالميتين الأولى والثانية فقدت أوروبا الملايين من رجالها وتهدم الكثير مما فيها من مصانع ومتاجر ومزارع. ولم ينقذ أوروبا من الهاوية التى تردت فيها والدمار الشامل الذى أصابها سوى دولتين غير أوربيتين وهما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولذا أصبحتا وقد حالتا بين العالم الأوروبى وبين الانهيار الكامل فى موقف يسمح لهما بإملاء إرادتهما وسياستهما على العالم أجمع. فقد عادت روسيا - بعد أن تخلت عن هدنتها مع دول الرأسمالية خلال الحرب تصوب دعايتها بثورة وعنف فى كل مكان، لا سيما فى المستعمرات، حتى تصرع الرأسمالية الطاغية، كما صرعت النازية العاتية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تمسكت بالمبادئ التى

غمرت العالم بالدعاية لها أثناء الحرب العالمية الأولى، وهى مبادئ الحرية الشاملة، فأدخلت فى المادة الثالثة من ميثاق الأطلنطى نصًا صريحًا يقضى بحق كل أمة فى اختيار الحكومة التى تبتغيها، وطفقت تهاجم الاستعمار والدول الاستعمارية بشدة لا تقل عن النظرية السوفيتية، رغم أن المثالية الأمريكية كانت تقترن بالمصالح المادية والرغبة فى فتح أسواق المستعمرات المتحررة للتجارة الأمريكية. على أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ من الناحية الرسمية على أقل تقدير لم تلبث بعد قيام الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى أن اتخذت موقف الحياد إن لم يكن موقف العداء السافر من حركات التحرر التى تشعر أنها تأثرت بتعاليم موسكو ونفوذها على نحو ما حدث فى الصين والهند الصينية وأنجولا فى الفترة الأخيرة.

كما تعرض الاستعمار الأوروبى بعد صراعه الطويل مع الوطنيين لضربة أخرى قاضية هى فى حقيقة الأمر أثر من آثار الحربين العالميتين. فقد جندت الدول الاستعمارية الملايين من الجنود الملونيين أثناء الحرب ودربتهم على القتال، وزودتهم بأحدث آلات الحرب، وغذتهم بمبادئ الحرية والدفاع عنها، فلما عاد المجندون إلى أوطانهم بعد أن حاربوا فى أهم ميادين القتال، يملؤهم الاعتزاز بالنصر والثقة بماضيهم ومستقبلهم، حملوا لواء الكفاح عن حريات بلادهم وعززوا الدعوة القومية بين مواطنيهم، وكانت أوروبا تترنح من أهوال الحرب والخراب الذى حل بها، فاضطرت إلى تعديل سياستها نحو المستعمرات تعديلاً شاملا، حتى لنكاد اليوم نشهد مصرع الاستعمار فى كل أرجاء العالم، كما نشهد توجه العالم إلى إقامة نظام دولى جديد، يمكن أن يستكمل ملامحه فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

الإسكندرية فى: [١٦ ربيع الأول ١٤١٧هـ.
أول أغسطس ١٩٩٦م.

د. فاروق عثمان أباظة
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

الفصل الأول
الحركات القومية في أوروبا
عقب مؤتمر ڤيينا سنة ١٨١٥



الفصل الأول
الحركات القومية فى أوروبا
عقب مؤتمر ڤيينا سنة ١٨١٥

شهدت أوروبا أثناء القرن التاسع عشر الميلادى عدة حركات قومية كان لها أعمق الأثر فى تاريخ أوروبا بوجه خاص والتاريخ العالمى بوجه عام. إذ كانت التسوية التى تمت فى مؤتمر ڤيينا فى عام ١٨١٥ من أهم أحداث أوروبا منذ مؤتمر وستفاليا فى عام ١٦٤٨، فكما أن هذا المؤتمر الأخير أعاد تنظيم شئون أوروبا بعد حرب دولية طاحنة هى حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٤٨)، فكذلك تمت فى مؤتمر ڤيينا تسوية الحساب بين ممالك أوروبا المختلفة بعد الحروب المتواصلة التى ظلت نارها مستعرة طوال عهد الثورة ونابليون (١٧٨٩-١٨١٥). وإنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن التسوية التى تمت كانت تختلف كثيراً فى إحدى الحالتين عن الأخرى. ذلك أنه على الرغم من ارتفاع الأصوات فى أوروبا، التى خضبت أرضها بالدماء مدة ربع قرن كامل، بوجوب وضع التسوية الجديدة على أساس احترام الحقوق القومية ومبادئ الحرية التى أيقظتها الثورة وحروبها، فإن الساسة الذين اجتمعوا فى مؤتمر ڤيينا أغفلوا هذه الاعتبارات، لا جهلا بها، ولكن براً بعهود ارتبطوا بها إبان الكفاح ضد نابليون، وكان لا مناص لهم من تنفيذها. غير أنهم حاولوا أن يكسبوا عملهم مظهراً خداعاً فأطلقوا عليه اسم «خطة إرجاع الحقوق الشرعية إلى أصحابها». وعلى الرغم من ذلك فإنهم لم يترددوا فى الخروج على تلك الخطة كلما وجدوها تتصادم مع مطامعهم أو تتعارض مع مواثيقهم. فكأنهم فى الواقع لم يخرجوا فى عملهم عن المبدأ القديم، مبدأ اقتسام الغنيمة بين الظافرين.

وإذا ما تأملنا فى القرارات التى وضعها ساسة مؤتمر ڤيينا، ألفيناهم لم

يراعوا فيها احترام مبدأ الحقوق الشرعية ولا مبدأ القومية الذى أثارته حروب نابليون، وإنما جعلوا أساس التسوية توازن الدول وإرضاء مطامعها كما ذكرنا. فلا عجب إذا تزعزعت قواعد السلم المنشود وهدم البناء الشامخ الذى أقيم - حجراً بعد حجر إبان القرن التالى .

بيد أنه يجب ألا ننسى أن الدول الأوروبية كانت قد ارتبطت أثناء الحرب بعهود لم تر بدأ من الوفاء بها كما سلف القول، وذلك خوفًا من اشتباكها فى حروب جديدة فى وقت كان ما أحوجها فيه إلى السلم. كما يجب ألا نغفل من اعتبارنا أن الحرية فى فرنسا ولدت الحروب والغزوات، واقترنت بالجرائم وسفك الدماء، فكان اضطهادها أمراً لابد منه فى نظر الساسة الذين نصبوا أنفسهم لإعادة السلام إلى أوروبا، وكذلك يجب ألا يغيب عن البال أن حركة الحرية فى ذلك الحين لم تكن قد بلغت من القوة حداً يستدعى الاهتمام والمراعاة.

ولم تكد تستقر الأحوال فى أوروبا بعد مؤتمر ڤيينا حتى عادت الملكيات القديمة إلى عروشها من جديد، وشرعت تعيد نظام العهد البائد بكل مظاهره ومعانيه، كما أخذت تزيل معالم الثورة وآثارها بشدة وعنف تتضاءل أمامهما شدة العهد الخالى، وكانت شخصية مترنيخ هى الشخصية القوية البارزة وسط عاصفة الرجعية التى اجتاحت أوروبا عقب مؤتمر ڤيينا، كما كانت أساليب سياسته وتعاليمه هى الأساس الذى كانت تقوم عليه سياسة أغلب الحكومات فى ذلك الحين. إلا أن بذور الحرية كانت قد انتشرت مع جيوش الثورة فى كافة أنحاء أوروبا فلم تلبث أن نمت قوة حيويتها الكامنة، ثم أزهرت وأينعت على الرغم من مقاومة أشياع العهد القديم.

وسوف نستعرض فيما يلى تطور الأوضاع فى القارة الأوروبية فى أعقاب مؤتمر فيينا فى عام ١٨١٥ والحركات القومية التى ظهرت هناك

حتى قيام حركة الوحدة الإيطالية والاتحاد الألمانى فى بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر.

أولا ـ تطور الأوضاع فى فرنسا:

كان لويس الثامن عشر شديد التعلق بمميزات الملكية القديمة، وكان يرغب فى استئناف تقاليد العهد الذى فصلته فترة من «الإجرام الهائل» كما دعا الثورة، ولذا كان يعتبر سنة ١٨١٤ السنة التاسعة عشر لا السنة الأولى من حكمه، إلا أنه مع هذا كان بعيد النظر شديد الحرص على العرش الذى اعتلاه بعد سنين من الاغتراب والمنفى، فرأى منذ البداية أن العودة إلى النظام القديم ضرب من الحمق يذهب بالملك وصاحبه، فوطد العزم على قبول مبادئ العهد الجديد على قدر المستطاع، إلا أنه لم يتخذ مع هذا خطة الحزم فى تنفيذ رغباته وإرادته، حيال رغبات وإرادة الأشراف المهاجرين الذين عادوا بعودته وعلى رأسهم الكونت دارتوا وارث العرش، وأخذوا يعملون على إرجاع مظاهر العهد القديم، كأنما الثورة لم تكن، وكأنما الملكية لم تقترن عودتها بشيء من النكبات الكبار التى أصيبت بها البلاد.

وضع لويس عند جلوسه على العرش دستوراً ـ ٤ يونيه ١٨١٤ ـ احتفظت فيه فرنسا بالأنظمة القضائية والإدارية التى ورثتها عن الثورة ونابليون مع ضمان حقوق الأفراد فى المساواة والحرية الشخصية والدينية وإطلاق حرية الصحافة ضمن حدود تعينها القوانين، وأما النظام السياسى فقد أقيم على أساس يشبه النظام الإنجليزى إذ وضعت السلطة التشريعية وهى سلطة سن القوانين وفرض الضرائب فى يد الملك ومعه مجلسان: أحدهما وراثى للأعيان. والآخر نيابى ينتخبه الشعب وفق قواعد معينة. وأما السلطة التنفيذية فقد تولاها الملك بمعاونة وزراء مسئولين، فأصبح من حقه قيادة الجيوش وإمضاء المعاهدات وتعيين الموظفين وتنفيذ القوانين، وحل مجلس النواب بشرط ألا تتجاوز مدة العطلة ثلاثة شهور. ولكن الدستور ترك

مجالا كبيراً للشرح والتأويل لاسيما فيما يتعلق بقواعد الانتخاب وحرية الصحافة، وانتخاب الوزارة، فأخذت الأحزاب المختلفة تستخدم هذا الغموض فى مصلحتها.

ولما كانت عودة الملكية قد اقترنت بإنزال أشد أنواع المظالم والاضطهاد بأنصار نابليون ورجال الثورة، فقد استطاع الملكيون المتطرفون فى ظل هذا الإرهاب «الأبيض» أن يحرزوا أغلبية المقاعد فى مجلس النواب، ولذلك أطلقوا العنان لسياسة العنف والتطرف ومطاردة أشياع الثورة وتقييد الحرية الشخصية وحرية الصحافة على الرغم من مقاومة الوزارة المعتدلة التى كان يرأسها «ريشيليو» حتى خيل للناس أنهم على أبواب انقلاب جديد لا يقل خطورة عن الانقلاب الماضى، وأن فرنسا تتعرض لأعظم الأخطار من جراء هذه الخطة العمياء، فقررت الوزارة حل هذا المجلس اعتماداً على روح الاستياء التى ظهرت فى أنحاء البلاد، وكانت النتيجة أن انتقلت الأغلبية فى المجلس الجديد إلى طائفة المعتدلين من فريق الملكيين الدستوريين.

نظمت فرنسا شئونها المالية فى هذا العهد الجديد وأعيدت الطمأنينة والثقة بالبلاد حتى أن الدول قررت فى مؤتمر إكس لاشابل سحب جنودها من فرنسا، وإدخال هذه الدولة ضمن اتحاد الدول العظمى، على أن إطلاق حرية الصحافة فى هذا العهد وتعديل قواعد الانتخاب تعديلا يطابق مبادئ الأحرار كان من شأنه ازدياد عدد الجمهوريين وأعداء الملكية فى المجلس زيادة مقلقة فحاول ريشيليو أن يقيد شروط الانتخاب مرة أخرى، ولكن الملك أبى إلا أن يؤيد سياسة التوفيق بين عنصرى الأمة من أنصار الثورة وأنصار الملكية، فاعتزل ريشيليو الوزارة وخلفه «ديكاز» الذى كان يؤمن بمبدأ التمشى مع رغبات فرنسا الحقيقية، حتى يأمن جانب الشعب وتضييق الهوة التى كانت تفصل الملك عن الرعية، إلا أن دخول الكثيرين من رجال الثورة الغابرين أمثال لافييت وجريجوار فى المجلس النيابى، وحادث مقتل دوق دى برى ثانى

ولدى الكونت دراتوا ولى العهد، بتأثير المهيجين - كل ذلك عزز سياسة الملكيين المتطرفين الذين كانوا يعملون جهدهم على إسقاط وزارة ديكاز حتى فازوا أخيراً بما كانوا يبتغون.

أسندت الوزارة حينئذ إلى «ڤليل» Villèle زعيم الرجعيين، فعدلت قوانين الانتخاب لمصلحة حزبهم، وأعيدت الرقابة على الصحف والمطبوعات، وأرسلت حملة فرنسية إلى إسبانيا عام ١٨٢٣ لإخماد الثورة فيها، هذا إلى أنه تألف مجلس جديد من الرجعيين الذين يسيرون فى طريق العنف إلى آخر مداه، ولما توفى لويس الثامن عشر عام ١٨٢٤ وخلفه أخوه شارل العاشر وهو الكونت دارتوا زعيم المهاجرين، أطلق العنان للسياسة الرجعية التى طالما سعى فى حمل أخيه على قبولها، فأعاد إلى الكنيسة سلطانها المطلق، ووضع التعليم فى يدالجزويت المشايعين للملكية المطلقة، ووهب الأشراف المهاجرين تعويضًا كبيراً عن أملاكهم التى فقدوها، كما أمر بحل الحرس الأهلى، وطرد بقية ضباط نابليون من الجيش على أن هذه السياسة المتطرفة التى كانت لا تلائم بتاتًا حالة البلاد، أثارت روح المقاومة بين الملكيين أنفسهم فضلا عن الأحرار الدستوريين بحيث تعذر على الحكومة الاحتفاظ بمركزها ومقامها فى البلاد، فتقرر حل المجلس رغبة فى التخلص من جمهور المعارضين.

تعاون خصوم الوزارة إزاء هذا الخطر ووثقوا عرى التحالف بينهم، وألفوا حزبًا يجمع الملكيين والأحرار والجمهوريين من أشياع لافييت وجيزو وتيير، واستطاعوا بفضل هذا التآلف أن يفوزوا بأغلبية عظمى فى الانتخابات الجديدة حتى اضطر الملك أن يخضع للظروف القاهرة ويؤلف وزارة جديدة بزعامة «مارتينياك» Martignac الذى عرف ببعد النظر وتوخى جانب الاعتدال. غير أن هذه الوزارة لم تفلح فى إرضاء الملكيين ولا الأحرار، فتضافر عليها الفريقان حتى سقطت، وبسقوطها تمهد السبيل مرة أخرى للرجوع إلى سياسة العنف والشدة التى أوردت الملكية حتفها.

عهدت الوزارة الجديدة إلى «بولنياك» Polignac من زعماء الرجعيين الذين لا يترددون فى اتباع أقسى وسائل العنف والإرهاق. فذعرت فرنسا من هذا التعيين، وعقدت النية فى داخل المجلس وخارجه على مقاومة هذه السياسة الجديدة، فلما بدأ فصل الجلسات العادية عام ١٨٣٠ أعلن الملك عزمه على استخدام القوة إذا عمد المجلس إلى عرقلة أعمال الحكومة، فأجاب المعارضون بتحدى الملك وإرادته، فأمر الملك حينئذ بحل المجلس، ولكن الانتخابات الجديدة أسفرت عن زيادة عدد المعارضين، فقرر الملك فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٣٠ ـ اعتماداً على الانتصارات التى أحرزها الجنود الفرنسيون فى الجزائر ـ الغاء الانتخابات وتحوير قانون الانتخاب وتقييد الصحافة، فانقطع بذلك سبيل المعارضة الدستورية، ولم يبق إلا سبيل المقاومة الفعلية، فلجأ المعارضون إلى إثارة الشعب الحانق على الملكية وأنصارها، وكانت ظروف الأحوال كلها فى مصلحتهم، فإن الحكومة لم تتخذ الاحتياط الجدى لما عساه أن ينشأ من المقاومة، وكان الجنود لا يرغبون فى مقاتلة إخوانهم، لاسيما بعد أن رفعوا العلم المثلث الألوان الذى كان يحرك قلب كل وطنى، فلم يمض يومان حتى استولى الشعب على باريس، وأصبح مطلق التصرف فيها. وحينئذ تألفت هيئة مؤقتة للدفاع عن الأموال والأرواح فأعادت تنظيم الحرس الأهلى ريثما تشكل الحكومة الجديدة.

اضطر شارل إذ ذاك أن يسحب قراراته ولكن بعد فوات الفرصة، فقد كان تيير وحزبه من الملكيين الدستوريين قد قرروا خلعه وترشيح دوق أورليان مكانه، وذلك لأن الدول ماكانت ترضى بإقامة جمهورية ولأن دوق أورليان كما قال أصدقاؤه «معروف بشدة إخلاصه لمبادئ الثورة، ولأنه اشترك فى الدفاع عنها فى موقعة جيماب وحمل العلم المثلث الألوان تحت نار الأعداء، ولا يتأخر عن حمله مرة ثانية، فضلا عن أنه يقبل الدستور ويفهمه كما يفهمه الأحرار، ويعتبر نفسه مديناً بعرشه لإرادة الشعب». لكل هذه

الأسباب اجتمع مجلس النواب المنحل وقرر بادئ الأمر انتخابه وكيلا عامًا للمملكة، فلما دخل باريس واستطاع استرضاء لافييت زعيم الجمهوريين الذين تحملوا أعباء الثورة نودى به ملكًا على البلاد، على أن هذا الإعلان لم يتم إلا بعد أن أقسم فيليب يمين الإخلاص للدستور والتعديلات التى أدخلت عليه، وهى تتلخص فى توسيع قواعد الانتخاب، ومنع الرقابة على الصحف، وتجديد الحرس الأهلى، والنص على سيادة الأمة صراحة، واعتبار الملك حاكمًا بإرادة الشعب، بحيث يكون لقبه «ملك الفرنسيين» لاملك فرنسا. أما شارل العاشر فقد أسقط فى يده إزاء هذه الرغبة العامة، واضطر أن يغادر فرنسا إلى إنجلترا فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٠.

بهذا تمت ثورة يوليه سنة ١٨٣٠ تلك الثورة التى ترجع إلى عناد شارل وإصراره على الخطأ، ولو كانت هذه الأزمة وقعت فى عهد لويس الثامن عشر ما كانت كلفته غير إسقاط الوزارة، على أن هذا الانقلاب كاد يؤدى إلى مشاكل خارجية خطيرة لما تضمنه من خرق التعاقد على تأييد أسرة البوربون، ولكن الرابطة الأوروبية كانت قد انحلت، وكانت الدول فى شغل بمصالحها الخاصة عن مشاغل فرنسا، فلم تجمع كلمتها على التدخل خصوصًا بعد أن أيقنت أن هذا الانقلاب لا يؤدى إلى تهديد السلم فى أوربا كما وقع إبان الثورة الأولى، ولم تلبث أن اعترفت بالنظام الجديد بعد قليل.

النهضة القومية فى فرنسا (١٨٣٠-١٨٤٨):

تعتبر سنة ١٨٣٠ الحد الفاصل بين العهد الرجعى الذى بدأ فى مؤتمر ڤيينا سنة ١٨١٥ وعهد النهوض الذى بدأ بثورة يوليه سنة ١٨٣٠، وفيه استجمع الأحرار قواهم وأضافوا كثيرًا إلى صفوفهم، حتى لم تعد الحرية مطلب الطبقات المستنيرة فحسب، بل مطلب السواد الأعظم من الشعوب التى أفاقت على ضوء الحقائق الواقعة - حقائق إهمال المصالح القومية

والاستطالة على كل شيء عزيز لديهم، وإذا كانت الحرية لم تنتصر فى هذه الفترة فى كل مكان، فليس ذلك لأنه كان يعوزها تأييد الشعوب، بل لأنه كانت تنقصها الرؤوس المفكرة المدرَّبة التى تستطيع تنظيم القوى والجهود، والسير بحكمة نحو تحقيق الغرض الأسمى.

عهد لويس فيليب:

تولى لويس فيليب عرش فرنسا فى السابعة والخمسين من عمره. وهو ابن دوق أورليان الذى عرف إبان الثورة الكبرى باسم فيليب «المساواة» لأنه كان من أنصارها والمدافعين عن مبادئها وأحد الذين ذهبوا ضحية حكم الإرهاب فيها، أما لويس فقد تشيع للثورة كما تشيع أبوه، ودافع عنها فى ڤالمى وجيماب ونيروندن ثم هاجر من البلاد فراراً من المتطرفين وأشياع الإرهاب، وطفق ينتقل من مكان إلى آخر دون أن يحارب ضد فرنسا كما فعل غيره من الأشراف، حتى إذا ما عقد الصلح الأخير عاد إلى وطنه، وأقام ساخطاً على إرهاب الملكيين بغير أن يتصل بحزب من الأحزاب فى الظاهر، ولكنه كان على تمام الوفاق والمودة مع كبار الأحرار خاصة وأفراد الشعب عامة، فكثيراً ما كان يسير فى شوارع باريس يحيى بيديه الناس ويحادثهم ويتودد إليهم حتى أسبغت عليه هذه المزايا عطف الأمة، لاسيما الطبقة الوسطى التى أحبته وأعجبت بسجاياه وشمائله.

اعتلى لويس فيليب العرش كما رأينا على قاعدة قبوله الحكم الدستورى واعترافه بالدستور كعهد قائم بين الملك والرعية، فلا تنقض نصوصه بغير أن يعرض الملك نفسه وعرشه إلى السقوط، إلا أن مصالح لويس الخاصة ورغبته فى المحافظة على تاجه كانت تقتضى فى نظره التدخل فى شئون الحكم لتنفيذ غرضين أساسيين وهما مقاومة التغير والانقلاب فى الداخل، والإقلاع عن المغامرات السياسية فى الخارج، على أن هذا التدخل كان تحدياً صريحاً للعهد الدستورى، فضلا عن أنه كان يخالف مصالح

البلاد فى كثير من الأحوال، ولذلك تعرضت الملكية إلى سخط الشعب ومقاومته لها حتى سقطت فى نهاية الأمر.

واجه الملك فى فاتحة حكمه ثلاثة أحزاب منظمة:

(١) أنصار الملكية الشرعية الذين كانوا يعتبرون لويس فيليب مغتصباً للعرش، ولا يرضيهم على قلة عددهم وضعف نفوذهم إلا إسقاط الملكية الجديدة.

(٢) الجمهوريون الذين كانوا يعتبرون ملكية يوليه غير مستندة على قوام شرعى لأنها لم تقم على أساس انتخاب الشعب.

(٣) الملكيون الدستوريون الذين انقسموا فريقين: أحدهما يذهب إلى أن التغيرات التى أتت بها ثورة يوليه لم تكن إلا مقدمات جزئية، وأن الواجب أن تتبع هذه المقدمات تغيرات أخرى حتى تتمشى الأنظمة الحكومية والخطط السياسية مع تطورات الرأى العام، أما الفريق الثانى فكان فريق المحافظين الذين كانوا يعتقدون أن عهد الثورة والانقلاب قد انتهى بانتهاء الثورة الماضية والتغييرات الدستورية التى اقترنت بها. وأنه لا مناص لفرنسا إذا أرادت الاحتفاظ بتلك الثمرات من أن تلتزم سياسة السلم فى الداخل والخارج حتى تكتسب ثقة الدول وعطفها.

وقد رأى لويس فيليب تعزيزاً لمركزه أن ينضم إلى جانب الطبقة الوسطى من الملكيين الدستورين الذين كان يدين لهم بارتقائه العرش، فعدّل قانون الانتخاب تعديلا يكفل أغلبيتهم فى المجالس التشريعية، وأعاد تنظيم الجيش على قواعد تجعل للطبقة المتوسطة السيطرة عليه،وبذلك اعتمدت الملكية الجديدة على تعزيز حزب واحد لها، وأغفلت الأحزاب الأخرى من أنصار الملكية الشرعية القديمة، وأنصار الجمهورية، فتعرضت لمقاومة حزبين لا يستهان بهما، حتى اضطرت إلى حماية نفسها بوسائل لا تستقيم مع

المبادئ التى قامت عليها، فأخذت تقيد الصحافة والكتابات السياسية بوجه عام، وتعطى رجال الأمن سلطات استثنائية لمناهضة الملكيين والجمهوريين على السواء خصوصًا بعد ثورة فانديه التى قامت بقياة «دوقة دى برى» من الملكيين واكتشاف مؤامرة خطيرة لاغتيال الملك بواسطة نفر من الجمهوريين.

على أن الحركة الجمهورية المعارضة اقترنت تدريجيا بحركة اشتراكية كانت القاضية فى النهاية على عرش أسرة أورليان. ذلك العسر الاقتصادى الذى نشأ على إثر حروب نابليون، والانقلاب الصناعى الذى ظهر فى فرنسا فى هذا العهد عرض الملايين من العمال لأخطار البطالة وانخفاض الأجور، من غير أن تعمل الطبقة المتوسط شيئًا لمعالجة الحالة، فتمهدت الأفكار لقبول آراء اشتراكية نشرها بعض الكتاب كدواء ناجع لتلك الأدواء الاجتماعية والاقتصادية، ومن هؤلاء «سان سيمون» الذى دعا إلى الوفاق والإخاء بين العمال وأصحاب الأعمال من غير أن يضع مع ذلك خطة عملية لتحقيق هذه الأغراض، فانصرف العمال إلى اعتناق مبادئ زعيم آخر كان أكثر تقيدًا بالواقع وأقرب معالجة لحقائق الأشياء، وهذا الزعيم الجديد هو «لويس بلان» Louis Blanc الذى بدأ حياته صحافيًا ثم عالج مشاكل العمال حتى وضع لحلها برنامجًا محددًا فى كتابه الذى سماه «تنظيم العمل» Organisation du Travail وفيه ذهب الى أن لكل إنسان الحق فى العمل، وأن من واجب المجتمع أن يهيئ أسباب العمل للجميع، وبعبارة أخرى من واجب الحكومة التى تمثل المجتمع أن تدبر المال اللازم لإنشاء مصانع أهلية يتولى العمال إدارتها، ويقتسمون أرباحها بعد إعادة ما يخص الحكومة من رأس المال، وقد انتشرت هذه الآراء بين العمال انتشارًا عظيمًا، وتمسكوا بها تمسكًا مدهشًا حتى أصبحت الحالة تنذر بأن الثورة المقبلة ستكون ثورة اجتماعية اقتصادية.

على هذا النحو فسدت العلاقة بين الملكية الجديدة وبين شطر كبير من الشعب من ملكيين وجمهوريين واشتراكيين، ولم تلبث أن فسدت كذلك بينها وبين الملكيين الدستوريين. ذلك أن الملك رأى عند توليه الحكم أن يعهد بالوزارة إلى فريق المتطرفين من الملكيين الدستوريين، ولكنهم حاولوا أن ينشروا علم الثورة فى أوروبا ويحيطوا الملكية بأنظمة تكاد تكون جمهورية، ولذلك نقلت الوزارة إلى شعبة المحافظين أنصار سياسة السلم فى الداخل والخارج، ولكن تسلط الملك على الحكومة وتدخله فى أعمالها لتنفيذ سياسته الخاصة أدى إلى انقسام الرأى بين زعماء هذه الطائفة: ففريق على رأسه «تيير» كان يرغب فى أن يتولى الملك العرش بغير أن يحكم، وفريق آخر على رأسه «جيزو» كان يذهب فى تأييد الملكية إلى حد إطلاق يد الملك فى انتخاب وزارته دون التقيد برأى المجلس، وأن يكون له ـ بصفته رئيس الهيئة التنفيذية الحق فى أن يتدخل فى ردارة الحكم، ولما كانت سياسة جيزو تطابق آراء الملك كل المطابقة، فقد عهد إليه بتولى رياسة الحكومة إبان ثمانى السنوات الأخيرة من عهد الملكية.

كان جيزو يرغب، كما كان يرغب الملك، فى إيجاد حكومة قوية منظمة، وكان يذهب مذهبه فى اعتبار النظام السياسى القائم بالغًا حد الكمال فلا يحتاج إلى تعديل، بل كان يذهب إلى أن فرنسا نفسها لا ترغب فى حريات أوسع، وأن الرأى العام لم يتطور إلى درجة تتطلب توسيع قاعدة الحياة السياسية، وأن كل ما تتوق إليه البلاد هو السلم فى الداخل والخارج لتستطيع ترقية مرافقها الاقتصادية عامة، ولذلك بقى إلى نهاية الحكم يرفض كل إصلاح فى الداخل، ويأبى كل تدخل سياسى يؤدى إلى الحرب فى الخارج حتى كانت سنوات حكمه سنوات جمود وعقم فى تاريخ فرنسا.

ومن الغريب أن هذه السياسة كانت تلقى تأييداً فى المجلس، ولكن

الحقيقة هي أن جيزو كان يشترى أصوات النواب والناخبين بالمال كما كان يفعل «والبول» في إنجلترا، وبذلك أضافت الوزارة إلى سوء سياستها، إفساد الحياة المعنوية في البلاد، وهدم قواعد الفضيلة التي هي أقوى عماد الحكومات.

لذلك لاقت سياسة الجمود في الداخل والخارج، وما اقترن بها من الرشوة وإفساد الأخلاق، أشد معارضة من قبل الملكيين الشرعيين والجمهوريين والاشتراكيين بل من أنصار تيير. وكانت هذه المعارضة تدور حول السياسة الخارجية التي درجت عليها الوزارة، كما كانت تدور حول إصلاح قواعد الانتخاب، حتى تمتنع وسائل الرشوة التي جعلت قيام هذه الوزارة من المستطاع.

كانت فرنسا تتوق إلى أن تتبع سياسة خارجية نشيطة تقضى على آثار مؤتمر ڤيينا، ولكن لويس فيليب كان يأبى إلا الاحتفاظ بالسلم حتى في الظروف التي كان يتعين عليه فيها ألا يتردد في قبول الحرب (كما وقع إبان الأزمة المصرية عام ١٨٤٠) بل إنه ذهب في تأييد هذه الرغبة إلى حد أن عقد مع إنجلترا اتفاقًا وديًا كانت تضحى من أجله كثير من مصالح البلاد، فلما توترت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا إبان الأزمة المصرية عمل لويس فيليب بجد وعزم على تعزيز هذا الاتفاق ترضية لها، ولم يتردد في الخضوع لإرادتها خضوعًا مهينًا في كثير من الشئون كما وقع في الحادثين المعروفين باسم حق التفتيش وحادث برتشارد.

أما حق التفتيش فيتلخص في أن إنجلترا حملت الدول في مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ على اتخاذ قرار لمنع تجارة الرقيق، ولتحقيق هذا الغرض طلبت إلى حكومات أوروبا أن تخول المراكب الحربية المتجولة على شواطئ أفريقية حق مراقبة وتفتيش المراكب التجارية، وقد أبت فرنسا في عهد لويس الثامن عشر وشارل العاشر إجابة هذا الطلب، حتى لا تضع سفنها التجارية تحت

رحمة الأسطول البريطاني المتفوق في البحار، غير أن لويس فيليب أجاب البريطانيين إلى مطلبهم بعد تولية العرش مباشرة. ومع أن إنجلترا أساءت استخدام هذا الحق في نظر الفرنسيين فقد وافق جيزو عام ١٨٤٠ على عقد اتفاق جديد يؤيد حق التفتيش على شواطئ أفريقية وفي المحيط الأطلنطي بأكمله، ولما رفض مجلس النواب المصادقة على هذا الاتفاق تقرر حل المجلس وانتخاب مجلس آخر كان أسلس قياداً من سابقه (يونيه ١٨٤٢).

وبعد عامين من هذا الحادث ثارت مشكلة «برتشارد» وخلاصتها أن قائد الاسطول الفرنسي في الباسفيك ضم جزيرة تاهيتي إلى الأملاك الفرنسية، إلا أن برتشارد أحد التجار الإنجليز حرض الأهالي على القيام في وجه الفرنسيين والفتك بهم، ولما قبضت عليه ثارت ثائرة الحكومة الإنجليزية وصحافتها، واتخذت المسألة شكلا خطيراً بين البلدين، ولكن جيزو جرح عاطفة مواطنيه بقبول الاعتذار عن هذا الحادث، وتقديم تعويض كاف لإنجلترا. ومع أن المعارضة في المجلس اقترحت تأنيبه على تقديم اعتذار لا مبرر له، فقد أنقذته الأغلبية المشتراة بالمال من هذا القرار.

وقد كان خضوع أغلبية المجلس للوزارة في مثل هذه الظروف المهينة بكرامة البلاد أكبر دافع للمعارضة إلى العمل لتوسيع قواعد الانتخاب حتى ينقطع سبيل الرشوة وما إليها، وتنتفع البلاد بخبرة آلاف الفرنسيين الذين يستطيعون القيام بواجباتهم بأمانة واستقلال. ولما كان جيزو يعارض في هذا الإصلاح على زعم أن فرنسا لم تنضج بعد لإحداث هذا الانقلاب الخطير، فقد عوّل أنصار الإصلاح على الالتجاء إلى الرأى العام لإقناع الملك بالطرق الشرعية بضرورة إصلاح الدستور، ولذلك نظموا في نهاية عام ١٨٤٧ اجتماعات في كافة أنحاء فرنسا لإمضاء عرائض الموافقة على خطط الإصلاح، وقد انضم إلى الحركة الجمهوريون والاشتراكيون بل ورجال الدين الذين تحولوا الآن عن سياسة استرجاع امتيازاتهم القديمة، واكتفوا بأن

يسعوا لنزع السلطة المدنية المسيطرة عليهم وإطلاق حرية التعليم. غير أن جيزو عارض هذه الحركة وضرب على يدها، فانفجر بركان الثورة فى فبراير سنة ١٨٤٨ ، وعبثًا حاولت السلطات قمعها، فإن الحرس الأهلى أبى أن يعتدى على الشعب، ولذلك اعتزل جيزو الوزارة وأجاب الملك مطالب أنصار الإصلاح.

غير أن الجمهوريين لم يسكنوا لهذه النتيجة، إذ وجدوا الفرصة التى كانوا يعملون لها منذ أجل طويل، وقد ساعدتهم الظروف باشتباك بعض مواكب النصر فى مناوشة مع الجنود أدت إلى قتل عدد من الأهالى، فاستخدموا هذه الفرصة لإثارة الشعب من جديد والمناداة باسم الجمهورية، وعبثًا حاول الملك أن يعيد الأمن إلى نصابه فقد عجز تيير الذى عهدت إليه الوزارة كما عجزت الجنود عن إيقاف هذا التيار الجارف، ولذلك اعتزل لويس العرش وأقام حفيده كونت دى باريس مقامه، ولما أخذ المجلس يبحث فى هذا التغير الخطير، فاجأه الشعب بالهجوم وشتت أعضاءه الملكيين، وأقام على الإثر حكومة موقتة اشترك فيها أعضاء جمهوريون واشتراكيون على السواء.

وهكذا تبدلت الحوادث، فالجمهوريون حركوا الثورة فى سنة ١٨٣٠ ولكن الملكيين اقتطفوا ثمار عملهم، وكان الملكيون هم العامل الأكبر فى تحريك الثورة فى سنة ١٨٤٨ ، والجمهوريون هم الذين انتفعوا بها. وهذه الثورة تحقق قول لويس نابليون «إننا فى فرنسا لا نقوم بإصلاحات وإنما نقوم بثورات». ففى سنة ١٧٨٩ وفى سنة ١٨٣٠ وكذلك فى سنة ١٨٤٨ لم تكن الحالة تستلزم أكثر من إصلاح الأنظمة الموضوعة، ولكن عناد وضعف الهيئة الحاكمة وطبيعة الشعب الباريسى السريع التأثر، حوّلت المطالبة بالإصلاح إلى ثورات.

الحكومة المؤقتة فى فرنسا:

تألفت الحكومة المؤقتة من الجمهوريين والاشتراكيين أمثال لامارتين ولويس بلان ولدرو رولان فأعلنوا الجمهورية يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٨ وقرروا أن تكون الصحافة حرة، وأن يكون دخول الحرس الأهلى مباحًا للفرنسيين جميعًا، وأن ينتخب مجلس على قاعدة الاقتراع العام لوضع نظام الجمهورية، هذا إلى أنهم قرروا أن تفتح فى أنحاء المملكة مصانع أهلية لتحقيق آمال العمال فى مبدأ حق الاشتغال، وأن تعين لجنة برئاسة لويس بلان لتحسين حالة العمال بوجه عام.

غير أن هذه التجارب الاشتراكية فشلت فى بداية عملها، ولعل الجمهوريين تعمدوا تدبير هذا الفشل، حتى لا ينفر أصحاب المصالح من الجمهورية، فبدل أن ينشئوا المصانع كما كان يدعو بلان، استخدموا العمال فى الأعمال العامة مقابل فرنكين فى اليوم للعامل، إن كان هناك ما يعمله، وإلا ففرنك ونصف (وخفضت بعدهاإلى فرنك واحد) إن كان لا يعمل شيئًا، ولما كانت أعمال الحكومة لا تستلزم عددًا كبيرًا من العمال، فقد اضطرت أن تدفع لهم مرتباتهم من غير أن تتقاضى منهم عملا، فازداد عدد الطالبين من ٦٠٠٠ فى مارس إلى ١١٧٠٠٠ فى مايو، وأصبح الكسل والبطالة ضاربين أطنابهما فى البلاد، وناءت ميزانية الحكومة بما يزيد عن السبعة ملايين لدفع نفقات المصانع!.

على أن فرنسا نجت من هذه الأخطار حينما انعقد المجلس فى مايو ١٨٤٨، فإنه رغمًا عما بذله الاشتراكيون من وسائل الضغط للتأثير على الناخبين، فقد كان خوف السواد الأعظم من الأهالى، وأصحاب الأموال خاصة، من تغلب المبادئ الاشتراكية باعثًا لهم على انتخاب الجمهوريين المعتدلين، من غير الاشتراكيين، فحاول هؤلاء القيام بحركة غرضها إبطال هذه الانتخابات، ولكن قضى عليها بمعونة أنصار النظام من كل الطبقات.

ولقد أثيرت الاضطرابات مرة أخرى، حينما قرر المجلس إلغاء المصانع الأهلية، ولكنها أخمدت من جديد، وزال الخطر الذى كان يهدد البلاد.

أخذ المجلس يعمل بعد ذلك لإنشاء دستور للجمهورية (٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨) فتقرر فصل السلطات بعضها عن بعض، على أن توضع السلطة التشريعية فى يد مجلس واحد يتكون من ٧٥٠ عضواً ينتخبون عن طريق الاقتراع العام لمدة ثلاث سنوات، وأن توضع القوة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية على أن ينتخب لمدة أربع سنوات بطريق التصويت العام كذلك.

وكما أن نابليون الأول تقدم لزعامة الثورة الأولى باسم القضاء على كل عوامل الفوضى والاضطراب، فكذلك تقدم الآن لويس نابليون ابن أخيه «لتثبيت دعائم المجتمع الذى زعزعته الحوادث، وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما»، فلما بدأت الانتخابات لرياسة الجمهورية فى ديسمبر سنة ١٨٤٨ نال خمسة ملايين ونصف مليون من الأصوات (من بين سبعة ملايين).

أما الجمعية التشريعية فقد تم انتخابها طبق الدستور الجديد فى أوائل العام التالى (مايو ١٨٤٩) وكان ثلثا الأعضاء من الكاثوليك والملكيين وأنصار النظام عامة، والباقون من الجمهوريين والاشتراكيين، فتمهد بذلك السبيل لإعادة البلاد إلى حالة الطمأنينة والسلام.

عهد انتصار الحرية (١٨٤٨-١٨٧٨):

في سنة ١٨١٥ نشأت السياسة الرجعية التى اقترنت طويلا باسم مترنيخ، وظهرت إلى جانبها قوة جديدة لم يشهدها العالم من قبل، وهى قوة الشعوب، فتنازعت القوتان السلطة إبان هذا العهد، وخرجت السلطة الرجعية منتصرة فى أول دور من أدوار النزاع ـ إذا استثنينا سقوط الأسرة الملكية القديمة فى فرنسا، وتحرير البلجيك واستقلال اليونان. وفى العهد التالى اشتد ساعد الأحرار، وتقوت صفوفهم، وانتقلت مبادئهم من الخاصة إلى العامة،

حتى إذا كان عام ١٨٤٨ صار النزاع واسع النطاق بعيد المدى، إلا أن السلطات الرجعية احتفظت بمركزها القديم، لأن النهضة الجديدة رزئت بالانقسام، وتبديد المجهود الوطني في وجه العدو المشترك. وأما في هذه المرحلة الأخيرة، فقد تهذبت الحركة، وتوحدت المجهودات، وتقاربت الوسيلة والغاية، وانضمت الصفوف تحت لواء واحد، قادها في كثير من البلاد إلى الحرية والوحدة القومية المنشودتين منذ أجيال طويلة.

لويس نابليون:

ولد لويس نابليون في عام ١٨٠٨ وكان أبوه لويس بونابرت ملك هولندا في عهد نابليون، وأمه هورتنس بوهارنيه، وقد أصبح منذ وفاة الدوق ريشستادت (ابن نابليون) سنة ١٨٣٢، الوارث للعرش الإمبراطوري، فأخذ يهتم بالشئون الفرنسية عله يجد فيها وسيلة للوصول إلى غرضه، فلما استحكم الخلاف بين الملك وشعبه منذ عام ١٨٤٠، حاول لويس أن يستفز الجيش والشعب للأخذ بناصره، واستعان بما نشره عن أغراض نابليون في كتابه «المبادئ النابليونية» من الرغبة في السلام والإصلاح، ليستميل إليه عامة البلاد، غير أن الشعب لم يكن قد تهيأ بعد لهذا الانقلاب، فقبض عليه، وسجن في هام، ولكنه فر إلى إنجلترا سنة ١٨٤٦، ولما نشبت الثورة في فرنسا سنة ١٨٤٨، رأى لويس فيها فرصة جديدة لتحقيق أمله، فعاد إلى بلاده، وأخذ يستخدم اسمه، والمبادئ التي كان ينادي بها عمه، حتى انتخبته خمس مقاطعات للمجلس الجديد، ولما بدأ الانتخاب لرياسة الجمهورية، رشح نفسه لها فنال أغلبية عظمى على نحو ما بينا.

كان لويس نابليون يعتقد أن العناية الالهية أرسلته إلى فرنسا لإنقاذها، فوطد العزم على الاستئثار بالسلطة، ولما كان الدستور ينص على أن تبقى له رياسة الجمهورية أربع سنوات فقط، وكان لابد من إجماع ثلاثة أرباع المجلس لإحداث أي تغيير في الدستور، فقد كان بعيداً أن ينال لويس غرضه

بالطرق الدستورية، ولذا عمد إلى استخدام وسائل أخرى لتحقيق الغرض المنشود.

اتفق لويس بادئ الأمر مع الملكيين من أعضاء المجلس لإرهاق الجمهوريين والضرب على يدهم، وإخفات صوتهم، وقد أتيحت له الفرصة حين أصبحت مسألة الجمهورية الرومانية موضع النزاع بين الأحزاب، وذلك أن الكاثوليك والملكيين، وافقوا على التدخل لانتزاع روما من يد مازيني وإرجاعها إلى البابا، في حين أن الجمهوريين احتجوا على مقاومة حرية الشعب الإيطالي ونظموا مظاهرات عديدة لإرغام المجلس على الخضوع لرأيهم، فأسرعت الحكومة بالاتفاق مع الملكيين إلى القبض على كثير من الأعضاء الجمهوريين وتشتيت حزبهم، فانحصر النزاع في المجلس بعد ذلك بين لويس والملكيين، وهؤلاء لم يتأخروا عن القيام بدور ملائم كل الملائمة لأغراض لويس، فقد انتهزوا فرصة استئثارهم بالسلطة في المجلس ووضعوا قانوناً للتعليم يقضي بإشراف رجال الدين عليه (مارس سنة ١٨٥٠) هذا إلى تقييد الصحافة، ووقف المجتمعات، والضرب على أيدي العمال، وحرمان ثلاثة ملايين منهم من حق الانتخاب (٣١ مايو سنة ١٨٥٠)، جرى هذا بينما كان لويس يطوف الأقاليم ويتودد إلى الشعب والعمال، فتحولت القلوب إليه، واقتربت الفرصة التي كان يرقبها منذ أجل طويل.

عرض لويس على المجلس أولا إيقاف قانون ٣١ مايو، باسم الدفاع عن حقوق الشعب، فلما رفضت رغبته، أعلن حل المجلس في ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ على زعم أن الجمهورية في خطر، وكان قد احتاط للطوارئ، فقبض في الليلة السابقة على زعماء الجمعية، وفرق الجند في أنحاء المدينة لقمع الفتنة والاضطراب، وأمر باعتقال كل من يجرؤ على الوقوف في وجهه، وقتل منهم من قتل ونفى الآخرين إلى أملاك فرنسا، ولما حاول بعض أعضاء المجلس الاجتماع لتقرير عزل لويس ومحاكمته، شتتهم الجند

فاستصرخوا الشعب لنصرتهم فأقيمت المتاريس وأعدت وسائل المقاومة كالمعتاد، ولكن الجيوش تغلبت عليها، وما انقضى يوم ٥ ديسمبر إلا وكان نابليون قابضاً على ناصية الحال فى باريس والأقاليم.

ولما استقر الأمر لنابليون واختفت عوامل المقاومة كما استقرت لنابليون الأول من قبل، عرض لويس على البلاد دستوراً يماثل دستور القنصلية (١٤ يناير سنة ١٨٥٤) وبه تقرر أن ينتخب رئيس الجمهورية لعشر سنين، وأن تكون الوزارة مسئولة أمامه، على أن يعاونه مجلس ينتخبه الرئيس لتحضير القوانين، ومجلس تشريعى ينتخبه الشعب بالاقتراع العام لمناقشة الضرائب والقوانين، ومجلس شيوخ يعينه الرئيس للمصادقة على القوانين والإشراف على النظام الدستورى. وقد وافق الشعب على هذا الدستور بأغلبية عظمى، وأصبح لويس حاكماً مطلقاً، ولم يبق إلا الاسم ليكون إمبراطوراً، وهذا الاسم لم تتردد المجالس التشريعية فى قبوله وإعلانه، فوافق الشعب عليه كما وافق على الدستور من قبل ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٢.

حكومة الإمبراطور نابليون الثالث:

أعلن نابليون الثالث خطة حكومته بعبارة صريحة فقال: «إن اسم نابليون وحده ينطوى على خطة كاملة، فالإمبراطورية تعمل للسلم فى الخارج L'Empire c'est la paix كما أنها تعمل للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والخلقى فى الداخل، فأنا كعمى الإمبراطور الأكبر كلانا لديه مشروعات واسعة النطاق، نريد أن نحول الشعب إلى ميدان الفضيلة والدين والرخاء، ففى هذه البلاد، بلاد الإيمان والاعتقاد، قليل من يعمل بأصول الدين، وفى بلاد الخصب التى لا مثيل لها فى العالم قليل من يحصل على أود حياته إلا بعد جهد جهيد، نريد أن نرقى الزراعة وننشئ الطرق، ونبنى المرافئ، ونطهر الأنهار، ونشق الترع ونمد خطوط السكك الحديدية، ونستثمر الأراضى الواسعة المقابلة لشواطئنا (الجزائر) ونرقى المواصلات بيننا وبين العالم ولاسيما أمريكا».

الدور الأول للإمبراطورية الفرنسية (١٨٥٢-١٨٦٠):

حقق نابليون الثالث كثيراً من الأغراض التى أعلنها، فأعاد السلم والطمأنينة إلى البلاد، وأنشأ نظامًا لنشر التعليم، وأسس المصرف العقارى لتحسين شئون الزراعة، وعمل كذلك على إصلاح مساكن العمال فى المدن والأقاليم، ومساعدة العجزة والفقراء، وتشجيع نقابات العمال، هذا إلى أنه وضع نظامًا لإصلاح بلاد الجزائر، ونظم شوارع باريس، ومدّ خطوط السكك الحديدية فى أنحاء فرنسا، وشيد الطرق والترع، والموانئ، وشجع الزراعة والصناعة والتجارة، غير أن هذه الإصلاحات أثقلت عاتق الميزانية الفرنسية إلى حد أن بلغ دين فرنسا فى نهاية حكم نابليون نحو ٢٤٠ مليونًا من الجنيهات. ومن جهة أخرى حاول نابليون زيادة الرخاء فى البلاد عامة فاتفق مع إنجلترا فى يناير ١٨٦٠ على تخفيض ضرائبها الجمركية على صادرات فرنسا الزراعية فى نظير تخفيضه الضرائب على المصنوعات الإنجليزية، إلا أن هذا النظام أضر بالصناعة الفرنسية ووضع هذه القوة العظمى فى صف المعارضة.

وأما سياسته الخارجية التى تنطوى على السلم ـ كما قال ـ فكانت لا تستقيم بتاتًا مع إمبراطورية من طراز إمبراطورية نابليون الأول، ولا تلائم أمة حربية تتوق إلى العظمة والمجد، فوطد العزم على أن يعيد إلى فرنسا مركزها القديم بين الأمم، وأن يغسل الإهانة والعار اللذين لحقاها فى واترلو.

لهذا دخل نابليون الثالث حرب القرم، وفقًا للتقاليد الفرنسية القديمة التى كانت تأبى على روسيا اغتيال أملاك السلطان، والسيطرة على البوغازات، غير أن الشعب الفرنسى لم يغتبط بحرب ضد روسيا ـ الحليفة الطبيعية لفرنسا ـ وكان يرجو أن يوجه مجهود فرنسا ضد بريطانيا عدوتها القديمة، فاضطر نابليون إلى عقد الصلح قبل الوصول إلى نتيجة حاسمة.

كذلك تدخل نابليون الثالث أيضاً فى المسألة الإيطالية إرضاء لشعور الأحرار فى إيطاليا وفرنسا، غير أن هذا التدخل أثار معارضة الملكيين والكاثوليك الذين كانوا يرغبون صيانة أملاك البابا وأملاك البوربون فى نابلى، ولذا اختط نابليون لنفسه طريقاً وسطاً فى شئون إيطاليا، فاتفق على أن يساعد بيدمنت فى ضم الممتلكات النمساوية فى شمال ايطاليا، مقابل تنازلها لفرنسا عن سافوى ونيس، كم اتفق على تكوين اتحاد من الإمارات المستقلة فى إيطاليا تحت زعامة البابا. إلا أنه ما كادت تبدأ الحرب عام ١٨٥٩ حتى تبين نابليون أن الشعور القومى فى إيطاليا يندفع بشدة نحو إنشاء وحدة قومية صحيحة بزعامة بيدمنت، وهذا ما أراد أن يتوقاه من بادئ الأمر، فعمد إلى الانسحاب من الحرب بعد أن نجحت نجاحاً عظيماً ضد النمساويين، وبذا أحفظ قلوب الأحرار الفرنسيين لأنه تخلى عن مساعدة الإيطاليين فى أحرج المواقف، كما أغضب المحافظين الكاثوليك، لأنه فتح باب الثورة التى انتهكت حرية أملاك البابا، وضمت وسط إيطاليا وجنوبها إلى بيدمنت، حتى غدت إيطاليا الموحدة خطراً على فرنسا.

الدور الثانى للإمبراطورية الفرنسية (١٨٦٠-١٨٦٨):

أراد لويس حينئذ أن يسترد عطف الأحرار على مثال ما فعله نابليون الأول فى القانون الإضافى بعد عودته من إلبا، فأعلن فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ فك القيود البرلمانية قليلا، بأن خول مجلس الشيوخ والمجلس التشريعى بعض حقوق دستورية كحق مناقشة الوزراء، ونشر محاضر الجلسات، هذا إلى أن تخلى عن حق فتح اعتمادات مالية استثنائية من غير مصادقة المجلسين التشريعيين، وأمر بالعفو عن المسجونين والمنفيين منهم خارج البلاد، غير أن هذا كله لم يجذب قلوب الأحرار الذين ساءهم تعثر الحكومة فى سياستها كما ساءهم تضييقها على أغلى مبادئ الحرية فى البلاد.

حملة المكسيك:

حاول الإمبراطور نابليون الثالث أن يكسب ود المحافظين والكاثوليك من جديد، فعول على فتح بلاد المكسيك، لحماية الرعايا الكاثوليك، واستغلال مناجم الذهب، وإعادة شأن الإمبراطورية التى كانت لفرنسا فى العالم الجديد. ولكن نابليون لم يقدر صعوبة المواصلات، ولا الصعوبات السياسية التى تواجه هذا الغرض، فتذرع ببعض الاضطرابات التى وقعت فى تلك البلاد ضد الأجانب لإرسال حملته المشئومة، عام ١٨٦١، وما كادت تنجح بعض النجاح حتى أعلن انتخاب الأرشيدوق مكسمليان شقيق الإمبراطور فرنسوا جوزيف إمبراطوراً عليها، غير أن الولايات المتحدة التى شغلتها حروبها الأهلية، عادت فتدخلت لتطبيق مبدأ منرو، واضطرت الجنود الفرنسية إلى الجلاء تاركة وراءها البرنس مكسمليان من غير جنود تحميه، فأعدمه الأهالى. وهكذا فشل لويس فى إرضاء الشعب، ولطخ الشرف الفرنسى بالعار، وأثقل الميزانية بالديون.

على أن الحادث الذى زعزع عرش نابليون الثالث نشأ من جراء تعرضه لشئون ألمانيا، فإن بروسيا التى فشلت منذ سنة ١٨١٥ فى تكوين اتحاد قومى نظراً لمعارضة النمسا، صممت على تحقيق غرضها «بالدم والحديد» على يد بسمارك الذى مهد السبيل لتحقيق هذا الغرض باتفاق عقده مع روسيا للدفاع عن مصالحهما المتضامنة، فضلا عن اتفاق آخر عقده مع نابليون الثالث عام ١٨٦٥ على أن يلتزم الحيدة إذا نشبت الحرب مع النمسا، مقابل استيلائه على بلچيكا أو لكسمبورج، أو جزء من أراضى الراين، ولما تم لبسمارك الأمر على هذه الصورة، التمس الأسباب لإعلان الحرب على النمسا، ولم يلبث أن سحق قواتها فى «سادوا» (١٨٦٦)، وأجبرها على الخروج من ميدان المنافسة فى ألمانيا، والاعتراف باتحاد يجمع ولايات شمال ألمانيا تحت زعامة بروسيا، وكان نابليون يظن أن الحرب سيطول أجلها

فيستطيع أن يتدخل بين المتحاربين، ويبرم صلحًا يرضاه، ويخرج بالغنيمة التى كان يطمع فيها، ولكن انتهاء الحرب بهذه السرعة حرمه من مطامعه، ومهد الطريق لهدم سياسة فرنسا منذ القرون الوسطى: سياسة القضاء على تأسيس وحدة قومية فى ألمانيا، فلا عجب إذا أجمع الناس على أن فرنسا هى التى هزمت فى سادوا.

الدور الثالث للإمبراطورية الفرنسية (١٨٦٨-١٨٧٠):

كانت نتيجة هذا الفشل المتعاقب فى السياسة الخارجية، أن ارتفعت الأصوات بوجوب استئثار الشعب بالحكم، حتى تأمن فرنسا الأخطار الكبار التى كانت تهددها وقامت إلى جانب هذه الحركة حركة أخرى مصدرها الاشتراكيون الذين فقدوا الثقة بالإمبراطورية لترقية حالهم، كما فقدت الثقة بها لإعزاز شأن فرنسا. وهذا يرجع إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التى قام بها نابليون انتفع بها كبار الماليين فقط، وأما طبقة العمال فقد بقيت على حالها القديم فأعتنقت نظريات شيوع ملكية الثروة العامة التى نشرها بينهم «كارل ماركس» Carl Marx الاشتراكى الألمانى وجعلت تعمل لتحقيقها بكل الوسائل.

وإزاء هذه المعارضة العامة، أعلن الإمبراطور عام ١٨٦٨ إلغاء قيود الصحافة وهى قيود الترخيص لها بالظهور وتوقيع العقوبات عليها وحق إيقاف الإدارة لها، هذا إلى إعادة حرية الاجتماعات، عدا الاجتماعات السياسية التى تحتم ألا تقام بغير ترخيص خاص فى غير أوقات الانتخابات. على أن هذه الامتيازات ضاعفت النشاط السياسى فى البلاد حتى اضطر الإمبراطور الى الاستمرار فى سياسة الخضوع لإرادة الشعب، فقرر عام ١٨٦٩ عودة الحكم البرلمانى وإشراك الأمة فى حكومة البلاد إشراكًا فعليًا، وقد صادق الشعب على هذا النظام الجديد عام ١٨٧٠، فتحولت الإمبراطورية إلى حكومة دستورية برلمانية لا يتمتع فيها الإمبراطور بغير السلطة الاسمية.

ولا ريب أن هذه السلطة الباقية كان مآلها إلى الزوال إن لم يعمل الإمبراطور لتثبيت دعائم العرش، ولذا قبل الحرب التى جرته إليها ألمانيا سنة ١٨٧٠ على أمل الانتصار، فلما وصلت باريس أخبار هزيمة سيدان، قطع آخر خيط يربط الشعب بالإمبراطورية، فسقطت على الإثر ولم يتحرك أحد لإنقاذها، وأعلنت الجمهورية للمرة الثالثة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠.

الجمهورية الثالثة فى فرنسا:

فى ظل هذا النظام الجديد تألفت «حكومة الدفاع الوطنى» بزعامة «تروشو» Trochu و«جول ففر» Jules Favre و«غمبتا» Gambetta وأخذت تستجمع قوى الشعب للمقاومة، فلما تقدم الألمان إلى العاصمة، فرّ غمبتا إلى «تور» لتنظيم المجهود الوطنى، بيد أن باريس لم تستطع المقاومة طويلا إزاء تفرغ الجيش الألمانى لمحاصرتها، فسقطت فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧٠ وتبين حينئذ عبث المقاومة، فعقدت هدنة فى ١٢ فبراير لانتخاب مجلس وطنى ينظر فى شروط الصلح، وهذا المجلس أعلن انتخاب تيير رئيساً للحكومة، وعلى يده أبرم الصلح فى فرانكفورت فى ١٠ مايو سنة ١٨٧١.

وقد كانت شروط الصلح مهينة قاسية إلى حد حرّك كل عوامل الثورة فى باريس، فاضطرت حكومة تيير إلى الارتداد إلى فرساى، وحل محلها مجلس الكومون فأصبح الموقف عظيم التناقض، فبينما كانت الراية الألمانية ترفرف فوق «سان دنيس» كانت راية الجمهورية تخفق فوق فرساى، وراية الثورة فوق باريس، فقرر تيير محاصرة المدينة، وفى هذا الحصار الذى امتد إلى ستة أسابيع كابدت باريس من الخسارة الفادحة والرزايا العظيمة ما لم تكابده فى الحصار الأول، ولما نجح الجمهوريون أخيراً فى دخول المدينة قتلوا عدداً كبيراً من الثوار، واعتقلوا ما لا يقل عن عشرة الاف فرد، فهدأت الحالة بعض الشىء، إلا أن الجمهورية لم تستقر إلا بعد أربع سنوات، بفضل مجهود تيير الذى أعاد الثقة فى مركز البلاد المالى والسياسى، وأعاد تنظيم

قواها الحربية، وثبت قدم الجمهورية الثالثة.

حينئذ أخذت البلاد تنظم شئونها فى ظل النظام الجديد، وقد كانت الظروف ملائمة له من كل الوجوه، فإن نابليون الثالث مات فى إنجلترا سنة ١٨٧٣، وتبعه بعد ست سنوات ولده، «البرنس أمبريال» وكان بين أنصار الملكية القديمة وأنصار ملكية أسرة أورليان عداء مستحكم الحلقات، فأصبح النظام الجديد مقبولا لدى كل الأحزاب، وتم الاتفاق نهائيًا على دستور للجمهوريين سنة ١٨٧٥، وبه تقرر:

أولا : أن ينتخب الرئيس لمدة سبع سنوات بواسطة المجلسين التشريعيين مجتمعين على أن يساعده فى عمله وزراء مسئولون أمام المجالس التشريعية، وهكذا نزل الفرنسيون أخيرًا عن مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية واحتذوا النظام الإنجليزى.

ثانيًا: تتكون الهيئة التشريعية من مجلسى الشيوخ والنواب، ويتألف الأول من ٣٠٠ عضو ينتخبون لمدة تسع سنوات بواسطة انتخاب مزدوج «على درجتين»، وأما مجلس النواب فينتخب لمدة أربع سنوات بالتصويت العام.

وقد نجح هذا الدستور أكثر من أى نظام آخر شاهدته البلاد فى غضون القرن التاسع عشر، وفى ظله انتعشت فرنسا فى الداخل ونالت مركزًا ممتازًا فى الخارج.

ثانيًا ـ تطور الأوضاع فى إيطاليا:

سقطت إيطاليا عقب انتهاء الدولة الرومانية الغربية فى يد القوط الشرقيين، وتبعهم فى الاستيلاء عليها اللمبارد ثم شارلمان، وبعد معاهدة فردان انتقلت إيطاليا إلى حفيده لوثير، وأعقبته فى السيادة عليها أسرات ألمانية متعددة آخرها أسرة هابسبورج، على أن هذه الأسرات لم يكن لها من

السلطة إلا الاسم نظراً لمعارضة البابوية فى تأسيس حكومة موحدة فى البلاد، فضلا عن تشبث الولايات والمدن المختلفة فى الإبقاء على استقلالها الذى اكتسبته فى عهد الفوضى والتنازع على الحكم بين البابوية والإمبراطورية.

لذا بقيت إيطاليا اسماً جغرافياً حتى نهاية القرن الثامن عشر، حين بدأ نابليون فتوحه فيها، فأخضع ولاياتها المتفرقة إلى سلطات تستمد أوامرها من إرادته وحده(١)، وعمل على تحريرها من كثير من القيود التى كانت ترسف فيها كبقايا النظام الإقطاعى وسلطة رجال الدين، هذا إلى توحيد القانون والإدارة فى البلاد، وتزويد الإيطاليين بحكومة سديدة تسهر على مصالح الشعب وتعنى بأمره، بعد أن كانت إيطاليا مسرح الفوضى والاضطراب أجيالا عديدة. فلا عجب، وقد ظهر فضل الحكومة المتحدة القوية، أن تحرك ذوو العقول المفكرة لتحقيق ذلك الاتحاد فى شكل آخر هو السيادة القومية، ولكن الدول أغفلت فى مؤتمر فيينا هذه النهضة الجديدة وانقادت إلى رغبة النمسا فى إعادة البلاد إلى حالة التقسيم الجديد(٢).

وهكذا رجعت إيطاليا التى وهبتها الطبيعة كل مميزات البلاد الموحدة إلى الانقسام السياسى والإدارى والاقتصادى الذى أنقذها منه نابليون، كما عادت ترسف فى أغلال الحكم المطلق الذى جرى عليه ملوكها وأمراؤها من قرون، ففى ولايتى لمبارديا والبندقية الخاضعتين للنمسا كان

---

(١) هذه السلطات هى:

(أ) منطقة بيدمنت وجنوة وتسكانيا وبارما وروما، وكانت تابعة للحكومة الفرنسية مباشرة.

(ب) مملكة إيطاليا، وتشمل ميلان والبندقية وكان يحكمها يوجين بوهارنيه ابن زوجة نابليون.

(ج) مملة نابولى، وقد عين أخاه يوسف ملكاً عليها ثم أعقبه ميرا صهر نابليون.

(٢) قضت إرادة المؤتمر أن تقسم إيطاليا كما يلى:

(أ) مملكة بيدمنت. (ب) لمبارديا والبندقية (ج) أملاك البابا.

(د) مملكة نابلى وهذه هى أهم الأقسام وأكبرها. وتتلوها ستة أقسام أخرى وهى دوقيات تسكانيا وبارما ومودينا ولوكا ثم جمهوريتا موناكو وسان مارينو.

نظام الحكم شديد الوطأة على الناس، وفق المبادئ التى كان يعمل لها مترنيخ فى أوروبا، إذ كانت الضرائب عالية والجاسوسية منتشرة والصحف مقيدة وحرية الكلام والاجتماع محظورة، فى حين أن أكثر الولايات الإيطالية الأخرى كانت تحذو حذو النمسا وتخضع لسياستها إما لأن الأسرات التى تحكمها كانت ذات صلة بالأسرة الإمبراطورية كما فى بارما وتوسكانيا ومودينا، أو لأنها كانت ترتبط معها بمعاهدة صداقة ومودة كما كان الحال فى نابلى.

أما فى بيدمنت فقد كان الحكم الرجعى على أشده بغير تدخل النمسا ، فقد أزال فيكتور إمانويل بجرة قلم كل ما طرأ على نظام الحكم القديم من التغيير بأن عطل كل قوانين نابليون، ونفذ اللوائح والأنظمة السابقة لها،هذا الى أنه أعاد إلى رجال الدين نفوذهم الأول وأخضع الجامعة لرقابة الحكومة، وكاد يأمر بتدمير القناطر التى أقامها نابليون على نهر البو، وأمر فعلا بتخريب الحدائق التى كانت أقيمت لعمل التجارب النباتية، إلى غير ذلك من أمثلة الخرق فى الرأى، والجنون فى رجعية المبادئ، على أن الحالة فى الولايات البابوية كانت لا تقل فى شدتها عما رأته أشد الولايات الرجعية، إذ كان البابا ورجال الدين يحقدون على نابليون إهانته للكنيسة بأسرها حين اعتقل زعيم الكاثوليكية الأكبر، فهدموا كل ما بناه ذلك الفاتح من قواعد الإصلاح، على أن الحكومة التى حلت مكان حكومته كانت ضعيفة عاجزة عن ضبط الأمن وصيانة الأملاك والأرواح فكانت لذلك موضع السخط العام.

من هذه النظرة العامة ندرك مقدار تحرج الحالة فى إيطاليا، لأن الشعب لم يعد كتلة جامدة لا تتأثر بالحوادث، بل جسماً حياً دبت فيه روح الإخاء والحرية، وغذته أمال الوحدة القومية. وإذا كانت مظاهر العنف والاستبداد قد أخمدت كل مقاومة دستورية، فقد التجأ الجمهور إلى تلمس سبيل آخر،

أشد نكاية وأكثر خطراً، وهو تأسيس الجمعيات السرية لمقاومة العنف بالعنف، ومقابلة القوة بمثلها، حتى يتقلص ظل الحكم المطلق وتتحقق آمال البلاد، وكان أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية «الكربوناري» Carbonari التى تكونت فى نابولى، وانتشرت انتشاراً عظيماً بين صفوف الجند والطبقات المستنيرة من الشعب، وكان غرضها قلب نظام الحكومات الفاسدة والقضاء على سلطة الدخيل الأجنبى الذى كان يحول بين البلاد وبين الاتحاد والحرية.

ما كادت تبلغ نابلى أخبار الثورة الأسبانية سنة ١٨٢٠ حتى قام أعضاء الكاربونارى من الضباط يطمعون فى مثل حظ رفاقهم بإسبانيا، ويطلبون إنشاء مجلس نيابى وفق نظام الدستور الإسبانى الذى أعلن عام ١٨١٢، فأسقط فى يد الملك فرديناند وأجابهم إلى ما طلبوا، وأقسم يمين الإخلاص للدستور الجديد، إلا أنه كان يضمر غير ما يظهر، فبينما كان يعلن اغتباطه بالنظام الجديد، كان يكاتب مترنيخ خفية لمعاونته فى هدم معالم ذلك النظام.

ولما كانت النمسا ترتبط بأسرة البوربون الحاكمة فى نابلى بمعاهدة تحتم عليها أن تسير نابلى على نظام الحكم المتبع فى ولايات النمسا، وأن تستدعى جيوش النمسا لإخماد كل حركة من شأنها الإخلال بذلك النظام، فقد أسرع مترنيخ إلى دعوة الدول للاجتماع فى مؤتمر يعقد فى تروباو سنة ١٨٢٠ للنظر فى أمثل الطرق التى تكفل إخماد الثورات التى كانت تهدد الأمن والسلام، وإذ كانت أكثر الدول تؤيد خطته التى ترمى إلى التعاون على سحق الثورات أينما ظهرت، ولم يخرج على هذا الإجماع إلا فرنسا وإنجلترا، فقد قررت الدول مبدأ التدخل، واستدعى الملك فرديناند لحضور مؤتمر ليباخ عام ١٨٢١ للبحث فى شئون بلاده خاصة، إلا أن القوم فى نابلى خشوا عاقبة هذه الدعوة، فأرغموا الملك قبل الرحيل على أن

يحدد قسمه بالولاء للدستور، ولكنه سرعان ما أعلن وهو فى مأمن من مواطنيه أن كل أقسامه لا قيمة لها، وأنه فى حل من الارتباط بها، ثم طلب إلى الدول، فى المؤتمر، إعادة الملكية المطلقة إلى بلاده، فأجيب إلى ما طلب وكلفت الجيوش النمساوية بالزحف إلى نابلى، فقضت على مقاومة الثائرين فى مارس ١٨٢١ ، وأعادت الحكم الاستبدادى على أتمه، وأنزلت برجال الثورة كل اضطهاد.

فى تلك الأثناء نشبت الثورة فى بيدمنت، وكان عمادها رجال الجيش من أنصار الكاربونارى، كما كانت مطالبهم عين مطالب أهل نابلى، أى النظام الدستورى، غير أن الملك رأى أنه إذا أجاب الشعب إلى ما طلب، أغضب النمسا وذلك ما لا يستطيعه، وإذا لم يجب تلك المطالب، عرض بلاده لخطر الفتنة الأهلية، وهو ما أشفق أن يقع على يده. لذلك آثر أن ينزل عن الملك لولى عهده شارل فيلكس الذى أبى إلا التمتع بكل حقوق الملكية المطلقة، فسار على رأس جيش الملكيين، تعاونه النمسا، وقضى على الثوار فى نوفارا فى ٩ أبريل سنة ١٨٢١ .

أما أهل لمبارديا فقد انضموا إلى الحركة بدعوة ثوار بيدمنت الذين نشروا فيها راية إيطاليا المتحدة المثلثة الألوان، وكانوا يرمون الى قطع خط الرجعة على الجيش النمساوى العامل فى نابلى، فخاب رجاؤهم بما حدث فى بيدمنت، وأخفقت الآمال الكبار التى عقدت على جماعة الكاربونارى، وأصبحت السنوات التالية لهذه الثورات سنوات ضغط وإرهاب، وتعسف وإرهاق، قلما شاهده الشعب الإيطالى من قبل.

لذلك ما كادت تتحرك نار الثورة فى فرنسا عام ١٨٣٠ حتى تناول تأثيرها ولايات إيطاليا نظراً إلى طبيعة موقعها الجغرافى، وتشبع الكثيرين من أهلها بمبادئ الكاربونارى، فضلا عن الوعود التى قطعها رجال الثورة فى فرنسا للايطاليين بأن يعاونوهم فى جهادهم للحرية.

وقد كانت بداية الحركة فى الولايات البابوية والدوقيات الشمالية حيث أقام الكاربونارى مركزهم العام منذ فشل الحركة الماضية. وقد أفلح الثوار فى عملهم بادئ الأمر إلى حد أن تسلطوا على بلاد كثيرة فى هذه الولايات، إلا أن فرنسا خيبت رجاءهم فيها، وذلك طوعًا للسياسة التى انتهجها لويس فيليب - سياسة استمالة الدول وكسب ودها حتى تعترف بمركزه الخاص فى فرنسا - ولذلك تركت الإيطاليين وحدهم يتلقون ضربات النمسا التى سارعت إلى قمع الفتنة بقوة وعنف أوردا الثائرين مورد اليأس، فجمعوا فلولهم وحركوا الثورة مرة أخرى فى الولايات البابوية عام ١٨٣٢، فعادت النمسا إلى التدخل تعاونها فرنسا التى أحفظها الإخلال بالتوازن الدولى فى إيطاليا - ذلك التوازن الذى تهدم من جراء انفراد النمسا بالعمل فيها - فقضى الجيشان على الثائرين، وأقاما محتفظين بمواقفهما إلى عام ١٨٣٨ حينما تقرر انسحابهما معًا.

وهكذا توالت الثورات على إيطاليا بغير أن تخفق آمال الوطنيين فيها، مما يرجع إلى سوء النظام، وضعف الخطة وعجز الزعامة فى جمعيات الكاربونارى، واقتصارها على فريق معين من الشعب بحيث لم يتسن للأحرار مقاومة النمسا ذات البأس والسلطان، فلا عجب إذا تجلى للعيان ألا سبيل إلى الحرية والوحدة الأهلية المنشودة إلا إذا عالج الإيطاليون هذه النقائص، والتجأوا إلى وسائل جديدة تضمن لهم النجاح.

ثالثًا - تطور الأوضاع فى ألمانيا:

كان أباطرة ألمانيا من أحفاد شارلمان ضعفاء لا قبل لهم بحكم البلاد والدفاع عنها إزاء غزوات النورمانديين وغيرهم من البرابرة - فأقطعوا الأشراف ضياعًا يحكمونها ويدافعون عنها وقت الحاجة، مقابل التمتع بها والاستئثار بخبراتها، ولما اعتلى العرش رجال يحسنون الحكم، حاولوا استرجاع سلطانهم فى البلاد على نحو ما فعل ملوك إنجلترا وفرنسا ولكن

على غير جدوى، فقد تمسكت الإمارات باستقلالها، واشتغل الأباطرة بتحقيق تقاليد الإمبراطورية القديمة وهى ضم إيطاليا إلى أملاكهم، فلم يظفروا فى النهاية بسلطة ما سواء فى ألمانيا أم فى إيطاليا.

لهذا بقيت ألمانيا بلاداً مقطعة الأوصال حتى تدخل نابليون فى أمرها، فقضى على الدولة الرومانية المقدسة التى أنشأها شارلمان، وأدمج كثيراً من ولاياتها المتفرقة بعضها فى البعض الآخر حتى أصبحت نحو ٣٩ ولاية بعد أن بلغت نحو أربعمائة، ثم أنشأ اتحاداً من الولايات الغربية أطلق عليه اسم اتحاد الرين وزوده بحكومة صالحة تسهر على مصالح الشعب.

فلما سقط نابليون وعرضت شئون ألمانيا على مؤتمر فيينا أظهر الشعب الألمانى (الذى أيقظته حروب نابليون والمثل الأعلى لحكومة متحدة منظمة فى أقاليم الرين) رغبته فى تكوين اتحاد من الولايات الألمانية لضمان سعادة الشعب وحريته، غير أن أمراء الولايات أبوا أن ينزلوا عن استقلالهم الذى تمتعوا به من قديم، فضلا عن أن النمسا رأت فى تحقيق هذا الاتحاد إضعافاً لنفوذها بل سبباً لطردها من الجامعة الألمانية. وإذ كان الشعور الوطنى لم يبلغ بعدمن القوةما يستطيع التغلب به على هذه الصعاب فقد تقرر إنشاء اتحاد لا قيمة له فى الواقع إذ جعل أداة هذا النظام مجلس يتألف من مندوبين من أمراء الولايات للبحث فى الشئون التى تهم الصالح العام، واشترط لتنفيذ أى قرار موافقة ثلثى أعضاء المجلس، وأما فى المسائل الهامة فقد اشترط الإجماع، هذا إلى أنه عهدت رياسة المجلس إلى النمسا زعيمة الحركة الرجعية فى ألمانيا وأوروبا حتى تبصم أعمال هذا المجلس بخاتم الجمود.

ولعل أكبر ما يوجه من النقد إلى هذا النظام هو اشتراط الإجماع فى قرارات المجلس، وتقلد النمسا لرياسته فقد كانت هذه القيود كافية وحدها لأن تغل يد الاتحاد عن تنفيذ خطط الإصلاح. أضف إلى ذلك أن أعضاء

المجلس كانوا يمثلون الأمراء لا شعوب الولايات فكانوا لذلك يضعون المصالح المحلية للولايات فوق المصلحة العامة، وبدل أن يكونوا واسطة لتقوية الروابط الجنسية كانوا عاملا كبيراً فى توسيع هوة الخلاف بين الولايات الألمانية. ويلاحظ أخيراً أن هذا المجلس لم يزود بالأداة اللازمة لتنفيذ قراراته، فكانت الولايات تستطيع أن تتحدى هذه القرارات عند الحاجة مما جعل هذا الاتحاد صورياً كما دلت التجارب العديدة.

على أنه إذا كانت الآمال قد أخفقت فى تحقيق اتحاد البلاد، فقد أخفقت كذلك فى تحقيق حرية الشعب فإنه وإن كان دستور الاتحاد الألمانى قد نص على أن تتبع الولايات قواعد الحكم النيابى، فإنه لم يعين نظام هذا الحكم، ولا كيفيته ولا ميعاد إنشائه، فبقى هذا النص عاطلا إلا فى ساكس ويمار مهد الأحرار، وفى بافاريا وبادن وورتمبرج حيث كان أمراؤها فى حاجة إلى تأييد مركزهم فيها.

وأما النمسا التى كانت أملاكها تتألف من أجناس غريبة عنها، فقد حاربت بطبيعة مركزها كل ما من شأنه إيقاظ الروح القومية داخل بلادها وخارجها، وقد تبعتها فى ذلك بروسيا التى عقدت لشعبها الآمال الكبار أيام حروب نابليون، فقد عارضت الحكم النيابى على زعم أنه لا يوافق البلاد وهى على باب طور جديد فى تنظيم حياتها السياسية والاقتصادية لاسيما وقد دخلت فى تكوينها عناصر جديدة لم تتعود العمل معها للمصلحة العامة. لذلك عوّل الملك فردريك وليم الثالث على أن يعمل مع طائفة من الخبراء وأصحاب الرأى للاصلاح البلاد، فأنشأ مجالس استشارية لحكومات الأقاليم، وقرر إلغاء المكوس الداخلية فى بروسيا نفسها، وبينها وبين الولايات التى تقبل الانضمام إليها فى اتحاد اقتصادى Zollevrein على أن يقتصر على جباية ضرائب الوارد على التجارة الخارجية عند الحدود، ويقسم الإيراد بين أعضاء الاتحاد، وقد كان هذا الارتباط الاقتصادى الخطوة الأولى فى سبيل الاتحاد السياسى فيما بينهم.

نشأ عن إخفاق الآمال فى تحقيق الحرية والاتحاد القومى أن أخذ الشباب المتعلم يرتبط بروابط الإخاء والاتحاد فى أندية أسموها «البرشنشافت» Burschenschaft وكان أول أغراضها الاهتمام ببث الدعوة فى أنحاء البلاد، وتدريب الأفراد تدريباً بدنياً ليكونوا خير الأعضاء العاملة فى جسم الأمة، إلا أنه حدث:

أولا : أن أقام الطلبة احتفالا بذكرى قيام لوثر ضد البابا فى مدينة ورتمبرج، فتحول الاحتفال إلى مظاهرة سياسية عظيمة أساءت الولايات الرجعية وخصوصاً النمسا، فأقفلت هذه المجتمعات فى كثير من الولايات،

ثانياً: اعتقد أحد الطلبة واسمه «كارل ساند» أن أحد الصحافيين «كوتزيبوى» Cotzebue يتجسس للقيصر، ويحمله برسائله على معاونة مترنيخ فى قتل حرية البلاد، فطعنه بمدية طعنة أودت به، فاتخذ مترنيخ من هذه الحوادث ذريعة لتقييد حرية الشعب بأن أسرع إلى عقد مؤتمر فى كرلسباد من أمراء الولايات الألمانية، وحملهم فيه على قبول المراسيم الشهيرة بمراسيم كرلسباد (سنة ١٨١٩) وفحواها تقييد الصحافة ووضع الجامعات تحت مراقبة الحكومة، ومنع تأليف الجمعيات أو عقد الاجتماعات السياسية، هذا فضلا عن تشكيل لجنة مركزية فى مينز للبحث عن الثوار والتنكيل بهم، والإيعاز إلى الأمراء بمقاومة الأنظمة الدستورية. وقد نفذت هذه السياسة بحذافيرها فى كل الولايات لاسيما فى بروسيا.

على أن هذه القوانين الاستثنائية لم تزد النار إلا ضراماً، فلما شبت الثورة الفرنسية فى سنة ١٨٣٠ ، تأثرت بها ألمانيا ووقعت اضطرابات عدة فى أنحاء البلاد: ففى برنسويك طرد الأمير عن عرشه، وفى هس أجبر الأمير على منح ولايته دستوراً، وفى بافاريا ووستفاليا والولايات الجنوبية على وجه عام وقعت حوادث ثورية عديدة، غير أن هذه الثورات أخمدت من غير

مشقة، وكانت نتيجتها تضييق الخناق على البلاد، وتقييدها بسلاسل أشد وأقوى، فتم لمترنيخ بذلك انتصار كارلسباد. ولاريب أن السر فى إخفاق هذه الحركات هو عد اشتراك السواد الأعظم من الشعب فيها، واقتصارها على مجهود فريق معين من الناس دون الباقين.

رابعاً - تطور الأوضاع فى الأراضى المنخفضة:

قضى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بتوحيد البلچيك وهولندا، ليتكون منهما مملكة ذات بأس، تستطيع رد غارات فرنسا التى كانت تعتبر إذ ذاك مصدر الخطر على سلامة أوروبا كلها، وقد كان العالم الأكبر فى إبراز هذه الفكرة إلى عالم الوجود «بت» الوزير الإنجليزى الشهير الذى أراد اتقاء الأخطار التى تعرضت لها مصالح قومه حين استولت فرنسا على تلك البلاد أيام الثورة وحروب نابليون.

غير أن الاختلافات العديدة بين البلدين، وضعت هذا الاتحاد فى خطر من بداية الأمر، فبينما كان الهولنديون من عنصر التيوتون، يدينون بمذهب كلفن، ويتكلمون لغة أشبه بالألمانية، كان البلچيكيون خليطاً من العنصر الكلتى والوالونى، يدينون بالمذهب الكاثوليكى، ويتكلم بعضهم لغة تقرب من الهولندية، والآخرون يتكلمون اللغة الفرنسية، هذا فضلا عن الفوارق التاريخية والاقتصادية، فقد كانت هولندا مملكة مستقلة منذ أواخر القرن السادس عشر، ويشتغل أهلها بالتجارة، ويعتمدون على الموارد الخارجية. أما بلچيكا فكانت تخضع لحكم الإسبان، ثم انتقلت لحكم النمساويين، وكان يشتغل أهلها بالصناعة والزراعة، وهذا يؤدى بطبيعة الأمر إلى اختلاف السياسة الاقتصادية للبلدين.

سياسة هولندا:

لو أن هولندا اتبعت سياسة العدل والمساواة التى أصرت عليها الدول

حين كونت هذه المملكة الجديدة، لتماسكت أجزاؤها تدريجيًا، ولكانت الشركة خيراً وسعادة للفريقين، إلا أن سياسة وليم أورانج كانت الغنم لهولندا والغرم لشريكتها، وهذا فى وقت أيقظت فيه الثورة الفرنسية الشعور الوطنى والوحدة القومية فى بلچيكا كما حدث فى غيرها من ممالك أوروبا فمثلا كان سكان البلچيك يبلغون أربعة ملايين وسكان هولندا لا يبلغون ثلاثة ملايين ولكن جعل عدد نواب البلدين فى المجلس النيابى متساويا، كما جعلت اللغة الهولندية اللغة الرسمية فى البلاد وجعلت لاهاى مقر الحكم، وأسندت أغلب الوزارات إلى الهولنديين، كما أسندت معظم المناصب الكبيرة إليهم، وقد أسند تفتيش المدارس الكاثوليكية إلى مفتشين من البروتستنت، وأفسح المجال لاضطهاد مذهب البلچيك، ووضعت سياسة تجارية للبلدين على قاعدة حرية التجارة وهى قاعدة تضر بمصلحة البلچيك، كما قسمت ديون البلدين مناصفة بينهما على رغم أن الديون التى كانت تتحملها بلچيكا قبل الاتحاد تقل كثيراً عن ديون هولندا. كل هذا أثار ثائرة البلچيك وجمع بين الأحزاب المتنافرة من أحرار وكاثوليك، ودعاهم إلى مطالبة الملك بإنشاء إدارة خاصة بهم ولكن على غير جدوى.

فلما قامت الثورة الفرنسية فى يوليه سنة ١٨٣٠ تطاير شررها إلى بلچيكا، فلم تلبث أن شبت الثورة فى بروكسل فى ٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ وتبعها باقى المقاطعات، وقد كان الثوار يطلبون فى بادئ الأمر انفصال بلچيكا عن هولندا فى الإدارة مع بقائها تحت أسرة أورانج، ولكن وليم أبى عليهم هذا الرجاء، وأنفذ إليهم جيشًا لإخضاعهم. فتزلفت لجنة سميت «لجنة الدفاع الوطنى» لاتخاذ تدابير المقاومة، واستطاعت أن ترد الجيش الهولندى على أعقابه. وحينئذ أجابت هولندا مطلب الحكومة الذاتية، ولكن لجنة الدفاع أعلنت أن الدم الذى أهرق جعل الاتحاد مستحيلا، وأن البلاد تعتبر نفسها مستقلة منذ ذلك التاريخ (٤ أكتوبر)، ثم تقرر عقد مؤتمر ليضع دستوراً للحكومة الجديدة.

عقد مؤتمر يمثل الشعب البلجيكى فى نوفمبر سنة ١٨٣٠ فوافق على إعلان استقلال البلاد، وقرر أن تكون حكومتها ملكية دستورية على مثال النظام الإنجليزى، أى أن تكون السلطة العليا للأمة، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان، أما السلطة التشريعية فقد قسمت بين الملك ومجلسى النواب والشيوخ. وجعل الانتخاب لهذين المجلسين انتخابًا مباشرًا لمن يدفع قدرًا معينًا من الضرائب، وبينما جعل أجل المجلس الأول أربع سنوات جعل أجل المجلس الآخر ثمانى سنوات، ولا ينتخب له إلا من يدفع ألفى فرنك من الضرائب على الأقل. وقد ضمن الدستور للشعب حرية العبادة والتعلم كما ضمن حرية الكتابة والخطابة والاجتماع.

لم يبق إذن لثبات الحالة الجديدة إلا اعتراف الدول بها، وقد كانت قد اعترفت بالنظام الجديد فى فرنسا سنة ١٨٣٠ أملا فى الإبقاء على الخريطة التى وضعت فى سنة ١٨١٥ ، غير أن امتداد روح الثورة إلى البلجيك، جعل دول شرق أوروبا لاسيما روسيا، تدعو إلى التعاون لإيقاف الثورة عند حدودها، إلا أن فرنسا أكدت على لسان مندوبها «تاليران» فى إنجلترا، أنها لا تقف مكتوفة اليدين إزاء أى تعد يقع على البلجيك، وأنها مع ذلك لا ترغب إلا فى حيدة هذه البلاد ولا تطمع فى الاستيلاء عليها بتاتًا. ولما كانت إنجلترا تخشى أن يجر هذا التشاد إلى حرب أوروبية عامة، فى وقت كانت فيه فى شغل شاغل عن العالم بالانقلاب النيابى الذى وقع فيها حينئذ، فقد قررت مع فرنسا قبول مبدأ استقلال بلجيكا، ولما عرض الأمر على الدول فى المؤتمر الذى عقد فى لندن فى ذلك الحين (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٠) لم تجد دول شرق أوروبا بدًا من الاعتراف بما اتفقت عليه فرنسا وإنجلترا من قبل لاسيما وقد كانت النمسا موثقة اليدين بالثورة التى قامت فى إيطاليا وروسيا وبروسيا بالثورة التى قامت فى بولندا.

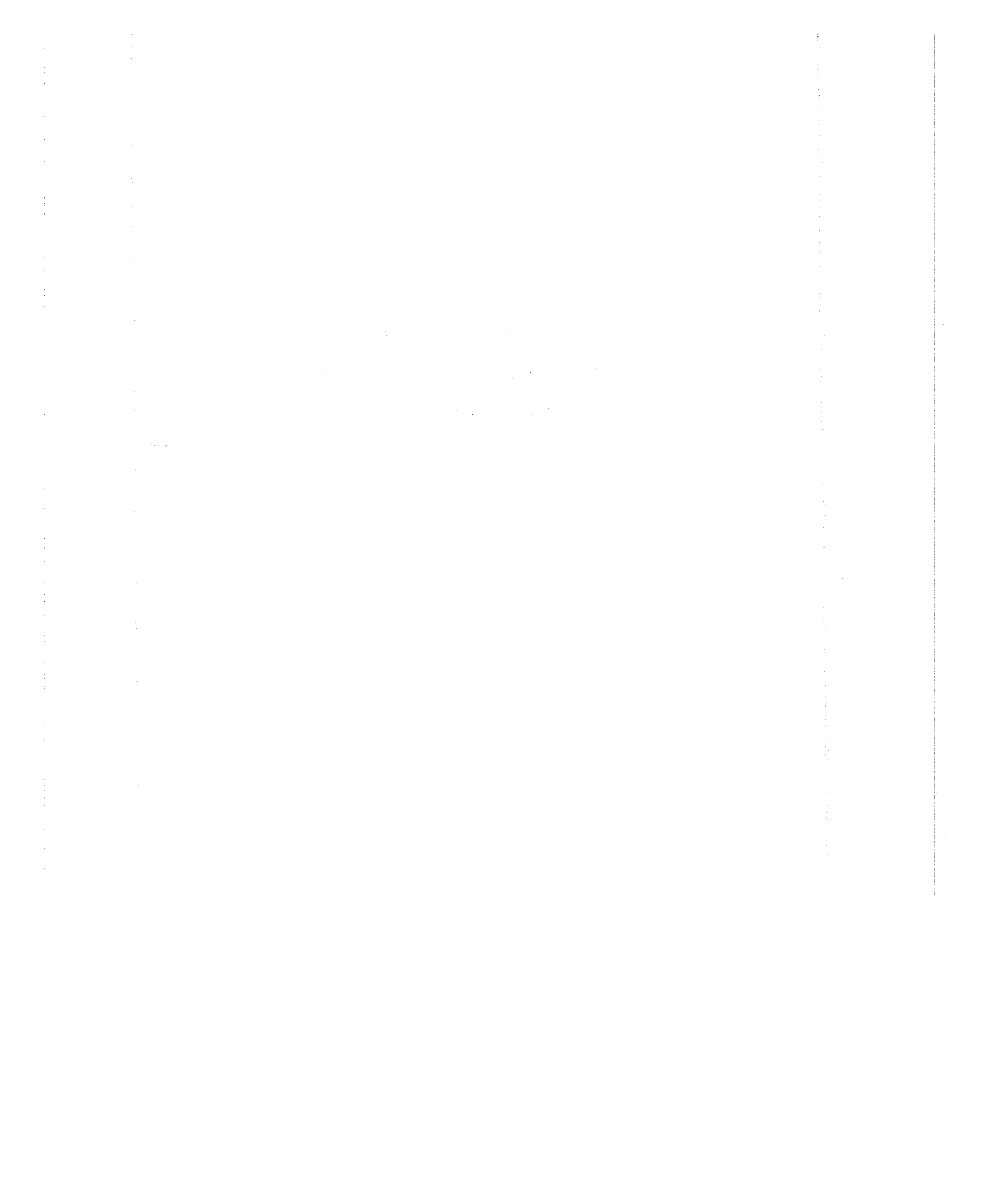
وقد ظهرت بعد ذلك مسألتان خطيرتان وهما: أولا : مسألة انتخاب

الملك. فقد أراد البلجيك أن يقدموا التاج لابن لويس فيليب «دوق دى نامور» ولكن ذلك لم يصادف قبولا لدى إنجلترا، فانتخبوا البرنس ليو بولد من أسرة ساكس كوبرج على أن يتزوج ابنة لويس فيليب إرضاء لفرنسا؛ ثانيًا: كانت لكسمبرج تابعة لوليم ملك هولندا، ولها مندوبون فى مجلس الاتحاد الألمانى، وكانت قد انضمت إلى البلچيك فى ثورتها، ولكن مؤتمر لندن قرر فى يناير سنة ١٨٣١ أن تعود لكسمبورج إلى هولندا، وأن يدفع البلجيـــك الدين العام مناصفة مع هولندا، إلا أن البرنس ليو بولد أقنع الدول (يونيه ١٨٣١) بأن تبقى له الدوقية وأن تدفع هولندا دينها كله لا مناصفة مع البلچيك كما تقرر قبلا. إزاء ذلك عمد وليم إلى تأييد حقوقه بالقوة، فسير جيشًا كبيرًا إلى البلچيك وكاد يقضى عليها قضاء تامًا (٨ أغسطس سنة ١٨٣١). بيد أن فرنسا أرسلت من لدنا نجدات قوية هزمت الهولنديين، واضطرتهم إلى التخلى عن البلاد. وقد كاد يؤدى تدخل فرنسا إلى تهديد السلم فى أوروبا، لولا أنها سحبت جنودها على الفور حينماطلب منها ذلك، وفى ٤ مايو سنة ١٨٣٢ أعلنت الدول قرارها بشأن استقلال البلچيك وضمان حيادها، ولكنها قررت أن يعود الجزء الأكبر من لكسمبرج لهولندا، فلما أبى وليم الرضوخ لهذا القرار تدخلت إنجلترا وفرنسا ونزعتا الأراضى البلچيكية التى كانت لا تزال فى يده كأنفرس، غير أن هولندا لم تعترف نهائيًا باستقلال بلچيكا إلا فى سنة ١٨٣٩.

وقد عاد الأحرار والكاثوليك الى الصراع الحزبى والتنازع على السلطة عقب الاستقلال مباشرة، وقد كان محور النزاع بين الأحزاب مسائل التعليم واللغات وقواعد الانتخاب. وقد نجح الكاثوليك فى جعل التعليم الدينى اجباريا فى المدارس الابتدائية، وجعل اللغة الفلمنكية لغة رسمية، هذا الى جعل الانتخاب قائما على قاعدة الاقتراع العام وهو نظام أدى بطبيعته الى ضياع معالم الاحـــزاب القديمة وتقسيم البلجيك

الى حزبين جديـــدين وهما: الكـــاثوليك والاشتراكيون ، وبفضــل هذا الحزب الأخير وضعت قوانين عديدة لتحسين حالة العمـال الذين ازدادوا ازدياداً كبيراً على إثر التقدم الاقتصادى العظيم الذى جعل البلچيك من أقوى الأمم الصناعية والتجارية فى أوروبا.

الفصل الثانى
المسألة الشرقية وحرب القرم
وأثرها على القارة الأوروبية



الفصل الثانى
المسألة الشرقية وحرب القرم
وأثرها على القارة الأوروبية

ظهرت المسألة الشرقية فى عالم السياسة الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، ولكن معناها حينئذ كان مقصوراً على اتقاء الخطر الذى داهم أوروبا من جراء زحف العثمانيين تحت قيادة محمد الثانى ومن خلفه من السلاطين، وأخصهم سليمان الفاتح. ومنذ بداية القرن الثامن عشر، تغير وجه المسألة، فلم تصبح مسألة اتقاء الأخطار، وإنما مسألة الإبقاء على الأملاك العثمانية أو توزيعها تبعاً لتفاوت الدول فى النزعة والمصلحة. ولا ريب أن هذا الانقلاب السياسى منشؤه ما ألم بالعثمانين من الضعف بسبب تلاشى قوة السلاطين وابتعادهم عن الأساليب الأوروبية الحديثة فى إدارتهم وتنظيم جيوشهم، فغدت ممتلكاتهم تحت رحمة الأمم الأجنبية.

ويمكن تقسيم الأملاك العثمانية التى انسلخت عنها فى القرن التاسع عشر إلى ثلاثة أقسام، طبق العوامل التى أدت إلى الانسلاخ، وهى :

١ ـ الولايات العثمانية التى كان الدافع الأكبر لانسلاخها اليقظة القومية والشعور بضرورة الوحدة الأهلية مثل اليونان.

٢ ـ الولايات التى استأثر بها حكامها، وعملوا على نزعها من العثمانيين كمصر وألبانيا.

٣ ـ الولايات التى سلختها النمسا وروسيا تنفيذاً للسياسة التى وضعتها هاتان الدولتان لوراثة ملك آل عثمان، منذبداية القرن الثامن عشر، فكانتا بذلك أول من فتح المسألة الشرقية بمعناها السياسى الحديث، وسنبحث الآن فى الدور الأول من المسألة الشرقية فى هذا القرن وهو دور ثورة اليونان.

فمنذ عام ١٤٥٣ استخدم العثمانيون النظام الكنسى لحكم الرعايا المسيحيين، فأعطى بطريرك القسطنطينية سلطة سياسية فوق سلطته الدينية. وإذ كان المذهب السائد بين الطوائف المسيحية فى تركيا هو المذهب الأرثوذكسى، وفق الكنيسة اليونانية، فقد كان اليونانيون بطبيعة الأمر هم القابضون على ناصية الحكم بين المسيحيين فى أنحاء البلاد.

ولم يقتصر اليونانيون على هذه الميزة بل أوصلتهم خبرتهم وحذقهم إلى تولى أكبر الوظائف فى حكومة الدولة، لاسيما وظائف سكرتير الباب العالى أو ترجمانه وقائد الأسطول، وحاكم الأفلاق وحاكم البغدان فقد كانت كلها وقفاً عليهم.

أما حالتهم التجارية فقد بلغت شأواً بعيداً إذ كانت مراكبهم واسطة الاتصال بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول. ولا ريب أن معاهدة كاينرجى التى فتحت موانئ البحر الأسود للتجارة الروسية، ساعدت اليونانيين على بناء المراكب الضخمة وتسليحها فى ظل الراية الروسية، لاسيما بعدما اتخذوا ثغر أودسا قاعدة لهم ومركزاً لتجارتهم.

ولم تكن حالة اليونانيين الأدبية أقل تقدمًا من حالتهم المادية والسياسية، فقد رأى أحدهم وهو المصلح الكبير كوريس Corais (١٧٧٤-١٨٣٣) أنه لا يكمل الشعور القومى إلا بلغة يمتاز الشعب بها. ولما كانت لغة اليونانيين إذ ذاك خليطاً من اللغات المجاورة، فقد أخذ ينفض الغريب عنها، ويستعيض عنه باليونانى العريق، هذا إلى أنه أحيا الآداب الإغريقية القديمة، فأيقظ فى مواطنيه ذكرى تاريخهم القديم - على أن اليونانيين لم يكونوا فى الحقيقة نسلا مباشراً للأقدمين من الأغريق، فالمصريون اليوم أقرب بلا ريب إلى المصريين الأقدمين من اليونانيين بالإغريق الغابرين.

وكان الفلاحون منهم يتمتعون بنعمة يغبطهم عليها الكثير من أقرانهم فى روسيا والنمسا، بل فى إنجلترا نفسها، فقد كانوا يتمتعون بخيرات أراضيهم ويحتفظون بملكيتها، وإذا كان قد وقع عليهم بعض الحيف فى جباية الضرائب، فقد كان المسلمون يشاركونهم فى ذلك، أضف إلى هذا أن المسلمين كانوا يجندون وحدهم دون المسيحيين.

كما كان الفلاحون فى قراهم يتمتعون بشبه استقلال داخلى، فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم، وكذلك كانت الجزائر الإغريقية تتمتع بمثل هذا الاستقلال، فلم يكن يربطها بالسلطة العليا إلا دفع جزية صغيرة، وتقديم عدد معين من البحارة للأسطول.

وقد سلم العثمانيون أمر حراسة الطرق لبوليس أهلى من اليونانيين، لمكافحة العصابات التى كانت منتشرة على طول الطرق فتقطع سبيل التجارة، وبذا خلقت النواة التى نشأت منها جيوش الثورة، كما أن الترخيص للمراكب اليونانية بالتسلح لمقاتلة القرصان فى البحار أوجد أداة الكفاح الفاصلة فى الحرب المقبلة بين اليونانيين والعثمانيين.

ويتضح من هذا كله أن اليونانيين لم يكونوا مستعبدين بل كان لهم فى الدولة مركز ممتاز من حيث الثروة والسلطة. وأما الأسباب التى دعتهم إلى الخروج على العثمانيين فلم تكن لعسف أو لشدة نزلت بهم، وإنما أيقظ اليسر والرخاء الذين باتوا فيهما أحلامًا واسعة. ولما أعلنت الثورة الفرنسية مبادئ الاتحاد القومى والحرية الأهلية، تحرك قلب الشعب اليونانى من جديد، كما حركته عوامل النهضة الأدبية من قبل، فعمل على إعادة مجد الإغريق وإرجاع عهد الإمبراطورية البيزنطية.

لهذا تأسست فى أوديسا سنة ١٨١٤ جمعية سرية تسمى «جمعية الإخوان» Haeteria Philica لطرد العثمانيين من أوروبا وإعادة دول الرومان

الشرقية، وسرعان ما انضم إليها كل ذى حيثية ومقام من اليونانيين فى السلطنة العثمانية، وانتخب هبسلنتى الضابط فى الجيش الروسى رئيساً لها. فلما قام علي باشا والى يانينا بالثورة على العثمانيين، واضطر السلطان إلى استخدام الجزء الأكبر من جيشه لقمع هذه الفتنة، رأى هبسلنتى فى متاعب العثمانيين فرصة لا تعوض، فنزل فى الأفلاق يوم ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى الرعايا المسيحيين بالانتقاض على حكم آل عثمان، كما التمس من القيصر تعضيد الثورة ولكن خابت آماله كلها، إذ كان الرومانيون والبلغاريون من سكان مقاطعتى الأفلاق والبغدان يحقدون على حكامهم اليونانيين فأهملوا الدعوة. أما القيصر فكان يعمل حينئذ مع مترنيخ على أساس المبادئ الرجعية، ولذا أعلن سخطه على هبسلنتى والدعوة التى قام بها، وبذلك استطاع السلطان أن يخمد الثورة من غير عناء.

غير أن مركز الحركة انتقل بعد ذلك إلى الجنوب فى المورة، مهد اليونانيين الأصليين، فنشبت الثورة هناك بقيادة كولوكترونى وكان الغرض منها استقلال اليونان فقط لا طرد العثمانيين من أوروبا كما كان غرض الحركة الأولى، وقد تحولت الثورة فى هذه المرة إلى مذابح عظيمة، فلم ينج من المسلمين إلا المحصنون فى المدن الكبيرة، فثأر السلطان محمود الثانى لبنى جنسه، بأن قتل بطريق القسطنطينية كثيراً من المسيحيين. ولما شرع الثوار فى فتح الحصون، والفتك بأهلها كما فعلوا فى تريبولتزا، عاد الأتراك إلى الانتقام فى خيوس وغيرها. إلا أن كفة اليونانيين بقيت راجحة، فإنه لم يمض عام ١٨٢٢ إلا وكان نفوذ السلطان قد تقلص من شبه الجزيرة ، وذلك بحكم عاملين:

أولا : انشغال جزء عظيم من الجيش التركى بمحاربة والى يانينا.

ثانياً : سيادة اليونانيين على البحار فى حرب كانت العمدة فيها على التفوق فى البحر، وسنرى أن ضياع هذه السيادة إبان الحملة المصرية كان من

أعظم أسباب إخفاق اليونانيين. على أن السلطان لم يقعد لهذه الهزيمة بل أوفد درمللي باشا في ربيع سنة ١٨٢٣، ورشيد باشا بعد فراغه من يانينا، لسحق الثورة في تلك البلاد. ولكن هذه الجيوش أخفقت في مهمتها، فاستنجد السلطان بمحمد علي والي مصر، على أن يوليه المورة وكريت مقابل مساعدته له.

قامت الحملة عام ١٨٢٥ تحت قيادة إبراهيم باشا يحرسها الأسطول المصري، فاحتلت كريت أولا، ثم أنزلت الجنود في المورة، وبدأت أعمالها التي كللت بالنجاح، إذ استولى إبراهيم باشا على مواقع اليونان الحصينة في مسولنجي وتريبولتزا وأثينا، وكادت الثورة تنتهي بإخفاق تام لولا أن تدخلت حكومات أوروبا مدفوعة بعواطف أهلها الذين كانوا يرون في الثائرين سلالة أبطال «هوميروس» وأحفاد «بركليس» فأمدوا الثوار بالمال والرجال (وكان أشد المتحمسين لنصرتهم بيرون الشاعر الإنجليزي) ولما أخذ إبراهيم باشا ينال النصر تلو النصر، أشفقوا من أن يقضي على اليونان، فدفعوا حكوماتهم إلى التدخل في الأمر، غير أننا سنرى أن المصالح الدولية الخاصة كان لها شأن كبير في التدخل أيضاً.

وقد رأت روسيا وفقًا لتعاليم بطرس الأكبر أن تعود إلى سياستها القديمة، سياسة تقويض أركان الدولة العثمانية، فمالت إلى مساعدة اليونانيين في بادئ الأمر، غير أن النمسا أقنعتها بضرورة التزام الحيدة التامة، تنفيذاً للسياسة الرجعية التي تعاقدتا عليها، حتى لا يجر تدخل روسيا إلى أزمة أوروبية كبيرة قد لا تقف عند حد. ولكن إنجلترا خرجت على هذا الوفاق الدولي واعترفت بحكومة الثوار في مارس سنة ١٨٢٣ على زعم أن حماية التجارة الإنجليزية تستلزم الاعتراف بحكومة ذات سيادة فعلية على اليونانيين.

وإزاء هذه الحالة الجديدة اضطرت روسيا إلى التدخل في أمر الثورة،

حتى لا تنفرد إنجلترا بالانتفاع بأى امتياز أو مركز خاص لها فى اليونان. ولما كانت الحملة المصرية قد حركت أيضاً كل عوامل السخط فى أنحاء روسيا فقد اقترح القيصر فى يونيه سنة ١٨٢٤ أن يعقد مؤتمر فى بطرسبرج لحسم النزاع، على أساس تقسيم اليونان وجزرها إلى ثلاث ولايات تمنح الحكم الذاتى تحت سيادة السلطان، ولكن النمسا رأت فى هذا التقسيم مجالا لبسط نفوذ روسيا على الإمارات الجديدة، أما بريطانيا فقد خشيت أن يؤدى المؤتمر إلى تطبيق مبادئ التدخل التى وضعت فى تروباو. وإذ كانت تركيا واليونان قد أعلنتا أنهما لا تتقيدان بقرارات الدول، فإن المؤتمر لم يلق تعضيداً من أى جانب.

وفى سنة ١٨٢٥ تبوأ قيصر جديد، وهو نقولا الأول، عرش روسيا، فخشيت الدول أن يعمل على تنفيذ مبادئ السياسة الروسية القديمة باتخاذ مسألة اليونان ذريعة لتمزيق أوصال الدولة العثمانية وتشتيت ملكها، ولذا أسرعت بريطانيا إلى إرسال دوق ولنجتن إلى بطرسبرج لإقناع روسيا بالتوسط معاً بين الفريقين المتحاربين على أساس استقلال اليونان استقلالاً ذاتياً. ولما تقرر ذلك بينهما فى اتفاقية أبريل سنة ١٨٢٦ حاولت بريطانيا غل يد روسيا أكثر مما فعلت بأن عرضت على الدول الانضمام إلى هذه الاتفاقية، فلم تقبل ذلك سوى فرنسا، وفى معاهدة لندره سنة ١٨٢٧ تعاقدت الدول الثلاث على أن تستقل اليونان بإدارة شئونها مع اعترافها بسيادة الدولة العثمانية، وعلى إجبار الأتراك واليونانيين على عقد هدنة ريثما يتم الاتفاق.

غير أن الباب العالى رفض هذه المعاهدة رفضاً باتاً مما جعل الحلفاء يقررون محاصرة قوات العثمانيين بأسطول دولى يقوده «كودرنجتن» ولما كان هذا الحصار يستلزم متاعب جمة فقد تقرر اتخاذ خطة الحزم ضد العثمانيين، وهى خطة انطوت على دخول الأساطيل المتحدة فى خليج نافارينو لمراقبة الأسطول التركى المصرى الراسى هناك. إلا أنه وقع على الأثر

نزاع بين الفريقين أدى إلى الاشتباك فى موقعة أسفرت عن تحطيم الأسطول التركى المصرى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، فأثارت تلك النكبة غضب السلطان حتى أعلن الجهاد ضد الممالك المسيحية وخصوصاً روسيا.

حدث حينئذ أن تولى ولنجتن إدارة السياسة الخارجية الإنجليزية بعد موت كاننج، فنبذ سياسة سلفه التى أدت إلى إضعاف تركيا، فى حين أن هذا الإضعاف لم يكن من مصلحة بريطانيا، وقرر ألا يمضى فى سياسة الإرغام التى اتبعت ضد العثمانيين، غير أن روسيا اتخذت من منشور السلطان ذريعة لإعلان الحرب على تركيا فى أبريل سنة ١٨٢٨ ، فوقع ماكانت إنجلترا وفرنسا تخشيانه من زمن طويل. لذلك أسرعت الدولتان إلى حسم النزاع بأن أرسلت فرنسا جيشًا للمورة لإجبار القوات المصرية على التخلى عنها، أما إنجلترا فقد أوفدت أسطولا إلى الإسكندرية لإرغام محمد على على الانسحاب، ولما تم لهما ما أرادتا، توسطت الدولتان لعقد الصلح بين تركيا وروسيا، إلا أن تركيا أبت إلا أن تواصل الحرب، بعد أن تمكنت رغم تغيير نظام الجندية فيها، واشتغالها بتأليف جيش جديد، أن تصد الروس أمام فارنا وشملا، ولكن القائد الروسى «ديبتش» استطاع فى سنة ١٨٢٩ تطويق المدن المحصنة واختراق جبال البلقان حتى استولى على أدرنة، فقرر الباب العالى حينئذ قبول الصلح، مع أن قوات الروس كانت قد انتابتها الأمراض وأصبحت فى حال لا يسمح لها بالتقدم على إلى استانبول ، فأبرمت معاهدة أدرنة فى سبتمبر سنة ١٨٢٩ على أن:

١ - تصبح ولايتا الأفلاق والبغدان مستقلتين فى إدارتهما تحت حماية روسيا.

٢ - تتمتع الدول كافة بحرية التجارة داخل البحر الأسود وداخل المضايق.

٣ - يقبل السلطان شروط معاهدة لوندرة بشأن استقلال اليونان استقلالاً داخلياً على أن تمتد حدودها من خليج أرنو إلى فولا.

غير أن الدول رأت فى مركز اليونان الذى تقرر على هذه القاعدة وسيلة لتدخل روسيا فى شئونها، فقررت فى سبتمبر سنة ١٨٣١ أن يكون استقلال اليونان تامًا وأن يضمن هذا الاستقلال من يشاء من الدول، وقد عرض عرش هذه البلاد على ليو بولد أمير ساكس كوبورج فتخلى عنه، ثم عرض على «أوتو» الباقارى فقبله، وأقام يحكم اليونان إلى سنة ١٨٦٤ حين أجبر على النزول عن العرش، وخلفه جورج الأول ثانى أولاد ملك الدانمارك، وقد بقيت أسرته تحكم اليونان حتى الانقلاب الأخير غداة الحرب العالمية الأولى.

- حرب القرم ونشأة دول البلقان:

أوصد باب المسألة الشرقية سنوات عديدة، ثم فتح مرة أخرى على مصراعيه حين عادت روسيا إلى استئناف سياستها القائمة على تقسيم أملاك العثمانيين أو وضعها جملة تحت حمايتها، فإنه لما ارتقى السلطان عبد المجيد عرش العثمانيين عام ١٨٣٩ أخذ فى اصلاح شئون الدولة بمعاونة وزيره رشيد باشا، فخشيت روسيا أن تنتعش تركيا وتدفع شر المغيرين عليها، فاقترحت على إنجلترا عام ١٨٥٣ أن تتعاونا على حل المسألة الشرقية نهائيًا على أساس تقسيم الأملاك العثمانية بين الدول وجعل مصر نصيب إنجلترا فى تلك الصفقة، غير أن إنجلترا كانت ترى حينئذ أن سلامتها فى الهند مرتبطة بسلامة تركيا التى كانت تقف سدًا منيعًا دون أعدائها، فلم تصغ لهذا الاقتراح. لذلك عمدت روسيا إلى التذرع بوسائل أخرى لتنفيذ مآربها. وحدث حينئذ أن الباب العالى سلم مفاتيح البقاع المقدسة فى فلسطين للكاثوليك ترضية لفرنسا، فأسرعت روسيا بإيفاد رسولها «منشيكوف» للاعتراض على هذا القرار، على زعم أن لها وحدها حق حماية المسيحية فى تركيا، بحكم المعاهدات المعقودة بين الدولتين لاسيما معاهدة «قينارجى»، ولذلك قبلت فرنسا النزول عن شيء من حقوقها لروسيا حتى يحسم النزاع،

ولكن روسيا عززت مطلبها الأول بمطلب جديد وهو حق حماية الطوائف المسيحية الأرثوذكسية التى تسكن أنحاء الدولة، أى حق التنازل لها عن رعاية الجزء الأعظم من سكان الإمبراطورية العثمانية، فرفض الباب العالى هذا الطلب الذى لا يتفق وسلامة تركيا، فأجابت روسيا باحتلال الأفلاق والبغدان فى يونيه عام ١٨٥٣.

ولما كان هذا التعدى يهدد مصالح الدول لاسيما إنجلترا وفرنسا، فقد عقد مؤتمر فى ڤيينا لحسم النزاع القائم بين الدولتين، وهناك وضعت مذكرة ترك فيها أمر حماية المسيحيين غامضاً، بحيث تستطيع كل من روسيا وتركيا تفسيره طبقًا لمصلحتها. ولكن تركيا أصرت على ألا توضع حقوقها موضع الشك، وقد عززتها إنجلترا وفرنسا فى هذا الرأى، ولذا عادت روسيا إلى تمسكها بمطلبها الأول، فأسرعت تركيا بإعلان الحرب فى أكتوبر عام ١٨٥٣، وتقدمت الأساطيل الإنجليزية الفرنسية إلى مياه الدردنيل لإرهاب روسيا، بينما كانت الدول المجتمعة فى ڤيينا تستأنف العمل لحل الخلاف، وقد كاد مسعاها يكلل بالنجاح لولا أن وقع حادث قضى على كل آمال السلم.

ذلك أن أسطولا روسيًا فاجأ أسطولا عثمانيًا فى مياه البحر الأسود فى ميناء «سينوب» فى أواخر نوفمبر عام ١٨٥٣ وقضى عليه، فسارعت أساطيل فرنسا وإنجلترا إلى الظهور فى مياه البحر الأسود ومنعت الأساطيل الروسية من الخروج من موانيها، فأثار هذا الحادث حنق الروس وجعلهم يأبون أية مفاوضة ترمى إلى السلم بعد أن وجهت إليهم تلك الإهانة البالغة، لذلك وجه الإمبراطور نابليون والملك ڤيكتوريا بلاغًا نهائيًا إلى روسيا يدعوانها إلى احترام سلامة الإمبراطورية العثمانية، والانسحاب من الأراضى التركية، مع الاعتراف باستقلال السلطان المطلق فى علاقاته مع الرعايا المسيحيين، ولما أبى القيصر أن يجيب على هذا البلاغ، سارعت فرنسا وإنجلترا إلى التحالف

مع تركيا فى مارس سنة ١٨٥٤ ولم تلبث الحرب أن نشبت بين الفريقين.

بدأ الحلفاء بالاشتراك مع القوات العثمانية فى طرد الروس المغيرين على الأقاليم الشمالية «الأفلاق والبغدان»، فاضطرت روسيا إلى الجلاء عن هذه المنطقة لغرضين كبيرين:

أولا: أن تنزع من النمسا كل رغبة فى الانضمام إلى الحلفاء ـ إذ كانت مصلحتها لا تتفق مع بقاء روسيا فى تلك الأقاليم.

ثانيًا: أن تستدرج الحلفاء إلى الأراضى الروسية فتنزل بهم ما نزل بجيوش نابليون عام ١٨١٢، إلا أن الحلفاء لم يرغبوا فى الاستهداف لهذا الخطر خصوصًا بعد أن جنحت النمسا إلى الحياد، فنقلوا أعمالهم الحربية بعد ذلك إلى شبه جزيرة القرم تجاه ثغر سباستيول.

وجهت روسيا قواها حينئذ لحماية هذا الحصن، غير أن الحلفاء اضطروا القوات الروسية إلى التراجع فى موقعة «ألما» فى سبتمبر سنة ١٨٥٤، وأقاموا بعد ذلك يحاصرون ذلك الموقع المنيع، ولو كانوا هاجموه من بداية الأمر لسقط فى أيديهم، ولكنهم تريثوا فى الأمر طويلا، بينما كانت روسيا تضاعف جهودها فى تحصينه، حتى أنها سدت مدخله البحرى لكى يصبح الميناء فى مأمن من خطر المدافع البحرية. وهكذا طال النضال بين الفريقين، واشتبك الخصوم فى مواقع عدة مثل «بلا كلافا» و«انكرمان» دون الوصول إلى غايتهم، فاضطروا إلى تمضية شتاء عام ١٨٥٤ فى مواقعهم، متعرضين لأشد ما عرف من البرد القارس.

لذلك حاول الحلفاء أن يضموا النمسا إلى جانبهم، ولكنها كانت قد احتلت الأفلاق والبغدان بالاتفاق مع تركيا، بعد جلاء الروسيين عنها، وتعهدت بالدفاع عن المقاطعتين إذا ما أعيد الزحف عليهما، وبذا أصبحت ولا مصلحة لها فى الاشتراك فى حرب لا تعنيها، هذا إلى أن النمسا كانت

تبغى ألا تشترك فى الحرب إلا بالاتفاق مع باقى الولايات الألمانية، فى حين أن هذه الولايات كانت شديدة الرغبة فى نصرة روسيا وخذلان فرنسا، ولذا شلت يد النمسا عن مساعدة الحلفاء، وعززت رغبتها فى البقاء على الحياد. غير أن مملكة بيدمنت الإيطالية تقدمت فى هذا المأزق لمساعدة إنجلترا وفرنسا، رغبة منها فى اكتساب صداقتهما لحل المسألة الإيطالية لمصلحتها، وأبرمت معهما معاهدة فى ٢٦ يناير عام ١٨٥٥ على أن ترسل إلى القرم خمسة عشر ألف جندى.

فى تلك الأثناء، توفى نقولا الأول قيصر روسيا وولى الأمر بعده إسكندر الثانى فازداد الأمل فى عقد الصلح، وبدأت فى ڤيينا مفاوضات ذات شأن للوصول إلى هذا الغرض ولكن الحلفاء أصروا على تجريد البحر الأسود من المواقع الحربية، واعتباره منطقة حياد، فى حين أن روسيا كانت تأبى قبول هذا الشرط الذى يهدد كل مطامعها فى الشرق، ولذلك استؤنفت الحرب الضروس التى أبلى فيها الفريقان أحسن البلاء، إلى أن سقط حصن سباستبول يوم ١٠ سبتمبر ١٨٥٥ ، بعد أن كلف المهاجمين والمدافعين ثمناً غالياً، على أن الروس فازوا بعد ذلك فوزاً كبيراً فى آسيا حيث احتلوا قارص فى نوفمبر عام ١٨٥٥ .

تهيأت الأحوال حينذاك لإبرام الصلح، إلا أن إنجلترا رأت أن تمضى فى الحرب إلى أن تنتصر على روسيا نصراً حاسماً يعزز دعائم السلم، فى حين أن فرنسا ملت الحرب التى كلفتها ثمناً غالياً، وكانت لا تبغى المضى فيما يثقل كاهلها بعبء جديد، إلا إذا أثيرت الشعوب المستعبدة ضد حكوماتها لاسيما فى روسيا والنمسا حتى يشتد أزر الحلفاء، ولما كانت انجلترا لا ترغب فى زعزعة أركان السلم فى أوروبا، فقد قبلت رأى حليفتها فى الصلح، وجاءت النمسا بعد ذلك فعززت دعوة السلم تفادياً مما ينتج عن اقتراح فرنسا من الاضطراب والفوضى فى بلادها، فأعلنت بعد ترددها

الطويل رغبتها فى الانضمام إلى الحلفاء، إذا رفضت روسيا قبول شروط الصلح التى تعرض عليها.

ولما كان استمرار الحرب يهدد روسيا بنكبات عظمى، فقد سارعت إلى الخضوع لرغبة خصومها، وفى ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ عقد مؤتمر الصلح فى باريس ووافق على القواعد الآتية:

١ - احترام سلامة أملاك تركيا واستقلالها.

٢ - قبول مبدأ تحكيم الدول فى حالة وقوع خلاف بين تركيا وبين إحداها.

٣ - تتعهد تركيا بتحسين حالة المسيحيين العثمانيين بغير أن تتدخل أية دولة فى شئونها الداخلية.

٤ - تغلق تركيا البوغازات فى وجه المراكب الحربية غير العثمانية.

٥ - إعلان حياد البحر الأسود.

٦ - حرية الملاحة فى نهر الطونة.

٧ - تعديل الحدود الروسية العثمانية على أن تعاد أفواه نهر الطونة إلى حيازة تركيا.

٨ - رفع الحماية الروسية عن ولايتى الأفلاق والبغدان، وضمان الدول للامتيازات التى حصلت عليها هاتان الولايتان وكذلك الصرب من تركيا.

على أن هذه القواعد بأكملها قد تغيرت فى الفترة التى تلت معاهدة باريس، ومن ثم نشأ الرأى القائل بأن حرب القرم لم تأت بفائدة، وأن جهود الحلفاء قد ذهبت عبثاً، غير أن هذا زعم باطل. نعم ان الحرب أعطت تركيا فرصة لا نظير لها لتنظيم شئونها فأضاعت تلك الفرصة. ولكنها أعطت شعوب البلقان زمنا كافياً لاشتداد ساعدها، حتى إذا جاء الوقت المناسب، انحلت المسألة الشرقية حلا مرضياً على قاعدة احترام القوميات، ولو كان

الأمر قد ترك للروسيا، لبسطت نفوذها على هذه الشعوب قبل تمام نضجها ولأضحت خطراً عظيماً يهدد أوروبا بأسرها.

أما وقد وقفت الدول فى وجهها وحظرت عليها تجزئة تركيا والنفاذ منها إلى البحار فإنها اتجهت منذ ذلك الحين إلى بلوغ غايتها بطريق سيبيريا.

على أن حرب القرم أثرت من جهة أخرى تأثيراً مباشراً فى حل المسألة البلقانية فقد ضمنت الدول بمقتضى عهد الصلح كافة الامتيازات التى حصلت عليها الأفلاق والبغدان وكذلك الصرب من الأتراك. وبفضل تلك الضمانة تأيد مركزها الممتاز واكتسب صفة دولية استطاعت فى ظلها التخلص تدريجياً من قيود التبعية لتركيا، فضلا عن أن تأييد هذه الامتيازات حرك آمال البلغار وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك، مما هيأ السبيل إلى تجدد الحركات الثورية ونشوب الحرب من جديد بين روسيا وتركيا، تلك الحرب التى انتهت باستقلال أكثر هذه الولايات، وسوف نستعرض تطور الأحداث فى كل منها على النحو التالى:

(أ) الصرب:

كان يقطن بلاد البلقان وقت أن غزاها الترك عدة شعوب مسيحية، تختلف بعضها عن البعض الآخر فى اللغة والزى والعادات والأخلاق، فالصربيون فى الشمال الغربى، والألبانيون فى الغرب، واليونانيون فى الجنوب وفى الجزر وعلى بعض السواحل، والبلغار فى الوسط، على جانبى جبال البلقان، والرومانيون فى شمال نهر الطونة، فلما تولى الترك الأمر فيهم لم يلجأوا لغير القوة فى حكمهم، ولم يعنوا بالوسائل السلمية التى تربطهم بالشعوب، كما يفعل غيرهم فى حكم الأمم الغربية عنهم، فلما ضعفت قوة الأتراك، وأشربت هذه الشعوب مبادئ الوطنية الحديثة، انسلخت عن الدولة تدريجياً، وكانت الصرب أول من سلك هذا الطريق. قام أهلها تحت زعامة

«قرة جورج» سنة ١٨٠٤ وقاتلوا الأتراك قتالا عنيفًا ليضطروهم إلى دفع عادية الجنود الانكشارية، والإبقاء على امتيازاتهم المحلية، غير أن الشقاق دب بينهم، وتخلت روسيا عن معاونتهم، فاسترد الأتراك سلطتهم، واضطروا «قرة جورج» إلى الفرار إلى الأراضى النمساوية، على أن هذا الجهاد لم يلبث أن استؤنف بزعامة «ميلوش» وهو رجل لا يقل صلابة عن سلفه، ويفوقه فى أساليب السياسة، فلم تمض سنتان حتى غدا سيداً مطلقًا فى البلاد، إلا أنه أفسد هذا النصر بقتله «قرة جورج» فتولدت الضغائن بين الأسرتين، وتلطخت صحائف التاريخ الصربى بآثار الجريمة زمنًا طويلا.

مع هذا اعترف السلطان بميلوش أميراً للصرب فى سنة ١٨٣٠، وكانت البلاد تتوق حينئذ إلى الحكم الدستورى، ولكن سليقة ميلوش الأوتوقراطية أبت عليه إلا معارضة هذه الرغبة العامة، فلما اضطر أخيراً إلى إشراك الشعب معه فى الحكم، تخلى عن مركزه عام ١٨٣٩، وتولى الإمارة بعده «إسكندر قرة جرجوفيتش» بن قرة جورج الزعيم الأول، وقد كانت سياسته تتعارض مع سياسة روسيا التى كانت موضع إعجاب الصربيين، ولذا أرغم على اعتزال الحكم عام ١٨٥٨ وأعيد ميلوش إلى سابق عهده بالزعامة، ولكنه لم يلبث أن توفى، فورث الزعامة من بعده ابنه ميخائيل، وفى عهده تقدم الحكم الدستورى، ونظمت شئون البلاد، ووسعت دائرة استقلالها، على أن هذا الأمير ما لبث أن قتل بيد خصم من مزاحميه، فخلفه ابنه ميلان، وفى عهده سنّ دستور البلاد عام ١٨٦٩ تأيد فيه مبدأ إشراك الشعب فى الحكم ونظام المسئولية الوزارية، وعلى يده أبرمت معاهدة برلين التى تقرر فيه استقلال الصرب استقلالا تامًا عام ١٨٧٨.

(ب) رومانيا:

تتكون هذه المملكة من مقاطعتى الأفلاق والبغدان اللتين آلتا إلى سلطان العثمانيين فى نهاية القرن الخامس عشر، وبقيتا تتمتعان بالاستقلال

الداخلى فى ظل أمرائهما على أن يدفعا للباب العالى جزية سنوية. إلا أنه فى سنة ١٧١٦ وضع حكم البلاد فى يد أميرين يونانيين يوليهما الباب العالى من لدنه، وقد كانت الغاية الكبرى لهؤلاء الأمراء فى الحكم، جمع المال وإرهاق الرعايا وإرشاء الكبراء من الموظفين العثمانيين، حتى أصبح تبديل الأمراء أمراً عادياً تلقاء ما يعدونه من العطايا. وترى آثار هذا العهد ظاهرة فى ضم مقاطعتين من ملحقات هاتين الولايتين إلى روسيا ألا وهما بكوفينا سنة ١٧٧٥ وبسارابيا سنة ١٨١٢، كما ترى فى الدسائس الأجنبية التى لم تنقطع من جانب روسيا خاصة، لفصم العلاقات التى تربط الولايتين بتركيا، كخطوة أولى فى سبيل ضمهما إليها. على أن تدخل الدول عام ١٨٥٤ فى شئون تركيا باسم الدفاع عن مصالحها، ونزع النفوذ الأجنبى عنها، أعاد سلطة العثمانيين إلى هاتين الولايتين، إلا أن الامتيازات العديدة التى نالتها الولايتان من تركيا بضغط الروس، وانبعاث الروح القومية فى البلاد كما انبعثت فى غيرها من ولايات أوروبا، قوت الأمل فى اتحاد الولايتين واستقلالهما، وقد وجدا عضداً لتحقيق هذا الغرض فى روسيا وفرنسا، بينما عارضت إنجلترا وتركيا والنمسا هذا الاتحاد حتى لا ينزع الأهالى إلى الاستقلال والخروج عن ملك العثمانيين. ولحسم هذه الأزمة وضعت الدول حلا وسطاً، فقررت عام ١٨٥٨ أن يكون لكل ولاية حاكم ينتخبه نواب الشعب، ويوافق عليه السلطان، وأن يكون لكل ولاية مجلس نيابى، وأن يكون للولايتين لجنة منتخبة لوضع القوانين التى تمس الصالح العام، فلما حدثت الانتخابات أجمعت الولايتان على شخص واحد وهو «إسكندر كوزا» فكان هذا الانتخاب الخطوة الأولى فى سبيل الاتحاد. والواقع أنه لم يمض عام ١٨٦١ حتى ضم المجلسان، وسميت الإمارة الجديدة باسم رومانيا وعاصمتها بخارست، وقد وافق السلطان كما وافق الدول على ما تم، على أن يبقى حق السلطان فى الجزية والسيادة.

حينئذ أصلح كوزا حال رومانيا فشيد الجامعات، وفصم علاقة الكنيسة الرومانية بالكنيسة الإغريقية، وألغى نظام الإقطاع، ومنح الزراعة ملكية ما يزرعونه من الأراضي ولكنه أثار غضب الأشراف ورجال الدين باغتصابه أملاكهم كما أثار غضب العامة بفساد أخلاقه، واحتقاره للمبادئ الدستورية، ونزعته إلى الحكم الفردى، تحت ستار المظاهر البرلمانية، لذلك أجبر الأمير على النزول عن العرش عام ١٨٦٦ وأقيم مكانه شارل الأول من أسرة هوهنزلرن، وفى عهده تحولت رومانيا من ولاية عثمانية شديدة الانحطاط إلى مملكة أوروبية ذات بأس وقوة، فقد نظمت الجيوش وأصلحت المالية وعززت المبادئ الدستورية وتحولت رومانيا إلى حصن هام من حصون المدنية الأوروبية.

(ج) بلغاريا والبوسنة والهرسك:

اتخذت الروح الوطنية التى دبت فى بلغاريا شكلا دينيًا غايته فى بادئ الأمر انفصال كنيستها عن الكنيسة الإغريقية، ولما كان العثمانيون قد اتخذوا مذ استيقظت الشعوب البلقانية مبدأ التفريق بين هذه الشعوب فقد ساعدوا على إنشاء كنيسة بلغارية قائمة بذاتها، ومستقلة عما عداها، إلا أن البلغار تحولوا سريعًا عن الغرض الدينى إلى الغرض السياسى، فأخذوا يقومون بالثورات فى وجه العثمانيين، معتمدين على معونة روسيا التى كانت لا تفتأ منذ معاهدة باريس تعمل لهدم ما بنته الدول، وقد انفسح المجال لتعزيز سياستها بالانقلاب العظيم الذى نشأ تدريجيًا فى السياسة الأوروبية حيال تركيا، فالنمسا ولت وجهها شطر المشرق لتعوض من أملاك العثمانيين ما خسرته فى ألمانيا سنة ١٨٦٦ ، بينما أخذت بريطانيا تتخلى تدريجيًا عن سياستها القديمة القائمة على احترام سلامة أملاك السلطان حين أظهرت التجارب صعوبة الإصلاح فى تركيا، وعجزها عن الدفاع عن المصالح البريطانية فى أرضها، لاسيما بعد أن تحولت التجارة إلى طريق القناة المارة فى الأراضى المصرية العثمانية.

تشجعت روسيا والأمم البلقانية حينئذ على المضى فى مجهودها ضد العثمانيين، ولذلك تحركت الثورة بادئ الأمر فى البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥ ، فأسرعت الدول إلى مطالبة الباب العالى بتنفيذ عدة إصلاحات وضعها «أندراسى» وزير النمسا لإعادة السلم إلى نصابه غير أن الثوار لم يرتضوا هذه التسوية وصمموا على إعادة الكرة، وقد كانت الظروف كلها فى مصلحتهم، ففى هذا الوقت، بدأت أعمال حزب تركيا الفتاة التى أدت إلى خلع السلطان عبد العزيز فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٦ ثم قتله بعد ذلك، وقيام مراد الخامس وخلعه فى ٣١ أغسطس، ثم ارتقاء السلطان عبد الحميد العرش، فانتهز الثوار هذه الفرصة وأعلنوا من جديد الحرب على تركيا، وقد شاركهم البلغاريون فالصربيون وسكان الجبل الأسود، فتحولت الحرب إلى مذابح دموية عظيمة بين العثمانيين والثوار، مما أحفظ روسيا التى صممت على منازلة العثمانيين، والانتصار للشعوب البلقانية.

لذلك عمدت الدول إلى حسم النزاع فى مؤتمر عقد لذلك الغرض سنة ١٨٧٧ ، إلا أن الأتراك تمسكوا بمبدأ عدم التدخل فى شئونهم، ارتكاناً على مساعدة إنجلترا إذا أفضت المسألة إلى حرب، غير أن ذلك لم يكن، لأن دزرائيلى «لورد بيكنزفيلد» رئيس الحكومة الإنجليزية وقتئذ، لم يجرؤ على مساعدة العثمانيين بعد أن شاع خبر المذابح الأخيرة، وبعد أن حمل غلادستون رئيس الأحرار حملته الشهيرة على الأتراك الذين ارتكبوا هذه الجرائم.

لذلك أعلنت روسيا الحرب على تركيا فى أبريل سنة ١٨٧٧ ، وانضمت رومانيا إليها، واقتفت الصرب والجبل الأسود أثرهما، فعبر الحلفاء نهر الطونة، وحاصروا حصن «بلفنا» فدافع عنه قائده البطل عثمان باشا دفاعاً مشهوداً، لمدة خمسة أشهر، كان فيها الجيش الروسى يقوم عبثاً بالكرة بعد الكرة، فلما سقط الحصن فى أيديهم، توغل الحلفاء فى الزحف حتى

اقتربوا من القسطنطينية فى يناير ١٨٧٨ ، وحينئذ طلب السلطان الصلح، وأوعزت إنجلترا إلى أسطولها بالدخول فى البوغازات تهديداً للروس إذا هم لم يكفوا عن الهجوم على الآستانة، ولذلك أسرعوا إلى عقد معاهدة سان استفانو فى مارس سنة ١٨٧٨ وبها تقرر أن تنال رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالها، وأن تمنح البوسنة والهرسك وبلغاريا استقلالا إدارياً، على أن تمتد حدود هذه الأخيرة من البحر الأسود إلى بحر إيجة فتشمل إقليم الروملى ومقدونيا، علاوة على بلادها الأصلية، وأن تأخذ روسيا باطوم وأرزن وقارص.

مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ :

غير أن أغلب ممالك البلقان عارضت فى هذا التقسيم الذى كان من شأنه أن يجعل الشعوب السلافية تتفوق تفوقًا عظيمًا فى البلقان، كما أن الدول العظمى خشيت اشتداد نفوذ روسيا وازدياد الخطر على تركيا بعد أن تركت من غير حدود قوية تحميها، ولذلك ألحت فى عرض المعاهدة على مؤتمر يعقد فى برلين، وقد اجتمع ذلك المؤتمر برياسة بسمارك سنة ١٨٧٨ وقرر ما يأتى:

١ - تبقى معاهدة باريس (سنة ١٨٥٦) نافذة فيما يختص بدولية البوغازات ونهر الطونة، وقبول مبدأ التحكيم قبل الالتجاء إلى القوة، وكذلك مبدأ احترام استقلال وسلامة تركيا، وتمتعها بكل امتيازات القانون الأوروبى العام التى يتمتع بها سواها.

٢ - الموافقة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود.

٣ - إرجاع مقدونيا إلى سلطة الدولة العثمانية.

٤ - جعل بلغاريا الحقيقية إمارة مستقلة استقلالا داخليًا تدفع الجزية للسلطان، أما الروملى الشرقى وهو الجزء الجنوبى من بلغاريا، فيحكمه وال مسيحى يوافق السلطان على تعيينه.

٥ - تتولى النمسا إدارة البوسنة والهرسك، وتعسكر جنودها فى سنجق نوفى بازار، وتسترد روسيا من رومانيا مقاطعة بسارابيا التى أخذت منها فى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، نظير إعطائها دو بروجا، وكذلك تأخذ قارص وباطوم، أما إنجلترا فقد تعهدت لتركيا بأن تحتفظ لها بممتلكاتها فى آسيا ، على أن تأخذ لنفسها جزيرة قبرص، وأخيراً أعطيت تساليا وأبيروس لليونان، وبذا خرجت الدولة العثمانية آنذاك وقد فقدت الكثير من المناطق التى كانت تابعة لها.

الفصل الثالث
حركة الوحدة الإيطالية
وأثرها على القارة الأوروبية

الفصل الثالث
حركة الوحدة الإيطالية
وأثرها على القارة الأوروبية

شهدت إيطاليا فى منتصف القرن التاسع عشر ظهور عوامل جديدة لتحقيق الوحدة الإيطالية على إثر الفشل الذى أصاب الثورات التى قامت بها جمعية الكاربونارى، وأهم هذه العوامل هى:

أولا - جمعية إيطاليا الفتاة:

أنشأها «مازينى» Mazzini (١٨٠٥-١٨٨٢) رسول الحرية والحركة القومية فى إيطاليا، وقد امتاز منذ صغره بثبات الإيمان الوطنى وصفاء القلب، وحدة العواطف، والقدرة على اجتذاب القلوب. اشترك فى جمعية الكاربونارى، وقاسى فى سبيلها النفى والاغتراب، إلا أنه رأى أن نظامها ومبادئها لا تؤدى إلى تحقيق الآمال القومية، إذ كانت تعوزها القوة الدافعة التى تحرك قلب الشعب، فأنشأ جمعية «إيطاليا الفتاة» وجعل شعارها «الله والشعب» فسوى بذلك بين الإيمان الوطنى والإيمان الدينى، وكان لا يقبل فى صفوفها من يزيد سنه عن الأربعين لأن الشباب - كما قال - يكسب الحركة حماسة وقوة، ويضاعف انتشار الدين الجديد، دين الحرية ووحدة إيطاليا. ولما كان الشباب يعيش بالحركة، وينمو بالحماسة وحرارة الإيمان، فقد أشعل مازينى فى قلوب مواطنيه نار الوطنية المقدسة، وزودهم بقوة الأمل، والإيمان الثابت بمنستقبل البلاد، والاعتقاد بأن «إيطاليا ملكة العالم، أرض دانتى، مركز البابوية، مهد النهضة ومبعث النور والحرية، لن تموت بل ستبعث وتعيد سيرتها الأولى، فتكون وقد طهرتها الآلام، كملك من النور يضىء العالم أجمع»! ولكنه جاهر «أن هذا النور لن ينبعث إلا إذا قدم الإيطاليون أرواحهم فداء للوطن، وتحملوا مرارة النفى والسجن والفاقة، وتألموا كثيراً وتألم ذووهم ومحبوهم فى سبيل الوطن!» فلم تكن إيطاليا الفتاة فى

الحقيقة إذاً حزباً ولا جمعية تمثل مذهباً سياسياً، بل كانت تمثل عقيدة تقوم على الإيمان، وترتكز على التضحية.

ورأى مازينى أن الدعوة إلى اعتناق عقيدة تخليص الوطن، والعمل فى سبيل الحرية والوحدة القومية، قل أن تحرك جمهور العامة، فجعل دعوته إليهم تنحصر فى أمور مادية معينة، بأن بين لهم «أن شقاء العيش وبؤس الحياة التى يقاسونها، إنما مصدرهما الأجنبى الغاصب، النمسا ذات القوة والسيطرة على البلاد» وأن «لا سبيل إلى تغيير الحالة إلا إذا تغيرت السلطة الحاكمة، وألقيت مقاليد أمور الأمة إلى أبنائها»، وكان مازينى يرمى إلى إنشاء وحدة أهلية ذات حكومة جمهورية، «لأن الحرية - فى نظره - لا تستقيم إلا مع الجمهورية، ولأنه لا يوجد بين ملوك إيطاليا من يستطيع أن يقود البلاد بغير أن يعرضها إلى حرب أهلية»، وقد أظهرت الحوادث أن زعمه هذا كان على غير أساس. وأما دعوته إلى الوحدة القومية فقد تحققت على الرغم من فوارق الميول والتعليم، والضغائن التى تولدت من انقسام البلاد قروناً طويلة.

وكان مازينى يردد على الدوام ألا أمل له فى الوصول إلى الوحدة القومية، ولا الجمهورية ولا الإصلاح، إلا إذا طردت النمسا وراء الألب، لأنها الحائل الأكبر بين إيطاليا وبين سعادتها، وكان يرى أن ذلك الجلاء «لا يتم إلا بالحرب»، لأنها «هى القانون الأبدى بين السيد والمسود الذى يريد أن يكسر الأغلال». وكانت خطته تنحصر فى استمالة الشعب بأسره إلى برنامجه الوطنى أولا، ثم تبتدئ الحرب غير النظامية «لأنها طريق الحرب الوحيد بين الثوار والجنود النظامية» ولأنها عين الطريق الذى سلكته هولندا وأمريكا واليونان وغيرها من قبل. ولكن مازينى تسرع فى إعلان الحرب قبل أن يتم استعداد الشعب، فلم يكن أسعد حظاً من الكاربونارى.

ففى سنة ١٨٣١ تولى شارل ألبرت المعروف بآرائه الحرة عرش

بيدمنت، فدعاه مازينى إلى العمل لتحرير إيطاليا، ولكن شارل رفض أن يشرع فى ذلك بينما كانت الظروف لم تتهيأ بعد لمثل هذه الخطوة الخطيرة، فدبرت مؤامرة لاغتيال حياته، وزج اسم مازينى بين المتآمرين، فكان ذلك مدعاة إلى نفور المعتدلين منه، وفى سنة ١٨٣٤ حاولت عصابة أن تنزل إلى سافوى لتحريك الثورة هناك ولكنها فشلت، ولم تأت بنتيجة سوى زيادة الإضرار بسمعة مازينى حتى اضطر إلى الفرار إلى إنجلترا دون أن تتحقق آماله، ولكنه أوجد النواة على كل حال، وبث العقيدة التى أحيت النفوس الخامدة، وحركت العزائم الخائرة، وفتحت العيون التى طال سباتها.

ثانياً - حزب العمليين أو جماعة المعتدلين:

تألف هذا الحزب من السياسيين ورجال العسكرية والقسيسين وأصحاب الأموال والذين لم يسم خيالهم إلى سماء مازينى، أو الذين لم تصل حرارة وطنيتهم إلى درجة وطنيته، وقد كانت خطتهم العمل ضمن دائرة القانون لإصلاح أغلاط الحكم الحاضر، ثم الاعتماد على مجهود الإيطاليين أنفسهم للتخلص من قبضة النمسا، وكان لسان هذه الجماعة الناطق بآرائهم «دازجليو» D'Azeglio و«جيوبرتى» Gioberti الذى كان يرغب فى تأسيس اتحاد من الإمارات الإيطالية تحت زعامة البابا، لا زعامة بيدمنت، كما كان يرغب دازجليو، ومهما قيل فى تجرد هذا الحزب من عقيدة التضحية، التى امتاز بها مازينى وأنصاره، فقد كانت غايته إسعاد إيطاليا وتحريرها كما كانت غاية «إيطاليا الفتاة» على الرغم من تشعب طرق الجهاد لبلوغ تلك الغاية. وإذا كان مازينى قد أحيا الإيطاليين، فإن جماعة العمليين قادوهم إلى النجاح والظفر، فلكل من الفريقين فضل ونصيب فى النصر النهائى.

وقد كانت فاتحة انتصار العمليين أن أخذ البابا بيوس التاسع (١٨٤٦-١٨٤٨) بمبادئهم المعتدلة بعض الشىء، وجعل يعمل للتوفيق

بين الكنيسة وأمانى الإيطاليين، فأطلق سراح المعتقلين السياسيين، وسوى القسس بالأهالى فى دفع الضرائب، ورخص بإنشاء جيش أهلى، ثم وافق على إنشاء مجلس استشارى أباح الانتخاب له من غير رجال الدين حتى دهش مترنيخ، وقال تعليقًا على هذه الحوادث: «لقد كنا نتوقع كل شىء، ما عدا ظهور بابا حر والآن وقد ظهر، فلا حدّ لما سنراه فى المستقبل».
والواقع أن تيار الإصلاح غمر كل إيطاليا، حتى اضطر دوق تسكانيا أن يجارى عمل البابا، كما أن أمير بيدمنت أطلق الحرية السياسية للأفراد وأنشأ دستوراً غدا فيما بعد دستور إيطاليا بأسرها وأما الإمارات التى قاومت مطالب الإصلاح، فقد التجأ الشعب فيها إلى القوة حتى أذعن الأمراء - كما وقع فى نابلى فى يناير سنة ١٨٤٨ حين أجبر فرديناند الثانى على أن يمنح شعبه الدستور. وأما فى لمبارديا، حيث كانت العلاقات بين الشعب والحكومة شديدة التوتر، فقد اتخذت المقاومة شكلا سلبيًا، بأن أضرب الأهالى عن التدخين ليحرموا النمسا من احتكار التبغ، ولكن المقاومة السلبية لم تلبث أن تحولت إلى مقاومة فعلية واسعة النطاق.

ما كادت تصل الأخبار عام ١٨٤٨ بنشوب الثورة فى فرنسا وامتداد عدواها إلى النمسا (مارس ١٨٤٨) وفرار مترنيخ نفسه، حتى قامت الثورة فى لمبارديا واتخذت فى ميلان مظهراً عنيفًا اضطرت أمامه الحامية النمساوية إلى الجلاء عنها ثم انسحبت تحت قيادة «رادتزكى» Radetzky إلى منطقة القلاع الأربعة - بين الأديج شرقًا والمناشيو غربًا - فكان لهذا الانسحاب أكبر الأثر فى انتشار الثورة فى بقية أنحاء إيطاليا، إذ بادرت البندقية إلى طرد النمساويين وإعلان الجمهورية، كما أن دوق بارما ودوق مودينا فرا من مقاطعتيهما، ولم يلبث شارل ألبرت أن أعلن الحرب على النمسا، وزحفت جيوشه لتعقب النمساويين ومعاضدة الثائرين فى لمبارديا، كما أن حكومات تسكانيا وروما ونابلى اضطرت تحت تأثير الرأى العام إلى إصدار الأوامر إلى

جيوشها بالتقدم للاشتراك فى حركة تحرير إيطاليا، وشرعت الجيوش الإيطالية تتقدم يحدوها النصر من موقع إلى موقع، حتى خيل للناس أن الوحدة الإيطالية أصبحت ماثلة على أفق المستقبل القريب.

ولكن هذه الحوادث لم تلبث أن تكشفت عن أمور هامة فإن الرأى العام فى الولايات الإيطالية أخذ ينقسم بين أشياع ملكية بيدمنت وأنصار جمهورية مازينى، فى حين أن الأحزاب الرجعية أخذت تسترد قواها في أكثر الولايات،فبادر فرديناند ملك نابلى إلى سحب جيوشه، وكذلك فعل دوق تسكانيا، والبابا الذى أعلن سخطه على الثورة والقائمين بها حين رأى أنها ستجرده من سلطانه وتزج به فى حرب ضد النمسا، ففت كل هذا الخلاف والانقسام فى عضد الجيش، ولاسيما وقد تردد شارل ألبرت طويلا بعد الانتصارات الأولى التى أحرزها، ولو أنه مضى فى زحفه وعجل بمهاجمة رادتزكى قبل وصول المدد الذى كان ينتظره من النمسا، لأنقذ البلاد من فوضى الانقسام ولقضى على القوات النمساوية بضربة واحدة، ولكن شارل ألبرت «الملك المتردد» Le Roi Tâtonneur كما لقبوه _ كان يخشى أن يستغل دعاة الحركة الجمهورية انتصارات الإيطاليين ويستخدموها فى الدعاية لحركتهم، كما أنه لم يكن مطمئناً إلى استمرار تعضيد حكام الولايات التى أمدته بقواتها، ولذا تردد طويلا حتى أفلتت منه الفرصة، فإن رادتزكى استخدم فترة ذلك التردد فى تنظيم صفوفه وإمدادها بقوات جديدة، ثم خرج من فيرونا فاستولى على عدة مواقع لتأمين اتصاله بالنمسا، وتحول فانقض على جيش بيدمنت وأنزل به هزيمة منكرة فى كستوزا (٢٥ يوليه ١٨٤٨) ودخل ميلان على إثرها بدون قتال، واضطر شارل ألبرت إلى عقد هدنة كان من شروطها الموافقة على إعادة لمبارديا إلى النمسا.

فى خلال هذه الحوادث الأخيرة اشتد هياج الرأى العام ضد البابا ودوق تسكانيا بسبب انقلابهما على حركة تحرير البلاد من ربقة النمسا،

واشتد السخط على إثر هزيمة كستوزا، حتى اضطرا إلى الفرار الواحد بعد الآخر إلى «جاييتا» للاحتماء بفرديناند ملك نابلى، فأعلنت الجمهورية فى روما وتسكانيا على الإثر، وألهب ذلك نار الحماس فى صدور أهل بيدمنت فقاموا ينادون باستئناف القتال ضد النمسا، اعتماداً على معاونة الجمهوريتين الجديدتين، وكان شارل ألبرت يرى من العار انسحابه من الحرب بعد أن وقف لتحرير الوطن، فنقض الهدنة وعاد إلى القتال (٩ مارس سنة ١٨٤٩) ولكن رادتزكى عاجله بضربة قاضية فى نوفارا (٢٣ مارس) وكانت الهزيمة تامة والشروط قاسية، حتى أن شارل ألبرت لم يجد بداً من التنازل لولده فكتور إمانويل الثانى فى مساء ذلك اليوم نفسه ليتفادى تعريض بلاده لتلك الشروط إذا ظل باقياً على العرش.

سادت السياسة الرجعية على إثر انتصار النمسا، إلا أن جمهوريات تسكانيا وروما والبندقية قاومت هذه السياسة بزعامة جورازى ومازينى ومانين، ولكن هذه الجمهوريات لم تعمر طويلا، فقد أعيد النظام القديم فى تسكانيا بمعاونة النمسا، وتدخل لويس نابليون فى صف البابا ـ ليكسب ود الحزب الكاثوليكى فى فرنسا وليحول دون احتلال النمسا لروما ـ فأرسل حملة أسقطت الجمهورية فى روما بعد أن دافع عنها مازينى بمعاونة غاريبالدى دفاعاً عظيماً، وخلف فى صحائف حكمها تاريخاً زاهراً لا ينسى، وتلا ذلك سقوط البندقية بعد أن جاهدت جهاداً هائلا أمام الأمراض التى انتابتها، وقنابل النمساويين التى كانت تصب عليها، فما انصرم عام ١٨٤٨ إلا وكان الحكم الرجعى القديم سائداً فى كل مكان عدا بيدمنت.

نجاح الوحدة الإيطالية

لم يكن الفشل الذى أصاب إيطاليا سنة ١٨٤٨ إلا فشلا مؤقتًا، فإنه على الرغم من عودة الأحكام الرجعية إلى شدتها الأولى، وعودة نفوذ

النمسا إلى عهده القديم، فإن إيطاليا لم تعد تسكن للهزيمة، وتقعد للمذلة، وباتت آمالها معقودة على بيدمنت بعد أن تخلى الأمراء عن نصرتها.

نهضة بيدمنت:

كانت بيدمنت عند موضع الظن بها، فقد أخذ ملكها فكتور إمانويل الثانى يدأب على تأييد الحكم الدستورى، وإنعاش البلاد وإصلاح حالها، وتنمية ثروها، وتعزيز جيشها لتستطيع القيام بالمهمة المرجوة منها، وكان يعاونه فى عمله وزيره «كافور» وهو رجل سياسى ثابت الإيمان بالمبادئ الدستورية، شديد الرغبة فى العمل بها «لأنه ـ كما قال ـ يستطيع أى أبله أو أحمق أن يحكم البلاد بواسطة الأحكام العرفية، ولكن السياسى الصحيح هو الذى يحكم البلاد بالطرق الدستورية». وكان يجمع إلى صدق الوطنية عقلا راجحاً ونظراً بعيداً وخبرة بالأمور وشجاعة نادرة وصبراً طويلاً،وبينما تراه يهزأ بالنظريات ويأخذ مكانه على الصخر، إذا به رجل ذو آمال لا تقل عن آمال أشد المتحمسين لوحدة إيطاليا ولا يتردد فى سبيل تحقيقها عن تخطى حدود السياسة والتقاليد.

كافور (١٨١٠-١٨٦١):

ولد كافور سنة ١٨١٠ من إحدى أسرات الأشراف العريقة فى بيدمنت، فنشأ نشأة حربية، جرياً على عادة أبناء الأشراف، ثم التحق بخدمة الجيش كضابط فى المدفعية، إلا أنه اتهم بمشايعة الحركات الدستورية، فتخلى عن مركزه فى الحكومة، واشتغل طويلا فى مزارعه، وتنقل فى ممالك أوروبا يدرس العلوم الاقتصادية والسياسية، ولما ألغى قانون المطبوعات فى بلده، وبدأت سياسة الإصلاح، عاد واشتغل بالصحافة فأسس جريدة «البعث» Risorgimento وأيد فيها الإصلاح والدستور وعالج شئون البلاد بحكمة، فاستدعى إلى الاشتراك فى الوزارة سنة ١٨٥٠، ولم يلبث أن تسلم الرياسة

سنة ١٨٥٢ فأخذ يمهد الطريق لطرد النمسا من إيطاليا، وتحقيق آمال البلاد في الوحدة أو الاتحاد كيفما كانت الرغبة،وذلك بملافاة الأغلاط التى ارتكبت سنة ١٨٤٨، أغلاط الاعتماد على قوى الشعب غير المنظمة، ومواجهة العدو والقوات مهددة بالانقسام على نفسها والموارد ضعيفة لا تكفل النجاح، بل وطد العزم على تنمية موارد البلاد الحربية والمالية قبل كل شيء ثم الاستعانة بدول خارجية لتنفيذ أغراضه القومية.

سياسة كافور:

أولا : أخذ كافور يعمل فى بادئ الأمر على ترقية الصناعة والزراعة، وفتح أسواق جديدة للتجارة، وفرض ضرائب على ممتلكات الكنيسة، وانتزاع أملاك الأديرة، فلما توافرت لديه الأموال عنى بالجيش ومعداته حتى أصبح يبلغ ٩٠٠٠٠ جندى على أحدث وأتم نظام.

ثانيا : شارك الدول العظمى فى حرب القرم، وحارب إلى جانبها، وانتصر معها فى مواقع عدة، فغسل بذلك عار نوفارا وضمن صداقة إنجلترا وفرنسا، وجلس بجانب مندوبى الدول فى مؤتمر الصلح، فتسنى له إيصال صوت إيطاليا إلى آذان الدول الكبرى مباشرة، ومواجهة مندوب النمسا مواجهة الند للند، فجعل لبيدمنت مركزاً ممتازاً أصبحت معه محط آمال الإيطاليين.بما لم يكن يتوقعه كافور، إذ كتب إليه نابليون

ثالثا : ساعد فرنسا فى مؤتمر الصلح بباريس سنة ١٨٥٦ وحرك مطامع نابليون وعطفه القديم على ايطاليا، فأصبح يعلق آمالا كبارا على مساعدته. إلا أنه وقع حادث كاد يقضى على آماله، وهو اعتداء ايطالى يسمى « أورسينى » على نابليون، ولكن هذا الحادث أتى بما لم يكن يتوقعه كافور ، إذ كتب اليه نابليون يطلب مقابلته سرا فى حمامات « بلومبيير » Plombieres فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٨ لعقد محالفة بينهما تعين شروط التدخل ضد النمسا، ويعزى هذا السلوك الى تعلق الامبراطور بايطاليا منذ نشأته، ورغبته فى الأخذ بناصر الأمم التى تطلب حريتها ، ابتغاء المجد والشهرة،

وميله الى بسط نفوذ فرنسا فى ايطاليا وصد نفوذ النمسا، هذا فضلا عن رغبته فى توسيع ممتلكات فرنسا والقضاء على آثار قرارات مؤتمر فيينا التى كانت وصمة عار فى جبين أسرته، غير أنه مع ذلك لم تبلغ به الرغبة فى مساعدة ايطاليا الى حد العمل لإتمام وحدتها، حتى لاتتعرض مصالح بلاده ومصالح البابا للأخطار، فلما قابل كافور فى بلومبيير تعهد بالاشتراك معه فى حرب ضد النمسا، على أن تكون هى البادئة بالعدوان، حتى لايكون هناك مجال لتدخل أوروبا، وعند انتصار الحليفتين تنفذ الشروط الآتية :

١ - تضم لمبارديا والبندقية إلى بيدمنت.

٢ - تبقى الولايات الوسطى وولايات الجنوب وأملاك البابا مستقلة.

٣ - يكون اتحاد إيطالى من كل الولايات تحت زعامة البابا.

٤ - تضم سافوى ونيس إلى فرنسا ويزوج ابن عم الإمبراطور بابنة ملك بيدمنت.

الحرب مع النمسا:

لم يبق أمام كافور بعد ذلك إلا إيغار صدر النمسا حتى تعلن الحرب على بيدمنت، فأوعز إلى الصحف بالطعن فى الحكومة النمساوية وفتح اكتتاب لتعزيز الجيش، وصرح بلسان ملكه فى البرلمان بأنه «لا يستطيع أن يسمع أنين الألم المنبعث من أنحاء إيطاليا دون أن يتحرك له» فأثار كل هذا حنق النمسا إلى حد أن أرسلت إنذاراً تطلب فيه تسريح الجيش ونزع سلاحه فى غضون ثلاثة أيام، فلما أهمل كافور هذا الطلب، زحفت الجيوش النمساوية إلى أراضى بيدمنت فى أبريل سنة ١٨٥٩ وتقدمت فرنسا إلى مساعدة حليفتها، فتوالت الهزائم على النمسا فى «ماجنتا» Magenta فى ٤ يونيه وسولفرينو Solferino فى ٢٤ يونيه إلا أنه بعد هذه المعركة الأخيرة، تحول الإمبراطور عن الحرب، وقابل إمبراطور النمسا فى «ڤلافرنكا» Villafranca وهناك اتفق الاثنان على الهدنة والصلح دون استشارة بيدمنت وهذه هى الشروط التى اتفقا عليها والتى عرفت فيما بعد بصلح زيورخ (سنة ١٨٥٩) : تنزل النمسا عن لمبارديا إلى بيدمنت، تتحد إيطاليا تحت رياسة

البابا، تكون البندقية جزءاً من الاتحاد الإيطاليا مع بقائها تحت سيادة النمسا، يعاد الحكام الأصليون إلى دوقيات الوسط وتسكانيا (وكان الشعب قد طردهم منها وأعلن انضمامه إلى بيدمنت).

وأما الأسباب التى دعت الإمبراطور إلى الوقوف بالحرب عند هذا الحد، ونقض محالفته مع بيدمنت فترجع إلى أن الولايات الوسطى أعلنت انضمامها إلى بيدمنت على إثر نشوب الحرب مما هدد فرنسا بظهور وحدة قوية إلى جانبها، هذا إلى استنجاد النمسا بالروسيا وإنجلترا، واستنكار الرأى العام الفرنسى - لاسيما الحزب الكاثوليكى - إضعاف سلطة البابا.

أما كافور فقد أغضبه هذا الاتفاق، ونصح للملك بمواصلة الحرب، إلا أن فكتور إمانويل لم يعمل بهذا الرأى، فاعتزل كافور الوزارة على الأثر.

وحدة إيطاليا الشمالية:

لم تحصل بيدمنت من هذا الصلح على ما كانت ترجوه، إذ بقيت البندقية للنمسا، كما بقيت الولايات الأخرى على ما كانت عليه من التفرق، إلا أن الشعب الثائر فى الولايات الوسطى (مودينا - بارما - تسكانيا - ورومانيا) أبى الخضوع لأحكام المعاهدة، وقرر الانضمام إلى بيدمنت، وكان كافور قد ذهبت عنه ثورة غضبه، فعاد إلى الوزارة وجعل يعمل لإجابة رغبة الولايات، فتقدم بنيس وسافوى إلى لويس نابليون (وكان قد حرم منهما إبان النزاع الأخير)، على ألا يعارض فى ضم الولايات الوسطى، فأجابه هذا إلى رغبته بشرط أن يوافق أهل الولايات على هذا الضم، ولما كانت النمسا لا تستطيع التدخل بعد أن أعلنت إنجلترا وفرنسا أنهما تعارضان فى إرغام الأهالى على قبول حكامهم الأولين، فقد قام كافور باستفتاء الجهات الثائرة فى شأن الحكومة التى يريدونها، فكانت الأغلبية فى جانب الانضمام إلى بيدمنت، فقبل فكتور إمانويل مشيئتهم، ووافقت الدول على ذلك فى أبريل سنة ١٨٦٠.

حركة غاريبلدى:

ولم يبق أمام كافور سوى ضم مملكة نابلى وأملاك البابا (لاسيما روما) والبندقية، أما روما والبندقية فكان دون الوصول إليهما مصاعب جمة، ولكن نابلى، الثائرة دوامًا على حكامها، كانت قريبة المنال، فرأى كافور أنه إذا كانت السياسة تأبى انتزاعها بطريق الحرب، فإن فى وسع المتطوعين القيام بهذه المهمة، ولذلك أوفد غاريبلدى للعمل.

وغاريبلدى هذا بطل من أبطال إيطاليا العظام، وشخصية فذة ملؤها الجرأة والإقدام، تربى فى حجر الجمعية التى أنشأها مازينى وتغذى بمبادئها، ودافع عن سياستها فى روما وغيرها، ثم تحول إلى حزب الملكيين الذين كانوا يرغبون فى بعث إيطاليا على يد بيدمنت، فاشترك فى حروبها مع النمسا، ولما تحركت الثورة فى نابلى هب غاريبلدى لنصرتها، وأمده الملك وكافور بالمال والسلاح سرًا، فخرج فى مايو سنة ١٨٦٠ بألف من المتطوعين «ذوى القمصان الحمراء» ونزل بهم فى جزيرة صقلية، وسرعان ما هزم جيش نابلى هزيمة منكرة وأقام من لديه عمالا يحكمونها، ثم أخذ يتأهب لغزو نابلى على أن يتبعها بروما والبندقية، فنزل على شاطئ نابلى من غير كبير مقاومة، وسار شمالا حتى دخل العاصمة دخول المنتصر الظافر، فلم تبق إلا الحصون الشمالية حتى تصبح البلاد بأسرها فى قبضته.

فى هذه الأثناء كان كافور يراقب غاريبلدى بفرح عظيم، إلا أنه خشى أن يتدفع فى عمله اندفاعًا يؤدى إلى تدخل الدول فى مصلحة نابلى والبابا، كما أنه خشى أن يعمل غاريبلدى على تأسيس جمهورية بتأثير مازينى وأشياعه الذين كانوا يؤازرونه فى حركته، فانتهز فرصة غضب البابا على بيدمنت لاستيلائها على مقاطعة رومانا وإعلانه الجهاد الدينى عليها، وتعبئته الجيوش للانتقام منها، فتقدم الملك بجيشه، وشتت الجنود البابوية فى موقعة «كاستلفيداردو» Castlefedardo ثم احتل أملاك البابا عدا روما. وحينئذ

أعلن السكان رغبتهم فى الانضمام إلى بيدمنت، وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٨٦٠.

تقدمت جيوش الملك بعد ذلك إلى الجنوب لمعاونة غاريبلدى فتغلبا معًا على مقاومة الحصون التى لم تكن قد سلمت بعد، ثم دخلا نابلى جنبًا إلى جنب، وأخذ رأى الأهالى فكانت الأغلبية فى جانب الانضمام إلى بيدمنت، فخضع غاريبلدى لحكم مليكه، وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٦١ اجتمع المجلس النيابى الجديد فى تورين وكانت كل إيطاليا عدا روما والبندقية ممثلة فيه، فاستبدل اسم مملكة سردينيا «بيدمنت» بمملكة إيطاليا، ونودى بفكتور إمانويل ملكًا عليها.

مات كافور على إثر هذه الحوادث (يوليه سنة ١٨٦١) ففقدت البلاد بفقده قوة لا تعوض إذ لا شك فى أن إيطاليا مدينة له بوجودها لإخلاصه وجرأته، مع صبره، واعتداله وطول أناته، وإذا قيل إن مازينى كان روح الوحدة الإيطالية،وغاريبلدى ساعدها، فقد كان كافور بلا ريب رأسها المفكر.

إتمام الوحدة الإيطالية:

كان لابد لإتمام الوحدة الإيطالية من ضم البندقية وروما،أما الأولى، فقد نالتها إيطاليا جزاء مساعدتها لبروسيا فى حربها ضد النمسا سنة ١٨٦٦، وأما الأخرى فكان يحول دونها أمران:

أولا : رغبة البابا فى استبقاء سلطته الدنيوية فى روما «حتى تحول - كما قال - بين المدنية والثورة، كما حالت من قبل بينها وبين الإسلام».

ثانيًا : احتلال الجنود الفرنسيين لروما منذ القضاء على جمهورية مازينى، وتشدد نابليون فى البقاء فيها والدفاع عنها لاكتساب مودة الكاثوليك.

على أن كافور ومن خلفه من الوزراء شعروا كما كان يشعر كل رجال إيطاليا أن لا وحدة ولا اتحاد فى إيطاليا إلا إذا كانت روما عاصمة لها، فعرضوا حسم النزاع على مبدأ «كنيسة حرة فى مملكة حرة» ولكن البابا رفض هذا الحل.

حينئذ صمم غاريبلدى على أن يتخطى حدود السياسة الدقيقة وينتزع المدينة من يد البابا كما انتزع نابلى من يد ملكها، ولكن جنود الملك حالت بينه وبين بغيته حتى لا تسوء العلاقات مع فرنسا، وأخذ فكتور على عاتقه مفاوضة نابليون فى الأمر، فقر الرأى على انسحاب الحامية الفرنسية فى سبتمبر سنة ١٨٦٤، على أن يبقى البابا مستقلا فى عاصمة ملكه، إلا أن غاريبلدى حاول مع ذلك الإغارة على روما من جديد، فعادت جيوش فرنسا وشتتت قواته واحتلت المدينة مرة أخرى، على أن نشوب الحرب من جديد اضطر فرنسا إلى استدعاء جنودها على عجل، فسارع الإيطاليون حينئذ بالزحف إلى روما ودخلوها فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠، وبذلك تم العمل المجيد الذى من أجله كرست إيطاليا حياتها (كما قال الملك فى حفلة افتتاح البرلمان الأول فى روما).

على أن إيطاليا لم يهدأ حالها من ذلك الحين، لأن الحكم البرلمانى لا يثمر فى يوم واحد، ولو أن «أسوأ المساكن - كما قال كافور - خير من عدمها». وبينما البلاد تتعثر فى سبيل الحكم الذاتى، أخذت تكابد من جهة أخرى اضطرابًا اجتماعيًا واقتصاديًا خطيرًا من جراء ما قاسته أجيال طويلة من سوء الحكم. ثم إن الحكومة الجديدة استلزمت نفقات باهظة لتقوم بحاجيات أمة متحضرة فى قارة أوروبية، وهذا فى بلاد لم تبلغ الثروة فيها بعد مبلغًا كبيرًا، ولكن هذه المتاعب لا تقاس إلى جانب مشكلة الكنيسة والحكومة، فإن سجين الفاتيكان أبى طويلا أن يرضخ للحقيقة الواقعة، وينزل عن سلطته المدنية، على أن هذا النزاع قد حل أخيرًا باعتراف حكومة إيطاليا باستقلال الفاتيكان فى معاهدة لاتران فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩.

الفصل الرابع
حركة الوحدة الألمانية
وأثرها على القارة الأوروبية

الفصل الرابع
حركة الوحدة الألمانية
وأثرها على القارة الأوروبية

شهدت السنوات التى تلت ثورة سنة ١٨٣٠، تدرجًا سريعًا فى تكوين الرأى العام فى الولايات الألمانية وتضاعفت قوة الحركات السياسية مما يرجع إلى العوامل الآتية:

١ - اشتراك الولايات تدريجيًا عدا النمسا فى الاتحاد الاقتصادى «الزولفرين» بين سنتى ١٨١٩، ١٨٣٦ وازدياد طرق المواصلات، ووسائل المخابرة،ومن ثم نشأ رأى عام يتأثر بالحوادث والاضطهادات التى تقع فى أية ولاية على انفراد.

٢ - ظهرت أفكار اشتراكية مأخوذة عن لويس بلان غرضها تحسين أحوال العمال فى ظل حكومات أهلية .

٣ - تحرش فرنسا بألمانيا، وازدياد الرغبة فى إنشاء حكومات وطنية تتولى الدفاع عنها، وهذه الرغبة تتجلى فى الأناشيد العديدة التى تداولتها الألسن حينئذ لاسيما «أنشودة الرين» Watch on the Rhine.

لذلك اشتدت الرغبة فى تغيير النظام الذى فرض على ألمانيا عام ١٨١٥ تغييرًا يكفل إسعاد الأفراد وتأييد السلم فلما قامت ثورة سنة ١٨٤٨ فى فرنسا تطاير شررها إلى ألمانيا حيث اتجهت الحركةمن البداية نحو إلغاء القوانين التى تقيد الحرية، وإشراك الشعب فى حكم الإمارات، وإنشاء اتحاد ألمانى عام تمثل فيه أجزاء البلاد بأكملها. وقد تحقق الشطر الأول من هذه الأغراض حين أصدر الديت قرارًا بإلغاء القوانين الاستثنائية كما قررت أكثر الولايات قبول رغبات الرأى العام فى الحكم طبق المبادئ الدستورية ولم يقاوم هذه الرغبة سوى بروسيا والنمسا.

ففى بروسيا التى أغفلت الإصلاحات الدستورية منذ هزيمة نابليون، استأنف الشعب جهاده لدى فردريك وليم الرابع الذى اعتلى عرش البلاد سنة ١٨٤٠ وكان يدين بوجوب التمتع بسلطة لا تحد ولا تسأل إلا أمام الله، ولذا أخذ يتردد بين رغباته ورغبات شعبه حتى وفق إلى رأى يجمع بين الرغبتين، وذلك بأن دعا أعضاء مجالس الأقاليم إلى الاجتماع فى مجلس عام يعقد فى برلين من وقت لآخر لإبداء الرغبات، وتبادل الرأى فى أمر الضرائب والقوانين. على أن هذا المجلس أنكر على الحكومة تحديد عمله وسلطته، وجعل ينازعها القوة والنفوذ، فتقرر أخيراً تعطيل جلساته نهائياً. فلما كان عام ١٨٤٨ تحركت نيران الثورة، وقام الشعب يطالب الملك بإجابة أمانى البلاد فى الحكم الدستورى، فأسرع الملك حقناً للدماء إلى سحب الجند من المدينة وعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور واف بحاجة البلاد، ولكن هذه الجمعية أخذت تنازع الملك وحاشيته السلطة بأكملها، فحقد الملك عليها خطة الشدة التى انتهجتها، وأمر بسحق الثورة، وتفريق الأعضاء، على أنه لم يرجع مع هذا إلى نظام الحكم القديم، بل منح شعبه دستوراً من لدنه يقضى بإنشاء مجلسين: أحدهما للأعيان ويعينه الملك، والآخر للنواب وينتخبه الشعب بشروط تجعل لأصحاب المصالح المالية السيطرة عليه. وقد كان من حق المجلسين وضع القوانين وفرض الضرائب، كما كان من حق الملك انتخاب الوزراء وإصدار القوانين فى غيبة البرلمان (يناير سنة ١٨٥٠).

أما النمسا فقد اتخذت الحركة فيها شأناً خطيراً لأنها لم تتضمن قلب النظام المطلق إلى نظام مقيد فحسب، بل لأنها تضمنت نزعة استقلالية من جانب الولايات المختلفة بحيث تعرضت الإمبراطورية إلى خطر التفكك والانحلال.

ذلك أنه على الرغم من الكوارث التى أصابت الإمبراطورية فى عهد الثورة ونابليون بقى النظام القديم الذى فرض على هذه الولايات قائمًا لم

يتغير، فالنظام الإقطاعى بكل ما يشتمل عليه من تقسيم الطبقات وأعمال السخرة ظل قاعدة الحياة الاجتماعية، كما أن السلطة المطلقة ظلت قاعدة الحياة السياسية، بل إن هذا النظام اشتدت وطأته فى عهد مترنيخ الذى كان يحارب المبادئ الحرة ويعمل جهده لحماية الإمبراطورية من عدوى الثورة، فظل ثلاثين عامًا يرفض كل مطالب الأحرار ويحوط البلاد بسياج من الشرطة والرقباء، ويقيد انتشار الكتب وتعاليم الجامعات حتى تبقى النمسا وولاياتها بعيدة عن كل المؤثرات.

غير أنه على الرغم من كل هذا الاحتياط تسربت مبادئ الحرية والقومية إلى أركان الإمبراطورية، فإن الانقلاب الصناعى الذى حدث فى تلك الأثناء غير معالم الروابط الاجتماعية والاقتصادية، وضاعف من قوة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة وجعلها تتصادم مع النظامين الإقطاعى والسياسى السائدين فى البلاد، وبخاصة حينما تم إنشاء السكك الحديدية وربطت أطراف البلاد ارتباطًا ساعد على تكوين رأى عام، هذا إلى أنه اقترنت بهذه الحركة الاقتصادية حركة أخرى فكرية فى أكثر الولايات : ففى النمسا تولت الجامعة نشر دعوة الحرية بين الجماهير كما تولاها فى بوهيميا «بلاكى» Pelacky الذى أحيا ذكريات التاريخ الأهلى و«كولار» Kollar الذى دعا الصقالبة جميعًا إلى الاتحاد وجمع الكلمة، وكذلك تولى حركة الإحياء والانتعاش القومى فى المجر «كوشط» Kossuth أول من أصدر صحيفة بلغة البلاد الأهلية، فأثيرت بذلك الروح القومية فى الولايات كم أثيرت الرغبة فى إعادة حكوماتها الأهلية.

فلما جاءت أنباء الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ تحركت عوامل الحرية والقومية فى أنحاء الإمبراطورية. ففى المجر اشتدت المطالبة بالاستقلال الداخلى وتعيين وزارة مسئولة، كما أن بوهيميا قدمت طلبات مماثلة، وأصرت على ضرورة اعتبار كل اللغات متساوية، وفى ڤيينا قدم جمهور

الطلبة ورجال الصناعة والتجارة ملتمساً بإلغاء الرقابة على الصحافة وإنشاء مجلس نيابى، وعززوا مطالبهم بالقوة والعنف حتى انتشر الاضطراب والهياج فى كل مكان، واضطر مترنيخ إلى الفرار إلى إنجلترا على عجل لاسيما وقد اشتدت الأزمة بقيام الثورة فى لمبارديا والبندقية، وتدخل بيدمنت والولايات الإيطالية لمعاونة الثائرين.

ولما كانت الثورة قد فاجأت الحكومة الإمبراطورية وأذهلتها عن العمل قرر الإمبراطور ووزراؤه الخضوع لمطالب البلاد عامة، فمنحوا المجر وبوهيميا حكومة مستقلة، كما خولوا الثائرين فى ڤيينا حق إنشاء حرس أهلى، وصرحوا بقبول مبدأ الحكم الدستورى على قاعدة التصويت العام مع عقد جمعية تأسيسية لوضع أحكام الدستور. غير أن الحكومة لم تلبث أن قبضت على ناصية الحال حينما تبين أن الولايات الثائرة منقسمة على نفسها انقساماً جنسياً فت فى عضدها جميعاً وساعد حكومة الإمبراطور فى التغلب عليها.

ذلك أن صقالبة بوهيميا وجدوا الفرصة سانحة لإنشاء جامعة سلافية لمقاومة الألمان الذين كانوا يعملون حينئذ لوضع أساس الوحدة الجرمانية، والمجريين الذين كانوا ينادون بإخضاع العناصر السلافية فى المجر وما إليها من المقطاعات، ولذلك عقدوا مؤتمراً فى منتصف العام لجميع شتات العناصر السلافية المهددة، بيد أن هذه الحركاة اعتبرت حركة انفصالية تمس أهم مصالح الإمبراطورية. ولذلك وجد القائد «وند شجراز» لقمع حركة الثائرين، فدخل مدينة براج عنوة، وأعلن حل مؤتمر السلاف وإلغاء كل الامتيازات التى نالتها بوهيميا من قبل.

وبعد شهور قليلة أصيبت ڤيينا بما أصيبت به براج، إذ بينما كان المجلس التأسيسى يضع قواعد الدستور - وقد قرر فعلا إلغاء النظام الاقطاعى - كانت العاصمة ميداناً لاضطرابات وقلاقل لاتنقطع ، فخرج الإمبراطور

وحكومته من المدينة، وعهد بقمع الثورة إلى وندشجراز، فحاصرها بجيش يبلغ ستين ألف مقاتل، وجعل يطلق عليها النيران حتى سلمت. وحينئذ أعلن الإمبراطور فرنسوا جوزيف - الذى اعتلى العرش فى هذه الأثناء بعد اعتزال فرديناند - حل الجمعية التأسيسية وإصدار دستور من لدنه يطبق على الإمبراطورية بأكملها (مارس سنة ١٨٤٩).

أما المجر فلم يتم إخضاعها بهذه السهولة لأن الإمبراطورية ما كانت تواجه فى تلك البلاد مدينة ثائرة بل شعباً يضطرم بالقوة والحياة. ويرجع منشأ هذه النزاع إلى أن المجريين سلكوا مسلك الأمة الكاملة الاستقلال منذ خولتهم الإمبراطورية حق إنشاء حكومة ذاتية، فألفوا جيشاً وطنياً، وأوفدوا من لدنهم سفراء إلى الدول، وطفقوا يضعفون من علاقتهم بالإمبراطورية شيئًا فشيئًا حتى أحفظوا قلوب النمساويين، هذا إلا أن المجريين أساءوا إلى الصقالبة المتصلين بهم، فأنكروا عليهم نعمة الحكومة الذاتية التى ظفروا بها وجعلوا يعاملونهم معاملة التابع الذليل، ولما طال أجل النزاع وأبى المجريون أن يخففوا من غلوائهم أعلنت الصرب انضمامها إلى الكروات، وسيرت الولايتان جيشًا إلى المجر بقيادة Jelatchitch تعاونه جيوش وندشجراز، على أن المجريين نشطوا للمقاومة فنكلوا بأعدائهم، ولم يلبثوا أن قرروا عزل أسرة هابسبرج وإعلان الاستقلال فى أبريل سنة ١٨٤٩.

غير أنه لما كان القيصر نقولا الأول عدواً لكل الثورات، وكان يخشى أن تتأثر بولندا بعدوى الثورة فى المجر، فقد سير لمعاونة الإمبراطور جيشًا يبلغ ١٥٠٠٠٠ مقاتل، فاستطاعت الجيوش المتحالفة أن تبطش بالمجريين حتى اضطر كشوط وأتباعه إلى الفرار، فتقرر على الأثر تعطيل الديت المجرى، وإلغاء كافة الحقوق التى حصلت عليها البلاد، فضلا عن فصل الولايات السلافية التابعة لها وإنشاء إدارات خاصة بها، وتقسيم ما بقى من المجر إلى مقاطعات إدارية.

بهذا تم انتصار النمسا فى كل الولايات، وخضعت البلاد مرة أخرى لحكم الضغط والإرهاب حتى أن الدستور الذى أعلنه المبراطور مختاراً عام ١٨٤٩ بقى عاطلا ثم ألغى على اعتبار أنه لا يطابق مبادئ الإمبراطورية. على أنه إذا كانت الولايات النمساوية قد فقدت كل أمانيها فى الحرية والقومية فقد استبقت الإصلاحات الاجتماعية التى أقرتها المجالس إبان الثورة بحيث تلاشى النظام الإقطاعى نهائياً من أنحاء الإمبراطورية.

وبينما كانت النار تستعر فى كل أنحاء ألمانيا والنمسا لإطلاق الحرية الدستورية فى البلاد، كانت تنمو إلى جانبها حركة أخرى غايتها تحقيق الاتحاد القومى، فمنذ بداية الثورة اجتمع عدد من الأحرار فى مدينة هيدلبرج وقرروا أن يجتمع مؤتمر تمهيدى فى مدينة فرانكفورت للبحث فى أنجع الوسائل للوصول إلى هذه الغاية، وشكلوا لجنة من سبعة أعضاء لوضع قواعد العمل.

وقد اجتمع فى فرانكفورت عملا بهذا القرار نحو خمسمائة من كبار أعضاء المجالس النيابية فى ألمانيا، وقرروا الشروع فى إجراء انتخابات عامة فى كل الولايات لعقد برلمان عام يتولى تأسيس الاتحاد الأهلى على نظام وطيد، ولما اجتمع هذا البرلمان - مايو ١٨٤٨ - أعلن بعد مناقشات طويلة اتحاد الولايات الألمانية بأكلمها ما عدا النمسا، بحجة اشتراك عناصر كثيرة غير ألمانية فى إمبراطوريتها، وكذلك أعلن انتخاب فردريك وليم ملك بروسيا إمبراطوراً على أن يكون حكمه دستورياً.

ولكن فردريك أبى قبول هذا المركز، أولا: لأنه جاء من قبل نواب الشعب، لا من قبل الأمراء، وثانيًا : لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهنوفر رفضوا أن يعترفوا لأمير مثلهم بالزعامة عليهم، وثالثًا: لأن النمسا التى شغلتها حوادث الثورة وصرفتها عن البحث فى شئون ألمانيا عادت إلى التدخل فى ميدان السياسة الألمانية، فاحتاجت إلى قرار إخراج النمسا من

الاتحاد الألمانى، وعلى إسناد الإمبراطورية إلى بروسيا، ولم تترك مجالا للشك فى عزمها على تأييد احتجاجها بالقوة. ولما كانت بروسيا على غير استعداد لمقابلة القوة بمثلها، فقد قرر ملكها رفض المركز الذى عرض عليه كما قرر استدعاء النواب البروسيين من المجلس على نحو ما فعلت النمسا وغيرها من الولايات المعارضة للاتحاد، ولذلك انتقلت البقية الباقية من الأعضاء إلى ستتجارت حيث قبضت على البعض وشتت شمل الآخرين، فانفرط عقد البرلمان فى يونيه سنة ١٨٤٩ دون أن ينجح فى تحقيق المهمة التى تولاها.

وقد حاول ملك بروسيا على إثر هذا الفشل أن يؤلف اتحاداً على قاعدة جديدة، فاقترح على أمراء الولايات أن ينشئوا اتحاداً يديره مجلسان: أحدهما تنتخبه الحكومات، والآخر ينتخبه الشعب على أن تكون الزعامة لملك بروسيا، ولكن النمسا عرقلت هذا المسعى، وأوعزت إلى الأمراء برفض المشروع، ثم أخذت تعمل لاستعادة سلطة «الديت» فجهزت جيشاً قوياً، وأنذرت حكومة بروسيا بالابتعاد عن كل عمل من شأنه تغيير النظام القديم، ولما كانت بروسيا فى حالة لا تمكنها من مناهضتها، فقد خضعت لطلبها، وتم الاتفاق على ذلك فى «ألمتز» فى نوفمبر سنة ١٨٥٠، على أن هذا الاتفاق لم يكن إلا اتفاقاً وقتياً ريثما تعد بروسيا العدة لتجبر خصمها «بالدم والحديد» على قبول رغبة الشعب فى تحقيق الاتحاد القومى.

نجاح الاتحاد الألمانى

وفى سنة ١٨٦١ توفى الملك فردريك وليم الرابع وخلفه على عرش البلاد أخوه ولهلم الأول فاستدعى الكونت أوتوفون بسمارك لتسلم مقاليد الأعمال، وإلى هذين الرجلين ومعهما فون رون وزير الحربية ومولتكى قائد الجيش يعزى تأسيس الإمبراطورية الألمانية الحديثة.

نشأة بسمارك:

ولد فى سنة ١٨١٥ من أسرة نبيلة فى مقاطعة برندنبرج، وتعلم فى جامعتى جوتنجن وبرلين، ثم التحق بخدمة الحكومة، ولكنه اعتزلها لإدارة مزارعه فى بوميرانيا، حتى انتخب عضواً فى مجلس الولاية ثم عضواً فى برلمان برلين سنة ١٨٤٨، وفيها ظهر مظهر العامل القدير على توطيد نفوذ الملكية، فأعادته حكومة الملك إلى خدمتها، على أن يكون مندوباً عنها فى الديت الألمانى الذى كان محور العداء القاتل الذى كانت تضمره النمسا لبروسيا، وبعد سنوات قليلة تقلد منصب السفارة فى بطرسبرج، ثم فى باريس فوقف على كثير من مبادئ السياسة الدولية، ودرس أخلاق الأفراد الذين احتك بهم فيما بعد.

تقلد بسمارك منصب الحكم وكانت خطة العمل مهيأة أمامه، وهى خطة تنطوى على إجبار النمسا وفرنسا على التخلى عن موقفهما العدائى حيال اتحاد ألمانيا، لا رغبة منه فى تحقيق آمال قومية فحسب، بل رغبة فى تحقيق أحلام فردريك الأكبر فى مد نفوذ بروسيا على كل ألمانيا. إلا أنه رأى أن هذا الأمر لا يتم، ولا يجب أن يتم بقوة الشعب الألمانى، بل بقوة الجيش البروسى حتى يضمن الزعامة لبروسيا، فبدأ يتخذ الوسائل لإعداد ذلك الجيش بأن عرض على البرلمان البروسى اعتماد النفقات اللازمة، ولكنه لاقى معارضة قوية من جانب الأحرار، فسارع إلى إصدار الاعتمادات المالية بأوامر ملكية «لأن المسألة الألمانية - كما قال - لا تحل بمناقشات برلمانية، بل تحل بقوة الدم والحديد». ولما تم له أمر إعداد الجيش أخذ يناوئ النمسا فى شئون شتى، حتى حملها أخيراً على قبول الحرب.

أما بالنسبة لمشكلة «شلسويج هلشتين» Schleswig-Holstein فقد كانت المسألة التى اتخذها بسمارك ذريعة لإعلان الحرب على النمسا، ذلك أن فردريك السابع ملك الدانمارك كان يحكم هاتين المقاطعتين الألمانيتين

منذ سنة ١٨٦٣ بصفته الخاصة، على أن تبقيا ضمن الاتحاد الألمانى، فلما توفى الملك من غير ذرية، انقطعت الصلة التى تربط الولايتين بالدانمارك، إلا أنها حاولت مع ذلك أن تضمهما إليها نهائيًا، فاعترض على ذلك الديت الألمانى، كما اعترض بسمارك طمعًا فى الاستيلاء عليهما لأهمية موقعهما البحرى، وأقنع النمسا بالتدخل معه فى شأن المقاطعتين، باسم الدفاع عن المعاهدات التى وقعت عليها، فزحفت الجنود النمساوية البروسية إلى شلسويج ثم إلى جتلنده فى أبريل سنة ١٨٦٤ وأجبرت الدانمارك على التخلى عن الإمارتين للنمسا وبروسيا، وحينئذ قررت الحليفتان فى معاهدة «جستين» Gastein وقد أبرمت فى أغسطس سنة ١٨٦٥ أن تحكما المقاطعتين معًا على أن تتولى بروسيا إدارة شلسويج والنمسا مقاطعة هلشتين.

بيد أن هذه المعاهدة لم تكن إلا اتفاقًا وقتيًا ريثما يتم بسمارك معداته، فيتخذ من هذا الاتفاق ذريعة لمحاربة النمسا، فاتفق أولا مع نابليون الثالث، فى بياريتز، على أن تلتزم فرنسا الحياد إذا ما وقعت الحرب بين بروسيا والنمسا، وذلك مقابل الحصول على بلچيكا أو لكسمبرج أو بعض ولايات الرين، ثم اتفق مع الإيطاليين على أن ينضموا إلى جانبه ليستطيعوا طرد النمسا من بلادهم نهائيًا. ولما كان قد اتفق مع روسيا عند نشوب الثورة البولندية اتفاقًا وديًا أساسه تبادل المعاونة، فقد أمن بسمارك جانب الدول، وأخذ بعد ذلك يناوئ النمسا متخذًا مسألة شلسويج هلشتين وسيلة لحملها على الحرب، فاتهمها بالعمل على نقض الاتفاقية المعقودة بينهما وذلك بتعضيدها الأمير المطالب بعرش الولايتين، ثم سير جنوده إلى هلشتين فاحتلتها وضمتها إلى بروسيا على ما فى ذلك من الافتئات على حقوق النمسا والديت، ولذلك تعاونت هذه الهيئات المتضامنة على خوض غمار الحرب ضد بروسيا، وقد كانت لا تعوزها المعدات الحربية الحديثة التى هيأها لها فون رون Von Roon، وزير الحربية، ولا تنقصها الشجاعة والحنكة اللتان

امتاز بهما قائدها الكبير فون ملتكى Von Moltke فأسرعت إلى احتلال سكسونيا وهانوفر وهس، ثم تقدمت إلى بوهيميا لمقابلة الجيوش النمساوية المعسكرة فيها، فالتقى الجمعان عند سادوا Sadwa فى يوم ٢ يوليه سنة ١٨٦٦ وهناك دارت بين الفريقين موقعة من أكبر المواقع شأناً فى التاريخ، انتصر فيها البروسيون انتصاراً حاسماً.

زحف الجنود البروسية على ڤيينا بعد انتصارها فى سادوا، إلا أن بسمارك رأى أن يوقف سير الحرب، لأن إذلال النمسا ودخول ڤيينا يجعل إعادة الصداقة فيما بعد من أصعب الأمور، وقد كان فى احتياج إلى إعادة هذه الصداقة ليضمن حيدة النمسا فى حربه التى كان لابد منها لإرغام فرنسا على قبول الاتحاد الألمانى، كذلك رأى بسمارك أن إيطاليا التى برت بوعدها فى محاربة النمسا قد خذلت، وأن ذلك الخذلان قد يتعدى إلى غزو بلادها إذا طالت الحرب، هذا إلى أن أخبار سادوا وقعت موقعاً شديداً فى فرنسا، لضياع الفرصة التى كان ينتظرها نابليون الثالث من وراء اشتباك المملكتين فى حرب طويلة تهيىء له السبيل للوقوف حكماً بينهما، فإذا طال أمد الحرب، فقد تعود هذه الفرصة، ولذلك قرر بسمارك التعجيل بمفاوضة النمسا فى شأن الصلح، وكانت النتيجة إبرام معاهدة «براغ» فى ٢ أغسطس سنة ١٨٦٦ ، وبها ضمت هانوفر وبعض أجزاء بافاريا، وكذلك هس ودرمبستات وشلسويج هلشتين ومدينة فرنكفورت إلى أملاك بروسيا، هذا فضلا عن أن النمسا اعترفت بإنشاء اتحاد يشمل كل الإمارات الكائنة شمال نهر المين تحت زعامة بروسيا، كم أنها وافقت على النزول عن مدينة البندقية لإيطاليا مكافأة لها على دخول الحرب إلى جانب بروسيا.

وهكذا انتهى الدور الأول من السياسة التى اتبعها بسمارك بطرد النمسا من الاتحاد الألمانى، وإنشاء اتحاد عام فى الشمال فقط. ولا ريب أن هذا التقسيم يعزى إلى تردد إمارات الجنوب فى الانضمام إلى الشمال، كما

يعزى إلى تدخل نابليون الثالث فى التسوية الأخيرة ليحول دون وقوع كارثة وطنية كبرى، وهى قيام دولة ألمانية عظيمة على حدود فرنسا.

سياسة بسمارك بعد سادوا:

أولا : أخذ بسمارك يعمل على ربط الولايات الجنوبية والشمالية برباط المصلحة المتبادلة. وقد تم هذا بالاستفادة من غلطات فرنسا، وذلك أن نابليون الثالث طالب بسمارك بعد موقعة سادوا بتنفيذ اتفاقية بياريتز التى قضت بأن تستولى فرنسا على البلچيك أو بعض أراضى الضفة الغربية للرين، فأخذ بسمارك يسوّف فى الأمر حتى تم صلح براغ مع النمسا، وحينئذ أعلن أنه لا يملك النزول عن قيد شبر واحد من الأراضى الألمانية، ثم نشر فى أوروبا الوثائق التى تبودلت بين الحكومتين فى هذا الشأن، فأثارت سخط الرأى العام الأوروبى، واستفزت الولايات الألمانية الجنوبية حتى عجلت بإبرام تحالف حربى مع بروسيا، فضلا عن تشكيل مجلس يتولى أمر توحيد المكوس فى جميع أنحاء ألمانيا.

ثانياً : كانت سياسة فرنسا منذ عهد ريشيليو قائمة على مقاومة تأسيس وحدة ألمانية قوية إلى جانبها، فلما فاجأتها موقعة سادوا وأصبح اتحاد ألمانيا قاب قوسين، قام الشعب الفرنسى وعلى رأسه تيير وأعلن أن هذه الموقعة تعتبر نكبة وطنية عظمى، وأنه يتعين على الحكومة بعد أن خدعت إلى هذا الحد أن توقف مطامع بروسيا بأن تتدخل وتمنع الاتحاد المقبل بكل ما تستطيعه من قوة، فأذعن نابليون وتوسط فى الصلح بين بروسيا والنمسا، ونجح فى تأجيل اتحاد الولايات جميعاً كما أسلفنا. ولكن نشأ عن هذا التدخل أن ازداد بسمارك يقيناً بألا سبيل إلى تحقيق أغراضه إلا بحرب أخرى مع فرنسا، فأخذ يعد العدة لها ويتلمس طرقًا شتى لإجبار فرنسا على خوض غمارها، كما أجبر

النمسا من قبل، ولكن فرنسا نفسها لم تكن راغبة عنها، فسارت إلى حتفها بظلفها، وذلك أن نابليون رأى أنه لا قبل له بتوطيد دعائم الإمبراطورية فى البلاد، بغير أن ينعشها بشىء من الانتصارات التى كانت تتوق إليها - وكانت زوجته «يوجينى» أكبر من حمله على السير فى هذا الطريق الوعر - فلم يتردد طويلا فى خوضع غمار الحرب التى كان يتوق إليها بسمارك.

أما الخطة التى اتخذها بسمارك إزاء فرنسا فتتلخص فيما يلى:

أولا : دخول الحرب سريعًا حتى لا تستطيع النمسا أن تثأر لنفسها بالاشتراك مع فرنسا.

ثانيًا : إجبار فرنسا على البدء بإعلان الحرب حتى تستطيع بروسيا أن تشرك الولايات الألمانية الجنوبية معها باسم الدفاع عن كيان البلاد.

ثالثًا : حمل روسيا على التزام الحيدة، بل دخول الحرب فى صف بروسيا إذا انضمت النمسا إلى فرنسا، وقد تم له ذلك فى مقابل تعهده بمساعدتها لإلغاء حيدة البحر الأسود التى تقررت فى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦.

أما نابليون الثالث، فقد عمل من جانبه على إشراك النمسا وإيطاليا معه فى الحرب، ولكن النمسا لم تجمع الرأى على دخول أى حرب ضد بروسيا، فى حين أن إيطاليا التى أغضبتها مؤازرة نابليون الثالث للبابا فى كثير من أدوار وحدتها، لم تعده بشىء سوى بقائها على الحياد فى هذه الأزمة.

بينما كانت هذه المفاوضات سائرة فى طريقها، كان بسمارك يلتمس الفرص لحمل فرنسا على إعلان الحرب، ولم يلبث أن وجد هذه الفرصة فى مسألة لا تهم فرنسا فى الحقيقة ولا تهم ألمانيا مباشرة، وذلك

أن النزاع الطويل الذى قام فى إسبانيا بين الأسرة المالكة وأنصار الحرية انتهى سنة ١٨٦٩ بثورة قام بها المارشال «برما» واشترك فيها الجيش والسواد الأعظم من الأمة، فاضطرت الملكة «إيزابيلا» إلى الفرار إلى فرنسا، وأعلن الثوار أنهم انتخبوا للعرش الأمير «ليو بولد» من أفراد أسرة «هوهنزلرن نجمرنجن»، وقد قبل الأمير هذا العرش بشرط موافقة مجلس الكورتيز الإسبانى والملك ولهلهم رئيس الأسرة.

بيد أن الخبر وقع موقعاً شديداً فى فرنسا لأن اعتلاء أمير بروسى عرش إسبانيا كان من شأنه توحيد سياسة الدولتين الإسبانية والبروسية، وقلب التوازن الدولى فى أوربا، ولهذا تلقى «بندتى» Benedetti سفير فرنسا فى بروسيا أمراً بأن يسرع بمقابلة الملك ولهلم فى مدينة «إمز» Ems حيث كان الملك يستشفى بمياهها، ويفاوضه فى الأمر.

ولما كان ملك بروسيا يرغب فى السلم، فقد أعلن أنه لا علاقة لحكومته بهذا الموضوع مطلقاً، وأنه لم يأذن لـ «ليو بولد» بقبول العرش، بل إنه قد دعا هذا الأمير إلى إعلان التخلى عنه، وقد كاد الأمر ينته عند هذا الحد، لولا أن أنصار الحرب فى باريس أرغموا الكونت «جرامون» Gramont وزير الخارجية على أن يطلب من بروسيا أن تتعهد بألا توافق فى المستقبل على ترشيح هذا الأمير، فرفض ملك بروسيا هذا المطلب الماس بكرامته، بغير أن يخرج عن حدود المجاملات الرسمية، بيد أنه لما أرسلت تفاصيل هذه المقابلة برقيّا إلى بسمارك، رأى أن الفرصة التى كان ينتظرها قد حانت، فنشر نص الرسالة البرقية التى وصلته من الملك، فى صورة مقتضبة، بحيث أصبحت تشعر الأمة الفرنسية بأن سفيرها قد أهين عند مقابلته ملك بروسيا. والواقع أنه ماكادت هذه الرسالة تنشر فى فرنسا حتى التهبت الحماسة الوطنية وارتفعت الأصوات بطلب إعلان الحرب، وكان فى وسع الحكومة الفرنسية إذا كانت ترغب فى السلم أن تكذب هذا البلاغ، ولكنها كانت

ترغب فى الحرب كما كان يرغب بسمارك، فسارعت إلى إعلان الحرب فى ١٩ يوليه سنة ١٨٧٠.

اهتمت إنجلترا فى هذه الحرب بالاحتفاظ بسلامة البلچيك، فطلبت إلى فرنسا وبروسيا أن تقدما ضماناً بذلك، ولما تم لها الأمر لزمت جانب الحياد كما لزمته النمسا وروسيا والدانمارك وإيطاليا، واقتصر النزاع على فرنسا وألمانيا وحدهما، وقد كانت ألمانيا كاملة العدة والعدد، حسنة التدريب والقيادة، يرأس جيشها «مولتكى» بطل سادوا الذى لم يترك شيئاً للظروف، فقد هيأ المعدات، ورسم من قبل الخطط التى يسير عليها، بينما كانت تنقص الجيش الفرنسى كل المعدات اللازمةللقتال وتنقصه الخبرة والتدريب وحسن القيادة فلما تلاقى الجيشان هزم جيش الفرنسيين.

وقد بدأت الحرب بمناوشة عند «سار بروكن» Sarbrucken تفوق فيها الفرنسيون، ثم توالت الهزائم عليهم فى «ويسنبرج» Weissenberg و«ورث» Worth واضطر الفرنسيون إلى الانسحاب من الإلزاس واللورين فى ٤ أغسطس. وقد كانت خطة القيادة الفرنسية حينئذ أن ترتد الجيوش إلى شالون، إلا أن بازين قائد الجيش الأيمن هزم فى طريقه هزائم متلاحقة، اضطر معها إلى الانزواء فى «متز» حيث أسرع الألمان بتطويقها أما باقى الجيش الفرنسى الذى كان يقوده «مكمهون» Mac Mahon فقد ارتد على عجل إلى باريس لحمايتها، ولكن الإمبراطور نابليون أمر هذا القائد بأن يعود لرفع الحصار عن بازين، غير أنه نكب فى عودته هذه بأعظم الأخطار، إذ اكتنفه البروسيون فى «سيدان» وأنزلوا بجيشه البالغ ١٣٠,٠٠٠ رجل هزيمة فادحة، وأرغموا الإمبراطور ومعه ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ رجل على التسليم فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠.

وعلى إثر هذه الهزيمة انفجرت الثورة فى باريس، وأعلنت الجمهورية الثالثة فى ٤ سبتمبر وتألفت حكومة الدفاع الوطنى وعلى رأسها تروشو،

ووزير حربيتها جول ففر ووزير داخليتها غمبتا. ولما كانت هذه الحكومة قد صممت على الدفاع، زحف الجيش الألماني إلى باريس وبدأ يحاصرها في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بنحو ٢٤٠,٠٠٠ مقاتل، فانتقل فريق من هيئة الحكومة إلى مدينة تور برياسة كرميه وبعده غمبتا، واتخذوها مركزاً لإعداد الجيوش وتنظيم الخطط لرفع الحصار عن باريس وطرد الألمان من فرنسا، وقد كان في وسع هذه الحكومة أن تقاوم الألمان مقاومة عنيفة، لولا أن تول وستراسبورج سقطا في ٢٨ سبتمبر، وفي يوم ٢٧ أكتوبر سلم بازين وجيشه البالغ ستة الاف ضابط و ١٧٠,٠٠٠ جندى، وبذا تفرغ الألمان لحصار باريس، حتى أخفقت كل مقاومة في داخلها وخارجها، واضطرت المدينة إلى التسليم في ٢٨ يناير سنة ١٨٧١، ولم يلبث أن تقرر الصلح في فرانكفورت في ١٠ مايو على أن تستولى ألمانيا على متز وستراسبورج مع الإلزاس واللورين، وأن تدفع فرنسا غرامة حربية عظمى تبلغ ٥ آلاف مليون فرنك، وأن يبقى جزءاً من أرض فرنسا محتلا حتى تنفذ هذه الشروط.

على أن أعظم ثمرة نالها بسمارك بجهاده الطويل، هي إتمام الاتحاد القومى الذى من أجله خاض غمار هذه الحروب المتوالية، فإنه بعد أن انتصر هذا الانتصار الحاسم على فرنسا خابر الولايات الجنوبية في الانضمام نهائياً إلى اتحاد الشمال حتى تؤسس دولة ألمانية قوية تكفل الدفاع عن البلاد وإسعاد أهلها، وقد تمت الموافقة على إنشاء هذا الاتحاد، وتوّج الملك «ولهلم» إمبراطوراً لألمانيا في قصر فرساى في ١٨ يناير سنة ١٨٧١.

وفي ١٦ أبريل سنة ١٨٧١ أعلن دستور الإمبراطورية الجديدة، ومؤداه أن يكون الإمبراطور والمستشار الإمبراطورى على رأس الهيئة التنفيذية، وأن تتألف الهيئة التشريعية من مجلس يمثل حكومات الولايات «بندزرات» Bundesrat وآخر يمثل الشعب «الريشستاغ» Reichstag وينتخب بالتصويت العام لمدة خمس سنوات، وقد تقرر أن تقتصر الحكومة الرئيسية على النظر

فيما يهم الصالح العام، وتستبقى الولايات حق الإشراف على كل شئونها الداخلية، على نقيض ما وقع فى إيطاليا.

على أنه بالرغم من كل هذه المظاهر، فإن السلطة الفعلية لاسيما فى الشئون الحربية والسياسية، بقيت فى يد الإمبراطور وأعوانه، وهذا ما كان يعمل له بسمارك، فالاتحاد فى نظره لم يكن مجرد اندماج بروسيا فى هيئة تمثل باقى الولايات بل سيطرة بروسيا على الجميع.

ولما كانت السلطة العليا فى البلاد قد وضعت فى يد طبقة معينة، فقد انصرف الشعب الألمانى من ذلك الحين، إلى الأعمال الاقتصادية والفكرية، لا إلى الأعمال السياسية، ومع هذا فالسلطة العليا أخذت قسطها الوافر فى تلك الميادين أيضًا، فأضافت كثيراً إلى ثبات مركزها، على أنه يجب ألا نفهم أن الحكومة الرئيسية كانت تملى إرادتها دائماً على كل ألمانيا، فكثيرا ما كانت تتأثر بقوة الرأى العام والهيئات العديدة المنظمة. ومهما يكن من أمر هذا النظام، فقد نجحت ألمانيا فى ظله نجاحاً باهراً.

الفصل الخامس

أوربا أثناء الحرب العالمية الأولي



الفصل الخامس
أوربا والحرب العالمية الأولي
(١٩١٤ - ١٩١٨)

تعتبر الحرب العالمية الأولى التى أستمرت بين عامى ١٩١٤- ١٩١٨ حربا فريدة تماما على التاريخ البشرى. لقد كانت أول حرب عامة تشترك فيها الجماهير ارادت أو لم ترد وتتعرض للدمار الى جانب القوات المتحاربة بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ. كما أنها كانت اول صراع عام بين دول القرن التاسع عشر القومية، والرفيعة التنظيم، والقديرة على التصرف فى طاقات وامكانات كل مواطنيها أو رعاياها، وعلى تعبئة القدرة الانتاجية لصناعاتها الثقيلة، وعلى الافادة من كل مالديها من علوم غنية حديثة فى ايجاد طرق وأساليب مستحدثة للتدمير والفناء.

لقد كانت الحرب العالمية الاولى أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفى لاهتزاز وقلقلة اقتصاد العالم الذى اشتد تداخله بشكل واضح فى خلال القرن التاسع عشر- كما انها تعتبر الحرب الكبرى فى التاريخ التى وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة، وبين نوايا واغراض من بدأوا باشعال نيرانها، بل وبين النتائج الاخرى التى تعرف الآن انها انبثقت منها.

لقد بدأت الشرارة الاولى لتلك الحرب حينما دخلت امبراطورية النمسا والمجر فى حرب مع الصرب عام ١٩١٤، وحينم انحازت روسيا الى جانب الصرب ولم يكن بوسع امبراطورية النمسا والمجر الوراثية، والعديدة القوميات ، ان تتسامح الصرب، دون لمجازفة بزيادة تفككها هى التى اقسامها القومية .

كما لم يكن بوسع امبراطورية روسيا القيصرية الوراثية، ان تتسامح فى التوسع النمسوى فى البقان ، دون أن تضيع دعوتها لشعوب شرق أوربا الصقلبية. وحين انحازت المانيا الى جانب امبراطورية النمسا والمجر،

وانحازت فرنسا الى جانب روسيا والصرب، قبيل قيام الحرب العالمية الأولى، فلأنه لم يكن بوسع ايهما، أن تضيع عند حسابها لمقتضيات سلامتها وأمنها، معونة حليفتها لها ضد الأخرى .

وحين قامت المانيا بغزو بلجيكا، التى كانت هى ودول غربية اخرى قد سبق ان تعهدت باحترام حيادها، كان السبب هو حرص المانيا على توجيه ضربة قاضية الى شمال فرنسا والى باريس نفسها، قبل ان تستطيع روسيا ان تضرب ضربتها وقبل أن تصبح المعونة البريطانية الممكنة فعالة التأثير .

وحين اعلنت بريطانى الحرب على المانيا، كان السبب هو ان المانيا كانت قد انتهكت تعهدا مشتركا باحترام البلجيكى من جهة، ولأن الاتفاقات البحرية المعقودة مع فرنسا، والخوف من القوة البحرية المانية أوجبا على بريطانيا ان تقف بجانب فرنسا فى وجه هذا الهجوم الالمانى .

ولما اعلنت اليابان الحرب على المانيا كانت تقصد الاستيلاد على ما للالمان من امتيازات فى الصين وفى بعض جزر المحيط الهادى .

أما بالنسبة للدولة العثمانية وبلغاريا فقد انضمتا الى المانيا بعد تمهل قليل ويرجع ذلك الى أن الدولة العثمانية كانت خصما لروسيا، بينما كانت بلغاريا تكن بعض الشكاوى والعداء ضد الصرب .

وعندما انضمت ايطاليا فى عام ١٩١٥ الى بريطانيا وفرنسا وروسيا، فقد حدث ذلك لانها كانت قد نالت ، بموجب معاهدة لندن السرية المعقودة فى نفس السنة، نالت وعدا بمغانم اقليمية على حساب لدولة العثمانية وامبراطورية النمسا والمجر، كما منيت بمغانم استعمارية اخرى فى حالة انتصار الحلفاء فى نهاية الحرب .

وهكذا كان دخول كل من الدول المتحاربة الى ساحة الحرب مقررا باعتبارات الأمن القومى، والقوة القومية. على انه لو كانت رابطة التجارة تشكل رابطة مصلحة وصداقة بين الامم ، لما وجدت المانيا وبريطانيا نفسها فى جانبين متعارضين، ولكانت المانيا على علاقات رائعة بمعظم جاراتها الاوربيات، فقد كانت انجلترا

ترسل الى المانيا صادرات اكثر مما ترسله الى أي بلد اخر في العالم فيما عدا الهند، كما كانت تشترى منها واردات اكثر مما كانت تشتريه من أي بلد اخر في العالم فيما عدا الولايات المتحدة .كما كانت المانيا أيضا افضل عميل لروسيا وللنمسا والمجر ولايطاليا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وللنرويج، فضلا عن كونها العميل الثالث المفضل لفرنسا . وكانت كل دول واقعة في شرق ألمانيا تتعامل معها بأكثر من ربع تجارتها الكلية. والغريب ان كل هذه الروابط التجارية التي كانت كلها قد نمت بهذا التوسع بعد عام ١٨٩٠ ، لم تفيد في منع الدول المتحاربة في مواصلة الحرب. انما اقتصر تأثير هذه الروابط التجارية على اشتداد القلقلة والاهتزاز الاقتصادى الذى سببته هزيمة المانيا في نهاية الحرب العالمية الاولى .

ولاشك أن المشاكل التي أثارت تلك الحرب كانت تعول لتعاظم المخاوف وفقدان الثقة البالغ بين دول القارة الأوربية، بينما كانت تلك المشاكل ضئيلة الصلة بالمنافسات الاستعمارية خارج القارة الاوربية. ورغم أن فرقا كثيرة من الجنود استمدت من الاقاليم المستعمرة، كما ان المستعمرات البريطانية انضمت بطبيعة الحال الى جانب انجلترا ، فان الحرب كانت في جوهرها حربا أوربية شبت بسبب مشكلات ومسائل اوربية خالصة. ولعل هذا يجعل تسمية تلك الحرب «بالحرب العظمى» اكثر مناسبة وتطابقا على جوهر تلك الحرب من اسمها اللاحق فيما بعد «بالحرب العالمية الاولى» .

كانت تلك الحرب قد انتهت على نحو ماكان يأمل الألمان حينذاك ، في عام ١٩١٥ بهزيمة حاسمة لفرنسا، وبانهيار مالى وادارى لروسيا ، وبدون مشاركة من قبل بريطانيا، لنتج عنها شدة تماسك الامبراطوريات الوراثية القارية في وسط اوربا وفي شرقها، ولكانت عاقبتها الكبرى هي امتداد سلطة المانيا امتدادا واسعا الى البلقان، وساحات القتال الشرقية، والى منافذ مفتوحة وموصلة الى الشرقين الادنى والاقصى ، والى التوسع الاستعمارى فيما وراء البحار. وفي هذه الحالة ماكانت تلك الحرب تصبح أول حرب عالمية، بل رابعة الحروب الالمانية الاستعمارية بعد حروب المانيا الثلاثة الاولى – وهى حروب بسمارك عام ١٨٦٤ ضد الدانمرك

وعام ١٨٦٨ ضد النمسا والمجر، وعام ١٨٨٠ ضد فرنسا. ولكن كان من المؤكد ايضا أن تعاظم الامبراطورية الالمانية على النحو المشار اليه كان كفيلا بأن يؤدى الى حرب خامسة قد تكون هى حقا حربا عالمية . على أنه من الواضح ان تلك الحرب التى كان ينبغى أن تكون حربا اوربية فقط قد تحولت الى حرب عالمية بعد أن دخلت انجلترا ومستعمراتها التى لاتغيب عنها الشمس تلك الحرب، فتحولت نتيجة لذلك الى حرب عالمية ، بل أن رفض بريطانيا البقاء على الحياد – كما كانت المانيا ترجو ذلك – قد ادت الى نتيجة اخرى، وهى أن الولايات المتحدة وجدت نفسها فى النهاية مسوقة الى نبذ سياستها الحيادية ازاء حرب دخلتها بريطانيا وسيطول امدها مما كان من شأنه اضعاف ستار البحرية البريطانية الواقى لها فى نفس الوقت ، ضعفا كبيرا دون أن تدخل الحرب لضمان سلامتها هى.

وعلى أية حال ، فعلىالرغم من كل فوائد التزامن التاريخى فى الأمور بعد وقوعها، فاننا نستطيع الآن ان نرى أن هذه التشابكات كانت قائمة منذ اللحظة الاولى من اشتعال نيران الحرب. اما وقد بدأت الحرب، فقد كان على فرنسا ان تواصل القتال لمجرد البقاء على قيد الحياة ولأن اراضيها كانت مغزوة فعلا. وكان على المانيا ازاء فزعها التقليدى من خسارة مواجهة حرب فى جبهتين، ان تضرب مستميتة فى الغرب ثم فى الشرق لتصون نفسها من الغزو ومن الانهيار . ولم يكن امام الامبراطورية النمسوية والامبراطورية العثمانية سوى اختيار احد امرين، اما الحرب واما الانهيار الداخلى. أما بريطانيا فكان لديها وحدها قدر من حرية الاختيار رغم انها لم تكن تستطيع المجازفةبالسماح بانتصار المانيا فى النهاية بمعنى انه كان بوسعها أن ترسم خطة لحرب حصار طويلة، ولتغيير الموقف ومن – التعرض لغزو مباشر ، بينما كان للولايات المتحدة مجال اوسع لاختيار سياستها وفرصة من الزمن اطول لتنفيذها، بحكم بعدها عن مركز الصراع فى قلب القارة الأوربية .

وجدير بالذكر أن اوضاع الدول العظمى ومركزها لم يكن يسمح اثناء الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩١٩ باثارة صراع واضح على المذاهب السياسية أو الايديولوجيات ذلك لان الدول البرلمانية والديمقراطية، كبريطانيا وفرنسا

وبلجيكا وكانت متحالفة مع اشد الامبراطوريات الورائية الرجعية، كروسيا القيصرية . وكانت المانيا متحالفة مع امبراطورية النمسا والمجر وهى خصمها ومنافستها السابقة . وادعت الدول الغربية اثناء الحرب العالمية الاولى انها كانت تحارب نزعة المانيا الحربية والاستعمارية ، ولكنها هى نفسها - أى الدول الغربية - كانت دولا استعمارية لها املاك فى الخارج، وكانت فرنسا ، بتقاليدها، واحدة من اعظم الامم الحربية الاوربية. والحقيقة أن هذه الدعاوى التى ادتها الدول الغربية كانت دعاوى مثالية غير واقعية، بل انها كانت قائمة فحسب من حيث أن الدول الغربية كانت تؤيد قضية تقرير المصير القومى للصرب ، وقضية قداسة الالتزامات المتعاهد عليها كما هو فى الحال فى حالة بلجيكا ، حفاظا على المصالح الخاصة للدول الغربية، فى حين أن تقرير المصير لم يتقرر لكثير من الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار الغربى .

على أنه يمكننا ان نتتبع صراع المذاهب السياسية أو الايديولوجيات المعاصرة منذ عام ١٩١٧ على وجه الخصوص ، حين وقعت روسيا ، وهى فى أحضان الثورة الداخلية ، معاهدة « برست - ليتوفسك » وانسحبت من الحرب ، وحينما دخلت الولايات المتحدة الحرب فى صف الحلفاء الغربيين ، بحيث اصبح الموقف واضحا . فمنذ ذلك الوقت، اصبحت الحرب بصفة اساسية، حربا بين الدول الغربية البحرية التى كانت دولا استعمارية وديمقراطية النظرة كذلك ، وبين الدول الأوربية الوسطى الورائية التى كانت دولا معادية لمثل الديمقراطية . هذا التحول فى طبيعة الحرب الذى اكسبها صفة صراع المذاهب السياسية أو الايديولوجية، انما حدث فى عامها الثالث. وهذا التحول لم يقرر سلفا نتيجتها فحسب، طالما ضمن الثقل الأمريكي ونظمه، وهو الانتصار الغالب على العقد الثالث من القرن العشرين، ومن الواضح ان هذه النتيجة لم تكن فى عام ١٩١٩ فى ذهن أى من الاطراف المشتركة فى الحرب. وهكذا تحولت اعظم الحروب القومية فى القرن التاسع عشر، تحولا بارزا ، الى اولى حروب الصراع من اجل المذاهب السياسية والايديولوجية فى القرن العشرين .

واذا نظرنا الى الفترة الزمنية التى استغرقتها الحرب العالمية الاولى فسنجدها استمرت اثنين وخمسين شهرا وقد تكون هذه الفترة طويلة اذا ماقورنت بالغارات البسمركية الخاطفة فى نهاية القرن التاسع عشر، ولكنها تعتبر قصيرة اذا قورنت بغيرها من الحروب الأوربية العامة فى العصر الحديث، كحرب المائة عام بين فرنسا وانجلترا، أو حرب الثلاثين عام بين البروتستانت والكاثوليك الاوربيين، أو الحروب النابليونية فى اوائل القرن التاسع عشر. لهذا فليس الجديد فى الحرب العالمية الاولى هو طول المدة التى استغرقتها، بل الشدة العنيفة المركزة فى حركتها واحداثها ، بحيث اثبتت الدول الصناعية العظمى قدرتها على تحريك جيوش واسلحة ومؤن ونقلها مئات الاميال، وقذف كل دولة اخرى بها، فى انتحار مدمر ورهيب. مبدأ للجميع ان الجانبين اظهرا انهما كانا متقاربين فى تساويهما فى درجة المهارة والمقدرة ، بحيث كانت الظاهرة الرئيسية للحرب فى الغرب لكلا الجانبين ، بأنهما قوة لا تقاوم اصطدمت بعقبة لا تتزحزح .

وفرضت هذه الطبيعة المجهدة للحرب العالمية الاولى تأثيرها على طبائع المسائل المتنازع عليها. بحيث اضطرت كل حكومة الى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلبا للمزيد ، لا من القوات المسلحة فحسب، بل من الجبهة المدنية وفى الانتاج الصناعى كذلك . وعلى سبيل المثال نلاحظ أن بريطانيا لم تطبق نظام التجنيد الاجبارى، لكن كلتيهما اضطرت فى النهاية الى الاتجاه الى هذه الاجراءات الضرورية للحرب الشاملة ، نظرا لطبيعتها التى أشرنا إليها.

وعلى أية حال فقد استهلت المعارك فى الجبهات المحلية بالحصار البحرى على المانيا من قبل الاسطول البريطانى من جهة ، كما قامت الغواصات الألمانية باغراق البواخر التى تحمل الواردات الحيوية من الاغذية لبريطانيا . وهكذا اخذت الحرب شكل الصراع المتزايد لتنازع البقاء.

أما بالنسبة للنداءات التى كانت توجهها الدول المتحاربة لشعوبها، فانها لم تكن تستثير فقط العواطف القومية والوطنية فحسب، بل اقترنت ايضا بمزيد متكرر من الوعود لتحقيق قدر اوفى من العدالة الاجتماعية بعد الحرب، ولاقامة النظم

الديمقراطية، ولتوفير مساكن تليق بالابطال»، وللاعتراف التام بحق تقرير المصير القومي»، فضلا عن وعود اخرى كثيرة.

بهذه الطريقة ساعدت طبيعة الحرب ذاتها على التطلع لاماني أعظم في الحرية والعدالة، والمساواة والكفاية، إذا ساد السلام. واستجاب الناس للدعوة القائلة، بأنه اذا كان التنظيم البشرى والعزيمة الصادقة، قد استطاعا تحقيق مثل هذه المعجزات من اجل الحرب، فان جهدا مكافئا يقوم به التنظيم البشرى في وقت السلام، يستطيع ازالة كل المساوئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر. وهكذا شجعت الحرب امكانية الايمان بالكمال وبالمثالية، مع الاستعداد بتجريب طاقة البشر في الاصلاح الاجتماعي والتخطيط الاقتصادى والمجالات السلمية المختلفة. وهو التجريب الذى قدر للثورة البلشفية ان تدعمه وتتجه لممارسته، بحيث ارتقت فكرة «الدولة للصالح العام» على يدى فكرة «الدولة المحرب» وهى الفكرة التى كانت سائدة اثناء الحرب العالمية الأولى. واذا نظرنا الى نتائج الحرب العالمية الاولى بشكل مباشر فاننا سنلاحظ ان هزيمة روسيا وانسحابها من الحرب قد اوضحت ان دول الحكم المطلق كانت اضعف من ان تقوى على مغالبة اثقال مثل هذه الحرب. وهذا الأمر انطبق تماما على امبراطورية النمسا والمجر من جهة ، وعلى الدولة العثمانية من جهة أخرى. وفى نفس الوقت ادى دخول الولايات المتحدة الحرب الى ازكاء اهداف السلام عند الحلفاء بشكل مثالى غير واقعى ، خاصة بعد ان ابرز الرئيس ولسون نفسه كمتحدث رسمى باسم المثالية غير الواقعة التى بدت للكثيرين وكأنه يبغى الكمال ذاته. فقد اسئ بدرجة كبيرة فهم مبادئه الأربعة عشر الشهيرة الصادرة فى يناير عام ١٩١٨ من جانب من ناقشوها دون أن يعرفوا اغوارها ، وانها لاعمق وابعد من أن تكون بيانا عاما عن مبادئ خلقية مبهمة ، بل هى تتضمن قائمة بأهداف محددة تماما سبق أن اعلن الحلفاء انهم سيتبعونها فى تسوية ما بعد الحرب، مثل اعادة الالزاس واللورين الى فرنسا، واعادة توحيد بولندا ، وجلاء القوات الالمانية عن روسيا وعن اراضى البلقان.

غير أن هذه الاهداف الممكنة التحقيق والتى لاينازع احد فى عدالتها

امتزجت بمجموعة من المقترحات الولسنيه الاكثر قابلية للجدل ، مثل مطالبته «بحرية البحار فى السلم والحرب على حد سواء»، وازالة الحواجز والفروق فى التجارة الدولية وانقاص السلاح، واعادة النظر فى المطالب والممتلكات الاستعمارية، واعادة تخطيط خارطة أوربا خصوصا فى الجانب الشرقى من القارة حسب مبادئ «تقرير المصير القومى». بل أنه طالب أيضا قبل كل ذلك، بانشاء منظمة دولية جديدة لمنع الحرب.

واوضح الرئيس ويلسن هذه الافكار فى سلسلة من الخطب والتصريحات ونالت قبولا قويا كبرنامج متحرمستنيرلنمط جديد من أنماط اقامة السلام. وعلت نغمات هذه الصياغة المحكمة للاهداف المعنوية للسلام وسط الفروق الواقعية الواضحة بين الدول المتحالفة واعدائها .

ومن الملاحظ أنه على نحو ما كـان الانتهـاك الأمنى لأراضي بلجيكا هو الذى جر بريطانيا متحدة معها الى الحرب ، فقد كان الاعلان الضار بالبشرية بشن حرب غواصات لاتقف عند حد هو الذى جر الولايات المتحدة الى الحرب كذلك .

وقد استطاع الحلفاء أن يوجهوا النداء مباشرة الى أمم شرق أوربا المتفرقة المغلوبة على امرها كجزء من حربهم النفسية، لان نجاحهم كان من تلقاء نفسه سيؤدى الى تفكيك الامبراطوريات الوراثية ويعجل بانهيارها. وامكن توجيه هذا النداء بكل قوة بعدهزيمةروسيا التى كانت محالفتها قد اربكت الحلفاء فى هذا الشأن وهكذا تجمعت عدة عوامل لجعل الحرب بالنسبة للحلفاء قبل عام ١٩١٧، جهدا قوميا من اجل المثل الحرة المتميزة باحترام الالتزامات الدولية، والاستقلال القومى وتقرير المصير، ومن اجل قيم الديمقراطية، وهى الأوتار التى عزف عليها الحلفاء ليكسبوا الشعوب الى جانبهم .

غير أن هذه المثالية القوية كانت – على نحو مايرى الكثيرون – مفروضة من اعلى ، بينما ترسخ تحتها الاغراض القومية الانفصالية الاقدم منها عمرا، والتى لم يقدرلها أن تحل محلها بعد . كما لم يكن الحلفاء مستعدين بحال من الاحوال

لاقرار كل مقترحات ويلسن المثالية التى اشرنا اليها. اذا أن فرنسا التى تشكل الميدان الرئيسى للقتال فى الغرب ، كانت مصممة على أن تدفع المانيا تعويضا عن خسائر الحرب. بينما كانت بريطانيا متشككة فى فكرة «حرية البحار فى اوقات السلم والحرب» التى كان من شأنها ان تجعل حصارها لالمانيا فى حكم المستحيل ، وقد ترددت كل من فرنسا وبريطانيا فى اقامة حق تقرير المصير القومى بحيث يصبح كما نزع ويلسن فى وصفه «كمبدأ ملزم فى التصرف» ، وتنبأتا بصعوبات محاولة تطبيقها منطقيا على القوميات المتداخلة فى البلقان .

بل أن فرنسا أيضا لم تنظر الى أى تسوية بقياس مدى مطابقتها للعدالة المجردة بقدر ماقاستها بمدى تحقيقها للاهداف الرئيسية التى من أجلها كانت هى تحارب، على اساس بقائها كدولة قومية تضمن امنها الذاتى من تكرر الغزو الالمانى. أما بالنسبة لبريطانيا فقد نظرت الى أى تسوية بمدى ازالتها نهائيا لخطر المنافسة الالمانية البحرية وبمدى اعادتها توازن القوى فى أوربا بدرجة اكثر تكافؤا. بينما حكمت ايطاليا على أية تسوية بدرجة مدى تحقيقها للاهداف التى شرطتها فى معاهدة لندن، وكانت بهذا القياس دولة ساخطة منذ البداية اما القوميات البلقانية فقد حكمت على اية تسوية بمدى تمكنها من تحقيق امانيها القومية فى الوحدة والاستقلال. وكان يعوقها للوصول الى تحقيق أمانيها ايضا تعارض اهداف هذه القوميات نفسها مع بعضها البعض. وهكذا تعددت وجهات النظر المختلفة. ولهذا فانه على الرغم من أن الحرب انتقلت اثناء سيرها من مرحلة «صراع وطنى» الى مرحلة «مثالية خلقية متحررة» فانها قد اصبحت فى النهاية مزيجا من المرحلتين «فى جوهرها. بحيث كان الطابع الاساسى المميز للمشاكل التى واجهت بناء السلام فى نهاية الحرب العالمية الاولى فى عام ١٩١٩ على وجه التحديد هذا الخليط المحير والمعقد من الدعاوى الواقعية والمعنوية في آن واحد.

اما عن مأساة الحرب العالمية الاولى فاننا لا يمكننا تقدير موضعها فى تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة الا اذا اشرنا الى المجهود البشرى والى التضحيات التى بذلت فى تلك الحرب لقد كانت هذه الحرب من الناحية الاستراتيجية اقل آلية

بكثير مما اصبحت عليه الحال فى الحرب العالمية الثانية. وهذا ماجعلها حرب جند ومشاة ومدفعية بالدرجة الاولى. ورغم استخدام كل من الفريقين الحصار البحرى، فقد كان القتال البحرى بين المتحاربين ضئيلا ، وبذلك كانت حرب جند اكثر منع حرب بحارة . اما بالنسبة للطيران فقد كان يستخدم فى الاستطلاع وفى مراقبة أعمال المدفعية، وقذف القنابل احيانا، وان كان قذف المواقع الخلفية لم يحدث الا فى الشهور الاخيرة القليلة وحدها .

ومن ناحية اخرى ، كانت جهود الجبهة الداخلية فى الانتاج وفى صيانه الروح المعنوية للمدنيين بالغة الاهمية، بل اهم بكثير من مثيلاتها فى الحروب السابقة، ولعى الرغم من ذلك فقد كانت تلك الحرب حرب جند اكثر منها حرب مدنيين، لان الجند كانوا هم فى كل الاحيان هم الذين يجرحون ويقتلون ، بينما لم تسبب مثلا غارات زيلن الالمانية على لندن سوى اضرارا قليلة بالنسبة للمدنيين .

وازاء حرب الفناء الطويلة فى الغرب، ومعارك الحشود العسكرية فى الجبهة الشرقية، كانت المشاكل الرئيسية لكلا الفريقين طوال مدة الحرب تتركز فى التجنيد والتدريب ، والنقل، وتزويد ملايين الرجال الموحدى الزى بالمعدات المختلفة. وكانت جهود الحكومات للتغلب على هذه المشاكل هى التى أوصلت آثار الحرب عمليا الى قلب كل أسرة من أسر الدول المتحاربة بحيث اصبح معنى العمليات الحربية فى أوربا هو قيام مذبحة رتيبة لعشرة ملايين من الرجال معظمهم فى سن اقل من الأربعين سنة .

لقد استحدثت فى تلك الحروب بنادق الماكينة الرشاشة لدى كلا الطرفين ، كما استخدمت الغازات السامة كسلاح مضاد لنيران المدفعية. وكان استخدام جيوش باكملها، متجمعة كادوات للانقضاض والهدم، هو أبشع صورة تفتق عنها فى القيادة فى تلك الحرب عند كلا الفريقين. ونادرا ماترتب على ذلك تحطيم خط الدفاع بل كان منتهى مايصل اليه المهاجم هو دفع ذلك الخط الى الوراء اميالا قليلة. ولعل هذا هو ماجعل كفة اتباع خطة الدفاع تتفوق كثيرا على استراتيجية الهجوم، التى كانت تمثل النظرية السائدة فى كل من فرنسا والمانيا لكسب

المعارك الحربية من قبل حتى أصبح سلاحان فحسب أن ينتزعا مزية الدفاع وهما الدبابة والفرقة المدرعة. وهناك سلاح اخر استحدث فيما بعد وهو استخدام الطيران فى عملية القذف، ولم يؤخذ بهذا الا فى المرحلة الاخيرة من الحرب. وحتى عام ١٩١٨ كانت المغانم الوحيدة فى أى معركة كبيرة هى تشتيت العدو والاحتفاظ بالمواقع ، وهى مغانم سلبية رغم اهميتها. لقد استهلكت تلك الحرب من الرجال الذين ضاعوا وقودا لنيران المدافع بمعدل اكبر بكثير من نظائره فى أى حرب سابقة فى التاريخ. حتى أن الفرنسيين قدروا انهم كانوا يفقدون رجلا واحدا منهم فى كل دقيقة طوال مدة الحرب.

وبالنسبة للجبهة الشرقية لم تكن الحرب أقل حركة أو اقل تكلفة فى الأرواح البشرية ، نظرا لأن الروس كانوا مفتقرين على بنادق الماكينة والى المدفعية . ولهذا استطاع الالمان، باسلحتهم الارقى وبتنظيمهم الأفضل ، أن يقوموا بزحف مثير على الأراضى الروسية. ونظرا لأن اعظم مالدى روسيا سعة الجبهة امام الألمان وضخامة الموارد البشرية من الروس ، فقد كان بوسعها أن تبذر فى كليهما بسخاء اكثر مما كان بوسع غيرها، ودون أن تتعرض لمعاناة الهزيمة. فقد فقدت فى عام ١٩١٥ وحدها مليونى رجل بين قتيل أو جريح أو اسير ، وكان الالمان قد توغلوا فى لتوانيا وروسيا البيضاء ، وفقدت روسيا فى عام ١٩١٦ مليونا آخر من رجالها، وعلى الرغم من ذلك ظلت الجيوش الروسية ثابتة فى ميدان القتال ورفضت عقد الهدنة. ورغم مهارة الالمان فى نقل الرجال والمعدات بسرعة من جبهة الى اخرى. فان استيعاب جيوش المانية باكملها فى الشرق اصبح بالضرورة امرا عظيم القيمة بالنسبة للحلفاء الغربيين. فكان هدفهم طبعا يتركز فى ابقاء روسيا فى الحرب بأي ثمن ولكى يحققوا هذا ابدوا استعدادهم لوعدها بمغانم على حساب الدولة العثمانية بعد الحرب، وبالمساعدة فى تمويل مجهودها الحربى بكل وسيلة ممكنة . ونجحوا فى هذه السياسة الى درجة ملحوظة .

ومما يؤكد ذلك أنه حين تم للروس خلع القيصر فى عام ١٩١٧ واقيمت حكومة موقته فى روسيا ، فقد ابقت هذه الحكومة روسيا فى الحرب ولم ترسل

تروتسكى للتفاوض مع المانيا فى عقد الصلح الذى أبرم فى «برست ليتوفسك» فى ٣ مارس عام ١٩١٨ ، الا بعد قيام الثورة البلشفية. وكانت القوميات المقيمة فى داخل الحدود الروسية الغربية قد اكدت، بتشجيع من الألمان ، حقها فى الاستقلال . وقد وافق البلاشفة فى المعاهدة على ضياع فنلندا، وبولندا الروسية ، واوكرانيا، ومناطق لتوانيا ولتفيا واستونيا. ورغم أن المانيا كانت لاتزال مضطرة الى الاحتفاظ ببعض القوات فى الشرق تنفيذا للمعاهدة، فانها تخلصت من قيود المحاربة فى جبهتين، واصبح بامكانها أن تنقل جيوشا باكملها الى الجبهة الغربية كما نالت مؤنا اضافية من اوكرانيا لمساعدتها على مقاومة الحصار. غير أن هذه المكاسب جاءت متأخرة عن الوقت المناسب للتفوق على الامدادات الامريكية التى وصلت للحلفاء على الجانب الاخر من جبهة الحرب.

ومن أهم الأمور التى ستحسم نتيجة الحرب لصالح الحلفاء هو انقلاب الميزان الدولى بانهيار كل حلفاء المانيا الكبار. فحتى عام ١٩١٧ كانت كل من الدولة العثمانية وامبراطورية النمسا والمجر ثابتة. بل كانت تكسب بعض الانتصارات بينما نجح الاتراك بعد امدادهم بضباط المان فى الاحتفاظ بالدردنيل ازاء الهجوم الجنوبى والبحرى، البريطانى الفرنسى فى عام ١٩١٥. وفى عام ١٩١٦ قامت المانيا وامبراطورية النمسا والمجر باكتساح رومانيا، التى دخلت الحرب اخيرا فى وقت غير مناسب. كما اكتسحتا الصرب، وابادت الطليان «كابوريتو Caporetto » غير ان الحلفاء استطاعوا تعبئة القوميات الثائرة فى داخل الامبراطوريتين خاصة وان التوتر الداخلى كان قاسيا ومحتدما. وكانت هذه القوميات على استعداد للانفصال عن الدولة التابعة لها حالما بدت الهزيمة وشيكة مما سبب لالمانيا قلقا مستمرا. لهذه الاسباب كانت نهاية الحرب، حين جاءت، سريعة ومدمرة . وكما أنه لم يكن لدى أى دولة خطط لحرب طويلة فى عام ١٩١٤ ، كذلك لم يتوقع احد فى عام ١٩١٨ أن تنتهى الحرب فجأة بهذه الصورة. لهذا فان السلام قد فاجأ الساسة فى عام ١٩١٨ بغتة اكثر مما فاجأتهم الحرب بقيامها عام ١٩١٤ .

انتهت الحرب كما بدأت من قبل بقرار من القيادة الالمانية العليا، التى

احست بهزيمتها فى اعقاب وصول الامدادات والمؤن البريطانية الامريكية للحلفاء فى اوربا فى خريف عام ١٩١٨ حيث كانت المانيا منهكة القوى الى اقصى حد ، وحلفاؤها قداستسلموابينما نزلت الجيوش الامريكية الى الميدان الأوربى، وفى نفس الوقت ووجه القيصر وليم الثانى بثورة فى «كييل» فى ٣ نوفمبر وباضراب عام فى ٩ نوفمبر مما اضطره الى التنازل عن العرش واعلنت الجمهورية فى المانيا . وبعد يومين من هذا التاريخ، أى فى ١١ نوفمبر، وقعت اتفاقية الهدنة، وانتزعت القيادة العليا فى المانيا لنفسها النصر من وسط الهزيمة القومية، وانتهت الحرب فى الوقت الذى كانت فيه الجيوش الالمانية فى فرنسا، بينما لم تكن هناك على ارض المانيا أية قوات للعدو، وبقى على الجمهورية الديمقراطية الجديدة أن تتحمل اللوم على عقد الهدنة. وبذلك مد فى عمر الطبقة المقاتلة التى جعلت بروسيا قلب الريخ الالمانى باقية لكى تحارب جوله اخرى، بل أن القيصر الألمانى نفسه، الذى سرعان ما أدين كمجرم حرب ، عاش حياة هادئة فى هولندا المحايدة الى عام ١٩٤٢ ، بينما اثمر التغير الذى حدث فى المانيا عن ظهور جمهورية «فيمر Weimer» البرلمانية الالمانية فى نهاية الحرب العالمية الاولى .

ومن الملاحظ أن شعوبا كثيرة قد استولت على مقاليد مصائرها قبل امكان عقد مؤتمر الصلح فى باريس فى اعقاب الحرب العالمية الاولى. فقد اعترف الحلفاء فى اكتوبر عام ١٩١٨ باللجان القومية العديدة الممثلة للجماعات القومية فى امبراطورية النمسا والمجر. وفى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ ذهب اخر اباطرة «الهابسبورج» الى المنفى. واصبحت كل من النمسا والمجر جمهورية ايضا. كما ظهرت على الخريطة دول تشيكوسلوفاكيا تحت قيادة تشيكية. ويوغوسلافيا تحت زعامة صربية، وبولندا المجتمعة الشمل، ورومانيا المتسعة. ورغم بقاء حكوماتها وحدودها غير محددة الشكل تفصيلا، فقد تعذر مقاومة طلبها للاعتراف بها كدول قومية جديدة .

وبصورة مشابهة لذلك انبثقت من حكام الدولة العثمانية فى الشرق الادنى مجموعة من الدول العربية . واستمر القتال فى تركيا نفسها زمنا طويلا بعد عقد

الهدنة الالمانية ، ونظرا لأن اليونانيين غزوا الاناضول بمساعدة بريطانيا وفرنسا ، بينما كتل المقاومة التركية مصطفى كمال اتاتورك الذى طرد اليونانيين والحلفاء من جزيرة الاناضول فى عام ١٩٢٣ بعد نيله بعض المعونة من حكومة روسيا السوفيتية الجديدة، ثم اعلن قيام الجمهورية التركية الجديدة تحت حكمه فى نفس السنه.

- ويلاحظ أيضا أن الشريط الأرضى الممتد من السواحل الشرقية لبحر البلطيق فى الشمال الغربى الى سواحل الخليج العربى فى الجنوب الشرقى، قد اقيم فيه نطاق كبير من الدول الجديدة «نتجت عن انفجار الامبراطوريات القديمة وتناثرها تاركة بين أوربا وآسيا منطقة قلقة تعج بالقوميات الجديدة» وعرفت هذه المنطقة بالشقة الحرام نتيجة لامتدادها على طول التخوم الشرقية. وكان لدى فرنسا فى تعطشها الى العثور على حلفاء فى المشرق يقفون كحاجز فى وجه انتشار البلشفية تجاه الغربيين ، وكسلاح ضد العدوان الالمانى، ، الاستعداد الكافى للقيام بدور الوصى على هذه الدول الجديدة. ولهذا كانت فرنسا مستعدة لتأييد مبدأ «ويدرو ولسون» لتقرير المصير القومى، من حيث تطبيقه على شرق أوربا حينذاك .

وعلى هذا النحو ظهرت للعيان تسوية اقليمية للحدود ونظام المحالفات الدبلوماسية يعتمد على فكرة امكان الاحتفاظ بالشقة الحرام المشار اليها، أو على الأقل ملئها بالدول الجديدة، وعلى فكرة أن استعادة المانيا أو روسيا قوتها الحربية أو الاقتصادية ستؤدى الى تحدى هذا التنظيم. ولهذا فعندما استردت كلتا الدولتين قوتها قبيل عام ٩٩٣٦ فانه لم يكن مفر فى أن يتيح هذا قيام سلسلة من الازمات الاوربية التى سببت حربا عالميا ثانية حين تحالفت المانيا وروسيا على تقسيم الطريقة بفوت بذور الحرب العالمية الثانية اثناء تصعيد الحرب العالمية الأولى الى ذروتها.

وينبغى أن نشير أيضا الى أهمية انتقال ميزان القوة فى المحيط الهادى فى عام ١٩١٨ ، وسنجد ان اليابان قد استولت على الامتيازات الالمانية فى الصين وعلى الجزر الالمانية فى المحيط الهادى، وهى جزر مارشال وكارولينا . وفى عام ١٩١٥ فرضت اليابان على الصين بالقوة معظم طلباتها الاحدى والعشرين التى اعطتها قدرا كبيرا من السيطرة على شمال الصين وعلى جنوب منشوريا. وانتعشت بانتزاع

الاسواق الأوربية السابقة في آسيا وفي امريكا الجنوبية، ونقلت في سفنها كثيرا من تجارة آسيا.

ونظرا لضعف الصين وهزيمة روسيا وانشغال الولايات المتحدة وبريطانيا فقد وجد بصفة مؤقته فى اثناء الحرب العالمية الاولى وفي أعقابها فراغ من السلطة Vacuum of Power فى منطقة الشرق الاقصى . كان اليابانيون هم الاكثر تأهبا والاعظم تطلعا الى ملئه. وقد اجلت الاتفاقات التى تم الوصول اليها فى مؤتمر واشنطن عام ١٩٢١ الصراع عدة سنوات باقامة تعادل بحرى بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وبتحديد قوة اليابان من السفن الحربية الى ٦٠٪ من عدد السفن البريطانية والامريكية. حتى أنه لقد بدا ان توازن القوى الذى كان قائما قبل الحرب العالمية الاولى قد أعيد لبعض الوقت فى منطقة الشرق الاقصى .

وفيما يتعلق بالتسوية التى اعقبت الحرب العالمية الاولى فقد اتفق عليها فى الاجتماع الذى حضره ممثلوا الدول المحاربة المتحالفة او المتحدة معها والمنعقد فى يناير ١٩١٩ فى فرنسا لوضع شروط الصلح. وكان بينهم متحدثون رسميون للحلفاء الكبار وللدول التى انضمت اليهم فيما بعد فحسب، بل لتلك الدول التى قطعت فى المراحل المتأخرة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الاعداء كذلك ، وهي : بوليفيا ، واكوادور ،وبيرو ، واورجواى. اما الصين وسيام فقد دخلتا ضمن دول الحلفاء المحاربة ، لاعلانهما الحرب في آخر لحظة. واستبعدت عن حضور هذا المؤتمر الدول المعادية للحلفاء بطبيعة الحال التى امليت عليها فيما بعد كل المعاهدات التى اقرت عقب انتهاء الحرب فيما عدا معاهدة لوزان مع تركيا فى عام ١٩٢٣ .

ولاشك أن توجيه التسوية والخطوط الرئيسية لها كانت من وضع الثلاثة الكبار فى المؤتمر وهم ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية، وجورج كليمنصو ممثل فرنسا، ودافيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا. وكانت اليابان وايطاليا فى البداية ضمن الدائرة الداخلية للدول الرئيسية، ولكن سرعان ماتغيبتا عن الاجتماعات. وكانت اهداف ولسن الرئيسية هى ضمان تطبيق المبادئ العامة التى اعلن ضرورتها

لاقامة صلح عادل، وانشاء عصبة الامم والبلوغ اتفاق عام بشأن العصبة اضطر ولسن الى قبول انصاف الحلول فى تطبيق مبادئه العامة بشأن التسوية الاقليمية ، على أمل أن الاجزاء التى لم يرض عنها فى التسوية الاقليمية والسياسية كان من الممكن تحسينها فى الوقت المناسب على غير عجلة، بواسطة عمل العصبة كأداة للتوفيق والتعديل السلمى. فكانت التسوية الفعلية نتيجة سلسلة من المتنازعات والتوفيقات بين رغبات ولسن المثالية الغايات، وبين مطالب كليمنصو الوطنية العتيقة الواقعية، وبين اهداف لويد جورج غير المستقرة والنهازة للفرص على نحو ما يشير الى ذلك الاستاذ «دافد تومسن» فى كتابه عن تاريخ العالم .

فبمقتض هذه التسوية ، استردت بلجيكا استقلالها. واعيدت الى فرنسا الالزاس واللورين اللتين اخذتهما منها المانيا عام ١٨٧١ . وكسبت فرنسا ايضا ملكية مناجم الفحم فى السار ، على أن تدار المنطقة مدة خمسة عشر يوما بوساطة لجنة تابعة لعصبة الامم. وفى عام ١٩٣٤ اعيدت الى المانيا بعد استفتاء بين السكان. كما تقرر أن تبقى منطقة الراين محتلة بقوات الحلفاء خمسة عشر عاما ضمانا لتنفيذ المانيا للمعاهدة.[١] غير أن ذلك القرار كان تأكيدا دبلوماسيا عديم القيمة، ومن هنا كان سعيها المحموم وراء ضمانات اكثر ثباتا لسلامتها القومية طوال سنوات مابين الحربين . كما ثبت بالمثل ان احتلال اراضى الراين كـــــان معناه أن دول الحلفاء سوف تنسحب فى نفس اللحظة التى تنتهى فيها الفترة من الزمن التى كانت المانيا محتاجة اليها لاحياء مطامحها ولاستعادة قوتها الحربية . ولاشك ان الضمانات المادية التى انتزعها الحلفاء من المانيا كانت محدودة للغاية، بل انها تركت اثارا سيئة لدى الالمان ستجعلهم يستجيبون فيما بعد لنداء الحرب من جديد.

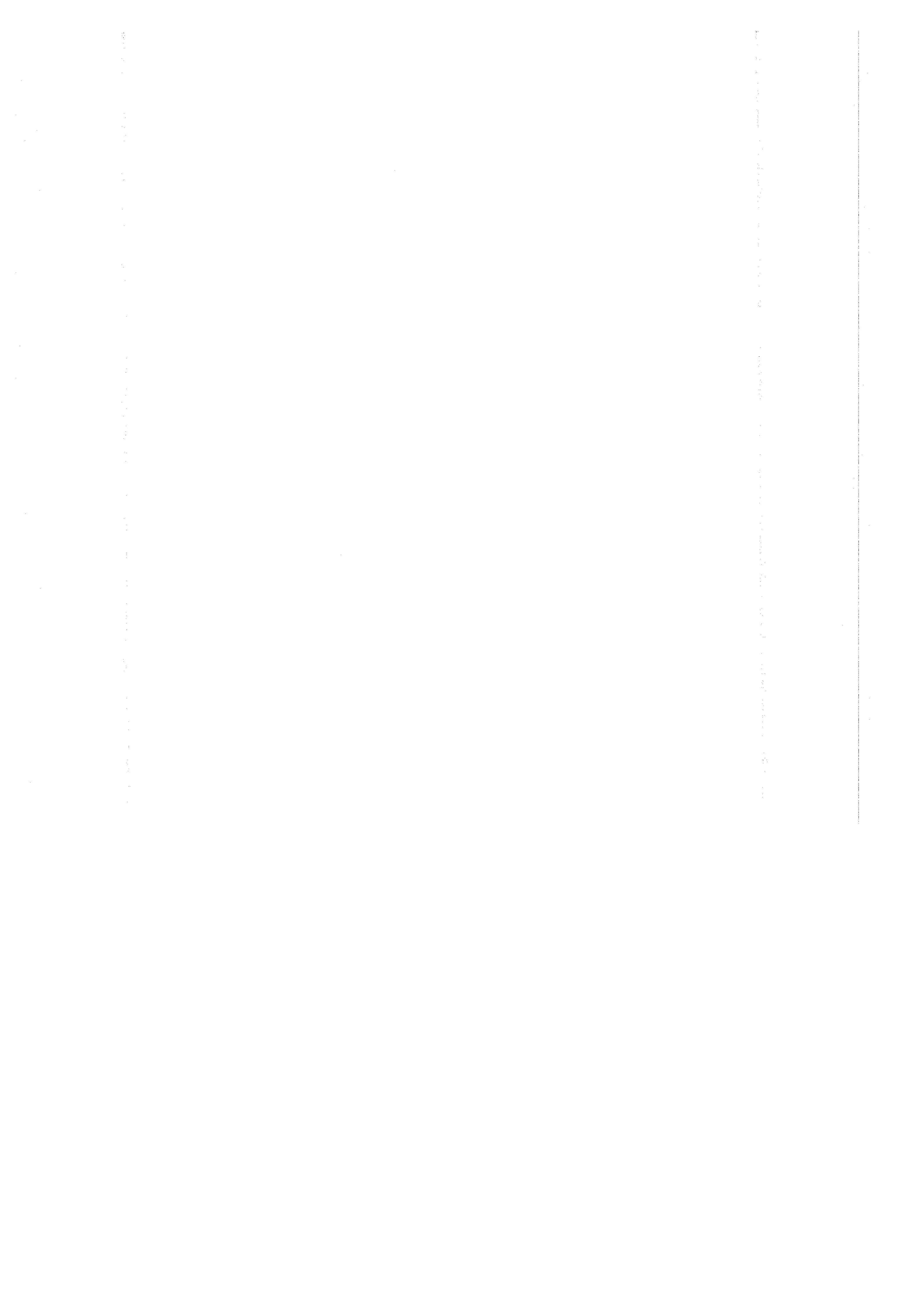
ومن ناحية اخرى صمم الحلفاء فى تسويات ما بعد الحرب على أن تقبل المانيا ماسمى بادانة مجرمى الحرب» فى وثيقة أرغم ممثلوا المانيا على توقيعها. كما ارتكز على هذه المادة طلب الحلفاء لتعويضات ذات ارقام خالية عن خسائر الحرب، دون اعتبار جدى لطرق تمكين الالمان اقتصاديا من سداد تلك التعويضات، بحيث

اصبحت مصدرا متجددا لكراهية الألمان للحلفاء. هذا فضلا عن أن بعض التعويضات انتزعها الحلفاء من الألمان في الحال، أمثال حرمان المانيا من ممتلكاتها الاستعمارية ومن معظم اسطولها، ومن الجزء الاكبر من بحريتها التجارية، ومن ممتلكات المواطنين الالمان في الخارج، مما جعل الملاحين الالمان يثقبون معظم سفن الاسطول الالماني لاغراقها. كما حرم التجنيد الاجباري في المانيا، وحدد جيشها بمائة الف جندي. بل لقد حرم الحلفاء على المانيا امتلاك مدفعية ثقيلة، أو طائرات أو غواصات. ولم يكن بوسع المانيا لعدة سنوات بعد الحرب العالمية الاولى أن تبنى مثل هذه الاسلحة بأى كيفية. وعندما حان الوقت الذى استطاعت فيه انتاج تلك الاسلحة، فقد كانت هناك طرق كثيرة لجأ اليها الالمان لتفادى رقابة لجان نزع السلاح. ونظرا لأن الحلفاء فرضوا على المانيا أن يكون جيشها الصغير مكونا بالتطوع، وان يكون جيشها محترفا، فقد ظلت طائفة الضباط الالمان ذات قوة مصونة وابيح لها أن تضع الخطط لتحقيق النمو السريع للقوة الالمانية المحاربة بأسرع مايمكن. وهكذا كانت كل هذه الاجراءات التأديبية والتعويضية ذات أثر سىء لدى الالمان، فضلا عن كونها غير ممكنة التنفيذ. وقد نتج عنها تكتيل المخطط الالماني القومي ضد الحلفاء الذين لم يتخذوا الضمانات المحكمة ضد قدرة الالمان على التعبير عن سخطهم ونقمتهم التى ستتعاظم وتثير حربا عالمية جديدة.

وفيما يتعلق بتسويات مابعد الحرب العالمية الاولى فى شرق أوربا، فقد اهتمت بدرجة اساسية باعادة تخطيط خريطة اوربا السياسة، من توفير بعض الحماية للاقليات القومية التى ظلت حتى بعد عمليات رسم الخرائط للمناطق المتنازع عليها متروكة على جانبى حدود الدول على غير رغبتها. وهنا احتاج الامر الى اجراء بعض التوفيقات والتهذيبات التى تنتهى عند تطبيق مبدأ «تقرير المصير القومى». فقد أرضيت حركة صقالية الجنوب بتكوين دولة يوغوسلافيا، ولو أن ايطاليا اعطيت «تريستا» وبعض جزر «دلماشيا» وفق ماوعدت به فى معاهدة عام ١٩١٥ السرية. واقيمت بولندا دولة مستقلة من جديد واعطيت منفذا الى البحر يخترق الممر البولندى. وتوسعت رومانيا باضافة اراض كانت تابعة قبلا لروسيا وللنمسا والمجر، واستقلت بلاد اليونان على حساب الدولة العثمانية. وتكونت

جمهورية مركبة فى تشيكوسلوفاكيا ضمت عناصر من التشيك والسلاف والسوديت الالمان. وتم الاعتراف بدول بحر البلطيق مثل فنلندا ولتفيا ولتوانيا واستونيا كدول. بينما اصبحت النمسا والمجر دولتين صغيرتين مرتين منفصلتين. واصبحت تركيا فى النهاية دولة جديدة تحت رئاسة مصطفى كمال اتاتورك، وانحصرت فى استانبول وآسيا الصغرى. أما بالنسبة للمناطق العربية فقد عهد بالانتداب على سوريا ولبنان الى ادارة فرنسية، وعلى فلسطين وشرق الاردن والعراق الى ادارة بريطانية وكان معنى هذا هو ادارة هذه البلاد بواسطة دول تكون مسئولة عنها امام لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الامم المنشأة حديثا . كما تم توزيع الممتلكات الالمانية المستعمرة على اساس مماثل، فقد اصبحت افريقيا الجنوبية الغربية الالمانية من نصيب اتحاد جنوب افريقيا، وضمت مستعمراتها الافريقية الكبرى بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا. بينما عهد الى اليابان بجزر المحيط الهادى الشمالى انتدابا، وبغينيا الجديدة الالمانية الى استراليا، وعلى أية حال فقد انتقدت هذه التسوية خلال العشرين عاما التالية نظرا لانعدام التكافؤ بين الامال العريضة التى علقها الناس عليها وبين تلك الشبكة المعقدة من انصاف الحلول التى نتجت عن حرب استمرت اكثر من اربع سنوات تشابكت فيها المشاكل الدولية مما جعل من المستحيل ان تكون التسوية متفقة مع العدالة المطلقة أو مقرة لسلام دائم .

الفصل السادس
أوربا وعصبة الأمم



الفصل السادس

أوربا وعصبة الأمم

بعد أن تعرض العالم لأهوال الحرب العالمية الأولى فقد وجدت لدى كثير من الدول الرغبة فى تكوين هيئة دولية عليا تشرف على الشئون العامة للمجتمع الدولى، ويكون لها من السلطات والوسائل ما يمكنها من فرض قواعد القانون الدولى، ومنع اعتداء الدول على بعضها، والعمل على استتباب الأمن والسلام فى مختلف بقاع العالم.

على أن فكرة إقامة تنظيم دولى يتيح سبل التفاهم والتعاون بين الدول قد ظهرت على نطاق إقليمى منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادى. فقد دعا إلى هذه الفكرة المشرع الفرنسى «بيير دى بوا» فى سنة ١٣٠٥، كما ظهر من بعده المشروع الذى وضعه الوزير الفرنسى «سلى» فى سنة ١٦٠٣، ودعا فيه إلى إنشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم الشعوب الأوروبية، كما قدم «الأب سان بيير» مشروعًا لإنشاء عصبة أمم أوروبية إلى مؤتمر «أوترخت» وأعقب هولاء كذلك ما أورده «روسو» و«فيتام» وغيرهم، مما يؤكد أن فكرة إقامة تنظيم دولى هى فكرة ظهرت مع بداية العصور الحديثة.

وإذا كان العالم قد شهد أثناء الحرب العالمية الأولى تركيزاً بالغًا من قبل دول متعددة على الحرب والتدمير، فإن رد الفعل لذلك كان توجهًا بنفس التركيز من قبل دول متعددة لبناء السلام، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء عصبة الأمم التى تعتبر من أعظم النتائج السياسية للحرب وأكثرها خطراً.

وقد تكونت عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظلت تمارس ما تقرر لها من اختصاصات وسلطات زهاء ربع قرن من الزمان، ولكنها لم توفق فى أداء رسالتها الأولى وهى وقف الاعتداء ومنع الحروب،

مما أدى فى نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين إلى تصدع بنيانها حتى عصفت بها الحرب العالمية الثانية. فلما انتهت هذه الحرب سارعت الجماعة الدولية إلى جمع شملها فى هيئة جديدة، فتكونت هيئة الأمم المتحدة التى تؤدى مهمتها فى الوقت الحاضر، محاولة الاستفادة من التجارب التى تعرضت لها عصبة الأمم فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقد تم إنشاء عصبة الأمم بموجب ميثاق دولى يعرف بعهد عصبة الأمم، وأدمج هذا الميثاق فى صدر معاهدات الصلح التى انتهت بها الحرب العالمية الأولى، ووضع هذا الميثاق موضع التنفيذ فى سنة ١٩٢٠. وقد تضمن عهد العصبة ستة وعشرين مادة دارت حول مبدأين هامين هما ضمان السلم العالمى ومنع الحروب من جهة، وتنظيم وتوثيق التعاون الدولى من جهة أخرى،

وقد حددت عصبة الأمم وسائل معينة لتحقيق أهدافها وخاصة فيما يتعلق بضمان السلم العالمى ومنع الحروب. ومن أهم هذه الوسائل تخفيض التسليح. إذ قررت المادة الثامنة من عهد عصبة الأمم تخفيض التسلح للدول الأعضاء إلى الحد الذى يتفق مع مقتضيات أمنها الوطنى وتنفيذ التزاماتها الدولية التى قد يفرضها عليها عمل تشترك فيه مع غيرها من الدول. ويتولى مجلس العصبة تحضير برامج التسليح بالنسبة لكل دولة مع مراعاة مركزها الجغرافى وظروفها الخاصة، على أن تعرض هذه البرامج على حكومات الدول كل فيما يخصها لإقرارها. وفى حالة إقرار الدول لهذه البرامج فلا يجوز لها أن تتعداها إلا بموافقة مجلس العصبة.

ومن الوسائل التى حددتها عصبة الأمم لضمان السلم العالمى ومنع الحروب هو الالتزام بمبدأ الضمان المتبادل. إذ فرضت المادة العاشرة من العهد على كل دولة عضو فى العصبة احترام وضمان سلامة أقاليم الدول الأعضاء واستقلالها السياسى ضد أى اعتداء خارجى، وفى حالة وقوع أى

اعتداء أو تهديد باعتداء على إحدى الدول الأعضاء فعلى مجلس العصبة أن يقرر الوسائل التى تكفل تنفيذ هذا الالتزام واحترامه.

وقد تضمن عهد عصبة الأمم فى نفس الوقت مبدأ فض المنازعات بالطرق الودية، إذا ما نشبت أية منازعات بين الدول الأعضاء، وذلك للحيلولة دون نشوب الحروب. على أن يعرض أى نزاع ينشب بين الدول الأعضاء على مجلس العصبة أو التحكيم أو القضاء، فى الوقت الذى يحظر على الدول الأعضاء الالتجاء إلى الحروب قبل استنفاد هذه الوسائل السلمية. فإذا ما تأزم الموقف بين دولتين ونشبت الحرب فعلا بينهما، فعلى مجلس العصبة أن يجتمع على الفور مع الأمين العام للنظر فى الموقف واتخاذ ما يلزم من اجراءات.

كما تضمنت المادة السادسة عشرة من عهد عصبة الأمم الأخذ بمبدأ توقيع الجزاءات على الدولة التى تخالف احترام العهد وتلجأ مباشرة إلى الحرب مما يعتبر عملا عدائيا موجها ضد أعضاء العصبة جميعا. وقد تمثلت هذه الجزاءات فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

على أن الجزاء العسكرى لا يوقع إلا بإذن مجلس عصبة الأمم الذى يشير على كل حكومات الدول التى يوكل إليها توقيع الجزاء بما تشترك به كل منها فى تكوين القوات المسلحة اللازمة لحمل الدولة المخلة على احترام تعهداتها. وجدير بالذكر أن مجلس العصبة لم يعهد إليه طوال مدة قيام العصبة إلى توقيع هذا الجزاء، نظراً لموقف الدول الأعضاء الذى ينطوى على عدم رغبتها فى تحمل مسئولية فرض الجزاء العسكرى الأمر الذى أضعف من فعالية عصبة الأمم وإيجابيتها.

وبالنسبة للجزاء الاقتصادى فقد نص العهد على أن تعمد الدول على توقيعه مباشرة بمجرد حصول الإخلال.

ويتضمن هذا الجزاء قطع كل علاقة تجارية أو مالية مع الدولة المخلة، وكذلك منع كل اتصال مالى أو تجارى أو شخصى بين رعاياها ورعايا الدولة الموقع عليها هذا الجزاء.

أما بالنسبة للجزاء السياسى فقد كان من حق مجلس العصبة أن يقرر طرد أى عضو فى العصبة منها إذا أخلت تلك الدولة العضو بالتزاماتها وفقاً لعهد العصبة. ويصدر قرار الطرد بإجماع الآراء فيما عدا صوت الدولة المراد توقيع الجزاء عليها. وقد قرر مجلس عصبة الأمم بالفعل طرد روسيا من العصبة عقب اعتدائها على فنلندا دون أن تراعى تعهداتها قبل المنظمة الدولية.

وقد تضمن عهد عصبة الأمم مبدأ علانية المعاهدات الدولية فنصت المادة الثامنة عشرة على وجوب تسجيل المعاهدات ونشرها، نظراً لما يترتب على عدم إعلان المعاهدات من انعدام القوة الإلزامية للمعاهدة، وحتى يمكن التوصل إلى القضاء على المعاهدة السرية التى تدبر فيها الاعتداءات وتعد العدة لها. كما نصت المادة التاسعة عشرة من عهد العصبة على حق الجمعية العمومية فى دعوة الدول من آن لآخر على إعادة النظر فى المعاهدات التى أصبحت غير صالحة للتطبيق، أى التى تغيرت ظروفها بحيث يصبح التمسك بتطبيقها مثاراً للنزاع بين الدول ومهدداً للسلم الدولى. كما سجلت المادة العشرون من العهد اعتراف الدول الأعضاء كل فيما يخصها بأن العهد يلغى المعاهدات أو الاتفاقات المتنافية مع أحكامه، بل وتتعهد هذه الدول بعدم إبرام مثل هذه المعاهدات فى المستقبل حفاظاً على السلام العالمى.

تلك كانت أهم المبادئ التى تضمنها عهد عصبة الأمم، وكانت فى مجموعها تشكل أساساً طيباً للعلاقات الدولية يؤدى ـ إذا ما تمسكت الدول الأعضاء بها ـ إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن الدولى.

ومن ناحية تكوين العصبة وهيئاتها، فقد كانت العصبة تتكون من أعضاء أصليين، ويشملون أولا الدول التى وقعت على العهد، وثانيًا الدول المذكور اسمها فى ملحق العهد التى تنضم إليه انضمامًا لاحقًا فى ظرف شهرين من بدء تنفيذه، ومن أعضاء غير أساسيين وهم من يرغبون غير هؤلاء فى الانضمام إلى العصبة. وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من العهد بشأنهم على أنه «لأية دولة أو ممتلكة Dominion أو مستعمرة تحكم نفسها بنفسها ولم يرد ذكرها فى الملحق أن تصبح عضواً فى العصبة إذا وافق على قبولها ثلثا أعضاء الجمعية العامة وبشرط أن تقدم الضمان الكافى عن خالص نيتها فى احترام التزاماتها الدولية وأن تقبل النظام الذى تضعه العصبة خاصاً بالتسلح وبالقوات البرية والبحرية والجوية».

وتفقد الدولة عضويتها بالانسحاب، وقد أجازته المادة الأولى فقرة ثالثة من العهد، بشرط أن تقوم الدولة الراغبة فيه بإعلان العصبة بعزمها على الانسحاب قبل حصوله بسنتين وأن تكون قد أوفت وقت انسحابها بجميع التزاماتها الدولية ومن بينها الالتزامات المقررة فى العهد. كذلك تفقد الدولة عضويتها إما بالطرد إذا أخلت بواجباتها المنصوص عليها فى العهد (مادة ١٦ فقرة رابعة)، وإما نتيجة لعدم موافقتها على تعديل فى العهد صدر به قرار من مجلس العصبة والجمعية العامة (مادة ٢٦ فقرة ثانية).

وفيما يتعلق بهيئات العصبة فقد نص العهد على أن تقوم بأعباء العصبة هيئات ثلاثة هى جمعية عامة - ومجلس - وأمانة دائمة (مادة ٢). وتتشكل الجمعية العامة من مندوبى جميع الدول الأعضاء فى العصبة، على أن لا يزيد عدد مندوبى كل دولة عن ثلاثة وأن لا يكون لها غير صوت واحد. وتجتمع الجمعية العامة اجتماعًا عاديًا سنويًا، ويجوز أن تجتمع بصفة عادية إذا دعت الظروف لذلك. ويدخل فى اختصاصها جميع المسائل التى تدخل ضمن دائرة نشاط العصبة وكذا جميع ما يمس سلم العالم

(مادة٣). وتصدر الجمعية قراراتها بإجماع الآراء إلا ما استثنى بنص خاص كالاقتراع على دخول عضو جديد فى العصبة أو على انتخاب الأعضاء غير الدائمين فى المجلس وكذا المسائل الخاصة بالإجراءات (مادة ٥).

أما بالنسبة لمجلس العصبة فهو أداة العصبة الأكثر نشاطًا والأوسع اختصاصًا. وقد كان عدد أعضائه عند إنشاء العصبة تسعة، منهم خمسة دائمون يمثلون دول الحلفاء الكبرى الخمس، وأربعة تنتخبهم الجمعية العامة من بين الدول الأخرى بطريق التناوب. وقد عدل تشكيل المجلس بعد ذلك جملة مرات حتى أصبح قبيل الحرب العالمية الثانية يضم خمسة عشر عضواً منهم ستة دائمين وهم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا واليابان وألمانيا، وتسعة غير دائمين. ولا يكون للدول الأعضاء فى المجلس سوى ممثل واحد، وللدول غير الأعضاء أن تبعث ممثل لها فيه كلما عرض أمر يهمها بوجه خاص. ويجتمع المجلس مرة على الأقل فى السنة وكذا كل ما استدعت الظروف ذلك (مادة ٤). ويصدر المجلس قراراته بالإجماع إلا ما استثنى فى حالات خاصة، كحالة الفصل فى نزاع دولى فلا تحتسب أصوات الدول المتنازعة وحالة المسائل الخاصة بالإجراءات فيكتفى فيها بالأغلبية.

وفيما يتعلق بأمانة العصبة فكانت تتكون من أمين عام يعينه مجلس العصبة فى قرار بالإجماع وتوافق عليه الجمعية العامة بأغلبية الآراء ومن أمناء وموظفين يعينهم الأمين العام بموافقة المجلس، ويقوم الأمين العام بوظيفة سكرتير المجلس والجمعية العامة فيما يعقدانه من اجتماعات، وينفذ ما يصدر من قرارات. وهو الذى يتولى دعوة المجلس للانعقاد عند قيام حالة حرب أو تهديد بالحرب، وهو كذلك أداة الاتصال بين الدول المتنازعة والمجلس أو الجمعية العامة فى عرض النزاع على هاتين الهيئتين. وتتولى الأمانة العامة إلى جانب ذلك مهمة تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية (المواد ٦، ١١، ١٨).

وقد تقرر أن يكون مقر العصبة مدينة جنيف بسويسرا، كما تقرر أن يتمتع جميع ممثلى أعضائها وموظفيها بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية، وتمتد الحصانة كذلك إلى المبانى والأراضى التى تشغلها العصبة بمختلف هيئاتها وفروعها. (المادة ٧).

كان يمكن لعصبة الأمم أن تؤدى دورها بنجاح إذا ما التزمت الدول الأعضاء بعهد العصبة وصدقت النية فى الالتزام بمبادئها. غير أن عصبة الأمم تعرضت لمشكلات متعددة فى فترة ما بين الحربين كانت أبرزها مشكلتى هجوم اليابان على منشوريا فى سنة ١٩٣١، وهجوم إيطاليا على الحبشة فى سنة ١٩٣٥.

وقد تعرضت عصبة الأمم لأولى التحديات التى واجهتها وعصفت بها عندما قامت القوات اليابانية باحتلال منشوريا التابعة للصين فى ١٨ سبتمبر ١٩٣١. وتذرعت اليابان بحجة واهية تمثلت فى انفجار قنبلة فى خط سكك حديد جنوب منشوريا والذى كان تحت الإدارة اليابانية. ومع أن القنبلة لم تسبب خسائر جسيمة، وأن الخط لم يتعطل أكثر من ساعة إلا أن الحكومة اليابانية سارعت إلى احتلال منشوريا لأنها كانت تتلهف على فرصة أو مبرر للقيام بذلك.

فاليابان وجدت فى سيطرتها على منشوريا حلا لقضايا متعددة تتعلق بالمشاكل الاقتصادية لليابان من جهة، وبالحقوق التى تدعيها اليابان فى منشوريا من جهة أخرى، فضلا عن مناوأة الصينيين والحكومة الصينية للنفوذ اليابانى من جهة ثالثة. ولكى ندرك عمق المشاكل الاقتصادية التى كانت تواجه اليابان فإننا سنجد أن تعداد السكان هناك قد بلغ حينذاك ٦ مليون نسمة فى الوقت الذى لا تزيد فيه المساحة المزروعة من أرض اليابان عن ١٨ ٪ من مساحتها الكلية البالغة ١٤٣,٥٥٨ ميل مربع.

كـمـا أن الحرب الكبـرى الأولى كـانت قـد زادت من حـدة الأزمة الاقتصادية إذ نمت الصناعة فى اليابان أثناء الحرب وبعدها إلى الدرجة التى جعلتها منافسة للصناعات الأوروبية فى وقت كانت الأسواق الأوروبية شبه مغلقة خاصة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٢٩. وهنا شكلت الصين بالنسبة لليابان سوقًا رائجة لتصريف منتجاتها إن لم تكن أهم الأسواق لها على الإطلاق. كما كانت منشوريا أيضًا أهم مورد للمواد الأولية بالنسبة لليابان، وكانت اليابان تحرص على عدم قيام أية قوة أخرى بمنافستها فى ميدان منشوريا التى كانت تحتوى على موارد معدنية هامة مثل الفحم الحجرى والحديد، فضلا عن مناطقها الشاسعة الصالحة للزراعة والتى لم تستغل بعد مما أدى إلى تطلع اليابان للسيطرة عليها.

أما بالنسبة لحقوق اليابان فى منشوريا فإنها ترجع إلى سنة ١٩٠٥ أى منذ الحرب الروسية اليابانية حيث كانت اليابان تملك شبه جزيرة «لياوتونغ» والميناء الحربى «بورت آرثر» والميناء التجارى «دايرن» بصفة أراضى تأجير. كما كانت اليابان أيضًا منذ سنة ١٩٠٥ تمتلك خط سكك حديد جنوب منشوريا، كما ورثت الحقوق التى كانت لروسيا على هذا الخط كحق الإدارة وحق وضع حامية فى أرضه. وقد اكتسبت اليابان أيضًا خارج منطقة الخط الحديدى «فوائد اقتصادية هامة» فى كل منشوريا الجنوبية فقد استقر فيها يابانيون استثمروا رؤوس أموالهم. وفى عام ١٩١٥ تقدمت اليابان إلى الصين بمطالبها الواحد والعشرين حصلت بموجبها على امتيازات متعددة لصالح الرعايا اليابانيين وثبتت هذه الامتيازات فى سنة ١٩٢٢، وقد بلغ عدد اليابانيين فى منشوريا الجنوبية عام ١٩٣٠ ما بين ٢٢٠ ألف إلى ٢٤٠ ألف يابانى. وبلغت رؤوس الأموال المستثمرة لصالح اليابانيين ٨٠٠ مليون تايل (عملة يابانية). وبذلك كان نمو منشوريا الاقتصادى من صنع اليابانيين ونتيجة لجهودهم.

وهناك أسباب أخرى لهجوم اليابانيين على منشوريا تتعلق بمناوأة الصينيين والحكومة الصينية للنفوذ اليابانى فى منشوريا.

إذ بدأ الصينيون منذ سنة ١٩٢٥ يعملون ضد التفوق الاقتصادى لليابان فى منشوريا عن طريق قصر نفوذ اليابانيين فى منطقة الخط الحديدى حيث أخذ اليابانيون يتوسعون فى منشوريا الجنوبية كلها. كما كان الموظفون الصينيون يحاولون أن يفسروا بنود اتفاقات ١٩١٥ وسنة ١٩٢٢ بشكل ضيق فيما يتعلق بالامتيازات التى يمتلكها المستعمرون اليابانيون فى منشوريا الجنوبية. بل إن الحكومة الصينية عملت منذ عام ١٩١٧ على تشجيع العمال الصينيين على الاتجاه إلى منشوريا. كما أنشأت الحكومة الصينية خطوطاً حديدية بالقرب من الخطوط الحديدية اليابانية. وعندما احتجت اليابان بأن ذلك مخالف لبروتوكول سنة ١٩٠٥ بين الحكومة الصينية واليابانية صرح الصينيون بأن هذه الاتفاقية لا وجود لها وأن ما فى الأمر أنه وجدت محادثات صينية يابانية لم تنته بعقد الاتفاق.

ويمكننا التعرف على موقف عصبة الأمم من مشكلة هجوم اليابان على منشوريا عندما نتبين أن الحكومة الصينية التى كانت عضواً فى العصبة وجهت نداءً إلى العصبة عقب وقوع الاحتلال اليابانى لمنشوريا. وقد أحدث هذا النداء الصينى يقظة فى جنيف حيث مقر العصبة واعتقدت الأوساط المسيرة للعصبة أن هذه الفرصة مناسبة للعمل من أجل انتصار مبادئ الأمن الجماعى. ولكن سرعان ما خاب أملهم عندما تمخض الموقف عن قرار العصبة بإرسال بعثة للتحقيق برئاسة «لورد ليتون». وقد حدث ذلك قبل أن تقوم دولة منشوكو فى منشوريا وقبل أن تسيطر القوات اليابانية على مقاطعة جيهول. أى أن اليابان واصلت مخططها التوسعى دون أن تأبه للعصبة أو تعمل لها أى حساب.

وقد قدمت لجنة التحقيق برئاسة «لورد ليتون» تقريرها إلى عصبة الأمم ووافقت الجمعية العامة بعد أن ناقشت التقرير فى ٢٤ فبراير ١٩٣٣ على النقاط الأساسية التى وردت فيه وهى رفض الاعتراف بدولة منشوكو، وسحب القوات اليابانية من منشوريا مع البقاء فقط فى منطقة السكك الحديدية حيث كان من حقها البقاء هناك حتى سنة ١٩٠٥.

ورغم أن هذه القرارات التى أصدرتها عصبة الأمم كانت مخيبة لآمال الصين، فقد كانت هذه القرارات أيضاً مبعث غضب اليابان التى أرادت من عصبة الأمم أن تضفى الشرعية على توسعاتها ـ وهو أمر غير مقبول بطبيعة الحال. ومن هنا قررت اليابان فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ الانسحاب من عصبة الأمم. وفى نفس الوقت عجزت العصبة عن تنفيذ قراراتها الهزيلة. وكان يعيب موقف العصبة أنها لم توجه الاتهام لليابان رغم أن عملها فى منشوريا كان عملا عدوانيًا صريحًا. كما أن العصبة لم تستطع أن تتخذ قرارات حاسمة ضد دولة منشوكو فرفضت الاعتراف بجوازات السفر وطوابع البريد والعملة التى أصدرتها منشوكو وهى قرارات هزيلة وغير مؤثرة. وهكذا فرضت اليابان سيادتها على منشوريا وجيهول ولم يكن ذلك سوى مرحلة من مراحل السياسة التوسعية الاستعمارية لليابان فى الصين. وكان ذلك سبباً من أسباب توتر العلاقات الدولية فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

ولاشك أن موقف عصبة الأمم المتخاذل فى مشكلة منشوريا إنما يرجع لطبيعة مواقف الدول الكبرى فى العصبة، فإنجلترا لم تشأ أن تتدخل فى المشكلة لأن مصلحتها فى الصين كانت تتركز فى الصين الوسطى ولم تكن لها مصالح ذات شأن فى منشوريا. أما بالنسبة للولايات المتحدة فرغم أنها لم تكن عضواً فى العصبة إلا أنها أرسلت مراقباً لها فى العصبة أثناء مناقشة أزمة منشوريا، كما أنها وجهت احتجاجًا إلى اليابان، ولكنها فى اللحظات الحاسمة التى تتطلب الإدانة والعمل التزمت الصمت، أما بالنسبة للاتحاد

السوفيتى فقد أبدى قلقه مما حدث ولكنه لم يستطع أن يتخذ موقفاً إيجابياً لوقف توسع اليابان التى كانت متفوقة عليه عسكرياً حينذاك.

وهكذا كان هجوم اليابان على منشوريا التابعة للصين عام ١٩٣١ أول تحد واجهته عصبة الأمم، وفشلت فى فرض المبادئ التى تضمنها عهد العصبة ومن بينها مبدأ الضمان المتبادل، الذى يفرض على كل دولة عضو فى العصبة احترام وضمان سلامة أقاليم الدول الأعضاء واستقلالها السياسى.

أما التحدى الثانى الذى واجهته عصبة الأمم فقد تمثل فى الغزو الإيطالى للحبشة فى سنة ١٩٣٥.

وقد حدث ذلك عندما أصدر «موسولينى» أمره بغزو الحبشة عسكرياً فى السنة المذكورة. وكانت الأسباب الحقيقية للغزو الإيطالى للحبشة ترجع إلى أن الحبشة كانت مطمحاً قديماً للإيطاليين منذ إنشائهم لمستعمرة إريتريا عام ١٨٩٠، ومحاولتهم غزو الحبشة وهزيمتهم فى موقعة «عدوة» المشهورة فى سنة ١٨٩٦، مما ترك جرحاً فى نفوس وفى كبرياء إيطاليا، فاستغله النظام الفاشى بقيادة «موسولينى» حتى أصبح «الثأر من هزيمة عدوة» أحد شعارات التفاخر الفاشى بعد نجاح الغزو الإيطالى للحبشة فى سنة ١٩٣٥.

وكانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قد عقدت فى سنة ١٩٠٦ اتفاقاً اقتسموا بموجبه مناطق النفوذ الاقتصادية فى الحبشة. وفى سنة ١٩٢٥ اتجهت الأطماع الإيطالية إلى الحبشة وبحثت الحكومة الإيطالية الفاشية عن تسوية مع بريطانيا يستطيع الإنجليز بموجبها أن ينشئوا إذا رغبوا سداً عند مخرج بحيرة تانا لضبط مياه النيل، على أن يكون لإيطاليا منطقة نفوذ اقتصادية فى جميع القسم الغربى من الحبشة بأكمله.

وحين بدأت إيطاليا تتوغل اقتصادياً فى الحبشة فإنها اصطدمت

بالحكومة الحبشية التى لم تبد استعدادها لإبرام اتفاقات اقتصادية تقترحها إيطاليا عليها. ولكى تحبط الحكومة الحبشية مساعى السياسة الاقتصادية الإيطالية فقد طلبت توظيف الرأسمال الأمريكى، فلهذا قررت إيطاليا القضاء على الحكومة الحبشية للحيلولة دون تدخل المنافسة الأمريكية فى الحبشة.

وقد اتجه «موسولينى» إلى العمل على توسيع مناطق النفوذ الإيطالية فى أفريقية، وخاصة فى بلاد الحبشة.

وكان موسولينى يعلم أنه سوف ينجح فى مهمته لعدم تكافؤ القوة بين إيطاليا والحبشة. وهنا سيضطر الإمبراطور هيلا سلاسى إلى ترك الحبشة والاستنجاد بعصبة الأمم لتخليص بلاده من الغزو الإيطالى. وهكذا واجهت عصبة الأمم تحد جديد سيعصف بمركزها فى المجتمع العالمى.

إذ رأى مجلس العصبة بناءً على طلب الحبشة أن إيطاليا قد خرقت ميثاق العصبة بإثارتها الحرب. غير أن مجلس العصبة الذى أقر مبدأ تطبيق العقوبات على إيطاليا لم يفرض عقوبات عسكرية، بل فرض عقوبات اقتصادية اقتصرت على تحريم بيع بعض المواد إلى إيطاليا وخاصة الأسلحة والذخائر وتحريم تقديم أية قروض مالية للحكومة الإيطالية. غير أن هذه العقوبات الاقتصادية لم تكن موثرة على مركز الإيطاليين لأنها لم تشمل إيقاف بيع البترول لإيطاليا وهو العصب المحرك لقواتها فى الحبشة.

وقد وقفت الدول الكبرى الأوروبية هذا الموقف السلبى حفاظًا على مصالحها، إذ ترددت فرنسا فى اتخاذ موقف إيجابى ضد إيطاليا لأنها كانت تخشى أن يترتب على ذلك أن تلقى إيطاليا بنفسها فى أحضان ألمانيا فتتعاظم القوة الألمانية مما يشكل خطراً على المصالح الفرنسية. بل إن فرنسا وجدت من الأفضل لها أن يتجه النشاط الإيطاليا إلى أفريقيا الشرقية بدلا من أن ينافس المصالح الفرنسية فى حوض البحر المتوسط. كما أن الحكومة البريطانية سلكت نفس المسلك السلمى إزاء الهجوم الإيطالى على الحبشة

وعرضت أن تقوم بإعطاء الحبشة منفذاً إلى البحر عبر الصومال البريطانى فى مقابل أن تتنازل الحبشة عن بعض أقاليمها النائية - نقصد إريتريا إلى إيطاليا.

أما بالنسبة للولايات المتحدة التى لم تكن عضواً بعصبة الأمم فقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكى فرض حظر البترول على إيطاليا. ولهذا كان موقف الدول القوية فى العالم سلبيًا إزاء الهجوم الإيطالى على الحبشة مما جعل عصبة الأمم عاجزة عن اتخاذ موقف إيجابى يصون االسلام العالمى، وكان ذلك نذيراً بحل العصبة وانهيارها.

وإلى جانب هذين الحادثين اللذين أديا إلى تمزق العلاقات الدولية فى فترة ما بين الحربين وأضرا بموقف عصبة الأمم الذى اتسم بالسلبية والتخاذل، نجد أن ثمة عوامل أخرى أدت إلى فشل عصبة الأمم وانهيارها، وهى عوامل تتعلق بالنظام القانونى داخل العصبة نفسها وأسلوب العمل الجارى فى نظامها الداخلى.

فنظام التصويت داخل العصبة اشترط الإجماع لإصدار القرارات فى المسائل الهامة، لهذا كان يترتب على ذلك استحالة صدور مثل هذه القرارات إذا كانت للدول ذات النفوذ مصلحة فى تعطيلها.

ومن جهة أخرى فإن العصبة لم تكن تملك القوة الضرورية لتنفيذ قراراتها واحترام هذه القرارات، وقد اتضح ذلك بجلاء عند اعتداء اليابان على منشوريا فى سنة ١٩٣١ واعتداء إيطاليا على الحبشة فى سنة ١٩٣٥، فلم يستخدم أى ردع عسكرى، واكتفى فقط بمقاطعة اقتصادية صورية، ولم يكن البترول من بين المواد المحظور تصديرها إليها.

ولا يجب أن يغيب هنا ذلك الخلاف الدائم بين بريطانيا وفرنسا، مما أدى إلى تمزق العلاقات الدولية وإضعاف عصبة الأمم، فضلا عن عدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة.

بل إن فشل العصبة فى حل مشكلة نزع السلاح الذى فرض على ألمانيا فى عام ١٩١٩ واعتبر ذلك مقدمة لنزع شامل للسلاح، فقد أدى هذا الفشل من جانب عصبة الأمم إلى اعطاء الفرصة لألمانيا للانطلاق فى سياسة التسلح، وإلى تفجر الحرب العالمية الثانية بعد ذلك مما أدى إلى انهيار عصبة الأمم التى تعتبر قد انهارت قبيل قيام الحرب بسنوات وقد حدث ذلك نتيجة للخلل الذى اعترى العلاقات الدولية فى نهاية فترة ما بين الحربين ونتيجة لعدم الالتزام بعهد العصبة، والانسياق وراء المطامع الذاتية للدول المختلفة.

ولاشك أن فشل عصبة الأمم إنما يعود فى المقام الأول إلى عدم تحمل الدول الأعضاء فى العصبة مسئولياتها بما يدعم العصبة ويقوى مكانتها. ولا أدل على ذلك من التصريح الذى صدر عن آخر رئيس للجمعية العامة لعصبة الأمم فى أبريل سنة ١٩٤٦ عندما اجتمعت العصبة لتصفية أعمالها وتسليم تراثها إلى الأمم المتحدة فقد قال فى هذا التصريح: «نحن نعلم أننا قد ترددنا فى تحمل مسئوليات القرارات الخطيرة، فى حين أن القوة كانت لازمة، ونحن نعلم أننا لا نستطيع أن نهرب من حكم التاريخ».

وعلى الرغم من كل ذلك فيمكننا أن نشير إلى بعض الجوانب الإيجابية لعصبة الأمم، التى تمثلت فى التعاون الدولى من أجل صيانة مستوى المعيشة بين العمال، ومحاربة الرقيق الأبيض فى النساء والأطفال، واتخاذ التدابير اللازمة لرقابة الناحية الصحية على المستوى العالمى.

ولاشك أن وجود عصبة الأمم قد أوجد ما يمكن أن نطلق عليه «النزعة الدولية» لدى الشعوب والدول التى أصبحت تنظر إلى تلك النزعة باهتمام شديد، على الرغم من أن النزعة القومية تغلبت بعد ذلك وإن كانت أضعف نسبيًا عن ذى قبل، بل إن النزعة القومية أدت إلى إثارة الحرب الكبرى الثانية، ولكن القوة الدولية المعنوية سيتصاعد تأثيرها بالتدريج فيما بعد فى الرأى العام العالمى الذى سيعمل على بناء الأمم المتحدة.

ومن إيجابيات عصبة الأمم كذلك مساعدتها للدول المنهارة اقتصادياً مثل النمسا والمجر وبلغاريا واليونان. كما أنها عالجت بعض المشاكل الدولية مثل مشكلة جزيرة «كورفو» الأغريقية، فأوقفت حرباً كادت تقع بين اليونان وإيطاليا.

تلك كانت أهم الجوانب الإيجابية لعصبة الأمم التى لم يقدر لها البقاء نتيجة لعدم إخلاص الدول القوية التى اشتركت فى تأسيس العصبة، حيث كانت كل منها ترغب فى أن تسير العصبة فى الاتجاه الذى يخدم المصلحة الشخصية لكل منها.

الفصل السابع
أوربا في فترة
مابين الحربين العالميتين
(١٩١٩- ١٩٣٩)



الفصل السابع

أوربا في فترة ما بين الحربين العالميتين
(١٩١٩-١٩٣٩)

لاشك أن الأحداث السياسية الهامة ذات الصبغة الدولية التى حدثت خلال الفترة التى توسطت الحربين العالميتين (١٩١٩-١٩٣٩) تعتبر فى مجموعها نتيجة مباشرة وغير مباشرة للتسويات العامة التى أبرمت بين دول الحلفاء وأعدائها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد ظلت مناطق كثيرة من العالم يعانى سكانها من القلق والاضطراب والحقد والانحلال نتيجة لتلك التسويات التى خيبت الآمال. ولم يكن القصور فى وجود منظمة دولية تمثلت فى عصبة الأمم لحسم تلك المشكلات، بل كان قصور الرغبة فى تنفيذ المبادئ التى أعلنتها تلك المنظمة الدولية، هو السبب الحقيقى لإحداث انهيار جديد فى العلاقات الدولية تمثل فى الحرب العالمية الثانية، وصاحب هذا الانهيار ظهور عوامل هدم داخلى فى كيانات القوى العظمى قضت بالتدريج على وحدتها الثقافية وتكاملها الفكرى وبنيانها الاجتماعى.

التطورات الاجتماعية والاقتصادية:

فقد تميز العقد الثالث من القرن العشرين فى ألمانيا بثورة اجتماعية جامحة حطمت كيان طبقتها الوسطى، وبانحطاط خلقى هبط بمدنها الكبرى إلى مواخير الرذيلة. كما تميز هذا العقد فى الولايات المتحدة بكل النقائص الاجتماعية التى ظهرت فى المجتمع الأمريكى. وفى فرنسا تميز بفضائح سياسية وبتدهور فى الروح الوطنية، وفى بريطانيا تميز بمنازعات بين رأس المال والعمل بلغت ذروتها بإعلان الإضراب العام فى سنة ١٩٢٦. وفى الهند تميز بتجدد الثورات وبظهور جهود المهاتما غاندى لطرد البريطانيين

من بلده ولتعويق التصنيع المرتبط بالاستعمار، وفى الثقافة الأوروبية عامة فى مجموعها تميز بتجريب الأساليب الغربية فى الفن والأدب وبمحاولة التعبير عن الذات بطرق غير متزنة، فلم يبق من النظام القديم شىء لم يتأثر بهزات الحرب وبذبذات الكساد الاقتصادى.

ونتيجة لحالة الكساد الاقتصادى الذى اجتاح العالم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فقد ظهرت الواقعية فى معالجة مشاكل الحياة وانعكس فى فنون ذلك العصر وآدابه. فعرض كتاب المسرحية والقصة الطويلة مأساة البطالة الجماعية وقذارة الحياة التى خلفتها الحرب. وزادت الرغبة لدى غالبية الجماهير إلى توفير صورة جديدة من التسلية الجماعية التى تتطلب جهداً فكرياً أقل مما كانت تتطلبه الحياة فى السابق. وأصبحت الثقافة الشعبية، التى أفقرتها عزلة الفنان عن الجمهور هى ثقافة التسلية السلبية، والرياضة الجماعية، والمراهنات، والمجلات الناعمة، وكتابات اللغو، وثقافة الرقص الجماعى الصاخب.

ورغم ما يسجله المؤرخ عن ثقافة سنوات ما بين الحربين بأنها كانت سلبية ومثبطة، فإن هذه الثقافة استطاعت أن تعرض بين ما حققته إنتاجًا ذا قيمة حينما اتسق الجهد الفنى من حاجات المجتمع وحوافزه الحقيقية. إذ حظى فن الباليه بإقبال شعبى عظيم ازدهر بسببه، وابتكر كثير من مهندسى العمارة طرزاً جديدة تخدم حاجات المساكن والمصانع والمدارس التى يقضى فيها أعضاء المجتمع الحديث جزءاً كبيراً من وقتهم. وأنشئت خلال هذه السنوات بعض أجمل ناطحات السحاب والجسور والمدن، واستخدم فيها الصلب والخرسانة المسلحة.

ولا يمكن الحكم على التاريخ الثقافى والحضارى لسنوات ما بين الحربين بكتابها وفنانيها المحدثين فحسب، بل يجب أن يكون فى الحسبان

تطور وسائط نشر الثقافة بدرجة لم تحدث من قبل. فالراديو هو أقوى وسيلة اخترعها الإنسان لنقل الموسيقى والأدب والأفكار إلى بيوت الأسر العادية وإلى حياتها اليومية. والشريط السينمائي - بوصف كونه شكلا من أشكال الفنون - تطور خلال سنوات ما بين الحربين، ويسرت مشاهدته للجميع دور العرض السينمائى الرخيصة. ووسعت وسائل السفر والمواصلات السهلة الرخيصة آفاق الطبقات المتوسطة. وجعلت الطباعة الرخيصة فى متناول الأشخاص القليلى الموارد شراء الكتب الجيدة، كما وفرت المكتبات العامة هذه الكتب للجميع.

أما عن التعليم الشعبى فى فترة ما بين الحربين فقد اتسع وتحسن، نتيجة لزيادة إعداد المدرسين المدربين، وبدأت مكافحة الأمية بدرجة من الهمة فى بلاد شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا. وبذلت الحكومات فى الاتحاد السوفيتى وتركيا جهوداً مشددة لرفع مستوى محو الأمية.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الميزات المشار إليها استخدمت فى اتجاه آخر هو بث العقيدة القومية والدعاية الوطنية التى استغلتها بعض الحكومات ذات الحزب الواحد بدرجة ملحوظة. وإزاء ظهور الميل فى بعض الدول إلى تجريد الثقافة من الصبغة القومية، وعملها على إزكاء الاتجاه نحو العالمية فى الفن الحديث، فقد جرى «تأميم» الثقافة الشعبية، فاتسعت الفجوة بين الفنانيين المحدثين وبين جمهورهم.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت الثقافة بمناعة من هذه التيارات على غرار سياستها الانعزالية. ومع ظهور عمليات النقد الاجتماعى من قبل المفكرين الأمريكيين، فإن الغلبة كانت للنظريات العامة للمذهب المادى. غير أن زيادة السكان والثروة لدى الأمريكيين لم تغذ أى دعوة لتحدى النظام القائم أو حتى فكرة القومية. وعبر عن ذلك مؤرخان أمريكيان بقولهما: «كانت المدن أكبر، والمبانى أعلى، والطرق أطول، والثروات أضخم،

والمهارات أسرع، والكليات أعظم، والنوادى الليلية أحفل بالمرح، والجرائم أوفر عدداً، والاتحادات أكثر قوة مما كانت عليه قبلاً فى التاريخ. ومنحت الاحصاءات الصاعدة فى كل شىء معظم الأمريكيين الشعور بالرضا وإن لم تمنحهم الأمن».

أما عن الثقافة السوفيتية فقد اتصفت بالمادية، ولئن حظت فنون العمارة والنحت والمسرحية بما يشبه النهضة والصحو بفضل تشجيع الحكومة، فإن الفلسفة والقصة الطويلة والدراسات الأدبية عانت من قيود الماركسية.

أما النظم الفاشية فى إيطاليا وألمانيا وأسبانيا فقد أبدت منذ البداية عداوة شديدة للمذهب الجديد فى الفن الذى اعتبرته علامة على الانطلاق. فحاولت تثبيت الأساليب القومية التقليدية، لكن فى نطاق الظروف المتوترة الخانقة التى أوجدتها الدولة البوليسية، لم ينفسح المجال لغير القليل من النشاط المبدع فى مجال الفنون.

أما عن العلم فقد توفر للتعليم العلمى والفنى تسهيلات أعظم، وأغدقت الحكومات الأموال على البحث العلمى والصناعى. وفى العقد الرابع من القرن العشرين احتفظت دول الحزب الواحد بإجازاتها العلمية لنفسها بسبب غيرتها وحساسيتها إزاء الأنظمة الأخرى، بينما تكدست المعارف العلمية فى أنحاء البلاد الديمقراطية وتداولها الباحثون بحرية كافية. ولم يحس العلماء بالقلق العميق إلا بانفجار الحرب العالمية الثانية، وقلقهم هذا عائد إلى ذلك الصراع بين حاجات الوطن وواجبهم نحوه وبين واجبهم نحو البشرية ونحو الحقيقة فى حد ذاتها، وهو الصراع الذى أزعج أهل الفن ورجال الأدب قبل ذلك بعقدين من الزمان.

التطورات السياسية:

رأينا فى الفصل السابق كيف أن مبادئ التعاون الدولى التى ارتكزت عليها عصبة الأمم تتلخص فى «توثيق التعاون بين الأمم وضمان السلم والأمن الدولى».

وتقوم على المبادئ الثلاثة الآتية:

أولا: مبدأ تساوى الدول الأعضاء فى السيادة، معبراً عنه فى تساويها فى حق التصويت فى الجمعية العمومية ووجوب إجماع تلك الهيئة لإصدار جميع القرارات الهامة (المواد ١، ٣، ٥).

ثانياً: مبدأ امتناع كل عضو عن الالتجاء إلى الحرب إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى (المفاوضة الدبلوماسية - التحكيم - رفع الخلاف إلى مجلس العصبة) وفشلها فى تسوية الخلاف، وهو المبدأ المنصوص عليه فى المواد (١٢-١٤).

ثالثاً: مبدأ وجوب مساعدة كل دولة فى العصبة فى الدفاع عن أى دولة أخرى فيها تقع فريسة للعدوان، وهو المبدأ المعروف بمبدأ «الأمن الجماعى» Collective Security والمنصوص عليه فى المواد ١٠-١١، ١٥-١٧.

فبالنسبة للمبدأ الأول وهو وجوب معاملة الدول بعضها البعض وفق أصول «المساواة فى السيادة» Sovereign Equality هو مبدأ «اتحاد الجامعة الأمريكية» Pan American Union و«الكومنولث البريطانى» British Commonnwealth of Nations. ولم يتأكد هذا المبدأ بمنح كل الأعضاء المؤسسين عضوية عصبة الأمم كل على حدة، وفى أوقات مختلفة فحسب، بل إن كل مجموعة أثبتت هذا المبدأ على وجه التخصيص بالنسبة لمنظماتها هى:

«ميثاق منظمة الدول الأمريكية، الموقع فى مؤتمر «بوجوتا» عام

١٩٤٨ ، صدى تقاليد نصف قرن، بنصه فى (المادة السادسة) على أن «الدول متساوية فى نظر القانون، وتتمتع بحقوق متساوية وبسلطة متساوية فى مزاولة هذه الحقوق، وعليها واجبات متساوية» . ومن جهة أخرى نص تقرير «بلفور» فى عام ١٩٢٦ على أن «التساوى فى الوضع، فيما يخص بريطانيا العظمى وبلاد الدومنيون، هو المبدأ الأساسى لعلاقاتنا الإمبراطورية الداخلية» .

وعلى الرغم من ذلك فإنه يلاحظ وجود تفاوت حقيقى فى القوة داخل إطار المساواة أمام القانون فى المنظمات الثلاثة. ففى داخل منظمات «الجامعة الأمريكية» كان واضحًا دائمًا أن الولايات المتحدة كانت الشريك الأكبر، وأن نجاح منظمات الجامعة كان يعتمد إلى حد كبير على مد قدرتها على التعاون مع دولتى الأرجنتين والبرازيل، وهما أكبر الدول الأمريكية اللاتينية.

وكذلك فى داخل «الكومنولث» اعترف الأعضاء فى عام ١٩٢٦ أن «مبادئ المساواة والتماثل، المناسبة للوضع، لا تمتد بصفة عامة إلى الوظيفة»، وكانت زعامة حكومة لندن مقبولة بصفة عامة، وكان يبدو أن التعاون الدولى الناجح لابد أن يعتمد على الاعتراف فى نفس الوقت بالمساواة القانونية وبالمساواة فى الاعتبار مع الإقرار فى نفس الوقت بتمييز الزعامة من حيث الوظيفة والاختصاصات. وهنا اختلفت عصبة الأمم اختلافًا أساسيًا عظيمًا عن المنظمتين المناظرتين لها الأقل شأنًا، سواء فى كيانها الشكلى أو فى أساليبها فى العمل.

والنتيجة الطبيعية للمساواة فى السيادة ناتجة عن كون المنظمات الدولية القائمة عليها اختيارية فى طبيعتها، وقد أقرت المنظمات الثلاثة هذا بقبولها تقرير حق الانسحاب منها حسب الرغبة. لكن استعداد الدول المشتركة لممارسة هذا الحق ـ ومعه حقوق الحياد فى حالات كانت تعتمد على درجة إيمانها بقدرة المنظمة على ضمان أمنها. ونظرًا لأن هذا الإيمان بلغ منتهاه

بين أعضاء الكومنولث وبلغ درجة معينة فى داخل منظمات الجامعة الأمريكية أقوى مما بلغ فى داخل العصبة، فقد كان عدد الأعضاء المنسحبين من عصبة الأمم أعظم بكثير من عدد الأعضاء المنسحبين من منظمتى الكومنولث والجامعة الأمريكية.

أما بالنسبة للمبدأ الثانى الذى قامت عليه عصبة الأمم والقائل بأنه يجب استنفاد كل الوسائل الأخرى لتسوية المنازعات قبل الالتجاء إلى الحرب، فقد كان يعتمد على مدى استعداد الدول لتقبل مبدأ أنه لا شأن لهذه المنازعات بتفاوت القوى. ونظراً لما كان بين أعضاء الكومنولث من تقاليد مشتركة ومصالح مشتركة أيضاً فى صيانة وحدة منظمتهم، فلم يعتبر لذلك أى نزاع بينها على درجة من الأهمية بحيث تبرر الحرب من أجله. ويتفق هذا الوضع أيضاً مع دول الجامعة الأمريكية إلى حد كبير. أما بالنسبة لأعضاء عصبة الأمم فإنهم اختلفوا فى نظرتهم وأسلوبهم اختلافاً بيناً، بحيث كان تصدع العصبة ضرورة نتجت عن أطماع الدول الدكتاتورية المعتدية لتحقيق أطماعها.

وفيما يتعلق بالمبدأ الثالث من مبادئ عصبة الأمم وهو مبدأ الأمن الجماعى، فقد كان التداخل الفعلى للأمم أقل مما ظن دعاة الدولية، وحظى المدى الذى بلغه التداخل الفعلى بين الأمم بتقدير أقل فى تمامه وكماله عما ناله الأداء الموفق لنظام الأمن الجماعى المرتجى. والدليل على ذلك أن حكومات أكثر الدول الأعضاء الأخرى فى عصبة الأمم أو أغلبية شعوبها لم يروا بأن الغزو اليابانى لمنشوريا والهجوم الإيطالى على الحبشة يكونان تهديداً مباشراً لمصالحها القومية المنفصلة بحيث يبرر الموافقة على اتخاذ قرار نهائى بالالتجاء إلى الحرب ضد المعتدى،بل كان بوسع رئيس الوزراء البريطانى فى عام ١٩٣٨ أن يدافع عن فشله فى المعاونة على صيانة استقلال تشيكوسلوفاكيا على أساس أنها كانت «بلدا نائيًا لانعلم عنه شيئًا».

وهكذا لم تحظ عصبة الأمم بأى موافقة عامة من أعضائها على تحقيق المبادئ الرئيسية التى قامت من أجل تنفيذها. ولهذا فقد عانت العصبة من انهيار كلى بحسبانها وسيلة لحفظ سلام العالم. حتى وأنه لم يأت العقد الرابع من القرن العشرين إلا وكانت مصالح الأعضاء البارزين فى عصبة الأمم قد تعارضت بحيث تجردت العصبة من قواعدها الثابتة. وفى ظل تلك الظروف أصبحت مبادئ العصبة صعبة التطبيق. ومن هنا التجأت الدول إلى تجمعات أقل عالمية ولكنها أوثق اتصالا وتماسكا، مثل الكومنولث واتحاد الجامعة الأمريكية، التى اتفقت دولها على وجود مجموعة من المصالح الحقيقية تربط كل منها بالأخرى ربطًا حقيقيًا ونتيجة لصعوبة تطبيق مبادئ عصبة الأمم فقد عانت العلاقات الدولية من دورة فاسدة لا تتوفر فيها مبادئ المساواة والعدالة والأمن الجماعى. وتبينت أمم العالم أنها لم تكن مستعدة حينذاك لممارسة نشاط عالمى ينسق علاقاتها الدولية وفقًا لما تضمنه ميثاق عصبة الأمم. وبلغ الأمر درجة من الانهيار لم يثمر معها المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد عام ١٩٣٣ والذى مثلت فيه ٦٤ دولة نتيجة لتعذر إثبات أنه لم يكن بالإمكان معالجة علل العالم الاقتصادية بأى معادلة بوسيلة عالمية وسط هذه الظروف.

من هذا العرض نتبين أن العلاقات الدولية فى نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين أى قبيل عام ١٩٣٩ رجعت القهقرى وتردت إلى حالة من التفكك والانهيار. بحيث لم يصبح فى العالم جهاز قادر على منع العدوان أو ردعه أو تعميقه، كما لم يعد هناك إيمان بمقدرة الدول القومية أو حتى رغبتها فى حفظ السلام، بل لم يعد يوجد أيضًا نظام من نظم المصالح القومية البينة المستندة إلى محالفات يعتمد عليه أو حتى يقيم توازن قوى يساعد على إقرار السلام.

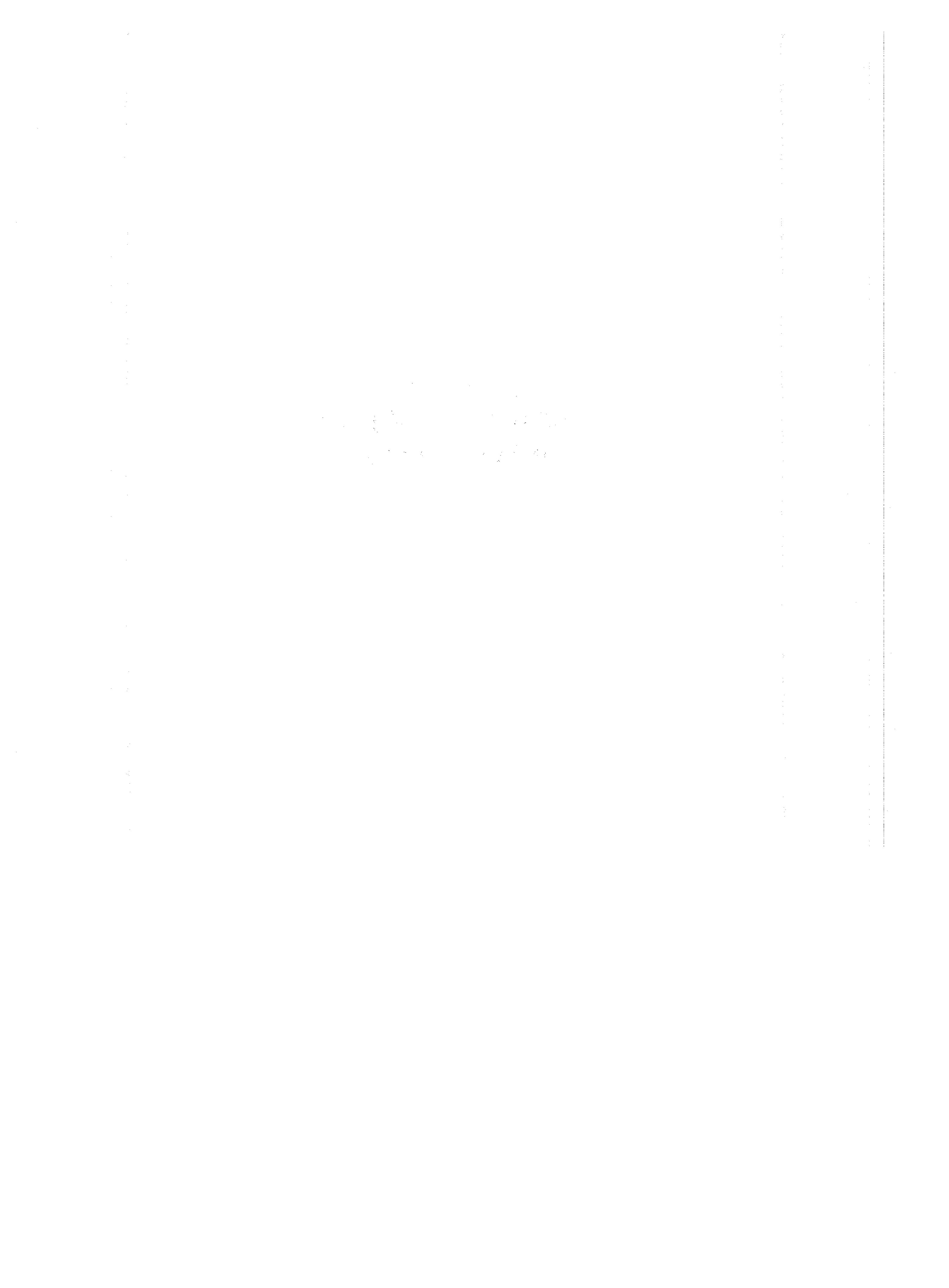
لهذا قامت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩، لا لأن أى دولة

أرادت الحرب فى حد ذاتها، إذ أن جميع الدول اعتبرت الحرب كارثة عالمية، بل إن أشد الزعماء ميلا للعدوان ظهروا بمظهر من تحملوا طويلا حرصاً على السلام. حتى أن موسولينى الذى سبق له أن مجد الحرب على أنها «تطبع بطابع الشرف الشعوب التى لها من الشجاعة ما يمكنها من ملاقاتها - أى من ملاقاة الحروب»، كان حريصاً على عدم مواجهة الحرب مع فرنسا إلا بعد أن تعرضت للهزيمة. بل إن هتلر الذى رأى الكثيرون أن ميوله الشخصية ووضعه السياسى حينذاك دفعه نحو الحرب، نراه يهول من جهوده للوصول إلى تسويات سلمية إزاء السياسات الحربية لخصومه، وعلى الرغم من ذلك قامت الحرب العالمية الثانية لأن بعض الحكومات - وخصوصاً حكومات ألمانيا واليابان - أرادت تحقيق أغراض كانت مستعدة من أجل تحقيقها أن تدفع الحرب ثمناً لذلك، ولعلها تشجعت وأقنعت نفسها بأن نفقات الحرب لن تكون باهظة التكاليف مادياً وبشرياً. ومن جهة أخرى كانت هناك حكومات وأمم أخرى رغم قلة استعدادها للحرب، بلغ بهاالعزم فى النهاية، إلى العمل على إيقاف تلك الحكومات عند حدها، لأن تلك الدول الأخيرة عرفت فداحة الثمن الذى تكلفه الحرب للشعوب منذ البداية.

وكانت نتيجة هذا الصراع بين القوى المتضاربة الاتجاهات أن اضطر كل طرف إلى تحمل ثمن الحرب باهظاً بأكثر ما يكون الثمن، وبذلك نبذت كل سياسات فترة ما بين الحربين العالميتين. على أن الحرب لم تفد ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان إذا منيت كليهما بالهزيمة. كما لم تنقذ سياسة التهدئة كل من بريطانيا وفرنسا من دخول الحرب. بل إن الحياد لم ينج بلچيكا من الغزو، أو يبعد الولايات المتحدة عن دخول الحرب. كما لم يجنب ميثاق عام ١٩٣٩ (النازى السوفيتى) تعرض الاتحاد السوفيتى للهجوم الألمانى فى عام ١٩٤١. بل إن التعاون الدولى الإنشائى الذى ظهر على مستوى فنى ووظيفى من خلال عصبة الأمم، لم يؤد إلى إقامة سلام من

خلال العمل الدولى، فكانت الحرب العالمية الثانية أكبر خيبة أصابت فطنة البشرية وحضارتها الحديثة والمعاصرة بدرجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العلاقات الدولية.

الفصل الثامن
أوربا والحرب العالمية الثانية
(١٩٣٩ - ١٩٤٥)



الفصل الثامن

أوربا اثناء الحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩-١٩٤٥)

يواجه المؤرخ المعاصر بعض الصعوبات عند تتبعه للعلاقات الدولية أثناء الحرب العالمية الثانية نظراً لتعذر تعرفه على جميع الحقائق والمعلومات الصحيحة. إذ أن كثيراً من الدول التى لعبت دوراً هامًا فى الحرب العالمية الثانية لم تكن تسمح بالاطلاع على وثائقها الرسمية إلا بعد مرور فترة زمنية بلغت نصف قرن من الزمان. وإن كانت بعضها مثل «المملكة المتحدة» سمحت بالاطلاع على وثائقها التى تعود إلى ما قبل ثلاثين عامًا مما سهّل الأمر على المؤرخين المعاصرين للتعرف على أسرار تلك الفترة.

وقد بدأت الحرب العالمية الثانية على نحو ما بدأت الحرب العالمية الأولى، ظاهريًا بسبب عراك بشأن الأقليات القومية فى شرق أوروبا. ففى مارس وأبريل سنة ١٩٣٩ قدم هتلر إلى بولندا مطالب بضم «دانتزج» إلى الأراضى الألمانية، وبالتنازل عن طريق وعن وصلة من السكك الحديدية عبر إقليم «بومورز» Pomorze البولندى، وقد رفضت الحكومة البولندية هذه المطالب، فغزت الجيوش الألمانية بولندا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بعد إنذارات ألمانية زائفة لم تترك للحكومة البولندية الفرصة للرد عليها. ولهذا قامت الحكومة البريطانية بإعلان الحرب على ألمانيا، نظراً لأن بريطانيا كانت قد ضمنت فى مارس من نفس السنة الدفاع عن بولندا ضد أى هجوم كهذا. وكان من الطبيعى أن ينضم إلى بريطانيا فى خلال أسبوع كل بلاد الدومنيون عدا أيرلندا. وفى ظرف ست ساعات انضمت أيضًا فرنسا إلى جانب بريطانيا نظراً لأنها تعهدت هى الأخرى بالدفاع عن بولندا. وحتى

قيام إيطاليا بعد ذلك بإعلان الحرب على فرنسا وبريطانيا فى شهر يونيو سنة ١٩٤٠ لم تدخل دولة أخرى الحرب عدا تلك الدول التى غزتها ألمانيا واحتلتها تمهيداً لهجومها على فرنسا فى ربيع سنة ١٩٤٠ (وهى النرويج وبلجيكا وهولندا).

على أن المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، وهى المرحلة السابقة لانهيار فرنسا فى شهر يونيو سنة ١٩٤٠، كانت محدودة النطاق إقليمياً وسياسياً، ولم تكن قد أخذت بعد صفة العالمية بالمعنى الدقيق للكلمة. ورغم أن دخول بلاد الدومنيون البريطانية الحرب جعلها تؤثر بدرجة ما فى كل قارات العالم، فإن الحرب كانت أساساً لاتزال حرباً أوروبية، أى معركة لمنع دكتاتورية ألمانيا النازية من السيطرة على قارة أوروبا. وعندما أخرج البريطانيون من «دنكرك» ووقعت الحكومة الفرنسية الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا فى يونيو سنة ١٩٤٠ فإن بريطانيا كانت قد فشلت حينذاك فى منع ألمانيا من بسط سلطانها على أوروبا. بينما سيطرت ألمانيا على جميع بلاد النمسا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك والنرويج وبلچيكا وهولندا وعلى نصف بولندا ومعظم فرنسا. ووقعت فى يد الألمان السواحل الغربية لأوروبا من المحيط المتجمد إلى خليج بسكاى ولم تعد توجد أية جيوش بريطانية فى القارة الأوروبية.

غير أن الظروف التى بدأت فيها الحرب تطورت بحيث اتسع نطاقها فشملت أرجاء العالم. ففى أغسطس سنة ١٩٣٩ دخل الاتحاد السوفيتى فى ميثاق مع ألمانيا وافق الألمان بمقتضاه على أن تضم روسيا إليها دول البلطيق المعروفة باسم لتوانيا ولاتفيا واستونيا، ولجزء من بولندا وجزء آخر من فنلندا. وبعد ذلك بثلاثة شهور بدأ الاتحاد السوفيتى غزو فنلندا، وطرد بسبب هذا من عصبة الأمم فى ديسمبر سنة ١٩٣٩، واضطرت فنلندا قبيل مارس ١٩٤٠ إلى التنازل عن بعض الأجزاء الجنوبية من أراضيها كما قامت القوات الروسية باحتلال الجزء الشرقى من بولندا.

ولاشك أن هذه الاعتداءات المتتالية قد أدت إلى الانهيار النهائى لتسوية عام ١٩١٩ . ونتجت أمور كثيرة عن العلاقات التى نشأت بين طرفى الميثاق (النازى - السوفيتى) المتعارضتين تعارضاً شديداً فى مذهبيهما السياسيين، والمتنازعين تنازعاً كبيراً واضحاً فى مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية، وإن كانا على وفاق مؤقت فى عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ جريًا وراء فوائد متبادلة على حساب دول أخرى. غير أن المستقبل المباشر كان يتوقف على ما إذا كان بوسع ألمانيا أن تحقق غرضها فى إغراء بريطانيا بعقد هدنة أو فى قهرها بالقذف الجوى وبالغزو. وقد نتج عن غزو الألمان لبريطانيا ونشوب قتال ضارى فى أجوائها فى أواخر صيف عام ١٩٤٠ بألا يعقد الإنجليز هدنة مع ألمانيا حينذاك.

وهكذا اندلعت الحرب فى غرب أوروبا فى البحر والجو بدرجة أساسية حتى عام ١٩٤١ . وأكدت الأهداف المعلنة عن «نظام ألمانيا الجديد» فى أوروبا الذى أخذت تقيمه ألمانيا فى نفس الوقت فى البلاد المحتلة، أن الحرب أصبحت الآن حربًا من أجل بقاء القومية، وضد نظام التمييز العنصرى وسيطرة «عنصر سيد» على العناصر الأخرى. حتى أن معاملة الألمان للبولنديين، بحسبانهم صقالبة كعنصر أقل مرتبة يجب إخضاعه تمامًا لحاجات الألمان ومصالحهم، ولليهود الذين كان اقتلاعهم هدفًا رئيسيًا من أهداف الفكرة السياسية النازية، جعلت الحرب حربًا قومية ضد العنصرية. كما أن إقامة نظم حزب واحد صورية فى معظم البلاد المحتلة جعلتها حربًا من أجل الحريات الديمقراطيات ضد الاستبداد الفاشى. وضمن انتخاب الرئيس روزفلت للمرة الثالثة فى عام ١٩٤٠ انحياز نفوذ الولايات المتحدة ومعونتها الاقتصادية والدبلوماسية - بقدر ما يسمح الكونجرس والرأى العام - إلى جانب بريطانيا فى تلك الحرب. وهكذا انتهت هذه المرحلة انتهاءً حاسمًا باتساع ساحة المعركة وبهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتى فى شهر يونيو سنة ١٩٤١ .

وقد بدت الحرب فى ذلك الحين، حرب ديموقراطيات ضد نظم الحزب الواحد، إذ بادر الاتحاد السوفيتى بالتحالف مع الديمقراطيات، وظلت حرباً قومية ضد العنصرية وضد السيطرة الألمانية، لأن الجيش الأحمر كان يقاتل لصد غزو أجنبى عن الأرض الروسية، وبذلك أصبحت ألمانيا مشغولة بالحرب فى جبهتين وفشلت خطتها الاستراتيجية الأصلية للحرب الصاعقة المفاجئة والسريعة، وبدأت تعانى خسائر فادحة سواء من جراء الغارات الجوية من الغرب أو فى القتال البرى فى الجبهة الشرقية. وقبيل نهاية عام ١٩٤١ أبرز الدفاع عن «ستالينجراد» فشل الحرب الصاعقة الألمانية فى الشرق. وباتباع سياسة «حرق الأرض»، وهى بقية من التكتيك الروسى ضد نابليون فى عام ١٨١٢، اشترى الاتحاد السوفيتى الوقت بالأرض، وألحق خسائر جد فادحة بالجيوش الألمانية، وبقى الجيش الأحمر يتلقى العتاد من صناعات ما وراء الأورال معززاً بإمدادات قدمها الحلفاء الغربيون ونقلوها إلى روسيا بطريق البحر والجو.

وفى اليوم السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٤١ اتسع نطاق الحرب اتساعاً أكبر وجعلها تأخذ الصفة العالمية قيام اليابان بقذف كل قاعدة أمريكية وبريطانية يمكن الوصول إليها. وكانت قد ابتلعت الهند الصينية الفرنسية فى شهر يوليو من نفس السنة. وأصبحت لليابان السيادة البحرية فى المحيط الهادى وفى مياه شرق آسيا بعد أن ألحقت الخسائر بالأسطول الأمريكى فى ميناء «بيرل هاربر» وبالأسطول البريطانى بإغراق البارجة Prince of Wales والطراد Repulse، واستغلت هذه السيادة فى أن تغزو بسرعة فائقة هونغ كونغ وجزر الملايو والهند الشرقية الهولندية وبورنيو والفلبين وبورما. وبعد أربعة أيام من الهجوم على ميناء «بيرل هاربر» أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة، فأحاطت الحرب بالكرة الأرضية، إذ اشتبكت فى الحرب حينذاك كل الدول العظمى وأصبحت كل القارات والمحيطات مسرحاً للعمليات الحربية.

وهكذا توزعت القوات المحاربة فى العالم بحيث أصبحت جيوش دول الميثاق مناهضة للشيوعية الدولية، ألمانيا وإيطاليا واليابان، ضد ائتلاف عالمى من الدول تتزعمه بريطانيا والولايات المتحدة ويضم الاتحاد السوفيتى والصين التى سبق أن كانت فى حالة حرب مع اليابان منذ عام ١٩٣٧ . وكان طموح ألمانيا لإقامة نظام جديد فى أوروبا يوازى طموح اليابان لتكوين ممتلكات فسيحة فى آسيا والمحيط الهادى، وقامت كلتاهما بفتوح واسعة. وكانت هناك حلقة مفقودة فى السلسلة. فإن اليابان رغم انضمامها لميثاق مناهضة الشيوعية الدولية، لم تكن فى حرب مع الاتحاد السوفيتى. ولم يعلن الاتحاد الحرب على اليابان إلا بعد هزيمة ألمانيا فى سنة ١٩٤٥ وبعد أيام قلائل من تسليم اليابان.

وهكذا نلاحظ أن مسائل حرب المذاهب السياسية ذات أثر حاسم فى توزيع القوى. حتى أن كل دولة كانت تتصرف وفق تقديرها لمصالحها القومية الذاتية تقديراً دقيقًا، بدليل أن أيًا من الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة لم يدخلا الحرب إلا بعد أن وقعا فريسة للعدوان. وعندما تعرضت المصالح القومية للخطر فقد ألقى جانبًا بأشد منازعات المذاهب السياسية. فعلى سبيل المثال فعلت روسيا ذلك حين عقدت الميثاق (النازى - السوفيتى) فى سنة ١٩٣٩ ، كما فعلت بريطانيا ذلك أيضًا حين رحبت بالاتحاد السوفيتى كحليف لها فى سنة ١٩٤١ . بل إن اليابان فعلت ذلك أيضًا عندما امتنعت عن مهاجمة الاتحاد السوفيتى. غير أنه يلاحظ، على نحو ما حدث فى الحرب العالمية الأولى، حفزت معاناة الحرب ومطالب الحرب الحديثة، توجه الحكومات والشعوب على حد سواء إلى صياغة أهداف الحرب والسلام بلغة المذاهب السياسية. وأدى نمو حركات المقاومة المنظمة فى البلاد المحتلة فى أوروبا وفى الشرق الأقصى إلى بلورة الأهداف الخاصة بشعوب تلك البلاد.

ومن ناحية أخرى اقترنت بمعارك التحرير التى حدثت فى عامى ١٩٤٤ و١٩٤٥ برامج خاصة بالتعمير. وتطلب توجيه الحرب النفسية بالراديو وبالمنشورات ضد بلاد العدو توفر أساس من النظريات السياسية. وأدت الحاجة إلى الاحتفاظ بسمو الروح المعنوية فى الجبهة الداخلية إزاء الاضطراب الاجتماعى العظيم وإزاء كثرة الخسائر الفادحة فى أرواح الملايين بسبب الغارات الجوية، إلى صياغة أهداف ومثل ما بعد الحرب. إذ كان من حق البشر فى كل مكان، إذ أريد منهم مجرد الاستمرار فى القتال، أن يعرفوا الغرض الذى من أجله كانوا يحاربون. فرغم أن دعوى «القومية» أى دعوى الاستقلال القومى والحكم الذاتى، ظلت هى الدعوى الأساسية، فقد تبين أن هذه الدعوى فى حد ذاتها كانت قاصرة، فزاد تدعيمها بدعوى «الاشتراكية» واتسع «تجميع القومية» إلى حد كبير بفعل الحرب ونتيجة لما خلفته من تأثيرات.

ويمثل «ميثاق الأطلنطى» The Atlantic Charter الذى دبجه كل من ونستون تشرشل والرئيس روزفلت فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ بمثابة أول صياغة منظمة لأهداف الحلفاء من الحرب العالمية الثانية. وكان هدفهما ينصب على بيان «المبادئ العامة فى السياسات القومية لبلديهما والتى ترتكز عليها آمالها فى مستقبل أفضل للعالم». وتتلخص هذه المبادئ العامة فى الاحتفاظ بالسيادة القومية والاستقلال القومى مقترناً بالتعاون الدولى لتدعيم الرخاء الاقتصادى، ونزع السلاح، والعمل من أجل السلام العالمى. كما أشار أيضاً إلى «هدف كفالة مستويات أفضل للعمل، والتقدم الاقتصادى، والأمن الاجتماعى للجميع، وتأكيد التحرر من الخوف والعوز»، على نحو ما هو موضح بوثائق الأمم المتحدة التى تضم نصوص هذا الميثاق:

United Nations Documents, 1941-1945, Published (1946) by the Royal Institute of International Affairs.

وبعد مضى شهر واحد على صدور هذا الميثاق صدقت عليه حكومات الحلفاء القائمة فى المنفى فى لندن (وهى حكومات بلچيكا وتشيكوسلوفاكيا واليونان ولكسمبورج وهولندا والنرويج وبولندا ويوغسلافيا) كما صدق عليه الفرنسيون الأحرار والاتحاد السوفيتى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق قد تضمنته أيضًا المادة السابعة من اتفاقية «المعونة المتبادلة» Mutual Aid Agreement والمبرمة فى شهر فبراير سنة ١٩٤٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة، وتكرر تسجيله فى اتفاقات «الإعارة والتأجير» Lend- Lease Agreement المبرمة مع الاتحاد السوفيتى والصين والحبشة وليبيريا واستراليا وكندا ونيوزيلندا، بل إن هذا الميثاق نقل بالنص فى معاهدة مايو ١٩٤٢ الأنجلو - سوفيتية. أما التصريح المشترك للدول الأربع بشأن السلام العام، الذى أذيع بعد انتهاء مؤتمر موسكو فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ باسم المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين، فقد أبرز الاهتمام بالقومية بدرجة شبه قاطعة، وتحدث عن الحاجة إلى إقامة «منظمة دولية عامة تستند إلى مبادئ المساواة فى السيادة بين كل الدول المحبة للسلام» بل إن التصريحات المشتركة المتتالية التى صدرت عن مؤتمرات القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣، وطهران فى ديسمبر ١٩٤٣، ويالتا فى فبراير ١٩٤٥، فقد عنيت بتسيير دفة الحرب من جهة، وبالمشكلات السياسية المباشرة فى تسوية ما بعد الحرب من ناحية أخرى. بل إنها قد صبغت أيضًا فى تعبيرات قومية بصفة أساسية.

ووفقًا للتعبير العام عن مثل هذه المثل العليا للأمن الاجتماعى والديمقراطية الاقتصادية والتحرر من العوز الذى بدأ فى سلسلة التصريحات الصادرة عن تلك المؤتمرات، فقد توحد الاتجاه نحو تكوين عدة وكالات لهيئة الأمم الجديدة، فأصدر المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية المنعقد فى فيلادلفيا والممثل لإحدى وأربعين بلدًا من أعضائه بيانًا بـ «المبادئ التى

يجب أن تهم سياسة أعضائه» وهو أبرز بيان، صدر بمثل هذا التأييد العالمي، عن اتحاد مثل القومية والاشتراكية، ويشير هذا البيان إلى أنه : «لكل كائن بشرى، بغض النظر عن عنصره أو عقيدته أو جنسه، الحق في السعي وراء رخائه المادي وتقدمه الروحي، في ظل الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي، وتكافؤ الفرص... يجب أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة القومية والدولية هو إقامة الظروف التي يمكن فيها توفير هذه الحقوق». ثم يعدد البيان عشرة أغراض محددة قدر أنها كفيلة بخلق هذه الظروف وهي تتضمن:

«العمالة الكاملة، ورفع مستويات المعيشة، ووضع سياسات بشأن الأجور والدخول وتحديد ساعات العمل وأحواله الأخرى المقدر أنها تضمن للجميع قدراً كافياً من ثمرات التقدم وحداً أدنى لأجور العاملين المحتاجين إلى مثل هذه الحماية، وزيادة إجراءات الأمن الاجتماعي لتزود جميع المحتاجين إلى مثل هذه الحماية بدخل مناسب وعناية طبية معقولة، وحماية مناسبة لأرواح العمال وصحتهم في كل الحرف، وتهيئة ما يلزم لحماية الأمومة ورعاية الطفل، والتزود بالغذاء والمسكن المناسب،ووضع تسهيلات للترفيه والثقافة وتأكيد المساواة في الفرص التعليمية والمهنية».

وفي الميدان الدولي أقيمت سلسلة من الوكالات لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المباشرة والأطول أجلا. فأنشئت في عام ١٩٤٣ إدارة الغوث والتسكين التي ستتبع الأمم المتحدة فيما بعد للقيام بأعمال الإغاثة وتعرف باسم U.N.R.R.A . وفي عام ١٩٤٥ أنشئت منظمة الغذاء والزراعة F.A.O. لتنسيق العمل في رفع مستويات التغذية وتحسين حرف الإنتاج وتوزيع المواد الغذائية وتحسين ظروف السكان الزراعيين و«المساهمة بذلك في تحقيق اقتصاد عالمي متوسع». كما اختص بمشاكل المال والعمالة، المستندة إلى تسهيلات الائتمان الدولي International Monetary Fund، كما أنشئ أيضاً البنك الدولي للتعمير والإنشاء في عام ١٩٤٤ . The International Bank for Reconstruction and Development

أما بالنسبة لتوسيع نطاق التعاون الاجتماعى والثقافى فقد أصبح مهمة المنظمة التربوية والعلمية والثقافية التى ستتبع الأمم المتحدة والمعروفة باسم منظمة اليونسكو .

القوى الكبرى ومنظمة الأمم المتحدة:

عقب مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية المنعقدة فى أكتوبر ١٩٤٣ مباشرة بدأت وزارة الخرجية البريطانية مناقشات تمهيدية مع وزارة الخارجية الأمركية حول مسائل اتخاذ اجراءات فيما يتعلق بالاتفاق الذى تم التوصل إليه فى موسكو لإنشاء منظمة أمن دولية. وفى نفس الوقت، كانت لجنة داخلية خاصة فى لندن منهمكة فى وضع التوصيات التى ستعرضها الحكومة البريطانية فى الوقت الذى تتكون فيه الهيئة العالمية المستقبلة. وأسفر هذا النشاط عن خمس مذكرات مطولة تتناول شكل ووظائف وأهداف المنظمة التى يجرى التخطيط لها. وذهبت الخطة البريطانية فى تصورها إلى أن تحتفظ المنظمة الجديدة بكثير من الملامح والصفات الواردة فى ميثاق عصبة الأمم إلا أنها جعلتها أكثر مرونة. بالإضافة إلى أنه نص على إمكانية ظهور منظمات إقليمية جنبًا إلى جنب مع المنظمة العالمية ومرتبطة بها بشكل ما.

وعندما مارست وزارة الحرب التوصيات المعدة، فإن مسألة المنظمات الإقليمية اكتسبت فى الحال أهمية عظمى. وأيد تشرشل فكرة إقامة هيئات إقليمية لأوروبا وأمريكا وآسيا وربما أيضًا لأفريقيا. وصاغ آراءه حول هذه المسأة فى مذكرة ٨ مايو ١٩٤٤ حيث تحدث فى إسهاب كبير عن فكرة المنظمات الإقليمية، وهى فكرة كانت تعنى من وجهة نظره الحفاظ على الكتلة الأنجلو/ أمريكية العسكرية وتنشيط التعاون بين هاتين الدولتين عقب الحرب. ووضع فى خطته إدخال الولايات الأوروبية المتحدة تحت الإشراف البريطانى والتحالف الأنجلو/أمريكى العسكرى فى صرح هيئة الأمن العالمية

المستقبلة. وكان ينظر إلى أن الكتلة الأنجلو/ أمريكية على أنها وسيلة لإزالة الاعتراضات الأمريكية على إنشاء اتحاد فيدرالى إقليمى فى أوروبا وكحصن حصين لبريطانيا متدهورة فى سياستها العالمية فيما بعد الحرب.

وحاول تشرشل أن يبث هذه الأفكار طوال النصف الثانى من الحرب. ففى مايو ١٩٤٣ «عندما كان فى زيارة الولايات المتحدة، فإنه دعى مجموعة كبيرة من القادة الأمريكيين (لم يكن روزفلت حاضراً) إلى السفارة البريطانية وأوضح لهم أفكاره بشأن إنشاء جمعية تتألف من بريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وربما أيضًا الصين، إذا ما أراد الأمريكيون «أن يحولوا دون وقوع عدوان آخر فى المستقبل من قبل ألمانيا أو اليابان» وينبغى أن يتبع هذا المجلس العالمى ثلاث مجالس إقليمية. مجلس لأوروبا وآخر لنصف الكرة الأرضية الأمريكى وثالث للباسفيك. ولكى يقلل تشرشل من مخاوف الأمريكيين من احتمال قيام البريطانيين باستخدام المجلس الأوروبى ضد الولايات المتحدة الأمريكية. فإنه صرح بأن الأمر يستلزم «أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية والكومنولث البريطانى مع بعضهما البعض فى اتحاد أخوى، وأن هذا التعاون سيكون وثيقًا إلى الحد الذى يؤدى إلى نوع ما من التوحد بين حقى المواطنة الأمريكية والبريطانية، وإلى الاستخدام المشترك لمزيد من القواعد العسكرية للدفاع عن المصالح المشتركة، والإبقاء على هيئة الأركان الأنجلو/ أمريكية المتحدة، ووضع خطة مشتركة للسياسة الخارجية وأدرك الأمريكيون على الفور ما كان يهدف إليه تشرشل. إذ قال هنرى أ. ولاس Henry A. Wallace نائب الرئيس الأمريكى أنه كان قلقًا «خشية أن تظن دول أخرى أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تحاولان فرض السيادة على العالم». ولم ينكر تشرشل ذلك فهو يقول : «لقد أوضحت تمامًا أنه ينبغى عليهم ألا يقلعوا عن عمل ضرورى وعادل بسبب مثل هذه الإيحاءات».

وقد عبّر تشرشل أخيراً عن أفكاره هذه بإسهاب فى مذكرته بتاريخ ٩ مايو ١٩٤٤ التى قدمها لوزارة الحرب عندما راحت تدرس طبيعة منظمة الأمن الدولية المستقبلة. عندما واجه تشرشل معارضة من رؤساء وزراء الدومنيات، فإنه اضطر لأن يحذف فكرته عن التحالفات الإقليمية، إلا أن فكرة ولايات متحدة أوروبية قد بقيت فى مخططاته.

وفى دامبارتون أوكس Dumbarton Oaks بالولايات المتحدة الأمريكية تم عقد مؤتمر فى الفترة من ٢٢ أغسطس إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤ حضره ممثلون عن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين لإجراء محادثات تمهيدية عن ميثاق المنظمة الجديدة. وأوصى المؤتمر إلى أنه، بالإضافة إلى وجود جمعية عمومية تمثل جميع الأعضاء، فإن المنظمة الجديدة ينبغى أن يكون لها مجلس أمن لكى يعمل كهيئة رئيسية مسئولة عن حفظ السلام والأمن العالمى. وعلى أن يضم مجلس الأمن ١١ عضواً: خمسة عاملون يمثلون : الاتحاد السوفيتى وبريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين. وستة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العمومية وتكون مدة العضوية سنتان. ونص على تشكيل هيئات أخرى - لجنة أركان حرب عسكرية - مجلس اقتصادى واجتماعى ومحكمة عدل دولية.

وتم تسوية جميع المسائل باستثناء اثنتين بسهولة وبسرعة نسبية. وكانت هاتين المسألتين تتعلقان باجراءات الانتخابات فى مجلس الأمن وبقائمة الدول الأعضاء فى المنظمة المزمع إنشاؤها. وكالعادة، فقد عقد البريطانيون والأمريكيون مناقشات منفردة تناولت جميع المسائل التى عرضت فيما بعد على مؤتمر دامبارتون أوكس. ويقول سير أليكساندر ركادوجان Sir Alexander Cadogan الذى مثل بريطانيا فى مؤتمر دامبارتون أوكس، إن هذه المناقشة قد أظهرت الأمريكيين وقد استنتجوا، بشكل مؤقت «أن

الأعضاء الدائمين فى المجلس، ينبغى أن يكون لهم حق الاعتراض Veto على أى موضوع يتعلق بمصالحهم الخاصة، وكذلك فإن يسمح للأطراف المتنازعة، كما هو الحال فى عصبة الأمم، أن يصوتوا عليه». وهكذا نرى أن فكرة إدخال الفيتو إلى مجلس الأمن، ألقى أثار حولها الساسة البرجوازيون والصحافة البرجوازية ضجة عقب الحرب، قد قدمها الأمريكيون.

وعندما عارض البريطانيون هذه الفكرة أثناء المحادثات الأنجلو/ أمريكية المنفردة، أبلغهم الأمريكيون«أنه إذا لم ينص على شىء من هذا القبيل فإنه سيكون من الصعب أو من المستحيل موافقة مجلس الشيوخ Senate على الخطة».

وفى مؤتمر دامبارتون أوكس تحدث المندوب السوفيتى لصالح مبدأ إجماع الآراء بين الأعضاء الدائمين فى تسوية المسائل فى مجلس الأمن، إلا أنه واجه معارضة من المندوب البريطانى. وتخلى المندوب الأمريكى عن موقفه الأصلى وانحاز مع المندوب البريطانى.

وكانت هناك مناقشات مطولة حول هذه المسألة. إذ عارضت مجموعة من رجال الدولة فكرة الفيتو. ومجموعة أخرى تضم قادة عسكريين، كما يقول كورديل هل Cordell Hull فى كتاباته، «كانت راغبة فى أن تذهب إلى أبعد مما ذهب إليه العديد من المستشارين السياسيين فى الموافقة على موقف روسيا بأن الفيتو ينبغى أن يطبق بدون استثناء». وكان هذا يعنى أن الأمريكيين قد يعودون إلى موقفهم الأول.

فماذا كان ينبغى أن يكون عليه موقف بريطانيا فى هذه الحالة؟ لم يكن من السهل عليها معارضة كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى هذه المسألة. فتوصل ساسة لندن بعد التفكير فى الموقف إلى أن مبدأ إجماع الآراء ليس سيئًا مع ذلك». حتى بالنسبة للحكومة البريطانية. ويقال أن تشرشل قد تأثر برأى فيلد مارش جان سمطس Jan Smuts الذى

كتب له فى سبتمبر ١٩٤٤ سلسلة من الرسائل حول مسألة منظمة الأمن الدولية. أوضح سمطس أن مسألة الفيتو «وهى مسألة تنطوى على شرف ومنزلة روسيا بين حلفائها، وأوصى بقبول الاقتراح السوفيتى، وقدم اثنين من البراهين لتأييد ذلك، أولا: أنه إذا لم يقبل العرض السوفيتى، فإن الاتحاد السوفيتى لن ينضم للمنظمة المزمع إنشاؤها و«يصبح مركز قوة لمجموعة أخرى» وثانيًا: أن فرملة مثل اجتماع الآراء قد لا تكون أمرًا سيئًا للغاية» بالنسبة لبريطانيا أيضًا، وكتاب سمطس مختتماً قوله: «حيث يكون المستقبل عرضة لقدر كبير من الخطر، فإنه يجب علينا أن نوافق بكل بساطة ولا يكون بمقدورنا أن نخالف».

وكان هناك عامل آخر أثر فى موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية وهو أن شعبى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، شأنهم فى ذلك شأن بقية شعوب العالم، أرادوا هيئة عالمية للسلام بحيث يتصرف فى داخلها كل من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بروح من التوافق والتعاون التام، كما أرادوا قيام تحالف بضم الدول العظمى التى أحرزت النصر لتأمين السلام العالمى ويشير هربرت فايس Herbert Fais ملخصاً نتائج مؤتمر دامبارتون أوكس فيقول : «إن الشعب الأمريكى والشعب البريطانى لا يزالان يقولان على استمرار التعاون مع الاتحاد السوفيتى عقب الحرب».

كل هذا قد قيل فى مؤتمر يالتا، حيث تم أخيراً تسوية المسائل البارزة فى مؤتمر دامبارتون أوكس. وفى ديسمبر ١٩٤٤، قبل افتتاح مؤتمر يالتا، قدمت روزفلت مقترحات جديدة لإجراءات التصويت فى مجلس الأمن تتفق ورغبات الاتحاد السوفيتى. وكتب إلى ستالين يقول: «إن هذا يستدعى، كما ستلحظ، إجماع آراء الأعضاء الدائمين فى جميع قرارات المجلس المتعلقة بتقرير تهديد السلام، بالإضافة إلى العمل على إزالة مثل هذا التهديد أو كبت العدوان أو انتهاكات السلام الأخرى. ومن الناحية العملية،

فإننى أرى أن هذا أمر ضرورى إذا ما أمكن تناول عمل من هذا القبيل بنجاح، وإننى بالتالى لعلى استعداد أن أقبل فى هذا الصدد الرأى الذى أبدته حكومتكم فى مذكرتها المقدمة فى اجتماعات دامبارتون أوكس بشأن تكوين منظمة أمن دولية». فوقع هذا حداً للتذبذب البريطانى ثم اتخذ قرار فى هذه المسألة بنفس الصياغة والعبارات التى اقترحها روزفلت هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة وعدتا بتأييد الاقتراح بدعوة أوكرانيا وبيلوروسيا كعضوين مؤسسين فى الهيئة العالمية.

وفى يالتا تقرر عقد مؤتمر أمم متحدة فى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لوضع الصيغة النهائية لميثاق منظمة الأمن الدولية.

وفى اليوم الذى افتتح فيه مؤتمر سان فرانسيسكو الذى وضع أسس منظمة الأمم المتحدة، وهو يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥، قامت قوات سوفيتية وأمريكية بعمل شىء هام يستحق التسجيل فى سجلات التاريخ وهو إقامة اتصال على نهر ألبا Ellbe River فى ألمانيا وبينما كانت الاستعدادات تجرى لإقامة المؤتمر كانت الحكومة البريطانية مشغولة بتوازن الأصوات فى مؤتمر سان فرانسيسكو لأنه كان سيحضره تسعة وفود فقط من أوروبا، بينما أمريكا اللاتينية ستمثل بتسعة عشر وفداً. فسعت إلى استخدام مسألة دعوة وفد بولندى إلى مؤتمر سان فرانسيسكو بهدف إرغام الاتحاد السوفيتى على الموافقة على إعادة تشكيل الحكومة البولندية بشكل يعيد العناصر الرجعية إلى الضوء. وعندما رفض ذلك فكر البريطانيون فى تأجيل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو بهدف ممارسة الضغط على الاتحاد السوفيتى وكان تشرشل على استعداد للذهاب إلى حد عقد المؤتمر بدون حضور الاتحاد السوفيتى، إلا أن هذه كانت بمثابة حركات بائسة، فالظروف قد تغيرت ولم يعد بالإمكان تسوية مسائل من هذا القبيل بدون مشاركة من الاتحاد السوفيتى، واكتشف

تشرشل أنه ليس بمقدوره حتى مجرد اقتراح تأجيل انعقاد المؤتمر لأن ذلك كان سيعنى الوقوف ضد رغبات الحكومة الأمريكية.

وفى مؤتمر سان فرانسيسكو هبت مناقشات حادة حول الكيفية التى يمكن بها تنفيذ إجماع آراء الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن من الناحية العملية، ولم يكن بمقدور الحكومة البريطانية أن تطالب صراحة بمراجعة هذه القرارات نظراً لأنها كانت مقيدة بالقرارات التى صدرت فى مؤتمر يالتا. ولذلك فإنها بالاتفاق والتواطؤ مع الحكومة الأمريكية، استخدمت كتلة الدول الصغيرة التى تبلورت فى المؤتمر «لتحدد» استخدام الفيتو فى غير صالح الاتحاد السوفيتى، وتم عمل هذا تحت ستار الإعلان عن حقوق الدول الصغيرة وهلم جرا، وقد لعب وزير الخارجية الاسترالى هربرت ف. إيفات Herbert W. Evatt أكبر دور فعال فى هذه الهجمات على مبدأ إجماع الآراء، وقد ثبت أن القرار الذى اتخذ أخيراً بشأن هذه المسألة كان مرضياً للاتحاد السوفيتى.

وكانت بريطانيا قلقة بصفة خاصة بشأن الكيفية التى سيجد بها ميثاق الأمم المتحدة (وهذا الاسم قد اقترحه الوفد البريطانى فى دامبارتون أوكس) فكرة الوصاية الدولية، التى كانت الحكومة البريطانية تسعى إلى تحقيقها طوال فترة الحرب.

ولقد كان مؤتمر طهران المنعقد فى أواخر عام ١٩٤٣ غير قادر على أن يتناول بجدية مشكلة المستعمرات فى عالم ما بعد الحرب، وذكر روزفلت لستالين مشكلة المستعمرات، فانتهز الوفد السوفيتى هذه الفرصة ليسجل موقفه غير المشروط ضد الاستعمار. إذ أبلغ ستالين روزفلت إلى أنه لم يرمى إلى أن يسفك الحلفاء دماءهم من أجل أن يعاد للهند الصينية، وعلى سبيل المثال، الحكم الاستعمارى الفرنسى القديم». ورحب بتطور الأحداث فى لبنان من حيث هى «الخطوة الأولى نحو استقلال الشعب الذى كان أفراده

رعايا للاستعمار فيما سبق». ووافق على فكرة الوصاية، مؤكداً، أنه قد اعتزم العمل على خلق جهاز يعمل على مساعدة الشعوب المغلوبة على أمرها على استرداد استقلالها على وجه السرعة. ويقول لنا إدوارد ستيتينيوس Edward R. Stetinius أن روزفلت قد قص الرواية التالية: «عندما اعترض تشرشل، فإن الرئيس قال له : «والآن استمتع إلىّ يا ونستون، إنك فائز بأكثرية الأصوات ٣ : ١»، وكان روزفلت يقصد بثلاثة أصوات، انضمام الصين لهم فى الرأى لأن الصين قد أيدت فكرة الوصاية الدولية فى مؤتمر القاهرة.

وفى ديسمبر ١٩٤٤ أثار الأمريكيون مرة ثانية مسألة الوصاية، وكانت هذه المرة فى شكل محادثات مع هاليفاكس، وفى هذا الصدد كتب تشرشل لإيدن «أرجو أن تتذكر التصريح الذى أدليت به فى نوفمبر ١٩٤٢ ضد تصفية الإمبراطورية البريطانية. فإذا ما أراد الأمريكيون أن يأخذوا الجزر اليابانية التى هزموها فدعهم يفعلون ذلك وامنحهم بركاتنا وأن صيغ من الكلمات التى قد تكون ملائمة لهم، ولكن (رفع الأيدى عن الإمبراطورية البريطانية) هو مبدأنا الثابت الذى لا نحيد عنه».

وتمت الموافقة على مبادئ نظام الوصايا المستقبلة فى مؤتمر يالتا، حيث تقرر أن يضع ميثاق الأمم المتحدة فى الحسبان إنشاء جهاز وصاية إقليمى يضطلع بالأراضى الواقعة تحت الانتداب وفق قرارات عصبة الأمم League of Nations والأراضى التى انتزعت من المحور لدى انتهاء الحرب وأى أراضى أخرى قد ترغب فى الانضمام لنظام الوصاية بمحض اختيارها. وقد تسبب هذا الشرط بدخول أراضى فى نظام الوصاية بمحض اختيارها فى تقليل أهمية هذا النظام بشكل كبير من حيث هو وسيلة لتسهيل استقلال الدول الواقع تحت الاستعمار، وقد تم وضع هذا الشرط بناء على إصرار البريطانيين وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الاتحاد السوفيتى مشغولا فى خوض المعارك النهائية ضد ألمانيا. ورغبة منه فى الحفاظ على الوحدة فى داخل التحالف المناهض للفاشية فإنه بذلك كان عاجزاً عن تحقيق المزيد فى مؤتمر يالتا. ومع ذلك، فبعد عدة شهور كان الموقف العسكرى يسير على نحو يمكن الاتحاد السوفيتى من إنجاز الكثير فى سان فرانسيسكو بشأن جعل نظام الوصاية يتوافق بشكل أكبر مع مصالح الأمم الواقعة تحت الاستعمار.

وقد تميزت المناقشات التى تناولت مصير الشعوب الواقعة تحت الاستعمار والتى دارت فى المؤتمرات المختلفة التى ضمت الحلفاء والمؤتمرات الدولية أثناء الحرب، بالصراع الحاد بين الاتحاد السوفيتى الذى كان يدافع عن مصالح الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، وبين القوى الاستعمارية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث سعت كل دولة من هذه الدول فى إلحاح على الحفاظ على الاستعمار. وبسبب الجهود الكبيرة التى بذل معظمها الاتحاد السوفيتى انتقلت مشكلة المستعمرات من دائرة اختصاص الدول الاستعمارية المعنوية وتحولت إلى مشكلة دولية. وبفضل جهود الاتحاد السوفيتى وعلى الرغم من رغبات المستعمرين فإن مناقشة هذه المشكلة قد بحثت من زاوية تحرير الشعوب المظلومة وغير المستقلة والبلدان المحتلة الواقعة تحت نير الاستعمار.

وفى مؤتر سان فرانسيسكو ظهر بوضوح تام أن الاتحاد السوفيتى كان هو الدولة الوحيدة فى التحالف المناهض للفاشية التى دافعت بشكل راسخ عن حرية الدول والشعوب الواقعة تحت الاستعمار. ويشير وودوارد إلى أن : «الروس... كانوا يرغبون فى أن يدخلوا فى الميثاق عبارة تنص على أن الهدف النهائى للأراضى الواقعة تحت الوصاية وللمستعمرات هو الاستقلال وبمساندة من الأمريكان والفرنسيين حصل الوفد البريطانى على عبارة محددة بشكل أكبر».

ويتحدث المؤرخ ماك نيل Mc Neill عن انحياز القوى فى مؤتمر سان فرانسيسكو، فيشير إلى : «أن الاتحاد السوفيتى... كان يدافع عن حقوق الشعوب الرازحة تحت الاستعمار» بينما «كان الأمريكيون يساندون الاستعمار البريطانى والفرنسى».

ونشب أشد صراع بين الوفد السوفيتى ووفود الدول الاستعمارية فى مؤتمر سان فرانسيسكو حول مسألة أهداف منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار، وكان هذا هو الموضوع الرئيسى فى المناقشات عن نظام الوصاية، إذ أن الكثير كان سيترتب على الطريقة التى ستقرر بها هذه المسألة. أولا، أن تضمين ميثاق الأمم المتحدة مبدأ الاستقلال من شأنه أن يعطى حتمًا حافزًا قويًا لحركة التحرير الوطنى ويكون نداء لجميع الشعوب المغلوبة على أمرها بأن تنشط جهودها الرامية إلى الحصول على الاستقلال بأسرع ما يمكن. فإذا ما قدر لهذا المبدأ أن يرفض بحيث يحل محله شىء آخر فى ميثاق الأمم المتحدة فذلك من شأنه أن يعود بالنفع على الاستعماريين ويمكنهم من الزعم، استنادًا على سلطة هذا المؤتمر الرئيسى، بأن الوقت لم يحن لمنح الاستقلال للشعوب الرازحة تحت الاستعمار. وهذا النوع من «التسوية» لهذه المسألة كان سيصبح عقبة كؤد خطيرة أمام حركة التحرير الوطنى. ثانيًا، أن تضمين أو عدم تضمين مبدأ الاستقلال فى ميثاق الأمم المتحدة من شأنه أن يقرر اتجاه تلك المنظمة مستقبلا إزاء رغبة الأمم فى التحرير، وإلى حد يمكن الانتفاع بالأمم المتحدة لتسهيل كفاح الشعوب فى سبيل الحصول على الاستقلال.

وقد أظهر موقف الولايات المتحدة إزاء هذه المسألة فى مؤتر سان فرانسيسكو الطليعة الاستعمارية لسياسة أمريكا بما لا يدع مجالا للشك، إذ جاء فى المسودة الأمريكية للفصل الذى يتناول الوصاية الدولية ضمن ميثاق الأمم المتحدة أن الهدف من الوصاية هو تمكين المناطق الواقعة تحت

الاستعمار من تحقيق الحكم الذاتى. كما جاء فى المسودة البريطانية أن الحكم الذاتى للشعوب المعنية هو الهدف من الوصاية. بل إن المسودة الفرنسية لم تذكر حتى كلمة الحكم الذاتى وإنما تحدثت فقط عن «النمو المضطرد للمؤسسات السياسية» فى المناطق الخاضعة للوصاية. وكانت كل من : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا مؤيدة من جانب الأراضى المنخفضة واتحاد جنوب أفريقيا وبلچيكا واستراليا وبعض دول أخرى. وهكذا نرى أن كتلة استعمارية ظهرت بمجرد أن تم افتتاح مؤتمر سان فرانسيسكو، وبذلت هذه الكتلة كل المحادثات من أجل الحصول على بيان ينص على أن الوقت المناسب لم يحن لإثارة مسألة استقلال الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار، وأن هذه مسألة مرتب له بالمستقبل البعيد، وأن الشعب الواقع تحت الاستعمار ليس بمقدوره أن يذهب إلى ما هو أبعد من الحكم الذاتى.

وعارض الوفد السوفيتى الاستعماريين بأن طالب بأن يتضمن ميثاق الأمم المتحدة نصًا عن الاستقلال من حيث هو الهدف من وراء نظام الوصاية. واقتراح بأنه ينبغى أن ينص فى الفصل الأول من الميثاق الذى يعلن الأهداف العامة للأمم المتحدة. على أن الأمم المتحدة ستعمل على تنشيط علاقات الصداقة الودية بين الأمم «على أساس من الاحترام لمبدأ المساواة وتقدير مصير الشعوب». ومن الواضح أن هذا الأمر كان يسير ضد مشارب وأهواء الدول الاستعمارية التى تقوم أيديولوچيتها وسياساتها على المساواة بين الدول. ولكن الموقف العالمى فى هذه الفترة كان على النحو الذى لا يسمح للدول الاستعمارية أن تقول للعالم أنها تعتبر جميع الدول غير متساوية. وكتب رات ب. راسل Ruth B. Russell أن من الواضح أن الأمريكيين لم يشعروا بارتياح إزاء الاقتراح السوفيتى، إلا أنهم «وافقوا على أنه من الصعب معارضة المبدأ». وتمت الموافقة على الاقتراح السوفيتى بأن ينص فى ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ المساواة وتقرير المصير لجميع الشعوب.

وسيراً فى هذا الاتجاه قدم الاتحاد السوفيتى تعديلات على المسودة الأمريكية للفصل الخاص بالوصاية، مقترحًا أن يسجل فى هذا الفصل أن الهدف من وراء الوصاية لم يكن فقط الحكم الذاتى، ولكن أيضًا تقرير المصير مع المشاركة الفعالة لشعوب المناطق الواقعة تحت الاستعمار بهدف تحقيق استقلال الدولة التام بأسرع ما يمكن. وقد لقى هذا الاقتراح تأييداً من كل من : الصين، العراق، الفلبين ومصر وعدد من دول أخرى. ويقول راسل Russell أن «وفود بريطانيا وفرنسا والأراضى المنخفضة وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة كانت تقف ضد الكلمة مثار الجدل. وراحوا يذكرون بالتفصيل مجادلتهم السابقة، مركزين على أن «الحكم الذاتى» لا يعنى رفض الاستقلال واستئصال شأفته». وكان هذا بمثابة بداية المرحلة الثانية من كفاح الاتحاد السوفيتى بشأن تضمين ميثاق الأمم المتحدة مبدأ الاستقلال للدول الواقع عليها الظلم والاضطهاد.

ووجدت الوفود البريطانية والأمريكية وغيرها من الوفود الاستعمارية الأخرى نفسها فى موقف حرج وصعب. إذ كان عليها أن تعارض فكرة تجد تعاطفًا وتأكيداً من جميع الدول المحبة للحرية وتلقى تأييداً من جانب الاتحاد السوفيتى بكل ما له من هيبة دولية هائلة. وكانت الحجج التى قدمها معارضوا فكرة الاستقلال حججًا واهية ومتناقضة. فبينما هم يعلنون أن «الحكم الذاتى» لا يعنى رفض الاستقلال، إلا أنهم مع ذلك كانوا يعارضون ذكر كلمة «الاستقلال سيكون بمثابة التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاستعمارية. ومع كل، فإنهم لم يوضحوا لنا السبب فى أن النص على الحكم الذاتى فى الميثاق لم يوصف بأنه هو الآخر تدخلا فى الشئون الداخلية للدول الاستعمارية.

وذهب البريطانيون فى جدلهم إلى حد أن تضمين مبدأ الاستقلال فى الميثاق كهدف لنظام الوصاية الدولى من شأنه أن يحطم الإمبراطوريات

الاستعمارية، التى، كما ... تعود بالخير على الجنس البشرى. وقال الوفد البريطانى أن المستعمرات الأفريقية البريطانية «قد أنقذتنا من الهزيمة»، وأضاف أن نفس الشىء يمكن أن يقال عن الإمبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والبلجيكية التى كانت «جهازاً للدفاع عن الحرية». «أباستطاعتنا حتى أن نفكر فى تدمير هذا الجهاز أو تقسيمه إلى أجزاء منفصلة على أنه الهدف الواعى من وراء مداولاتنا؟» وأصر هذا الوفد على أن إدخال مبدأ الاستقلال فى الفصل الخاص بالوصاية سيكون «أمراً غير واقعى ومجحفاً بالسلام والأمن».

ولكى يهدئ الوفد الأمريكى الرأى العام، فإنه قام بنشر بيان «شرح» فيه موقفه: لقد قصد «بالحكم الذاتى» من وجهة النظر الأمريكية، أن يشتمل «بوضوح» على الوصول إلى الاستقلال «إذا ما رغب فى ذلك شعب منطقة واقعة تحت الوصاية وإذا ما كان مستعداً وقادراً على الاضطلاع بمسئوليات الاستقلال» ولا يبين لنا هذا «التفسير» سوى إحجام الأمريكيين عن الاعتراف بحق الشعوب الرازحة تحت الاستعمار فى الاستقلال، ويقول راث راسل Ruth Russell هذا البيان لم يقنع به أحد، كما أن الوفد الأمريكى كان يخشى من أن يؤدى حذف عبارة الاستقلال من الميثاق إلى تمكين الاتحاد السوفيتى... من الاستفادة من (معارضة الدول الغربية) لصالحه». وأصر وزير الداخلية الأمريكى على ضرورة التزام الولايات المتحدة بالوضوح وعدم المواربة وأن تتخذ موقفاً «لصالح التقدم السريع للشعوب التابعة نحو الحكم الذاتى والاستقلال» لأن ذلك كان ضرورياً «من أجل الزعامة السياسية والمعنوية الأمريكية».

وبالعمل سوياً، نجح البريطانيون والأمريكيون والفرنسيون فى أن يحذفوا من المسودة السوفيتية عبارة «أسرع تحقيق لاستقلال الدولة التام». ومع ذلك فإنه عن طريق الإصرار السوفيتى تمت الموافقة على صياغة توفيقية وأدخلت

هذه فى ميثاق الأمم المتحدة. ونصت هذه الصياغة على أن النمو المضطرد للمناطق الواقعة تحت الوصاية «نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال» ينبغى أن يشجع. وبعد أن تمت الموافقة على هذه الصياغة ضمن الاتحاد السوفيتى إضافة الكلمات التالية «بما قد يكون ملائمًا... من رغبات الشعوب المعنية والتى عبرت عنها فى حرية» وكان هذا بمثابة إنجاز ضخم تلاءم مع أهداف حركة التحرير الوطنى.

لقد كان هدف الدول الاستعمارية هو حرمان هيئة الوصاية التابعة للأمم المتحدة من السلطة وفرض القيود على وظائفها إلى أبعد حد ممكن. لقد سلك الاتحاد السوفيتى طريقًا مختلفًا تمامًا فى مؤتمر سان فرانسيسكو وفى مواجهة معارضة البريطانيين والفرنسيين فإنه ضمن إدخال جميع الأعضاء الدائمين فى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة. ومن ثم فقد كان فى المجلس ليس فقط دول استعمارية وإنما أيضًا دولة لم تكن لديها مستعمرات وكانت متعاطفة مع آمال الشعوب الواقعة تحت الاستعمار فى التحرير. وكان هذا بمثابة اعتراف بالحقيقة التى مفادها أن الاهتمام بمصائر الشعوب المستعبدة كان أمرًا يتعلق بالبشرية بأسرها ولا يتعلق فقط بالدول الاستعمارية، وبعد أن ضمن الاتحاد السوفيتى مقعدًا فى مجلس الوصاية، فإنه حصل على إمكانية استخدامه باستمرار فى الدفاع عن الشعوب المهضومة.

وبناءً على مبادرة سوفيتية صدر قرار رسمى ينص على أن «نظام الوصاية لن ينطبق على البلاد التى أصبحت أعضاء فى الأمم المتحدة حيث ستصبح العلاقة بينها قائمة على احترام مبدأ المساواة فى السيادة، وبذلك حرمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من احتمال فرض حالة الوصاية على الهند والفلبين وسوريا ولبنان.

ومن خلال الجهود التى بذل معظمها الاتحاد السوفيتى، فإن ميثاق الأمم المتحدة وخاصة فى الجزء الخاص بالبلاد غير المستقلة قد تحول إلى أداء

أكثر فاعلية من ميثاق عصبة الأمم. ومع ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء نتيجة للحلول التوفيقية ومن هنا ظهرت درجة الضعف الذى هو عليه.

وقد أظهر مؤتمر سان فرانسيسكو أنه عندما زادت الإمكانيات السياسية وغيرها من الإمكانيات الأخرى للاتحاد السوفيتى، فى المرحلة الأخيرة من الحرب، فإن الحكومة السوفيتية قدمت مزيداً ومزيداً من الخدمات بشكل نشط وفعال من حيث هى المدافعة عن كفاح الشعوب الواقعة تحت الاستعمار من أجل الحصول على الحرية، وفى الوقت نفسه شكلت الولايات المتحدة الأمريكية كتلة أشد وثوقًا وتقاربًا مع بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلچيكا على صعيد الاستعمار، وكانت هناك ثلاثة أسباب لذلك. أولا: أنه مع اقتراب الحرب تدريجياً من نهايتها، ازداد شعور الدوائر الحاكمة الأمريكية أنه ينبغى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستولى على بعض الأراضى التابعة لليابان ولدول أخرى. ويشير ماك نيل Mc Neill إلى أن «التغيير فى الموقف الأمريكى بشأن فرض الوصاية الدولية فى الفترة ما بين الوقت الذى انعقد فيه مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية (عندما تطرق هل Hull لهذه الفكرة رسميًا لأول مرة) والوقت الذى انعقد فيه مؤتمر سان فرانسيسكو يظهر لنا بوضوح تزايد النفوذ الحربى فى تقرير السياسة الأمريكية لفترة ما بعد الحرب، كما يوضح أيضًا كيف أن تغير الموقف العسكرى للدولة قد انعكس على الآراء التقليدية للاستعمار. فاعتباراً من عام ١٩٤٤ فصاعداً يتلاحظ لنا أن وجهة النظر الأمريكية أصبحت أقل انتقاداً للإمبراطورية البريطانية مما كان عليه الحال فى السنوات الأولى من الحرب، إذ لاح للقادة العسكريين الأمريكيين المزايا التى يمكن الحصول عليها من وراء إتاحة الفرصة لاستخدام القواعد البريطانية المنتشرة بشكل مناسب للغاية فى جميع أنحاء العالم، وتسببت أطماعهم الخاصة فى الباسيفيك فى أن جعلت من غير المنطقى بالنسبة لهم أن يعبروا عن نقدهم لترتيبات بريطانية مماثلة فى أجزاء

أخرى من العالم. ثانياً: أن الموجة العارمة لحركة التحرير الوطنى فيما بعد الحرب والتى أسقطت أخيراً النظام الاستعمارى قد أثرت على الموقف الأمريكى فهذه الموجة العارمة تهدد بشكل مباشر المصالح الاستعمارية، ليس فقط فى شكلها التقليدى البريطانى، ولكن أيضًا فى أشكالها المتغيرة الأمريكية، وثالثاً: إن الموجة القومية للثورات الاشتراكية التى سرعان ما جلبت عدداً من الدول الأوروبية والآسيوية إلى طريق التطور الاشتراكى كان ينظر إليها من قبل حكام أمريكا على أنها تهديد للعالم الرأسمالى، ومن ثم فقد سعى هؤلاء الحكام إلى تشكيل كتلة على منافسيهم الاستعماريين لتقف ضد الاتحاد السوفيتى والحركات الثورية ولذا فقد ذهب كورديل هل Cor-dell Hull إلى أنه «من غير الملائم أن يكون هنا إصرار شديد للغاية على مناهضة الاستعمار بسبب الحاجة إلى عون الدول الاستعمارية المستمر للسياسات الأمريكية فى أوروبا». وقد تسبب موت روزفلت الرجل الواقعى وتنصيب أناس فى البيت الأبيض يفكرون بطريقة مختلفة، فى إحداث تغيير سريع فى الموقف الأمريكى إزاء مسألة الاستعمار.

وكانت مسألة التنظيمات الإقليمية تشكل مسألة أخرى مؤلمة بالنسبة لتشرشل إذ ورد بميثاق الأمم المتحدة «أن لا شيء فى الميثاق يعوق وجود تنظيمات إقليمية أو وكالات للتعامل فى أمور كهذه تختص بحفظ السلام والأمن الدوليين مما يكون مناسبًا للعمل الإقليمى طالما أن مثل هذه التنظيمات أو الوكالات وأنشطتها تكون متوافقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

وكان إنشاء منظمة الأمم المتحدة وتبنى ميثاقها فى سان فرانسيسكو بمثابة ظواهر إيجابية فى السياسات العالمية، وإنجاز ضخم ومحقق للتحالف المناهض للفاشية. ولقد أظهر الاتحاد السوفيتى مراراً وتكراراً فى سان فرانسيسكو رغبته فى العمل مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول

أخرى وقدم لهم تنازلات لا بأس بها فى سبيل الوصول إلى ذلك الهدف. وجاء فى تقرير لنيويورك تايمز New York Times أن «سجلات المؤتمر تظهر لنا، كما تقول الوفود، أن روسيا قدمت عشرة تنازلات». وفى هذا الصدد يشير فليمنج Fleming إلى أن هذا كان «بمثابة السجل لحكومة ترغب فى أن تقدم تنازلات حقيقية وهامة... وذلك فى سبيل أن تحصل على موافقة على تعهد عظيم فى مجال التعاون».

وكانت الحكومة البريطانية تنظر إلى نتائج مؤتمر سان فرانسيسكو على أنها نتائج مرضية. وفى ٢٦ يونيو وقع وفدها على ميثاق الأمم المتحدة مع بقية الوفود الأخرى، إلا أنه كان من الواضح أنها لم تكن تنوى استخدام المنظمة فى الغرض الذى أنشئت من أجله. إذ كان تشرشل يشعر بأنه بالرغم من وجود تلك المنظمة فإن الأمر يستلزم أن تنشأ فى عالم ما بعد الحرب كتلة أنجلو أمريكية تضمن فرض السيطرة البريطانية والأمريكية على العالم. ففى محادثة جرت بين تشرشل وترومان عقب انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو أثناء مؤتمر بوتسدام Potsdam، نجد أن تشرشل يتحدث بالتفصيل عن أفكاره القديمة عن الاستفادة الأنجلو/ أمريكية المشتركة من قواعد عسكرية، وعن الإبقاء على لجنة رؤساء الأركان المشتركة. كما يتناول فى حديثه الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى جميع مناطق العالم. ومما جاء فى حديث تشرشل: «إن بريطانيا دولة أصغر من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لديها الكثير الذى تعطيه» وعندما أشار ترومان بأن الأمر سوف يتطلب تنسيق كل هذا مع سياسة الأمم المتحدة، أجاب عليه تشرشل بأنه لم يكن هناك اعتراض إذا ما جعلناها (يعنى القواعد العسكرية) مشاعة لكل واحد أن رجلا قد يتقدم للزواج من سيدة شابة ولكن لن تكون هناك فائدة كبيرة لو قيل له أنها ستكون دائمًا أختًا له». ووفقًا لما يقول تشرشل، فقد بدأ على ترومان أنه متفق تمامًا مع هذا إلا أنه أشار إلى أنه يجب «تقديم ذلك

بأسلوب مناسب» حتى لا يأخذ «ذلك، بشكل فج، صورة تحالف عسكرى ثنائى متسم بالروح الودية الخاصة» وهذه السياسة لم تقدم للأمم المتحدة الأمل فى إحراز قدر كبير من النجاح فى مجال تنشيط التعاون الدولى لحفظ السلام والأمن الدوليين وأثر ذلك على مؤتمر برلين أيضاً.

بريطانيا ومؤتمر بوتسدام Potsdam وأثره فى العلاقات الدولية:

وبعد أن فشلت بريطانيا فى عقد اتفاق اللحظة الأخيرة المناسبة ومن قبل فوات الأوان مع الحكم النازى المحتضر فى ألمانيا ومهاجمة الاتحاد السوفيتى بالاشتراك مع ألمانيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لجأت إلى خطة أخرى تهدف إلى حرمان الاتحاد السوفيتى من التأثير على تسوية المشكلات الأوروبية، وإلى كبت الثورات فى أوروبا الشرقية. ووفق هذه الخطة فإن القوات الأمريكية التى احتلت مساحة كبيرة من منطقة الاحتلال السوفيتية فى ألمانيا لم تكن لتنسحب إلا بعد أن يوافق الاتحاد السوفيتى على جميع المطالب الأنجلو/ أمريكية بشأن سياسته فى أوروبا ثم ظهر اقتراح بعقد اجتماع قمة عاجل مع استخدام التهديد باستعمال القوة لإرغام الاتحاد السوفيتى على قبول الشروط البريطانية والأمريكية. ففى ٤ مايو ١٩٤٥ كتب تشرشل لإيدن موضحًا «إن الاقتراح بانسحاب جيش الولايات المتحدة إلى خطوط الاحتلال التى تم وضع ترتيباتها مع الروم والأمريكان... سيعنى موجة من السيطرة الروسية مكتسحة إلى الأمام لمسافة ٢٠ ميلا على جبهة تتراوح من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ميل. فلو حدث هذا فإنه سيكون حادثة من أكثر الحوادث جنوناً فى التاريخ». ولكى يحول دون حدوث ذلك فإنه اقترح بأنه «ينبغى على البريطانيين والأمريكيين ألا ينسحبوا من مواقعهم الحالية إلى خط الاحتلال إلا بعد أن تجاب مطالبنا بالنسبة لبولندا، وأيضاً بالنسبة للطابع المؤقت للاحتلال الروسى الألمانى كذلك بالنسبة للأوضاع التى ستنشأ فى الدول التى ستصبغ بالصبغة الروسية أو تكون تحت الإدارة الروسية فى وادى الدانوب، وخاصة النمسا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلقان».

وهكذا كان الغرض هو إرغام الاتحاد السوفيتي على أن يسمح بتصدير الثورة المضادة إلى دول أوروبا الشرقية، ويسمح بكبت الثورات الديموقراطية الشعبية الناهضة فى هذه الأقطار، وإعادة هذه الدول إلى النظام الرأسمالى وتحويلها إلى رؤوس حراب مناهضة للسوفيت وخاضعة للسيطرة الأنجلو/ أمريكية. ويكتب فليمنج Fleming فيقول إن البريطانيين والأمريكيين قدموا فى مؤتمر بوتسدام «برنامجًا يضمن تنظيم رومانيا وبلغاريا وفق الطابع الغربى بحيث تظللادائرتين فى فلك الغرب». والاقتباسات السابقة المأخوذة من خطاب تشرشل تعتبر دليلا عل هذا البرنامج كان يتعلق ليس بهاتين الدولتين فقط وإنما بأوروبا الشرقية بأسرها. ونظراً لأنها كانت توجد قوات سوفيتية فى بلدان أوروبا الشرقية مما جعل الاتحاد السوفيتي يتحمل المسئولية الأساسية للموقف فى هذه البلدان، فإن برنامج تشرشل وضع فى الاعتبار إرغام السوفيت على المشاركة فى المخططات المناهضة للتيارات الثورية.

ولم يشعر تشرشل على الأقل بانزعاج بسبب الحقيقة التى مفادها أن خطته كانت صارخًا لقرارات مؤتمر يالتا ولاتفاقات أخرى مبرمة مع الاتحاد السوفيتي وقال إن الأمر سيكون أشبه بالكارثة لو أن بريطانيا التزمت بدقة بكل اتفاقياتها. وفى أواخر مايو ١٩٤٥ عندما أشار الممثل الشخصى لترومان إلى تشرشل «أنه كانت توجد اتفاقية صريحة ومحددة بالنسبة لتلك المناطق مع الاتحاد السوفيتى»، فإن تشرشل أجاب بقوله : «بأن الظروف قد تغيرت تغيراً هائلا». وهذا يوضح لنا بما لا يدع مجالا للشك اتجاهات الحكومة البريطانية إزاء التعهدات التى التزمت بها أثناء الحرب.

لقد أبلغ تشرشل الأمريكيين بأنه «ينبغى علينا أن نسعى إلى عقد اجتماع مع ستالين وجهًا لوجه ونتأكد أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن الجبهة بأسرها». وفى رسالة بعث بها إلى ترومان فى ١٢ مايو كتب متحدثًا عن «ستار حديدى» واقترح التوصل إلى تفاهم مع روسيا، أو معرفة إلى أى

حد نقف معها، قبل أن تضعف جيوشنا بشكل مميت أو ننسحب إلى مناطق الاحتلال». وكان متضايقًا للغاية عندما بدأ الأمريكيون ينقلون قواتهم إلى الشرق الأقصى وبدأ الرأى العام البريطانى يطالب بضرورة تسريح الجيش البريطانى. فحفزه ذلك إلى الإسراع بعقد اجتماع قمة عاجل بهدف تخويف الاتحاد السوفيتى بالقوة الأنجلو/ أمريكية.

وكانت هذه المقامرة محفوفة بمخاطر نشوب حرب بين الدول الأنجلو/ أمريكية والاتحاد السوفيتى. وكان تشرشل مدركًا لهذه الحقيقة وتعمد الدخول فى هذه المخاطرة، وصدرت تعليمات لرؤساء الأركان البريطانيين لدراسة إمكانية نشوب حرب ضد الاتحاد السوفيتى. ونحن نعرف هذه الحقيقة من المذكرات اليومية للفيلد مارشال آلان بروك Alan Brooke رئيس هيئة الأركان العامة الإمبراطورى الذى كتب فى مذكراته بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٥ ما يلى: «فقد قرأت فى هذا المساء تقرير المخططين حولَ إمكانية الوقوف فى وجه روسيا إذا ما ظهرت المتاعب فى محادثاتنا المقبلة معها، وصدرت إلينا التعليمات بتحرى هذا التقرير».

وأدرك الأمريكيون أن البريطانيين كانوا يتحركون نحو إشعال حرب مع الاتحاد السوفيتى. وبعد مرور يومين على انتهاء بروك Brooke من دراسة النتائج التى توصل إليها المخططون، عقد جوزيف دافيز Josefh Daviss الممثل الشخصى للرئيس ترومان محادثة مع تشرشل وبعث بتقرير للرئيس أوضح فيه أن هدف رئيس الوزراء البريطانى «هو الاستفادة من وجود قوات أمريكية فى مواقع متقدمة على خطوطهم كورقة رابحة للحصول على تنازلات من جانب السوفيت». إذ كانت سياسته تقوم على أساس المصالحة الفظة فقد كان يرغب فى خوض المغامرة العظمى التى تحتوى على مثل هذه المقامرة، وكان دافيز متأكدًا من أن هذه المقامرة كانت محفوفة بمخاطر الحرب. وكتب يقول أن «إتجاهات» تشرشل «قد وضعت، ليس فقط

السلام فى المستقبل فى خطر حقيقى وإنما أيضًا للسلام فى الوقت الحاضر» .

وأدرك الأمريكيون أنه إذا نشبت الحرب فإنه سيكون عليهم أن يتحملوا خضم القتال نظرًا لأن بريطانيا ليست لديها الإمكانيات ولا الميل إلى الاضطلاع بنصف تكاليف الحرب. ومن ثم فقد كان عليهم أن يقرروا على وجه السرعة اتجاهاتهم إزاء مخططات تشرشل وعندما حث تشرشل الأمريكيين على اتخاذ سياسة المصالحة الفظة إزاء الاتحاد السوفيتى فإنه كان يضع فى اعتباره التغيير الذى كان يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اتخاذ سياسة أكثر عداء للاتحاد السوفيتى. ففى ٢٢ مايو ١٩٤٥ أعلن ويلز سومنر Welles Sumner وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى حديث له بالراديو أنه «فى خلال خمسة أسابيع قصيرة منذ وفاة الرئيس روزفلت تغيرت السياسة التى كان يتبعها فى كد وعناء. إذ تبدو حكومتنا الآن للروس كرأس رمح لكتلة واضحة المعالم من الدول الغربية موجهة ضد الاتحاد السوفيتى» إلا أن ترومان لم يغامر بالسير فى الطريق الذى رسمه تشرشل لعدة أسباب. وكان السبب الرئيسى هو أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكونا قادرتين بالقدر الكافى من الناحية العسكرية بحيث تضمنان الدخول فى حرب ضد الاتحاد السوفيتى والانتصار فيها وقد ذكر هذا بكل وضوح النتيجة التى توصلت إليها هيئة الأركان المشتركة الأمريكية فى ١٦ مايو ١٩٤٤ المشار إليها فيما سبق. وكان من المفروض أن توجد، ضمن وثائق أخرى، فى ملف الوفد الأمريكى فى مؤتمر القرم Carimes. ثم سجلت بعد ذلك فى الملف الذى أعد من أجل مؤتمر برلين. مما يعنى أن الرأى العسكرى الأمريكى لم يتغير فى ربيع عام ١٩٤٥ .

وكان القادة العسكريون البريطانيون لهم نفس الرأى. فقد كتب الفيلدمارشال الان بروك فى مذكراته اليومية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٥ عقب

دراسة التقرير الذى تناول إمكانية البدء فى أعمال عدوانية عسكرية ضد الاتحاد السوفيتى يقول: «إن الفكرة، بالطبع، خيالية وفرص النجاح فيها مستحيلة للغاية. ومما لا شك فيه أن روسيا من الآن فصاعداً قوية تماماً فى أوروبا».

ومن العوامل الهامة الأخرى أن الأمريكيين كانوا مشغولين فى الحرب ضد اليابان، وهى حرب كان ينظر إليها البريطانيون على أنها «من شئون أمريكا الخاصة» بوجه عام ولم يكن بمقدور الأمريكيين أن يغامروا بالدخول فى حرب أخرى فى أوروبا بينما كانت الحرب تدور رحاها فى الباسيفيك، ونظراً لرغبتهم فى الحصول على المساعدات السوفيتية فى الشرق الأقصى فإنهم كانوا غير راغبين فى ترك العلاقات مع الاتحاد السوفيتى تفلت من أيديهم وهذا بالإضافة إلى أن الأمريكيين كانوا يدركون فى ربيع عام ١٩٤٥ أن اختراع القنبلة الذرية سيستكمل فى فترة وجيزة وبالتالى، كما يقول فايس Fais فى كتاباته، كانوا يشعرون «أنه إذا كان النزاع ضد الروس بما يتضمنه من احتمال التحول إلى حرب يعتبر أمراً حتمياً لا مفر منه، فإنه من الأفضل أن نسمح لهذا النزاع أن يحدث بعد أن يكون أمر هذا السلاح الرئيسى الجديد قد أصبح معروفاً لنا وللعالم بأسره». علاوة على ذلك فإنهم كانوا يدركون فى واشنطن أن تشرشل كان يتعمد إحداث تصادم مع الاتحاد السوفيتى ليس فقط بهدف حرمانه من التأثير فى الشئون الأوروبية ولكن وهو أمر، كان من الواضح أن الحكومة الأمريكية لا ترتاح إليه، ويكتب جوزيف دافيز Joseph Davis فيقول : إن تشرشل كان يأمل استخدام القوى البشرية والموارد الأمريكية لمساندة السياسة البريطانية الخاصة «بتزعم أوروبا» ومن الطبيعى أن الدوائر الحاكمة الأمريكية لم تكن تميل إلى التورط فى أعمال شاقة ومحفوفة بالمخاطر من أجل منافسيها الاستعماريين. وفى ١٤ مايو رفضت الحكومة الأمريكية بأسلوب مهذب اقتراح تشرشل واقترحت عقد

مؤتمر قمة الدول الكبرى الثلاث لتسوية المسائل الهامة الناجمة عن استسلام ألمانيا.

ولكى يعد ترومان لمثل هذا المؤتمر فإنه أرسل هارى هوبكنز Harry Hopkinz إلى موسكو وجوزيف دافز Joseph Daviss (السفير الأمريكى السابق فى الاتحاد السوفيتى) إلى لندن كممثلين شخصيين له. وحاول تشرشل أن يقنع دافيز (وبالتالى إقناع ترومان) بأن «المعالجة الفظة» هى الأسلوب الوحيد الصحيح الذى يتبع إزاء الاتحاد السوفيتى. ويكتب دافيز Davies فى تقريره عن محادثاته مع تشرشل موضحًا أن تشرشل «كان معاديًا للسوفيت فى مرارة». إذ أصر بشدة على أن الأمر يتطلب استخدام القوة ضد الاتحاد السوفيتى حتى، كما يقول دافيز «أننى أبلغته صراحة أننى صدمت إلى أقصى حد لأن أجد اتجاهًا عنيفًا وقاسيًا إلى هذا الحد... وتغييرًا عنيفًا إلى هذا الحد فى اتجاهاته إزاء السوفيت. وخشيت من ألا يكون هناك سلام. وكنت قد سمعت عن اتجاهات كهذه فى بريطانيا، إلا أننى كنت أقلل من أهمية هذه التقارير ومنذ فترة وجيزة كان أحد أصحاب البنوك فى سان فرانسيسكو قد جاء ليبلغنى أن ضابطًا بريطانيًا عضوًا فى الوفد البريطانى فى المؤتمر (فى سان فرانسيسكو) قد أعلن على الملأ فى حفل غداء وفى إدراك ووعى أنه ينبغى على الجيوش البريطانية والأمريكية ألا تتوقف أن تضطلع مباشرة بمهمة القضاء نهائيًا على الجيش الأحمر وتدمير التهديد السوفيتى على الفور» ومن تقرير دافيز Davis يمكن القول أنه قد توصل إلى أن تشرشل كان يفكر وفق نفس الخطوط الخاصة بذلك الضابط البريطانى. ويقول دافيز Davis أيضًا فى تقرير له: بينما كنت أنصت إليه وهو يهاجم بشدة فائقة التهديد الناجم عن السيطرة السوفيتية وعن انتشار الشيوعية فى أوروبا... فإننى خالجنى الشك فيما إذا كان هو من حيث هو رئيس للوزراء يرغب الآن فى أن يعلن للعالم أنه وبريطانيا قد ارتكبا خطأ فى عدم

مساندتهما لهتلر، لأنه ـ كما فهمت منه ـ كان يعبر الآن عن النظرية التى كان ينادى بها هتلر وجوبلز Goebbels ويرددانها على مدى الأربع سنوات الماضية فى محاولة لتحطيم وحدة الحلفاء وهى (قسّم واهزم Divide and Conquer)وهو الآن كان يؤكد على نفس الظروف وعلى نفس الاستنتاجات المترتبة عليها.

وكان تشرشل يهدف إلى محاولة التأثير على ترومان بشكل مباشر، ولتحقيق هذا الهدف، فإنه وجه إليه الدعوة بالتوقف فى لندن وهو فى طريقه لحضور مؤتمر برلين. إلا أن ترومان اعتذر فى لطف عن تلبية هذه الدعوى وأبلغ تشرشل عن طريق دافيز Davies أنه قد دهش وجرحت مشاعره بسبب «استثنائه» من حضور الاجتماع الأول مع ستالين عقب النصر. ولم يكن بمقدوره أن يوافق أبداً بناءً على ذلك... فمثل هذا الاجتماع سيكون بمثابة «صفقة»... وكرر القول بأنه ليس بمقدوره أن يحضر اجتماعاً يعتبر امتداداً لاجتماع تم بين الرئيس الأمريكى ومارشال ستالين. واضطر دافيز إلى أن يعد بأنه لن يعقد مؤتمر تمهيدى سوفيتى/ أمريكى.

وشاركت الكتابات التاريخية الرسمية البريطانية تشرشل فى «سخطه النبيل»، فوودوارد على سبيل المثال، يكتب أن تشرشل «كان مصمماً على رفض «فكرة عقد اجتماع تمهيدى سوفيتى/ أمريكى، وفى استياء واضح وصريح يقول أن ترومان ذهب إلى برلين «بعد رفضه زيارة بريطانيا العظمى». وقد أظهر هذا الادعاءات المهنية ومركبات النقص فى السياسة الخارجية للحكومة البريطانية، كما أظهر إصرارها على التعدى على مصالح الاتحاد السوفيتى ومركزه. إنه من العدل أن نتساءل عن السبب الذى جعل بريطانيا تستاء عندما سمعت بأن الرئيس الأمريكى يرغب فى مقابلة رئيس الحكومة السوفيتية؟ وفضلا عن ذلك فقد كان هناك العديد من اللقاءات الثنائية المماثلة بين الأمريكيين والبريطانيين أثناء الحرب، بل إن الأمريكيين

والبريطانيين قد وضعوا بالفعل ميثاق الأطلنطى، ونادوا به على أنه برنامج السلام للمستقبل دون مشاركة من جانب الاتحاد السوفيتى، وهناك تساؤل عادل آخر: لماذا طلب تشرشل أن يقابل ترومان نفسه بعد إظهاره الاستياء من الاجتماع المتوقع بين ترومان وستالين؟ معنى ذلك أن البريطانيين كانوا يشعرون أن عقد اجتماع منفرد بين ترومان وستالين يعتبر أمراً غير مسموح به وأنه ينبغى أن يتم عقد اجتماع تشرشل/ ترومان. ألا يظهر هذا بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة البريطانية كانت تحاول أن تستخدم وسائل لا تليق بالعلاقات التحالفية إزاء الاتحاد السوفيتى.

على ذلك النحو كانت تسير مشاعر الحكومة البريطانية قبيل انعقاد مؤتمر بوتسدام الذى انعقد فى الفترة من ١٧ يوليو إلى ٢٠ أغسطس ١٩٤٥. وكانت هذه المشاعر تتحكم إلى حد لا بأس به فى أعمال الوفد البريطانى الذى كان برئاسة تشرشل ثم بعد ذلك برئاسة كلمنت أتلى Clement Attlee عقب هزيمة حزب المحافظين فى الانتخابات البرلمانية.

وتوصل المؤتمر إلى اتفاق بشأن إنشاء مجلس لوزراء الخارجية Foreign Ministers Council كهيئة دائمة للإعداد لمؤتمر السلام القادم. ووضع شروط معاهدات السلام مع كل من إيطاليا ورومانيا والمجر وفنلندا، وإعداد شروط التسوية السلمية مع ألمانيا والبحث فى بعض مسائل أخرى. وكان هذا المجلس يتألف من مندوبين من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين. وبإنشاء هذا المجلس تم حل اللجنة الاستشارية الأوروبية European Advisory Commission.

وكان النجاح الرئيسى الذى أحرزه هذا المؤتمر متمثلا فى القرارات التى اتخذها بشأن المسألة الألمانية. إذ اعتبرت ألمانيا كوحدة اقتصادية وسياسية لا تتجزأ رغم تقسيمها إلى مناطق احتلال. وارتأت المبادئ السياسية التى اتخذها المؤتمر أن تكون السلطة فى مناطق الاحتلال فى أيدى قادة قوات

الاحتلال الذى سيؤلفون سويًا مجلس الإدارة Control Council الذى يهدف إلى تسوية المسائل المتعلقة بألمانيا ككل. أما المبادئ الاقتصادية فقد عملت على سيطرة الحلفاء على اقتصاد ألمانيا وتعطيل الصناعات الحربية بها وإلغاء الاحتكارات فيها. وتم الاتفاق على نزع سلاح ألمانيا، تمامًا وتخليصها نهائيًا من الطابع العسكرى مع إلغاء جميع المنظمات النازية وتوجيه التنمية فى ألمانيا على أسس ديمقراطية، وقد صدرت القرارات بشأن هذه المسائل على وجه السرعة لأنها كانت معدة مقدمًا بمعرفة اللجنة الاستشارية الأوروبية ولأن الحكومتين البريطانية والأمريكية وجدتا أنه من الصعب التراجع عن الموقف الذى اتخذتاه فى اللجنة الاستشارية الأوربية European Advisory Commission.

ولم يصدر من قبل قرار بفرض التعويضات التى ستدفعها ألمانيا. وقد بذل تشرشل كل ما فى جهده - يعاونه فى ذلك ترومان - لكى يحد من التعويضات التى تعطى للاتحاد السوفيتى حتى لا يصير الاتحاد السوفيتى أكثر قوة على حساب هذه التعويضات وبالتالى تصير ألمانيا، والتى اكتسبت أهمية متزايدة فى مخططات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المناهضة للسوفيت، أكثر ضعفًا. ولم يلى قرار التسوية التى اتخذت فى هذا المجال المطالب الشرعية للاتحاد السوفيتى تمامًا.

ووافق الوفدان البريطانى والأمريكى على إلحاق كونجسبرج Ko-ngsberg والمنطقة المتاخمة لها بالاتحاد السوفيتى، ووعدا بتأييد هذا القرار فى مؤتمر السلام المقرر انعقاده فى القريب.

وكانت هناك مناقشات حامية حول مسألة حدود بولندا الغربية، فقد تسبب التقدم الديمقراطى فى بولندا فى إحداث استياء فى لندن حيث ساد الشعور بأنه سيكون من المستحيل إخضاع السياسات الديمقراطية لبولندا لنفوذ بريطانى. ومن ثم فقد أصرّ الوفد البريطانى على تخطيط حدود بولندا

الغربية وفق خطوط بحيث لا تضم أراضى تتبع البولنديين شرعًا وقانونًا، أراضى كان قد انتزعها الألمان منهم با لقوة. ويكتب المؤرخ الأمريكى ج.ب. موراى J. P. Morray فى هذا الشأن «إن مؤتمر بوتسدام لرؤساء الحكومات الثلاث قد استمع لبيروت Beirut الرئيس البولندى وهو يحاور من أجل تثبيت حدود بولندا الغربية عند الأودر Oder وأنهار نيس Neisse الغربية... فعارض تشرشل مطالب بيروت Beirut... وقد ينظر للأمر على أن تصرفات تشرشل بها تناقض حيث أنه كان قد حث بريطانيا على الدخول فى حرب ضد ألمانيا نيابة عن بولندا كما كان قد أعلن فى مؤتمر يالتا مناصرته لفكرة إعطاء مزيد من الأراضى الألمانية لبولندا، وكان الآن يجادل كمدافع عن الألمان ضد المطالب البولندية» ومع كل فقد ضمن الوفد السوفيتى الحصول على قرار عادل فى هذه المسألة. إذ حصلت بولندا على دانزج Danzig وبروسيا الشرقية East Brussia (باستثناء منطقة كونجسبرج Kongisberg) وأراضى تقع شرق خط يجرى من البلطيق إلى الغرب بعض الشىء من سوينموند Swinemunde ومن هناك عبر الأودر Oder إلى حوض نهر نيس الغربى Western Neisse وعلى طول هذا النهر حتى الحدود مع تشكيوسلوفاكيا.

لقد وقف الوفد البريطانى ضد الحكومات الديموقراطية لدول أوروبا الشرقية. وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى أن يضمنوا الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية على إدخال تغييرات فى تشكيل هذه الحكومات من خلق ظروف فى دول أوروبا الشرقية تسمح بإعطاء العناصر الرجعية المناهضة للشعب حرية الحركة. إذ كان تشرشل ومن بعده اتلى Attlee يريدان صراحة أن تكون لديه إمكانية غرس «ديموقراطية» فى أوروبا الشرقية بالوسائل التى طبقاها فى اليونان، وذلك بالضبط هو ما أوضحه الوفد السوفيتى لهما، وأعلن الوفدان البريطانى والأمريكى أن بريطانيا وأمريكا لن تعترفا بحكومات : المجر ورومانيا وبلغاريا إذا لم يعاد تشكيلها على نحو يلائم الحلفاء الغربيين.

وفى نفس الوقت أظهر تشرشل اهتمامًا مشوبًا بالتعاطف إزاء الفاشية الأسبانية. وعرض الوفد السوفيتى اقتراحًا بفضح الحكم الفاشى فى أسبانيا وقطع العلاقات الدبلوماسية معه، إلا أن تشرشل عارض بشكل قاطع هذا الاقتراح، قائلا: إن ذلك سيكون «تدخلا فى الشئون الداخلية». فأشار رئيس الحكومة السوفيتية إلى أن هذا ليس مسألة أساسية خالصة، وأن حكم فرانكو قد فرض بالقوة على الشعب الأسبانى من الخارج عن طريق هتلر وموسولينى، وأن الفاشيين الأسبان قد حاربوا ضد الديموقراطية فى الحرب العالمية الثانية. فعلق تشرشل على هذه النقطة قائلا إن فرانكو قد أرسل الفرقة الزرقاء Blue Division، التابعة له إلى الاتحاد السوفيتى إلا أنه لم يحارب بريطانيا، وأن بريطانيا لها علاقات تجارية طيبة مع أسبانيا، وأنه لن يقطع العلاقات الدبلوماسية معها. وسانده ترومان فى هذا الموقف، فاكتفى المؤتمر بتوجيه استنكار لحكم فرانكو مع إصدار بيان ينص على أن الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لن يؤيدوا الطلب الذى تقدمت به حكومة أسبانيا الحالية للحصول على العضوية فى الأمم المتحدة.

لقد أحرزت السياسة الخارجية السوفيتية فى هذا المؤتمر نجاحًا مسلمًا به من حيث أنها ضمنت صدور القرارات المتعلقة بألمانيا والتى تلاقت مع مصالح الشعوب ومع قضية السلام. وقد نفذت هذه القرارات فى منطقة الاحتلال السوفيتية، ولو كانت قد طبقت أيضًا فى مناطق الاحتلال الأخرى، لكان السلام العالمى قد تدعم بشكل أعظم. أن نجاح مؤتمر بوتسدام يعود إلى جهود الاتحاد السوفيتى الملائمة لضمان تسوية سلمية ديموقراطية لفترة ما بعد الحرب فى أوروبا، ومما ساعد الاتحاد السوفيتى على ذلك هو تعاظم هيبته ودوره فى سياسات العالم، بالإضافة إلى رغبة الشعوب الشديدة فى التعاون فى تسوية ما بعد الحرب بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك رغبة الدول الغربية فى جر الاتحاد السوفيتى للدخول فى الحرب ضد اليابان.

وحقيقة أن الدول الغربية لم تعد بحاجة إلى المساعدات السوفيتية فى أوروبا نظراً لأن انتهاء الحرب ضد ألمانيا كان له أثر ضار على نتائج مؤتمر بوتسدام، كما أدى تنشيط المؤامرات المناهضة للسوفيت من جانب الدوائر الرجعية ذات النفوذ فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تريد أن توقف بشكل فجائى وحدة التحالف المناهض للفاشية لفترة الحرب. وظهر التعبير عن هذا الاتجاه فى بريطانيا فى شكل السياسات العدوانية المتزايدة التى اتبعها تشرشل، المتحدث الرسمى نيابة عن الدوائر الاستعمارية المتطرفة. وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن روزفلت ورفاقه، الذين يقدرون فى تبصر وحكمة التطورات العالمية، قد حل محلهم ترومان وجماعة من السياسيين يميلون إلى استخدام القوة لمنع نمو الديموقراطية والاشتراكية. وتزايدت أنشطة هذه القوى تدريجيًا. وعقب هزيمة ألمانيا تركز اهتمام الشعوب الأوروبية أكثر فأكثر بالمسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية ففى بريطانيا نجد أن جميع أجهزة الدعاية قد تحولت إلى هذه المسائل الداخلية لكى تصرف أنظار الشعب البريطانى عن المخططات والأعمال العدوانية التى تقوم بها الدوائر الحاكمة فى مجال السياسة الخارجية ولكى تعطى السياسة الخارجية مجالا أكثر اتساعًا. وأخيراً، نجد أن استكمال القنبلة الذرية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد أحدث أيضًا تأثيراً سيئًا على الموقف فى التحالف الكبير Grand Alliance.

لقد تم إجراء أول تجربة لأول قنبلة ذرية فى قاعدة آلا موجوردو Alamogordo الجوية فى نيومكسيكو New-Mexico بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٤٥ وبعث جنرال ليسلى د. جروفز Leslie R. Groves بتقرير تفصيلى عن هذا التفجير إلى ترومان فى مؤتمر بوتسدام. وقد اطلع تشرشل على هذا التقرير فابتهج لذلك ابتهاجًا كبيراً. وبدأ على الفور يحث ترومان على ضرورة اتخاذ أسلوب أشد قوة إزاء الاتحاد السوفيتى. وقال لالان بروك Alan

Brooke «إن الأمر لم يعد يستلزم الآن دخول الروس فى الحرب اليابانية، لأن التفجير الجديد وحده كفيل بتسوية المسألة. هذا بالإضافة إلى أنه أصبح لدينا الآن شيئًا فى أيدينا سيؤدى إلى توازن القوى مع الروس... لقد أصبح لدينا الآن شيئًا قيمًا جديدًا أصلح لنا موقفنا»، وقال: إن باستطاعته أن يقول الآن للاتحاد السوفيتى: إذا أصررت على عمل هذا الشيء أو ذاك، حسنًا... وعندئذ أين يكون الروس». وكانت كلمة «حسنًا» تعنى أنه سيعقبها وابل من القنابل الذرية على الاتحاد السوفيتى. ويشير بروك إلى أن تشرشل «كان يرى نفسه بالفعل قادرًا على القضاء على المراكز الصناعية الروسية والسكان الروس».

وكان الأمريكيون أكثر هدوءًا بعض الشيء فى اتجاهاتهم إزاء القنبلة الذرية، وظهر هذا فى موقفهم عندما نظر مؤتمر بوتسدام فى مشاكل الشرق الأقصى. فامتلاك القنبلة الذرية لم يفت من عزم الحكومة الأمريكية فى الحصول على مساعدة السوفيت فى الحرب ضد اليابان. وكان هذا هو هدف ترومان الرئيسى فى بوتسدام قبل وبعد أن تلقى تقرير الجنرال جروفز Groves. لقد وصل التقرير إلى بوتسدام فى ٢١ يوليو. وفى نفس اليوم عكف كل من: ترومان وجيمس ف. بيرنز James F. Byrnes وزير الخارجية، وهنرى ل. ستيمصون Henry L. Stimson وزير الحرب، وجنرال مارشال وايزنهاور وارفولد، والأدميرال ليهى Leahy والأميرال كينج King على دراسة هذا التقرير. وفى اليوم التالى عرض ستيمصون Stimson التقرير على تشرشل. وبعد ذلك وبتاريخ ٢٤ يوليو وضعت لجنة رؤساء الأركان المشتركة أمام تشرشل وترومان خطتها الاستراتيجية لتسيير الحرب فى الشرق الأقصى، وجاء فى هذه اللحظة ما يلى: «تشجيع الروس على دخول الحرب ضد اليابان. تقديم المساعدات لعدم قدرة روسيا الحربية على نحو يكون كافيًا ويسهل تطبيقه عمليًا فيما يتعلق بذلك». ووافق القادة البريطانيون

والأمـريكيـون على هذه الخطة وبدأت المفـاوضـات المناسـبـة مع المـمـثلين السوفيت. وفى اجتماع يضم رؤساء أركان الحرب لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، صرح الجنرال أنتونوف Antonov أن القوات السوفيتية يجرى احتشادها فى الشرق الأقصى، وأن الاتحاد السوفيتى سيدخل الحرب ضد اليابان فى شهر أغسطس وأن الجيش السوفيتى سيدخل فى عمليات عسكرية ضد ما يقرب من خمسين فرقة من القوات اليابانية والمنشورية». وهكذا نرى أن الاتحاد السوفيتى قد وافق على المطلب الأنجلو/ أمريكى بدخوله الحرب ضد اليابان.

وحتى بمشاركة السوفييت فى الحرب، فإن هيئة رؤساء الأركان البريطانية والأمريكية قد ذهبت فى تقديراتها إلى أن اليابان لن تهزم قبل ١٥ نوفمبر ١٩٤٦.

وفى هذه الفترة كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة فى حاجة إلى مساعدة السوفيت إذ لم يكن بالمستطاع الاعتماد على بريطانيا فى القيام بدور فعال فى مهاجمة اليابان الأم Japan Proper فقد أعرب البريطانيون فى مؤتمر بوتسدام عن أن باستطاعتهم أن يقدموا فقط خمس فرق أثناء المرحلة الختامية من الحرب ضد اليابان، وأن ثلاث فرق فقط من الخمس ستكون تحت الطلب فى المرحلة الأولى من الهجوم، أما الفرقتان الأخريان فسوف تنضمان بعد ذلك بوقت طويل. كما لم يكن بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على كومنيتانغ الصين Kuomintanc China فى تقديم مساعدات فعالة فى الشرق الأقصى. إذ كان من الواضح أنئذ لجميع القادة الأمريكيين العسكريين منهم والمدنيين، أن الكومينتانغ لا تقدر على الاضطلاع بعمليات حربية ناجحة ضد اليابانيين. ومن ثم فقد كانت هناك حاجة ملحة للحصول على مساعدات السوفيت. وفى يونيو ١٩٤٥ كتبت لجنة المخابرات الأنجلو/ أمريكية المشتركة تقول أن دخول الاتحاد السوفيتى فى

الحرب سيقنع اليابانيين أخيراً أن الهزيمة التامة أمر حتمى لا مفر منه». ولقد كتب ترومان فى مذكراته الشخصية أنه كان من المهم جداً بالنسبة له فى مؤتمر بوتسدام «أن يحصل من ستالين على تأكيد شخصى مرة أخرى بدخول روسيا فى الحرب ضد اليابان، وهى مسألة كان قادتنا العسكريون متلهفين للغاية على القبض على زمامها». ويوضح لنا تشرشل السبب الذى جعل رؤساء الأركان متلهفين على دخول الاتحاد السوفيتى فى الحرب «أن دخول روسيا الحرب سيعنى إنقاذ مئات الآلاف من الخسائر الأمريكية فى الأرواح».

لقد ذهب تشرشل ومستشاروه العسكريون إلى المؤتمر وهم مصممون على أن يحصلوا من الأمريكان على موافقتهم على إعادة تنظيم القيادة الأمريكية فى الشرق الأقصى بحيث تكون قيادة أنجلو/ أمريكية، إذ شعروا أن هذا الأمر ضرورى لسببين، أولا: لإعطاء بريطانيا دوراً أكبر فى تسوية مشكلات الشرق الأقصى ليس فقط أثناء الحرب وإنما أيضاً بعدها. وثانياً، أن ذلك من شأنه أن يعطيهم حجة أخرى لصالح الإبقاء على التعاون العسكرى الأنجلو أمريكى عقب الحرب، وهو أمر كان تشرشل، ورؤساء أركانه متلهفين على تحقيقه، إلا أن الأمريكيين كانوا لا يميلون إلى تقييد حرية حركتهم، هذا بالإضافة إلى أن وعد بريطانيا بإعداد وتجهيز خمس فرق لم يكن أساساً كافيًا لوضع رغبات تشرشل وآلان بروك فى الاعتبار. وفى ١٨ يوليو أبلغ الجنرال مارشال فى اجتماع مشترك لرؤساء الأركان أن القيادةالعسكرية الأمريكية «لم يكن بمقدورها أن تضطلع بعبء مناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة لاستراتيجية العمليات مع رؤساء الأركان البريطانيين... وعد البريطانيون بأنهم سيظلون على علم بهذه الاستراتيجية، إلا أن الأمريكيين احتفظوا لأنفسهم بحق اتخاذ القرارات النهائية. فإذا لم يلائم هذا البريطانيين، فإنه باستطاعتهم أن يسحبوا قواتهم. فقد تقرر «أن يبقى الإشراف

على استراتيجية العمليات فى مسرح الباسفيك فى أيدى أركان الولايات المتحدة».

لقد تباحث تشرشل وترومان مع مستشاريهما فى مؤتمر بوتسدام حول الشروط الخاصة باستسلام اليابان وأثناء مناقشة هذه المسألة، اتضح أن تشرشل كان مهتماً بالحفاظ على أكبر قدر ممكن من جهاز الدولة اليابانى الموجود، والاحتفاظ بالإمبراطور أيضًا لكى تحرم اليابان من أخذ الطابع الديموقراطى، وراح آلان بروك يقنع زملاءه الأمريكيين بأن الأمر يتطلب «الحفاظ على الأسرة الحاكمة Dynasty» بينما أبلغ تشرشل ترومان بأن الأمر يستلزم «اعطاء اليابانيين فرصة لإنقاذ شرفهم العسكرى».

وتم إعداد نص الإعلان الموجه لليابان The Declaration on Japan واطلع عليه تشانغ كاى تشيك «من قبيل المجاملات»، ونشر فى ٢٦ يوليو باسم الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وطالب الإعلان بأن تستسلم اليابان بدون قيد أو شرط كما أورد الشروط اللازمة لإجراء تسوية سلمية معها، وهى إزالة تجار الحروب، تشييد نظام سلمى، إقامة حكومة محبة للسلام بما يتمشى مع الإرادة الحرة للشعب اليابانى، تقييد السيادة اليابانية على اليابان الأم، نزع سلاح اليابان،... إلخ. وكانت هذه الشروط أخف وطأة من الشروط التى استسلمت ألمانيا بمقتضاها. ولم يذكر شيء بشأن الإبقاء على الإمبراطور وعلى الحكومة اليابانية القائمة، مما كان سببًا فى تضايق البريطانيين، إذ ترك الحلفاء لأنفسهم حرية التصرف فى هاتين المسألتين، ثم حدث تغيير فى الحكومة فى بريطانيا أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام، فبناء على الانتخابات البرلمانية التى ظهرت نتائجها بتاريخ ٢٦ يوليو، حلت حكومة عمالية برئاسة كلمنت Clement Attlee محل حكومة المحافظة برئاسة تشرشل.

وكانت السنوات الأخيرة من الحرب قد شهدت صراعًا عنيفًا بين القوى التقدمية والعناصر الرجعية فى بريطانيا حول مسائل تنمية الدولة فى فترة ما بعد الحرب. فكلما ازداد اقتراب يوم النصر كلما أصبحت الحكومة أقل اكتراثًا بالإصلاحات التى وعدت الشعب بها أثناء الفترة العصيبة من الحرب وأصبح من الواضح أن المحافظين سيحاولون عقب الحرب أن يلجأوا إلى الأساليب التى اتبعتها فى العشرينيات والثلاثينيات وأنهم سيعارضون إحداث أى تغيير كبير فى الحياة فى البلاد.

وإزاء هذا الموقف راح الشعب البريطانى يعمل عل منع حكومة المحافظين من البقاء فى الحكم عقب الحرب. ولكى يزاح المحافظون من الحكم بحيث يقضى عندئذ على مقاومتهم لبرنامج إعادة التشييد فى فترة ما بعد الحرب، فقد اقترح الحزب الشيوعى لبريطانيا العظمى أن تعمل جميع العناصر التقدمية الراديكالية سويًا أثناء الانتخابات القادمة، وكان الحزب الشيوعى البريطانى الذى رأى ضرورة أن تشمل هذه الكتلة بالإضافة إلى الشيوعيين البريطانين، حزب العمال والأحرار والحزب التعاونى The Co-Operative Party وبعض منظمات أخرى، إذ كان هناك شعور، بأن ذلك سيكون متمشيًا مع تجربة التعاون بين القوى السياسية المختلفة فى فترة الحرب، فطالما أن هذه القوى السياسية كانت قادرة على التعاون فى مجال تحقيق النصر العسكرى فإنه من المنطقى أن يكون باستطاعتها أن تتعاون على تنفيذ برنامج للتقدم الاجتماعى متفق عليه.

ومع ذلك فإن قيادة حزب العمال كانت تخشى الإصلاحات التى اقترحها الشيوعيون، إذ كانوا يشعرون بأن هذه الإصلاحات ستكون خطوة نحو إحداث تغيير فى النظام الاجتماعى الاقتصادى فى بريطانيا. فالنظام الرأسمالى الخاضع للإصلاحات الضئيلة كان يناسبهم أكثر وكانوا على استعداد لاتخاذ أى إجراء متطرف فى سبيل حماية النظام الرأسمالى، ولهذا

السبب فقد رفض حزب العمال اقتراح الشيوعيين بتشكيل جبهة تقدمية موحدة، ورفض قادة الجناح اليمينى لحزب العمال، الذين قد تعاونوا عن طيب خاطر مع المحافظين، والممثلون السياسيون للاحتكارات والرجعية المتطرفة، بصراحة التعاون مع القوى التقدمية.

وفى ٢٤ مايو أعلن تشرشل استقالة حكومة الائتلاف، وشكل حكومة محافظين جديدة، المسماة بحكومة الانتقال، وحل البرلمان وحدد يوم ٥ يوليو موعداً لإجراء انتخابات جديدة للبرلمان، وكانت حكومة الانتقال تتألف كلها من المنتخبين السابقين، مظهرة بذلك عزم المحافظين على العودة إلى السياسة الخارجية والداخلية التى كانت سائدة فى فترة ما قبل الحرب.

ووضع حزب العمال فى اعتباره ميل جماهير الشعب إلى اليسار، وفى الانتخابات قدم برنامجاً يدعو إلى الإبقاء على سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتأميم عدد من الصناعات، وبنك إنجلترا Bank of England ووسائل النقل، وتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية، وتمشياً مع اتجاهات الشعب البريطانى نحو الاتحاد السوفيتى، فقد ركز حزب العمال انتباهه على الحفاظ على تنمية التحالف والتعاون الذى تحددت معالمه بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى خلال الحرب.

وبينما كان حزب المحافظين يعارض التأميم، فإننا نجده يقدم وعداً بالمحافظة على سيطرة الدولة غير الكاملة على الاقتصاد بوجه عام، فإن حزب المحافظين لم يتقدم ببرنامج محدد المعالم، وإنما كان يميل إلى انتقاد برنامج حزب العمال أكثر من التصريح بخططه الخاصة به. هذا وقد كشفت الحملة الصحفية المناهضة للسوفيت التى وصلت إلى أعلى ذروة لها فى ربيع عام ١٩٤٥ عن النوايا الحقيقية لحزب المحافظين إزاء الاتحاد السوفيتى. فأدركت جماهير الشعب البريطانى ذلك، وبوجه عام فإن حزب المحافظين لم يعتمد على برنامج انتخابات بقدر اعتماده على الشعبية التى كان يتمتع بها تشرشل زعيم الحزب الذى ظهر كقائد عسكرى جلب النصر لبريطانيا.

وقد تصرف تشرشل على نحو أدى إلى إضعاف مركز حزبه في الانتخابات، إذ افتتح حملة الانتخابات بخطاب مليء بالتهجم على الاشتراكية، التي قارنها بالفاشية هذا بالإضافة إلى أنه هاجم قادة الجناح اليميني من حزب العمال الذين كانوا زملاء مقربين له في الحكومة الائتلافية، كما قال أنه إذا تولى حزب العمال السلطة في البلاد فإنه سينشيء في بريطانيا نوعًا من حكم الجستابو Gestapo Regime فأحدثت هذه التصريحات السخيفة استياء بين الناخبين، وحاولت صحافة حزب المحافظين التقليل من حدة الأخطاء التي تردى فيها تشرشل ولكن دون جدوى.

ولذا فإننا نجد جريدة التايمز Times قد شعرت في اليوم التالي لوفاة تشرشل في عام ١٩٦٥ عندما كان دوره في التاريخ ينال قدراً كبيراً من التفخيم والمبالغات، إنه لا يمكنها أن تتغاضى عن تصرفاته أثناء حملة انتخابات عام ١٩٤٥ فكتبت تقول «إن سلوك تشرشل أثناء حملة انتخابات ١٩٤٥ سيبدو دائمًا كواحد من أغرب الحوادث التي شهدها مستقبله. إذ كانت الموجة المعادية لحزب المحافظين، والتي كانت قد بدأت قبل نشوب الحرب، قوية إلى درجة كبيرة حتى أن شهرته كزعيم وطني لم تجدى في هذا السبيل، إلا أنه كان بمقدوره أن يخرج من الانتخابات بشهرته تلك دون أن تلطخ أو تلوث. ولكن بدلا من ذلك فإنه انغمس في توجيه الاتهامات بل وحتى السباب والإهانات الشخصية إلى رفاقه وقت الحرب مما صدم المستعمين له - وخاصة أصدقاءه وأغاظ خصومه».

لقد تكبد المحافظون هزيمة ساحقة في الانتخابات، إذ حصلوا على ٢٠٩ مقعداً في البرلمان، أما حزب العمال فقد أحرز نصراً مؤكداً على نحو كان غير متوقع من جانب قادته، إذ حصل على ٣٨٩ مقعداً مما أعطى له أغلبية مطلقة في البرلمان، وقد أبلغ اتلى Attlee المراسلين قبل مغادرته مؤتمر

بوتسدام للحصول على نتائج الانتخابات فى لندن، بأنه يأمل أن تكون هناك زيادة عدد مقاعد العمال فى البرلمان إلا أنه لا يعول على الحصول على أغلبية مطلقة، وترك تشرشل مؤتمر بوتسدام مع اتلى، وعند رحيله قال لستالين: «آمل أن أعود» إذ كان واثقًا من عودة المحافظين للسلطة، وقد نجح اثنان من الشيوعيين وليام جالاشار William Gallacher وفيل بيراتين Phil Piratin فى انتخابات البرلمان كما حصل الأحرار على ١١ مقعد.

ولقد أظهرت انتخابات ٥ يوليو التحول الذى حدث فى ميزان القوى السياسية فى بريطانيا.

وفى ٦ يوليو، وهو اليوم الذى أعلنت فيه نتائج الانتخابات، أرغم تشرشل على الاستقالة وكان غاضبًا وشاعرًا بأنه أهين من قبل جماهير الشعب البريطانى «الناكرة للجميل».

وشكل كليمنت اتلى C. Attlee الحكومة الجديدة بوصفه زعيم حزب العمال وأصبح أرنست بيفن Ernest Bevin وزيرًا للخارجية.

وكان جميع أعضاء الحكومة الجديدة ينتمون إلى الجناح اليمينى لقيادة حزب العمال. وكان الوزراء الرئيسيون فى هذه الحكومة قد سبق لهم التمرس على إدارة شئون الدولة تحت قيادة حزب المحافظين عندما كانوا وزراء فى حكومة تشرشل الائتلافية. وكان التعاون بين الوزراء العمال والوزراء المحافظين فى الفترة من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ تعاونًا وثيقًا وكاملا. وحقيقة الأمر أن تشرشل لم يقم فقط بتدريب معظم الرجال الذين حصلوا على مراكز رئيسية فى حكومة العمال ولكنه أيضًا شارك فى تشكيل تلك الحكومة. والدليل على ذلك أن اتلى وقادة عمال آخرين كانوا يعتزمون إعطاء هوج دالتون Hugh Dalton منصب وزير الخارجية ولكن تشرشل تدخل فأصبح بيفن Bevin وزير الخارجية الجديد.

ولم يظهر البرجوازيون أى قلق إزاء تولى حزب العمال الحكم فى البلاد، ولم يكن هذا بمثابة إشارة طيبة للغاية بالنسبة للشعب البريطانى الذى كان قد ربط آماله لفترة ما بعد الحرب بتغيير جذرى فى السياسات البريطانية الداخلية والخارجية.

وقد رأت الدوائر الحاكمة البريطانية فيما بعد أن تولى حزب العمال السلطة فى البلاد فى عام ١٩٤٥ قد خدمهم خدمة طيبة فى مجال السياسة الخارجية. إذ كان بمقدور القادة العمال أن يتبعوا سياسة استعمارية بنجاح أكثر من المحافظين فى مواجهة الميل الكبير نحو اليسار الذى انتشر بين الشعب البريطانى وموجة الثورة المتصاعدة فى أوروبا وآسيا، إذ كانت لهم روابط وطيدة بشكل أكبر مع الشعب وكانوا يتحدثون نيابة عن الشعب العامل متخذين شكل الاشتراكيين. رغم أن اشتراكيتهم لم تكن سوى مذهب للإصلاح يتسم بالسذاجة ولا يشترك فى شيء مع الاشتراكية القومية. وقد كتب أنطونى إيدن فى عام ١٩٥٦ «لقد كان من حسن الحظ أن حكومة عمالية عارضت الاتحاد السوفيتى عقب الحرب».

وقد بدأت هذه المعارضة بمجرد أن وصل اتلى Attlee وبيفن Bevin إلى بوتسدام لاستكمال أعمال المؤتمر. وسرعان ما اكتشف أن التغيير الوحيد فى الموقف البريطانى هو أن بيفن اتخذ خطاً أكثر تشدداً وعدوانية من الخط الذى كان يتخذه إيدن. وقد صور لنا فليمنج Fleming ذلك أبرع تصوير عندما قال «لم يرجع تشرشل إلى بوتسدام وإنما الذى عاد أرنست بيفن وزير الخارجية الجديد الذى جلس فى مكانه ولم تتغير السياسة البريطانية تجاه روسيا قيد أنملة. فقد كان بيفن بمثابة تشرشل عمالى، وأنه كان أكثر نزقاً، ولا يتمتع بكياسة تشرشل الارستقراطية. فقد كان بيفن لفترة طويلة عضواً خفياً فى حكومة تشرشل الائتلافية، وكانت معارضته لروسيا أشد من معارضة تشرشل... فلا اللباقة أو الدبلوماسية ستكبح جماح اتجاهات

البريطانيين إزاء روسيا فيما بعد. حيث نجد أن وزارتى الخارجية والمستعمرات الواقعتين تحت تأثير المحافظين قد زادت من صلابة بيفن فى صراعه مع السوفيت.

نهاية الحرب فى الشرق الأقصى:

لقد التزم الاتحاد السوفيتى بالتعهد الذى قدمه للحلفاء بالعمل على الإسراع بإنهاء الحرب فى الباسفيك. وبرغم وجود اتفاق سوفيتى يابانى على الالتزام بالحياد، فإن اليابان كانت تستعد للقيام بهجوم على الاتحاد السوفيتى، وقد أبقت على جيش كوانتونغ Kwantung الضخم على الحدود السوفيتية من أجل ذلك الغرض وكانت اليابان قد قدمت لحليفتها ألمانيا وإيطاليا، مساعدات جوهرية لأنها تسببت فى ربط قوات كبيرة سوفيتية فى مواقع لا تتحرك منها. وكان هذا بمثابة انتهاك مباشر لاتفاق الحياد. ولذا فقد كان للاتحاد السوفيتى كل الحق فى إعلانه انتهاء ذلك الاتفاق فى ٥ أبريل ١٩٤٥. وقد تسبب إعلان السوفيت انتهاء هذا الاتفاق فى إحداث تأثير قوى على الدوائر الحاكمة العدوانية فى اليابان وعندما شاهدوا جهاز الحرب الألمانى المهيب الذى بدا وكأنه لا يقهر تقوض تحت ضربات الجيش السوفيتى. بدأوا يدركون أنهم قد خسروا الحرب، ومع ذلك، فإنهم رفضوا إعلان بوتسدام الأنجلو/ أمريكى لأنهم كان لا يزال لديهم قوات قوية تكفى للدفاع عن اليابان وكان الحلفاء الغربيون لا يزالون بعيدين عن طوكيو.

وسرعان ما سارت الأمور بشكل أسرع مما كان يتوقعه الحلفاء أو اليابانـــيون، ففى ٦ أغسطس ألقى الأمريكيون قنبلة ذرية على هيروشيما Hiroshima وكانت هذه أول مرة تستخدم فيها قنبلة ذرية، وكانت عملا من أعمال البربرية لم يسبق له مثيل، وهى عمل تقع مسئوليته على عاتق الحكومة البريطانية أيضًا. فقد اتفق كل من روزفلت وتشرشل فى كويبيك Quebec فى عام ١٩٤٣ على عدم استخدام القنبلة الذرية فى حالة التوصل

إلى صنعها - إلا بعد الحصول على موافقة متبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبناء على ذلك، فقد أعطت الحكومة البريطانية موافقة رسمية فى ٤ يوليو ١٩٤٥ للولايات المتحدة على استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان وهكذا ترى، كما يقول لويس برود Lewis Broad الصحفى البريطانى «أن مسئولية ما حدث تقع على عاتق الشريكتين فى التحالف». ثم ألقيت قنبة ذرية أخرى بتاريخ ٩ أغسطس على نجازاكى Nagazaki وكان التأثير النفسى كبيراً، إلا أن القوات المسلحة اليابانية لم تتكبد فى الحقيقة أية خسائر. ولم يكن لدى الأمريكيين المزيد من هذه القنابل الذرية إذ كان الأمر يستلزم بعض الوقت لصناعة قنابل أخرى حتى جاءت اللحظة الحاسمة فى الحرب فى الشرق الأقصى.

وقد جاء فى كتاب «تاريخ الحرب فى الباسفيك» الذى ألفه كتاب يابانيون أن الحكومة اليابانية والهيئات العسكرية فى اليابان «قد أظهروا رد فعل ضعيف للغاية إزاء هذا التطور فى الأحداث» أى إزاء إلقاء القنبلة الذرية، «ولم يبد القادة الحكوميون اهتمامًا بالقنبلة الذرية، وإنما كان اهتمامهم منصبًا على شىء واحد، وهو نتيجة الاجتماع بين السفير ساتو Sato وبين وزير الخارجية السوفيتى فى موسكو المقرر عقده فى مساء ٨ أغسطس». وكانت الحكومة السوفيتية قد وافقت على إعلان بوتسدام الأنجلو أمريكى وفى ٨ أغسطس أبلغ ساتو Sato بأن الاتحاد السوفيتى سيعتبر نفسه فى اليوم التالى أنه فى حالة حرب مع اليابان.

وفى ٩ أغسطس بدأت القوات السوفيتية هجومًا سريعًا على منشوريا وفى خلال الأربع وعشرين ساعة الأولى أنزل هزيمة ساحقة بجيش كوانتونغ Kwantung وكان إعلان السوفيت الحرب على اليابان بمثابة «ضربة مذهلة لقادة الحكومة اليابانية... وحتى فى مواجهة القنبلة الذرية فإن سياسة الدولةالتى اختطها المجلس الإمبراطورى لتسيير شئون الحرب لم يعتريها أى

تعـديلات... ولكن إعـلان السـوفـيت الحـرب قـد نسف كل الآمـال فى الاستمرار فى الحرب، فالآن فقط اتخذ الإمبراطور... بالإضافة إلى قادة الحكومة الآخرين قراراً قاطعاً بإنهاء الحرب».

وفى طوكيو أدركوا أن هذه هى النهاية، ثم أبلغ الحلفاء أن اليابان تستعد لقبول إعلان بوتسدام بشرط المحافظة على امتيازات الإمبراطور، ولم يعط الأمريكيون رداً مباشراً على هذا الشرط ولكن ماقالوه لم يستثنى احتمال المحافظة على الإمبراطور والحكومة اليابانية (وليس من الواضح ما إذا كانوا قد اتفقوا على ذلك مع البريطانيين). وفى ١٤ أغسطس قامت الحكومة اليابانية بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن الإمبراطور قد أصدر قراراً بقبول إعلان بوتسدام واستسلام اليابان.

وفى ٢ سبتمبر وقع ممثلون من الحكومة اليابانية على وثيقة الاستسلام على ظهر البارجة الحربية ميسورى Missouri فى خليج طوكيو. وقد شهد التوقيع ممثلون عن ٩ من دول الحلفاء (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين وفرنسا والأراضى المنخفضة واستراليا وكندا ونيوزيلاندا).

وأنهى ذلك الحرب العالمية الثانية، أكبر مأساة وأكبر محنة شهدها تاريخ الجنس البشرى.

الفصل التاسع

أوربا والأمم المتحـدة



الفصل التاسع

أوربا والأمم المتحـــدة

بينما كانت الحرب العالمية الثانية على أشدها، اجتمع مندوبو الدول الأربعة العظمى التى اضطلعت بالعبء الأكبر فى هذه الحرب، وهى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والصين، فى مؤتمر موسكو عام ١٩٤٣. وقد أصدروا بيانًا عن اجتماعهم تضمن تصريحًا حول «ضرورة التعجيل بإنشاء هيئة دولية عالمية تقوم على أساس المساواة فى السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام، وتنضم إلى عضويتها هذه الدول لا فرق فيها بين كبيرها وصغيرها، لتضمن استقرار الأمن والسلم الدوليين».

كما اجتمع ممثلو هذه الدول فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ فى «دومبارتن أوكس» ووضعوا مشروعًا ومقترحات للهيئة الجديدة. ثم دعيت الدول المزمع اشتراكها فى هذه الهيئة إلى الاجتماع فى «سان فرانسيسكو» فى شهر أبريل سنة ١٩٤٥ للنظر فى هذه المقترحات. وفى هذا الاجتماع تم وضع النظام النهائي للمنظمة الدولية الجديدة، وسجل هذا النظام فى ميثاق عام هو ميثاق الأمم المتحدة المؤرخ فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥.

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدق الاتحاد السوفيتى والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومعظم الدول الأخرى الموقعة على الميثاق وبذلك خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود. ولهذا يحتفل العالم بيوم ٢٤ أكتوبر من كل عام باعتباره «يوم الأمم المتحدة».

وإذا استعرضنا ميثاق الأمم المتحدة فإننا نجده يوضح نية الدول المشتركة وإفصاحها عن عزمها ضم قواها وتوحيد جهودها لتحقيق الغايات المثلى التى تسعى إليها وفقًا للمبادئ المقررة فى الميثاق. وقد بين الفصل الأول من

الميثاق مقاصد هيئة الأمم المتحدة ومبادئها فى مادتين (أولهما) أن مقاصد الهيئة لا تختلف فى جوهرها عن مقاصد العصبة القديمة. وهى تدور جميعها حول غاية واحدة أساسية هى حفظ السلم وا لأمن الدوليين، إما بشكل مباشر إذا وجد ما يهدده وذلك عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التى تهدد الأمن وإزالتها وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم. وإما بشكل غير مباشر بالتمهيد لاستتبابه عن طريق العمل على إنماء العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون بينها فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

أما بالنسبة للمبادئ التى على الأمم المتحدة أن تعمل وفقًا لها فى سعيها وراء المقاصد المشار إليها فقد عددتها (المادة الثانية) على النحو التالى:

أولا: أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها.

ثانيًا: أن يقوم أعضاء الهيئة بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بحسن نية.

ثالثًا: أن يفض أعضاء الهيئة جميعًا منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر.

رابعًا: أن يمتنع أعضاء الهيئة فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى والاستقلال السياسى لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

خامسًا: أن يقدم الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون إلى الهيئة فى أى عمل تتخذه وفق الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع.

سادسًا: أن تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ الأمن الدولى.

سابعًا: أن لا تتدخل الأمم المتحدة فى الشئون التى تكون من صميم السلطان

الداخلى لدولة ما، إنما دون أن يخل ذلك بتطبيق تدابير القمع إذا اقتضى الأمر تطبيقها.

وواضح أن هذه المبادئ تهدف إلى نشر الوئام بين شعوب العالم وإلى المحافظة على السلم وا لعدل إذا كان القصد منها أن تصبح التزامًا حقيقيًا للدول وعهداً عليها ترعاه فى تصرفاتها.

أما فيما يتعلق بتكوين هيئة الأمم المتحدة واختصاصاتها فإنه ينبغى علينا أن نشير إلى أن العضوية فى الهيئة تتشكل من الأعضاء الأصليين ويتمثلون فى الدول التى اشتركت فى مؤتمر «سان فرانسيسكو» ووقعت ميثاق الهيئة الدولية وصدقت عليه (المادة الثالثة) . وقد بلغ عدد هؤلاء الأعضاء حينذاك اثنا وخمسين دولة. على أنه يجوز أن ينضم إلى الأمم المتحدة أعضاء جدد من الدول المحبة للسلام والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها الميثاق. وترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات. ويتم قبول العضو الجديد بقرار من الجمعية العامة بناء عل توصية مجلس الأمن (المادة الرابعة). وللجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن أيضًا أن توقف أى عضو اتخذ هذا المجلس قبله عملا من أعمال المنع أو القمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، كما أن لها أن تفصل من الهيئة أى عضو ثبت أنه قد أمعن فى انتهاك مبادئ الميثاق (المادتان الخامسة والسادسة).

وكانت مسألة اختيار مقر دائم لهيئة الأمم المتحدة موضع حوار بين الدول، فمنها من كانت ترغب فى أن يكون فى أوروبا، أما فى جنيف مكان عصبة الأمم القديمة، وإما فى باريس أو فى لندن، ومنها من رغبت فى أن يكون فى أمريكا، وقد تم الأخذ بهذه الرغبة الأخيرة، ووقع الاختيار على إحدى ضواحى مدينة «نيويورك» وهى ضاحية «ليك سكس» لتكون مقراً دائماً لهيئة الأمم المتحدة.

وفى نفس الوقت فقد تقرر أيضاً أن يكون لهيئة الأمم المتحدة ستة فروع رسمية تتمثل فيما يلى:

١ - الجمعية العامة.
٢ - مجلس الأمن.
٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى.
٤ - مجلس الوصاية.
٥ - محكمة العدل الدولية.
٦ - الأمانة العامة.

على أنه يجوز أن ينشأ إلى جانب هذه الفروع الرئيسية فروع أخرى ثانوية فى حالة ما إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وسوف نوضح فيما يلى كيف يتألف كل فرع من الفروع الرئيسية الستة المشار إليها ما يضطلع به من مهام وما له من صلاحيات.

أولا - الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة، ويجوز أن يكون للعضو الواحد حتى خمسة مندوبين على نحو ما ورد بالمادة التاسعة. وعلى الجمعية العامة أن تجتمع فى دورة سنوية عادية فى يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر من كل سنة وفقًا للمادة الأولى من اللائحة. كما يمكن أن تجتمع الجمعية العامة فى أدوار انعقاد خاصة بحسب ما تدعو إليه الحاجة وبناء على طلب أغلبية أعضائها أو بناء على طلب مجلس الأمن على نحو ما توضحه المادة العشرون. وتضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها، وتنتخب رئيساً لكل دور انعقاد وفقاً للمادة الحادية والعشرين، كما أنه للجمعية العامة أن تنشىء من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها.

وتعتبر الجمعية العامة داراً لمداولات الأمم المتحدة ولهذا فمن حقها أن

تناقش أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق ميثاق الهيئة أو يتصل بسلطات فرع من فروعها أو وظائفه، وأن توصى أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما، بما تراه فى تلك المسائل والأمور وذلك وفقاً للمادة العاشرة.

وفيما يتعلق بالشئون السياسية فللجمعية العامة للأمم المتحدة حرية المناقشة فى هذه الشئون باعتبارها من المسائل التى تدخل ضمن نطاق ميثاق الهيئة، كما أن للهيئة أن تنظر فى المبادئ العامة للتعاون فى حفظ السلم والأمن الدولى ويدخل فى ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح. ولكن الجمعية العامة لا تملك اتخاذ قرارات فاصلة بشأنها، وتقتصر سلطتها على إبداء توصيات لأعضاء الهيئة أو لمجلس الأمن فى هذه المسائل، أو أن تسترعى نظر المجلس للمواقف التى تجعل الأمن والسلم الدولى عرضة للخطر، وهو الذى يقرر ما يلزم إجراؤه فى تلك الحالات.

وللجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً أن ترضى باتخاذ التدابير اللازمة لتسوية أى موقف تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم. وإذا عرضت على الجمعية العامة مسألة تقتضى اتخاذ عمل من أعمال المنع أو القمع وجب عليها إحالتها إلى مجلس الأمن، لأنه هو وحده المختص باتخاذ قرارات فى هذا الشأن. وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من ناحية أخرى أن تمتنع عن ابداء أى توصيات فى نزاع ينظر فيه مجلس الأمن، ما لم يطلب منها المجلس ذلك. وهذا التضييق على الجمعية العامة فى مجال النشاط السياسى قد يكون مرجعه ما أثبتته التجارب من أن كثرة عدد الأعضاء فيها وما يتبعه من عدم المرونة ومن تشتت الآراء يجعل منها أداة غير صالحة للفصل فى الأمور الشائكة سياسياً.

وفى نفس الوقت يقابل التضييق على الجمعية العامة فى ناحية النشاط السياسى توسع فى اختصاصاتها فى نواحى النشاط الأخرى، فقد جعل منها

الميثاق الهيئة الأساسية التى تشرف على كل ما يعالجه من المسائل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والنشاط الإنسانى بوجه عام.

فالجمعية العامة للأمم المتحدة هى التى تنتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، كما تنتخب أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى والأعضاء المنتخبين فى مجلس الوصاية، وهى التى تنتخب قضاة محكمة العدل الدولية بالاشتراك مع مجلس الأمن، وهى التى تعين الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن. وهى كذلك التى تقرر قبول الأعضاء الجدد فى هيئة الأمم المتحدة وفصل من يمعن فى انتهاك مبادئ الميثاق ووقف من يتخذ مجلس الأمن ضده منهم عمل من أعمال القسر. كما تهيمن الجمعية العامة على الشئون المالية للهيئة، فهى التى تقرر ميزانيتها وتحدد نصيب كل عضو من نفقاتها. كما تهيمن الجمعية العامة على المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية، وهى بصفة عامة تشرف على حسن سير نظام هيئة الأمم المتحدة من جميع الجوانب.

وبالإضافة لما تقدم ذكره من اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها تقوم بدور كبير فى المساهمة فى بنيان صرح السلم الدولى، وذلك عن طريق إنشاء دراسات وتقديم التوصيات لإنماء التعاون الدولى فى الميدان السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والصحى والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة مع تمييز بينهم فى الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء. كما تعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه ليكون قاعدة لإقامة العلاقات الدولية العادلة. ومن حق الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنظر فى تعديل أحام ميثاقها أو أن تقرر عقد مؤتمر عام لإجراء هذا التعديل، ويصبح التعديل الذى تقرره الجمعية العامة أو يقره المؤتمر نافذاً بموافقة ثلثى الأعضاء عليه، وبعد أن يصدق عليه ثلثا أعضاء الأمم المتحدة على أن يكون

من بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وذلك وفقاً لما تقرره المادتان ١٠٨، ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وهكذا تحتل الجمعية العامة موقعاً مركزياً فى الأمم المتحدة وتقدم كل الأجهزة الأخرى تقاريرها إلى الجمعية. وهى تقبل ـ بناء على توصية من مجلس الأمن ـ أعضاء جدداً، وتعين الأمين العام للأمم المتحدة، كما أنها تصدق على ميزانية المنظمة، وتحدد المبلغ الذى سيدفعه كل عضو من دول الأمم المتحدة.

وبالنسبة لموضوع الاقتراع أو التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فلكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد فى الجمعية العامة، وإن كان لكل منها الحق فى إيفاد ما يصل إلى خمسة ممثلين لحضور الجلسات. وتصدر الجمعية قراراتها بشأن المسائل العادية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين والمشتركين فى الاقتراع، بينما تصدر قراراتها فى المسائل المهمة بأغلبية الثلثين.

ثانياً ـ مجلس الأمن:

مجلس الأمن مسئول أساسًا عن حفظ السلام والأمن الدوليين. وهو مكون من خمسة أعضاء دائمين: الاتحاد السوفيتى والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين.

وحيث أن حفظ السلام الدولى يتطلب يقظة مستمرة وقد يحتاج إلى اتخاذ إجراء عاجل، فقد نظم مجلس الأمن بحيث يستطيع العمل بصفة مستمرة.

وظائفــــه:

- لمجلس الأمن حق النظر فى أى نزاع أو خطر يهـدد السـلام، وأن يصـدر توصياته من أجل تسوية المشكلات.
- وله أن يدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق عقوبات اقتصادية واجراءات أخرى تتضـمن استخدام القـوة، وذلك من أجل الحيلولة دون وقوع عـدوان أو لوقفه.
- وله أن يتخذ إجراء عسكرياً ضد المعتدى.
- وهو مسئول عن رسم الخطط الكفيلة بتنظيم التسليح.
- وهو يوصى بقبـول أعضاء جدد، ويوقف عضوية أو طرد أعضاء قدامى، وبتعيين الأمين العام.

ويعمل مجلس الأمن نيابة عن كافة أعضاء الأمم المتحدة الذين يتفقون جميعًا على تنفيذ قراراته، ووضع قوات مسلحة تحت تصرفه كلما طلب ذلك، وتقديم المساعدات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

الاقتــراع:

لكل عضو صوت واحد. وتصدر القرارات فى كافة الأمور - فيما عدا المسائل الإجرائية - بموافقة تسعة أعضاء ، بما فى ذلك أصوات الأعضاء الدائمين. وهذه هى القاعدة المعروفة باسم «إجماع الدول الكبرى» ، والتى جرى العرف على تسميتها بحق الاعتراض (الفيتو) . ومن الناحية العملية لا يعتبر امتناع أى عضو من الأعضاء الدائمين عن التصويت بمثابة اعتراض (فيتو) . وإذا كان المجلس بسبيل اتخاذ قرار بشأن تسوية سلمية لنزاع ما يجب أن يمتنع عن التـصـويت أى عـضـو هو طرف فى النزاع، سـواء كـان من أعضاء المجلس الدائمين أو غير الدائمين، أما بالنسبة للمسائل الإجرائية فإن القرار يصدر بموافقة أى تسعة أعضاء.

ثالثاً ـ المجلس الاقتصادى والاجتماعى:

يوجه المجلس الاقتصادى والاجتماعى وينسق النشاط الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وهو يعمل بتفويض من الجمعية العامة.

ويتكون المجلس الاقتصادى والاجتماعى من سبعة وعشرين عضواً تنتخبهم الجمعية العامة على أساس دورى، إذ تنتخب تسعة أعضاء كل عام لمدة ثلاث سنوات.

وظائفه:

- للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الحق فى إعداد دراسات وتقارير وتوصيات بصدد الشئون الدولية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية وما يتصل بها، أو التمهيد لهذه الدراسات.
- وله أن يقدم توصيات من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها.
- وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية وإعداد مشروعات الاتفاقات حول المسائل الداخلة فى اختصاصه.
- وهو مسئول عن تنسيق أعمال الوكالات المتخصصة.

الاقتراع:

تتخذ قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماى بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى الاقتراع.

الدورات واللجان الفرعية:

يجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما قضت الحاجة باجتماعه لأداء واجباته. وهو عادة يعقد دورتين فى السنة، ويتصدى لمشكلات محددة عن طريق لجانه. وللمجلس اللجان العاملة التالية:

- لجنة الإحصاء.
- لجنة السكان.
- لجنة التطور الاجتماعى.
- لجنة حقوق الإنسان.
- لجنة مركز المرأة.
- لجنة المخدرات.

وهناك أيضًا لجان اقتصادية إقليمية أربع، تدرس المشكلات الاقتصادية لأقاليمها، وتوصى الحكومات بانتهاج سبل عملية معينة، وهى:

- اللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى.
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعًا - مجلس الوصاية:

نص الميثاق على إنشاء نظام الوصاية لإدارة الأقاليم التى يشملها هذا النظام والإشراف عليها. وهناك اتفاقية للوصاية خاصة بكل إقليم يوضع فى ظل هذا النظام توافق على نصوصها الدول التى يعنيها الأمر بصورة مباشرة وتقرها الجمعية العامة، أو - فى حالة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية - مجلس الأمن. ويساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة فى الإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية.

ويتكون مجلس الوصاية من :

١ - الدول الأعضاء التى تشرف على إدارة مناطق تحت الوصاية.

٢ - الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية.

٣ - أى عدد من الأعضاء الآخرين (تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات) يكون ضروريًا لضمان المساواة العددية بين الأعضاء الذين يتولون الوصاية وأولئك الذين لا يمارسونها.

وظائفه:

- يقوم مجلس الوصاية بدراسة التقارير المقدمة من السلطات القائمة بالإدارة.
- يتلقى ويفحص الالتماسات (الشكاوى) المقدمة من الأفراد أو الجماعات من الأقاليم المشمولة بالوصاية، ومن غيرهم.
- يرسل بعثات زائرة إلى الأقاليم المشمولة بالوصاية لدراسة الظروف فيها على الطبيعة.

الاقتراع:

لكل عضو صوت واحد، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة.

خامسًا - محكمة العدل الدولية:

محكمة العدل الدولية هى الجهاز القضائى الرئيسى للأمم المتحدة. وهى تتكون من خمسة عشر قاضيًا ينتخبهم مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومقر محكمة العدل الدولية لاهاى فى هولندا. وتقوم المحكمة باختصاصاتها وفقًا لنظام أساسى هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة ويتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأن يخضع لحكم المحكمة فى أية قضية هو طرف فيها.

وتشمل ولاية المحكمة كافة القضايا التى يرفعها إليها المتقاضون، وجميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة فى الميثاق أو فى المعاهدات والاتفاقيات المعمول بها.

وفضلا عن الفصل فى المنازعات القضائية التى تعرض على المحكمة فإنها تؤدى وظيفة هامة هى تقديم الآراء الاستشارية فى الشئون القانونية التى

تحيلها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى التى تأذن لها الجمعية العامة بطلب مثل هذه الآراء.

سادساً ـ الأمانة العامة:

تنهض الأمانة العامة بالمهام الإدارية للأمم المتحدة. وهى تخدم الأجهزة الأخرى وتنفيذ البرامج والسياسات التى تقررها هذه الأجهزة، ويرأس هذا الجهاز الأمين العام الذى تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن.

وللأمين العام أن يوجه نظر مجلس الأمن إلى أى موضوع هو فى رأيه يهدد السلام والأمن الدوليين. كما يعد تقارير سنوية يرفعها إلى الجمعية العامة حول نشاط الأمم المتحدة، ويعد تقارير خاصة حول موضوعات معينة.

وقد كان تريجفى لى النرويجى أول أمين عام للأمم المتحدة ثم خلفه فى ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٥٣ داج همرشولد السويدى وعقب وفاة مستر همرشولد فى حادث سقوط طائرة فى أفريقيا فى ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٦١، عين أوثانت ـ وهو من بورما ـ أميناً عاماً بالنيابة لاستكمال مدة الخدمة التى كانت مقررة لمستر همرشولد. وفى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٢ عين أوثانت أميناً عامًا لمدة خمس سنوات. وفى ٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦ عين أميناً عامًا لمدة أخرى تنتهى يوم ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١.

وبلغ عدد موظفى الأمانة نحو ٩٨٠٠ موظفًا منهم نحو ٥٧٠٠ يعملون بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك. وهؤلاء الموظفون يعينهم الأمين العام وفقًا للقواعد التى تقررها الجمعية العامة. وأن الواجبات والمسئوليات التى تضطلع بها الأمانة ذات طابع دولى محض. وكل موظف فيها ـ بصرف النظر عن جنسيته ـ موظف دولى يخدم العالم، ويخدم أيضاً ـ بخدمته العالم ـ المصالح العليا لبلده هو.

دور الأمم المتحدة فى العلاقات الدولية المعاصرة

ظل ضمان السلام وتنمية العلاقات الودية بين الدول هدفاً رئيسياً للأمم المتحدة منذ إنشائها. وقد أوصت الجمعية العامة باتخاذ عدد من الاجراءات التى تستهدف حدة التوتر الدولى، وتهيئة الظروف الملائمة للسلام العالمى. فمثلا:

- فى عام ١٩٤٧، أدانت كل الدعايات الحربية وطالبت الدول بتشجيع نشر المعلومات التى تعبر عن رغبة الشعوب فى تحقيق السلام.
- وفى عام ١٩٥٧، أكدت إلحاح وأهمية تعزيز السلم العالمى وتنمية العلاقات السلمية وعلاقات الجيرة الطيبة بين الدول بصرف النظر عن الاختلافات فيما بينها أو المراحل النسبية التى بلغها نموها السياسى والاقتصادى والاجتماعى وطبيعة هذا النمو.
- وفى عام ١٩٦٩، أعادت تأكيد أنه من الواجب على الدول الالتزام الصارم فى علاقاتها الدولية بحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأية دولة.
- وفى عام ١٩٦٩، عبرت عن الرغبة فى أن يحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام المنظمة باتخاذ خطوات جديدة من أجل تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح والتقدم الاقتصادى والاجتماعى للبشرية جمعاء.

وفى سعيها لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، تدخلت الأمم المتحدة فى عدد من القضايا من أجل الحيلولة دون وقوع صدامات ملحة أو لإنهائها، وذلك عن طريق وسائل متنوعة منها الوساطة الحميدة. والتوفيق والمفاوضة ووقف إطلاق النار وقوات حفظ السلام وجماعات المراقبين والعقوبات الاقتصادية. وتوضح الأمثلة التالية هذا الدور للمنظمة:

- فقد انتهت الأعمال العدائية بين هولندا وأندونيسيا بفضل إجراءات الوساطة والتوفيق التى لجأت إليها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . وقد لعبت لجنة تابعة للأمم المتحدة دوراً فى قيام دولة أندونيسيا المستقلة عام ١٩٤٩ .

- كذلك لعبت لجنة وجماعة من المراقبين العسكريين تابعتان للأمم المتحدة دوراً أساسيًا فى وقف الأعمال العدائية بين الهند وباكستان فى كشمير وعلى طول الحدود الدولية بين البلدين فى عام ١٩٤٨ ثم مرة أخرى فى عام ١٩٦٥ .

وفى ١٩٥٨ تم حل الأزمة اللبنانية عن طريق التفاوض والمناقشة التى ساعد عليها وجود جماعة مراقبين للأمم المتحدة فى لبنان.

- وقد ساعد الأمين العام وممثلوه الخاصون فى إيجاد الحلول لمشاكل قائمة فى عدد من المناطق.

فقد ساعدت جهود الأمين العام حكومتى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على تجنب الخطر الشديد على السلام الذى نشأ فى نهاية عام ١٩٦٢ فى البحر الكاريبى.

وفى أزمة جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ ساهم ممثل للأمين العام، عين بناء على طلب مجلس الأمن، فى التوصل إلى وقف إطلاق النار.

- وقد أنشأت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام بصدد عدة مواقف كانت تهدد السلام:

ففى عام ١٩٦٤ حالت قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة دون وقوع المزيد من القتال واسع النطاق فى قبرص بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، بينما مازالت الجهود مستمرة فى سبيل المشاكل القائمة.

- وقد استخدمت الأمم المتحدة كل الأساليب السابق ذكرها فى وقت

أو آخر فى محاولاتها للمساعدة على حل مشكلات منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

فالقتال بين إسرائيل والدول العربية الذى أعقب تبنى مشروع تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل، وقد وضع حداً له وقف إطلاق النار الذى حققته الأمم المتحدة، وبعد مفاوضات دارت مع وسيط من الأمم المتحدة وقعت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . ومنذ ذلك الحين هناك جماعة من المراقبين تشرف على تنفيذ اتفاقيات الهدنة.

وقد حلت أزمة السويس عام ١٩٥٦ بالاتفاق على إنشاء قوة الأمم المتحدة للطوارئ وانسحاب القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية من أرض مصر. وعقب نشوب الحرب بين إسرائيل والدول العربية فى أوائل يونيو ١٩٦٧ ، دعا مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار فوراً وهو ما وضع موضع التنفيذ. وفى نوفمبر ١٩٦٧ تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروعاً لتسوية سلمية دائمة. وكان أهم ما جاء به نصه على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة، وإنهاء حالة الحرب، واحترام حق كل دول المنطقة فى الحياة فى سلام، وقام الأمين العام بتعيين ممثل خاص فى الشرق الأوسط من أجل الوصول إلى اتفاق بين أطراف النزاع. ولكن بالرغم من هذه الجهود. فقد أدى اندلاع أعمال العنف إلى عرض موضوع الموقف فى الشرق الأوسط عدة مرات على مجلس الأمن والجمعية العامة.

- وقد اتخذت الأمم المتحدة إجراءً عسكرياً جماعيًا فى كوريا عام ١٩٥٠ ، عقب الشكوى من وقوع عدوان على جمهورية كوريا، وفى عام ١٩٥٣ أبرمت اتفاقية هدنة. ومازالت مسألة توحيد كوريا بالوسائل السلمية من بين أهداف الأمم المتحدة.

- وفى يوليو ١٩٦٠ قامت الأمم المتحدة تلبية لنداء عاجل وجهته حكومة الكونغو، بالتدخل فى جمهورية الكونغو لمساعدة الحكومة على

المحافظة على وحدة أراضى الدولة، ومعاونتها فى التغلب على أزمتها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، وقد تم سحب القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة من الكونغو عام ١٩٦٤ ، أما البرنامج المدنى للمعونة الفنية الذى بدأ أيضًا عام ١٩٦٠ ، فقد جرى تخفيضه تدريجيًا عن مستوى حالة الطوارئ. غير أن الخبراء الدوليين وبرامج المعونة الفنية مازالت تساعد الكونجوليين فى نشاطات اقتصادية واجتماعية واسعة المدى.

ـ وفى عام ١٩٦٦ ، فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية اجبارية منتقاة ضد حكومة الأقلية العنصرية فى روديسيا الجنوبية. ناظرًا إلى التطورات فى هذا الإقليم باعتبارها خطرًا يهدد السلام والأمن الدوليين. وفى عام ١٩٦٨ وافق المجلس بالإجماع على جعل هذه العقوبات شاملة. وهى المرة الوحيدة فى تاريخ الأمم المتحدة التى يتخذ فيها مثل هذا الإجراء.

مشكلة نزع السلاح:

ظلت مشكلة نزع السلاح تحتل دائمًا مكانة رئيسية فى عمل الأمم المتحدة. وقد تم خلال العقد الماضى تحقيق عدد من الإنجازات الهامة فى هذا الميدان:

ففى عام ١٩٥٩ قامت الأمم المتحدة، فى سعيها لإنهاء سباق التسلح الذى أثقل عاتق البشرية ولاستخدام الموارد المتوفرة لصالح البشرية، قامت بدعوة الحكومات إلى بذل كل جهد ممكن للوصول إلى حل بناء لمشكلة نزع السلاح.

وفى عام ١٩٦١ نجح الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى وضع صياغة للبيان المشترك الخاص بالمبادئ المتفق عليها لمفاوضات نزع السلاح. وقد رحبت الجمعية العامة بالمبادئ المتفق عليها وأوصى باتخاذها أساسًا للمفاوضات الخاصة بنزع السلاح العام الكامل.

وفى عام ١٩٦٢ حثت الجمعية العامة على وقف تجارب الأسلحة النووية فوراً.

وفى عام ١٩٦٣ وقعت فى موسكو اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو والفضاء الخارجى وتحت سطح الماء وقد أثنت الجمعية العامة على الاتفاقية ودعت كافة الدول إلى أن تصبح أطرافاً فيها.

وفى نفس العام وافقت الجمعية العامة بالإجماع على اتخاذ قرار بمنع استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الإفناء بالجملة فى الفضاء الخارجى.

وفى عام ١٩٦٧ وقعت فى مكسيكو سيتى اتفاقية منع الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية.

وفى عام ١٩٦٨ أوصت الجمعية العامة بالموافقة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وعبرت عن أملها فى أن ينضم إلى الاتفاقية أكبر عدد ممكن سواء من الدول التى تمتلك الأسلحة النووية والدول التى لا تمتلكها. وفى أول يوليو (تموز) من العام نفسه فتح باب التوقيع على الاتفاقية. وأصبحت نافذة المفعول اعتباراً من يوم ٥ مارس ١٩٧٠. وستلعب الاتفاقية دوراً بالغ الأهمية فى حصر سباق التسليم النووى. وهى فى نفس الوقت تشجع على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتهيئ الظروف الملائمة لتنمية تعاون دولى واسع النطاق فى هذا الميدان.

وفى عام ١٩٦٩ أعلنت الجمعية العامة أن استخدام الأسلحة الكيمائية والبكتريولوچية (البيولوچية) عمل مناف لأحكام القانون الدولى المعترف بها بوجه عام.

كذلك فإنه فى عام ١٩٦٩ أعلنت الجمعية العامة أن العقد الحالى سيسمى بعقد نزع السلاح، ودعت الحكومات إلى الإسراع بمضاعفة

جهودها المتسقة المركزة من أجل اتخاذ اجراءات فعالة خاصة بوقف سباق التسليح النووى فى وقت مبكر، ونزع السلاح النووى واستئصال أسلحة الإفناء بالجملة، وعقد اتفاقية لنزع السلاح نزعًا عامًا وكاملا فى ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

توجيه الذرة من أجل السلام:

كان أول جهد بذلته الأمم المتحدة فى سبيل تنفيذ برنامج «الذرة من أجل السلام» عقد مؤتمر دولى فنى فى أغسطس من عام ١٩٥٩ فى جنيف حيث اجتمع لفيف من العلماء والمهندسين من ٧٣ دولة لتبادل المعلومات عن استخدامات الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية. وقد ساهم المؤتمر فى إزالة الحواجز التى ظلت منذ الحرب العالمية الثانية تحول دون التبادل العلمى فى كثير من نواحى الطاقة الذرية. وقد تلاه مؤتمران علميان آخران عقدا فى جنيف فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٤.

وفى عام ١٩٦٨ عقد فى جنيف مؤتمر الدول التى لا تملك أسلحة نووية، الذى تبنى عدداً من الاقتراحات التى تهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية ووضع برامج آمنة للتعاون فى ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، خاصة فى الدول النامية. وفى عام ١٩٦٩ أكدت الجمعية العامة أهمية تنفيذ اقتراحات المؤتمر عن طريق اتخاذ الحكومات والهيئات الدولية المعنية للإجراءات المناسبة.

وتقوم لجنة من العلماء تابعة للأمم المتحدة بجمع وتقييم وإذاعة المعلومات الخاصة بما يحدثه الإشعاع النووى من اثار.

وتقوم أيضًا أجهزة أخرى ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة - خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية - بإعداد دراسات عن الجوانب المختلفة للقوة النووية كاستخدامها فى الصناعة والزراعة، والأخطار على الصحة التى

قد تتسبب فيها، والاستخدام الطبى للقانون الدولى الذى يحكم هذه النشاطات.

قضايا الفضاء الخارجى:

تسعى الأمم المتحدة إلى تأمين استخدام الفضاء الخارجى للأغراض السلمية وحدها ولخير البشرية جمعاء. وتحقيقًا لهذه الغاية تعمل الأمم المتحدة على تنمية التعاون الدولى فى المجالات العلمية والفنية لنشاطات الفضاء. وتساعد على تطوير أحكام القانون الدولى التى تحكم هذه النشاطات.

وفى عام ١٩٦٦ رحبت الجمعية العامة بالإجماع بإبرام الاتفاقية الخاصة بالمبادئ التى تحكم نشاطات الدول فى استكشاف الفضاء الخارجى واستخدامه بما فى ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. هذه التفاقية التى تحرم الأسلحة النووية فى الفضاء الخارجى وتمنع ادعاءات السيادة القومية فى الفضاء، وقعت فى موسكو ولندن وواشنطن فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٧ وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) من نفس السنة.

وفى عام ١٩٦٧ أوصت الجمعية العامة بالإجماع بالانضمام إلى اتفاقية إنقاذ رجال الفضاء وعودة رجال الفضاء وعودة ما يطلق فى الفضاء الخارجى.

وفى عام ١٩٦٨ عقد فى ڤيينا مؤتمر الأمم المتحدة لاكتشاف الفضاء الخارجى والاستخدام السلمى له. وقد قام فى هذا المؤتمر ممثلون عن ٧٨ دولة وثمانى وكالات متخصصة وثلاث منظمات دولية خاصة بالفضاء دراسة الفوائد العلمية الناجمة عن اكتشاف الفضاء والفرص المتاحة للدول غير المشتركة فى غزو الفضاء للتعاون الدولى فى نشاطات الفضاء.

قضايا قاع المحيطات:

إن الاستخدامات السلمية لحوض البحر وقاع المحيط من الميادين الحديثة نسبياً التى بدأت تهتم الأمم المتحدة بها. والتى يرجح أن يزيد النشاط بصددها فى السنوات القادمة. وهناك اتفاق عام بين الدول الأعضاء على أن هناك منطقة من حوض البحر وقاع المحيط تخرج عن نطاق السيادة الوطنية وتشكل مجالا للتعاون الدولى.

وفى عام ١٩٦٨ أعلنت الجمعية العامة أن استغلال حوض البحر وقاع المحيط وطبقة الأرض الواقعة تحت التربة فيهما الواقعة خارج نطاق السيادة القومية، ينبغى أن يتم لصالح الإنسانية جمعاء بصرف النظر عن الموقع الجغرافى للدول، مع أخذ المصالح والاحتياجات الخاصة للدول النامية بعين الاعتبار.

وقد شكلت الجمعية العامة _ من أجل دراسة هذه الموضوعات _ لجنة مختصة بالاستخدامات السلمية لحوض البحر وقاع المحيط خارج نطاق السيادة القومية.

وفى عام ١٩٦٩ طلبت الجمعية العامة من اللجنة صياغة توصيات تتعلق بالظروف الاقتصادية والفنية وقواعد استغلال مصادر الثروة فى هذه المنطقة. كما طلبت الجمعية من الأمين العام إعداد دراسة عن الوضع القانونى وبناء وظائف وسلطات جهاز دولى تكون له السلطة فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية لحوض البحر وقاع المحيط وتجربتهما خارج نطاق السيادة القومية، بما فى ذلك سلطة تنظيم وتنسيق والإشراف والسيطرة على كافة النشاطات المتعلقة باكتشاف واستغلال مصادر الثروة فيها لصالح البشرية.

سياسات الأبارتهيد:

ظلت تعرض على الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ مشكلة سياسات الأبارتهيد (أى سياسات التمييز والتفرقة العنصرية) التى تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا. وقد أدانت الجمعية العامة عدة مرات سياسات الأبارتهيد باعتبارها «جريمة ضد الإنسانية».

ومن عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ ناشدت الجمعية العامة حكومة جنوب أفريقيا عدة مرات أن تعدل من سياستها إزاء هذا الموضوع على ضوء مبادئ الميثاق. ومع ذلك فقد كان جنوب أفريقيا يجادل دائمًا بأن الأمر هو من صميم سيادته الداخلية وأنه طبقًا للميثاق ليس للأمم المتحدة أن تنظر فيه.

وقد أدت سياسات الأبارتهيد إلى حادث شاربفيل يوم ٢١ مارس ١٩٦٠. ففى ذلك اليوم قتل البوليس فى جنوب أفريقيا ٦٩ أفريقيًا وجرح ١٨٤. وقد عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن وطالب المجلس حكومة جنوب أفريقيا أن تتخذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الوئام العنصرى على أساس من المساواة وأن تتخلى عن سياسات الأبارتهيد. ودعا المجلس فى قرارات اتخذت عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ جميع الدول إلى تنفيذ حظر إرسال الأسلحة إلى جنوب أفريقيا.

وفى عام ١٩٦٥ ناشدت الجمعية العامة عملاء جنوب أفريقيا التجاريين الكبار أن يوقفوا تعاونهم الاقتصادى مع جنوب أفريقيا وجددت دعوتها إلى فرض حظر صارم على تصدير الأسلحة إليه. وقد أقرت الجمعية فى قرارات عدة لها شرعية نضال الشعب المضطهد فى جنوب أفريقيا من أجل ممارسة حقه الخاص به فى تقرير مصيره، حتى يصل إلى حكم الأغلبية على أساس الاقتراع العام. كما أسست الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة لجنوب أفريقيا الذى تموله التبرعات الاختيارية من الدول والمنظمات

والأفراد. والغرض من الصندوق تقديم المساعدة القضائية والغوث والتعليم للأشخاص الذين وقعوا تحت طائلة التشريع التعسفى فى جنوب أفريقيا.

وفى عام ١٩٦٩ حثت الجمعية العامة كافة الدول والمنظمات على أن تهيئ معونة أكبر للحركة الوطنية لشعب جنوب أفريقيا المضطهد ضد سياسات الأبارتهيد. وعبرت الجمعية مرة أخرى عن اعتقادها بأن «سياسات حكومة جنوب أفريقيا وتصرفاتها منافية للالتزامات التى ينبغى على دولة عضو فى الأمم المتحدة مراعاتها، وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين».

قضايا التقدم:

يقضى الميثاق بأن على الأمم المتحدة واجب تحقيق «مستويات أعلى للمعيشة وتوفير العمالة الكاملة وظروف التقدم الاقتصادى والاجتماعى» لكافة الشعوب. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، لا تزال الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها تعاون الدول النامية فى جهودها لمكافحة الجوع والمرض والأمية، وفى إرساء أسس اقتصاديات حديثة منتجة، وذلك عن طريق أفضل استخدام للموارد الطبيعية والبشرية.

عقود التنمية:

قررت الجمعية العامة عام ١٩٦٩ أن تكون السنوات الستينيات «عقد الأمم المتحدة للتنمية». وفى عام ١٩٧١ يبدأ عقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية. والهدف الرئيسى له هو تحقيق نمو اقتصادى متصل، خاصة فى الدول النامية، لضمان مستوى أعلى من المعيشة يتفق مع كرامة الإنسان، ولتحقيق تحسن مطرد فى حالة الفرد المعيشية، ولتسهيل عملية تضييق الفجوة القائمة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية هو الطريق الرئيسى لنشاطات التنمية التى تنهض بها عائلة الأمم المتحدة، وتموله التبرعات الاختيارية من الدول الغنية والفقيرة. وللبرنامج نشاط فى كل دول العالم وأقاليمه ذات الدخل المنخفض، بينما يشمل عمله كافة التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

وقد نهض برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالاشتراك مع ١٠٩ من الدول والأقاليم النامية حتى عام ١٩٦٩ بألف وخمسة وسبعين مشروعًا كبيرًا تبلغ تكاليفها الكلية ٢٥٧٦ مليون دولارًا. ساهمت الحكومات المستفيدة بأكثر من نصفها. كما يساعد البرنامج على الإرشاد إلى مصادر رأس المال اللازم للاستثمار. ويضع الترتيبات الفنية متى طلبت الحكومة المعنية ذلك منه. وقد نجح برنامج الأمم المتحدة للتنمية حتى الآن فى جمع أكثر من ثلاثة آلاف مليون دولار من الاستثمارات المحلية والخارجية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

فى عام ١٩٦٤ انعقد بجنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأصدر عدة توصيات خاصة بمساعدة الدول النامية على زيادة وتثبيت مكاسبها من السلع والتوسع فى صادراتها من السلع المصنعة، والحصول على رأس المال اللازم للتنمية. وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤، جعلت الجمعية العامة المؤتمر جهازًا دائمًا.

والهدف العام لمؤتمر التجارة والتنمية هو النهوض بالتجارة الدولية، خاصة بين البلاد التى تتفاوت مراحل التنمية فيها، وبين الدول النامية ذاتها، وبين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ومدينة جنيف هى مقر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

أصدرت الجمعية العامة عام ١٩٦٦ قراراً بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل النهوض بالتنمية الصناعية والمساعدة على الإسراع بتصنيع الدول النامية.

وبالإضافة إلى النشاطات العملية التى تركز على المساعدة فى قطاع التصنيع. تقوم منظمة التنمية الصناعية ببرامج دراسات وأبحاث متصلة بهذه النشاطات عن الأوجه المختلفة للتصنيع وتنسق أوجه نشاط عائلة الأمم المتحدة بوكالاتها فى هذا الميدان. كما أنها تنظم ندوات وحلقات دراسة وبرامج تدريب تتصل بصناعات معينة.

ومدينة ڤيينا هى مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث:

من بين الأغراض الرئيسية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث الذى بدأ أعماله فى أوائل عام ١٩٦٥ تدريب الموظفين خاصة من الدول النامية، على الخدمة فى الإدارات الوطنية أو فى الأمم المتحدة.

ويقوم المعهد أيضًا بإعداد البحوث الخاصة بالمشكلات التى قد تهم الأمم المتحدة مثل عملية انتقال التكنولوچيا إلى الدول النامية، والمشكلات التى تواجه بعض الدول والأقاليم الصغيرة، ومشكلة هجرة العاملين المهرة إلى الدول الغنية.

برنامج الغذاء العالمى:

أنشئ هذا البرنامج عام ١٩٦٣ تحت رعاية مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة لمدة ثلاث سنوات بصفة مبدئية على سبيل التجربة. وفى عام ١٩٦٥ وضع البرنامج على أساس الاستمرار. وهو يستخدم فائض

الإنتاج الزراعى وما يحصل عليه من مواد غذائية وأموال وخدمات على سبيل الهبة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمثلا يمكن استخدام الغذاء بديلا عن جزء من الأجور النقدية التى تدفع للعاملين فى مشروعات التنمية. كما يستخدم الغذاء فى تخفيف وطأة النقص الطارئ الناجم عن الفيضانات وثورات البراكين وغيرها من الكوارث.

وقد حدد البرنامج لعام ١٩٦٩-١٩٧٠ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار هدفاً تحققه التبرعات من الغذاء والمال والخدمات.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة:

أنشأت الجمعية العامة فى عام ١٩٤٦ صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). والغرض منه هو مساعدة الدولة النامية على تحسين أحوال أطفالها وشبابها. ويساعد اليونيسيف الدول فى تنفيذ مشروعاتها خاصة تلك التى هى جزء من برامج التنمية القومية. وهو لا يساعد البلاد إلا بناء على طلب حكوماتها. ويقوم اليونيسيف حالياً بالمساعدة فى تنفيذ برامج الأطفال فى أكثر من مائة وعشرين دولة فى أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

وقد منح اليونيسيف عام ١٩٦٥ جائزة نوبل للسلام.

وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل:

أنشئت عام ١٩٤٩ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى وتشغيلهم وذلك لتوفير الغذاء والمأوى والخدمات الصحية والتعليمية للعرب المشردين من ذلك الجزء من فلسطين الذى أصبح تحت سيطرة إسرائيل. وتساعد الوكالة ١,٣٦٠,٠٠٠ من اللاجئين المسجلين وأولادهم.

وقد أدى نشوب حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ إلى هرب ٥٧,٠٠٠

شخص من ديارهم ومن معسكرات وكالة الإغاثة والتشغيل فى جنوب سوريا وغربى الأردن وفى غزة وسيناء. وقد حاولت الوكالة سد احتياجات هؤلاء الأشخاص المشردين حديثًا وذلك عن طريق المساعدة التى مكنت منها المساهمات الخاصة.

مندوب الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين:

أنشئ مكتب مندوب الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين فى عام ١٩٥١ لتوفير الحماية القانونية ـ عند الحاجة ـ والمساعدات المادية للاجئين الذين يعتبرون وفقاً لقوانينهم أشخاص مقيمين خارج أوطانهم.

ومساعدات مندوب الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين منتشرة فى جميع أنحاء العالم وتتراوح بين التقديم العاجل للغذاء والمأوى وبين المعاونة فى أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم. وتحتاج برامجه إلى ميزانية تتراوح بين ٥ ، و٥,٦ مليون دولار سنوياً يتم تمويلها عن طريق الاكتتاب.

تعزيز حقوق الإنسان:

من أهم الأهداف التى تعمل الأمم المتحدة على تعزيزها وتشجيعها، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أى تمييز بشأن العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين. وإن أول تعريف دولى لحقوق الإنسان هو «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان» الذى أعلنته الجمعية العامة يوم ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨ ، وهو تاريخ يحتفل بذكراه كل عام بوصفه «يوم حقوق الإنسان».

وقد أدرجت الحقوق الواردة فى الإعلان فى اتفاقيتين دوليتين ـ هما الاتفاق بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والاتفاق بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت الجمعية العامة قد قررت الاتفاقيتين بالإجماع عام ١٩٤٩ ، وستلتزم جميع الحكومات التى تصدق على

الاتفاقيتين التزاما قضائيًا بتطبيق حقوق الإنسان المدرجة فى الوثيقتين. وسيوضع الاتفاقان موضع التنفيذ بمجرد تصديق ٣٥ عضواً عليهما.

وقد احتفل كثير من الدول بعام ١٩٦٨ الذى يوافق الذكرى العشرين لإصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، باعتباره العام الدولى لحقوق الإنسان، وبلغ الاحتفال به ذروته بعقد مؤتمر دولى لحقوق الإنسان فى طهران فى أبريل (نيسان) ومايو (آيار) ١٩٦٨ . وقد استعرض المؤتمر التقدم الذى تحقق على المستويات الدولية والقومية والإقليمية منذ إصدار الإعلان العالمى، كما أعد برنامجًا للمزيد من الاجراءات. وقد أصدر المؤتمر إعلان طهران الذى يدعو إلى مضاعفة الجهود لتهيئة حياة تتفق مع الحرية والكرامة وتؤدى إلى الرخاء لكافة الناس. كما أصدر المؤتمر ٢٩ قراراً خاصاً بجوانب معينة من مسائل حقوق الإنسان.

القضاء على التفرقة العنصرية:

أعلنت الجمعية العامة مراراً عن عزمها على «القضاء قضاء تاماً وغير مشروط على العنصرية والتمييز العنصرى». وفى عام ١٩٦٩ أصبح الاتفاق الدولى حول القضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية سارى المفعول. ويمثل الاتفاق خطوة جديدة هامة تخطوها الدول الأعضاء فى سبيل الوفاء بالتزاماتها التى يقضى بها الميثاق من أجل استئصال التمييز العنصرى بكافة أشكاله، ووقف ومناهضة النظريات والتطبيقات العنصرية.

وقد قررت الجمعية العامة أن يكون عام ١٩٧١ العام الدولى للعمل على مناهضة العنصرية والتمييز العنصرى.

الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى:

كان عدد الأقاليم التى شملها فى الأصل نظام الأمم المتحدة للوصاية أحد عشر إقليمًا أربعة فى غرب أفريقيا، وثلاثة فى شرق أفريقيا، وأربعة فى منطقة المحيط الهادى.

وكانت عصبة الأمم قد عهدت عقب الحرب العالمية الأولى إلى دول كبيرة مختلفة بإدارة هذه الأقاليم. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية وافقت كل الدول المنتدبة للوصاية. فيما عدا جنوب أفريقيا على وضع الأقاليم الباقية لها تحت نظام الأمم المتحدة للوصاية حديث الإنشاء.

ومن الأهداف الأساسية لهذا النظام النهوض بالتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية، وتطورها المطرد نحو الاستقلال.

وقد حققت تسعة أقاليم من بين الأحد عشر إقليماً الاستثناءان (هما غينيا الجديدة وجزر المحيط الهادى) أهداف نظام الوصاية وأصبحت إما دولا مستقلة أو أجزاء من دول مستقلة.

تصفية الاستعمار:

حصل نحو خمسين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى على استقلالها التام منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل خمسة وعشرين عاماً.

ومع ذلك فهناك نحو ٤٥ إقليماً لم تحصل بعد على استقلالها وتدير هذه الأقاليم استراليا وفرنسا ونيوزيلندا والبرتغال وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وفى ١٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، أعلنت فيه «ضرورة تحقيق تصفية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره»، وأعلنت الجمعية أن إخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية هو إنكار للحقوق الأساسية للإنسان، وأنه سيجرى فوراً فى الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتى أو كل الأقاليم الأخرى التى لم تحصل بعد على الاستقلال، اتخاذ خطوات نقل جميع السلطات إلى شعوب تلك

الأقاليم دون أية شروط أو تحفظات وذلك وفقًا لإرادتها ورغبتها اللتين تعبر عنهما فى حرية، دون أى تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون. حتى تتمكن من التمتع بكامل الاستقلال والحرية».

وفى العام التالى، شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة تألفت فى الأصل من سبعة عشر عضواً أصبحوا عام ١٩٦٣ أربعة وعشرين، لاستعراض الموقف الخاص بتنفيذ الإعلان، وتتلقى اللجنة الالتماسات وتستمع إليها. وقد اجتمعت عدة مرات فى أفريقيا. ورفعت إلى الجمعية دراسات خاصة عن نشاطات المصالح الاقتصادية الأجنبية التى تعرقل الاستقلال. وبناء على عمل اللجنة الخاصة، تبنت الجمعية توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء المعنية التى تدير الأقاليم، تهدف إلى تنفيذ ما جاء بالإعلان.

وفى عام ١٩٦٩ أعادت الجمعية العامة تأكيد اعترافها بشرعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل ممارسة حقها فى تقرير مصيرها والاستقلال، وأبدت رضاءها عن التقدم الذى سجلته حركات التحرر الوطنى فى الأقاليم المستعمرة، سواء عن طريق نضالها أو برامج إعادة البناء. وحثت كافة الدول على تقديم العون المعنوى والمادى لهذه الحركات.

الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية:

ما فتئت البرتغال منذ أصبحت عضواً فى الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ ترفض باستمرار أن تقدم للأمم المتحدة معلومات عن الأقاليم الخاضعة لإدارتها، ومن بينها الأقاليم الأفريقية (أنجولا وموزامبيق وغينيا (بيساو)). وتصر البرتغال على أن هذه الأقاليم هى أقاليم برتغالية فيما وراء البحار. وفى عام ١٩٦١ عبرت الجمعية العامة عن قلقها البالغ بصدد الرفض المستمر من جانب حكومة البرتغال للاعتراف بحق الشعوب الأفريقية الخاضعة لسيطرتها فى الاستقلال ودعت حكومة البرتغال إلى اتخاذ اجراءات فورية فى سبيل منح الاستقلال للأقاليم الخاضعة لسيطرتها.

ناميبيا:

إن ناميبيا ـ التى كانت تعرف فى الماضى باسم جنوب غرب أفريقيا ـ هى الإقليم الوحيد الذى كان موضوعًا تحت نظام الانتداب فى ظل عصبة الأمم ولم يوضع تحت نظام الأمم المتحدة للوصاية. وفى عام ١٩٦٦ أنهت الجمعية العامة الانتداب الذى يمارسه جنوب أفريقيا لأنه «كان دائماً بصورة تعنتية ينتهج سياسة التمييز العنصرى فى الإقليم مما يشكل خرقًا واضحًا لروح الانتداب الذى أسندته إليه عصبة الأمم». وقررت الجمعية تشكيل مجلس تابع للأمم المتحدة يتولى إدارة الإقليم، ومع ذلك فقد رفض جنوب أفريقيا قرار الجمعية.

وفى عام ١٩٦٩ دعا مجلس الأمن حكومة جنوب أفريقيا إلى سحب إدارتها من ناميبيا فوراً، غير أن حكومة جنوب أفريقيا تجاهلت هذه الدعوة. وفى وقت لاحق من نفس العام أدانت الجمعية العامة حكومة جنوب أفريقيا لرفضها المستمر لسحب إدارتها من الإقليم وخاصة لتحديها لقرار مجلس الأمن. كما أعادت الجمعية تأكيد حث شعب ناميبيا فى تقرير مصيره والاستقلال، وشرعية نضاله ضد الاحتلال الأجنبى لبلاده.

روديسيا الجنوبية:

أقرت الجمعية العامة سنة ١٩٦٢ أن روديسيا الجنوبية ـ التى يسميها الأفريقيون زيمبابوى ـ إقليم غير متمتع بالحكم الذاتى تحت إدارة المملكة المتحدة، الأمر الذى ينطوى على رفض الادعاء البريطانى بأن الإقليم يتمتع بالحكم الذاتى وأنه ليس للمملكة المتحدة سلطة التدخل فى شئونه الداخلية. وقد ظلت الجمعية حتى عام ١٩٦٥ تطلب باستمرار من المملكة المتحدة تعطيل دستور روديسيا الجنوبية، إذ أنه، حسب رأى غالبية الدول الأعضاء يمكن من سيطرة ٢٢٨،٠٠٠ من المستوطنين الأوروبيين على أكثر من خمسة ملايين من الأفريقيين.

وفى عام ١٩٦٥ أعلنت حكومة الأقلية الاستقلال من طرف واحد. وقد أدان مجلس الأمن هذا التصرف ودعا كافة الدول إلى عدم الاعتراف «بالنظام غير الشرعى للأقلية العنصرية» وقرر فرض عقوبات إلزامية ضد النظام. وفى عام ١٩٦٩ ، دعت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة حكومة المملكة المتحدة إلى اتخاذ اجراءات فعالة ـ بما فى ذلك استخدام القوة ـ كفيلة بأن تنهى فوراً النظام غير الشرعى، وأن تنقل كافة السلطات إلى شعب زيمبابوى على أساس حكم الأغلبية. ومع ذلك فمازالت المملكة المتحدة تؤكد أن استخدام القوة ليس بديلا عمليًا للعقوبات، وترفض اللجوء إلى مثل هذه السياسة.

تحقيق حكم القانون فى العالم:

قامت الأمم المتحدة فى نطاق نشاطها بأعمال هامة فى سبيل تعزيز القانون الدولى، فقد تبنت مثلا اتفاقات ومعاهدات مختلفة تهدف إلى تنظيم السلوك الدولى. ومن بينها الاتفاق الذى يحرم إبادة الجنس، أى الإفناء العمدى لشعب من الشعوب. وقد صاغت الجمعية العامة هذا الاتفاق الذى يعتبر إبادة الجنس جريمة بمقتضى أحكام القانون الدولى، ويذهب إلى أن جميع الذين يثبت اقترافهم لهذه الجريمة يجب أن يوقع عليهم العقاب سواء كانوا من حكام الدول أو من الموظفين الحكوميين أو من الأفراد العاديين.

وبالإضافة إلى ذلك وجهت الأمم المتحدة اهتمامًا كبيراً إلى صياغة مواد القانون الدولى ويقوم بالعمل فى هذا الميدان لجنة القانون الدولى التى شكلتها الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، ويبلغ عدد أعضاء هذه اللجنة ٢٥ عضواً كلهم من الفقهاء القانونيين المنتخبين على ضوء كفاءتهم الشخصية. وهى تسعى أيضًا إلى تعزيز التطوير المطرد للقانون الدولى. وقد اتخذ جانب من عملها شكل مسودات اتفاقات الجمعية العامة بعرضها فيما بعد على المؤتمرات الدبلوماسية.

وفيما يلى أمثلة الاتفاقات الدولية صدق عليها فى مثل هذه المؤتمرات:

١٩٥٨ : أربعة اتفاقات حول قانون البحار خاصة بالنظام العام لأعالى البحار، المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة لها، حقوق صيد الأسماك وتدابير حفظ الكائنات الحية بأعالى البحار، اكتشاف واستغلال مصادر الثروة بالمحيط القارى.

١٩٦٣-١٩٦٩ : اتفاق ڤيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، واتفاق ڤيينا بشأن العلاقات القنصلية.

١٩٦٩ : اتفاق ڤيينا بشأن قانون المعاهدات.

١٩٦٩ : اتفاق البعثات الخاصة.

كما تنظر الجمعية العامة الآن فى موضوعين عريضين متصلين اتصالا مباشراً بتعزيز السلام ففى عام ١٩٥٢ قررت تشكيل لجنة خاصة تتصدى لمسألة تعريف العدوان. وقد أكدت الجمعية فى العديد من قراراتها أهمية هذا الموضوع وضرورة الإسراع بصدده.

وفى عام ١٩٦٢ قررت الجمعية العامة إعداد دراسة «لمبادئ القانون الدولى المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق الميثاق فى سبيل تطويرها وتصنيفها باطراد، وذلك لضمان تطبيقها على نحو أكثر فعالية». وفى العام التالى شكلت لجنة خاصة تقوم بصياغة هذه المبادئ. وفى عام ١٩٦٩ طلبت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة إنجاز عملها سنة ١٩٧٠، وعبرت فى نفس الوقت عن رأيها بأن التطوير والتصنيف المطردين لمبادئ القانون الدولى المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول سيساعدان على تحقيق أغراض الأمم المتحدة.

الوكالات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة:

فيما يلى بيان بالوكالات الدولية التى تعمل بالتعاون الوثيق فيما بينها وكذا مع الأمم المتحدة:

الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

أسست هذه الوكالة تحت رعاية الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ . والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها هى السير قدماً والتوسع بصدد مساهمة الطاقة الذرية فى خدمة السلام والصحة والرخاء كما أنها تتخذ من الضمانات ـ كلما كان ذلك ضرورياً ـ ما يكفل عدم تحويل المواد النووية المخصصة للأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية. وتقوم الوكالة بتقديم المعونة الفنية إلى البلاد النامية، وتعمل على توسيع نطاق تبادل المعلومات الفنية. ومقرها الرئيسى ڤيينا.

منظمة العمل الدولية:

منظمة العمل الدولية من أقدم الوكالات المتخصصة. وفى نطاقها يجتمع ممثلون عن الحكومات والعمال والإدارة لمناقشة تحسين ظروف العمل عن طريق عقد اتفاقات دولية، وزيادة الكفاية الانتاجية والعمل من أجل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى. ومقرها الرئيسى: جنيف.

منظمة الأغذية والزراعة:

تقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة معونتها لأمم العالم لزيادة إنتاج المزارع والغابات ومصايد الأسماك ورفع مستويات التغذية. وفى عام ١٩٦٠ بدأت منظمة الأغذية والزراعة حملة للتحرر من الجوع. وفى عام ١٩٦٣ قامت المنظمة بالاشتراك مع الأمم المتحدة بإنشاء برنامج الغذاء العالمى، لتوزيع المواد الغذائية التى تواجه فى الغالب لدفع أجور العمال المشتغلين فى مشروعات التنمية. ومقرها الرئيسى : روما.

اليونسكو:

تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على تعزيز السلام عن طريق التعاون الدولى فى التعليم للجميع. وتتناول مشروعات اليونسكو مجالات محو الأمية إلى تدريب المدرسين والعلماء والفنيين والمهندسين، ودعم المعرفة المتبادلة بالثقافات المختلفة، وتوفير المعونة الفنية لتطوير وسائل الاتصال الجماهيرية. ومقرها الرئيسى : باريس.

منظمة الصحة العالمية:

إن منظمة الصحة العالمية هى الوكالة العالمية للتعاون الدولى من أجل تحسين الصحة البدنية والعقلية للناس جميعًا. وهى تساعد الأمم فى تنظيم الحملات للقضاء على الأمراض التى تصيب جموعاً كبيرة من الناس، مثل الملاريا والسل. كما تنسق الجهود التى تبذل لمنع انتشار الأوبئة. وتتولى تدريب العاملين فى الميدان الصحى فى كافة المستويات، وتنهض بالبحوث الطبية الدولية. ومقرها الرئيسى: جنيف.

البنك الدولى:

يقدم البنك الدولى للإنشاء والتعمير القروض للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية. كما يقدم المعونة لضمان المزيد من تدفق رؤوس الأموال من بلد إلى آخر. وقد بلغت جملة القروض التى قدمها أكثر من ١١,٠٠٠ مليون دولار وظف الجانب الأكبر منها فى المشروعات المتصلة بالطاقة والنقل والصناعة والزراعة وتنمية مصادر الثروة الطبيعية. ومقره الرئيسى: واشنطن.

مؤسسة التمويل الدولية:

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٥٦ بوصفها من الأجهزة التابعة للبنك الدولى. وتعمل المؤسسة على تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق توظيف رؤوس الأموال فى المشروعات الخاصة فى المناطق الأقل نمو، دون اشتراط ضمان حكومى. ومقرها الرئيسى: واشنطن.

هيئة التنمية الدولية:

تقوم هذه الهيئة التى أسست عام ١٩٦٠ بوصفها جهازاً آخر تابعًا للبنك بمنح القروض بشروط أيسر مما يتيح الاقتراض من المصادر المتوفرة عادة لتمويل مشروعات التنمية الهامة فى الأقطار المتخلف نموها. ومقرها الرئيسى: واشنطن.

صندوق النقد الدولى:

يتيح للدول أن تعمل معًا لحل مشكلات النقد الدولية وتحويل العملات وكفالة الاستقرار للنقد.ولدى الصندوق موارد تقدر بمبلغ ٢١,٠٠٠ مليون دولار من الذهب والعملات يدفعها أكثر من مائة دولة. ومقره الرئيسى : واشنطن.

المنظمة الدولية للطيران المدنى:

تعمل هذه المنظمة على جعل الطيران من بلد إلى آخر أسلم وأيسر. وهى تقرر المعايير الدولية التى تضمن الأمان ودرجة مناسبة من تشابه الخدمات بغض النظر عن مكان تشغيل الطائرة. وهى تساعد على تبسيط إجراءات الجمارك والهجرة والإجراءات الصحية فى المطارات الدولية. ومقرها : مونتريال.

الاتحاد العالمى للبريد:

يبلغ عدد الرسائل المتبادلة كل عام ٣٠٠٠ مليون رسالة على الأقل نظراً إلى أن كل دول العالم تقريبًا تعمل معًا وكأنها «إقليم بريدى واحد لتبادل الرسائل» ويقوم الاتحاد العالمى للبريد بوضع اللوائح التى تجعل هذا فى الإمكان. ومقره الرئيسى: بون.

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية:

تأسس الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٨٦٥. وهو يعمل على تحسين وتوسيع نطاق كافة أشكال المواصلات السلكية واللاسلكية على النطاق الدولى، مثل المكالمات التليفونية والبرقيات وإذاعة الراديو والتليفزيون والاتصال عبر الفضاء. كما أنه يعين الموجات لمحطات الراديو والتليفزيون في جميع أنحاء العالم ويسجل الذبذبات. ومقره الرئيسى : جنيف.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية:

تعمل هذه المنظمة على تنمية خدمات التنبؤ بالأحوال الجوية عن طريق التعاون الدولى، ويتيح فرصة التبادل السريع للمعلومات الخاصة بالجو. ويجرى العمل على تشغيل نظام عالمى جديد للأرصاد الجوية يطلق عليه اسم «المراقبة العالمية للجو» وتنفيذه على مراحل خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ . ومقرها الرئيسى: جنيف.

المنظمة البحرية الاستشارية الدولية:

تعمل هذه المنظمة على زيادة الأمان فى البحر. كما تساعد على زيادة التسهيلات للملاحة من أجل التوسع التجارى دون تمييز، وتسعى إلى وضع حد للتصرفات التقييدية الجائرة التى تبدو من بعض شركات الملاحة. ومقرها الرئيسى: لندن.

الجات:

يجرى بنجاح تخفيف الحواجز التجارية بفضل تنفيذ معاهدة تجارية دولية هى الاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة، ومقر الجات الرئيسى مدينة جنيف بسويسرا.

الفصل العاشر
أوربا والحرب الباردة
حتي ظهور سياسة الوفاق الدولي



الفصل العاشر
أوربا والحرب الباردة
حتى ظهور سياسة الوفاق الدولى

شهد العالم ظاهرة جديدة فى العلاقات الدولية المعاصرة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية عرفت باسم «الحرب الباردة» اذ اتضح منذ عام ١٩٤٧ أنه لا أمل فى عقد تسوية عالمية ترتكز على اتفاق يتم بين كتلة الغرب التى تسمى نفسها بالكتلة الغربية الديموقراطية وبين الكتلة الشيوعية الشرقية. واصبح فى الوقت نفسه ألا أمل فى الوصول الى اتفاق على توحيد ألمانيا كفراغ سياسى تسارع كل كتلة الى ملئه ، واندفعت كل منهما الى داخل المانيا حتى واجه كل منهما الاخر .

فمن الشرق سيطرت روسيا السوفييتية، على الثلث الشرقى من المانيا والقطاع الكبير الذى احتلته من النمسا بحق الفتح ، بل وتجاوزت ذلك الى السيطرة على الدول الشرقية الواقعة على حدودها الغربية ، وهى الدول التى حررتها من الاحتلال النازى ، وهى بولنده وتشكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا. ونتيجة للنفوذ والتأثير الروسى تأسست فى تلك الدول حكومات تسير على النظام الشيوعى ، وتكون منها جميعا – فيما عدا يوغوسلافيا – كتلة شيوعية تسير على النظام الشيوعى ، وتكون منها جميعا – فيما عدا يوغوسلافيا – كتلة شيوعية تسير فى فلك الاتحاد السوفييتى . (١)

وعلى الجانب الاخر تقف الدول الثلاث المتحالفة – الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – تحتل قواتها القطاعات الاخرى من المانيا . وقد وحدت هذه الدول سياستها وعزمت على العمل على انهاء احتلال المانيا فى اقرب فرصة ممكنة. على أن الولايات المتحدة كانت لها الكلمة العليا والنفوذ الغالب فى ذلك

---

(١) عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٤٤٩

التحالف وكان الامريكيون وحلفاؤهم يظنون فى مبدأ الأمر أن حلفاءهم الروس يعملون معهم زمن السلم كما عملوا أيام الحرب، ولكن السوفييت كانوا يطمحون مدى العداء الذى يكنه لهم الغرب فبدأت القطيعة ، وعمدت روسيا ، والدول المتحالفة معها الى وضع حاجز يحجب أوربا الشرقية عن الغرب كله . ذلك الحاجز الوهمى الذى اطلق عليه الغربيون فيما بعد اسم الستار الحديدى .

وظهر بأجلى بيان أن العالم أصبح تتزعمه قوتان: أمريكا والاتحاد السوفييتى ، ولم تعد اوربا الغربية كما كانت سابقا مركز القوة الدولية . وكان بعض المفكرين فى القرن التاسع عشر قد تنبأوا بأن ذلك سوف يحدث عندما تتاح الفرصة لروسيا .

ففى عام ١٨٣٠وعام ١٨٤٠ فقد توقع الفيلسوف السياسى الفرنسى «الكسيس توكفيل A.Tokphil » والمفكر الروسى «الكسندر هرزن A. Hur-gon» انتقال مركز القوة الى روسيا والولايات المتحدة فى ميعاد مبكر عما حدث فعلا ، لانهما لم يضعا فى الحساب ماكان مقدرا من ظهور الثورة الصناعية فى اوربا ومانرتب عليها من تقدم ورقى فى الغرب ، وعلى الاخص فى انجلترا، التى رفعتها الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الى مرتبة الزعامة الاقتصادية فى العالم كله، ومكنتها من التوسع الامبريالى الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ. العالم ولكن الحربيين العالميتين وماقاسته بريطانيا من نتائجها وضعتا حدا لهذا التفوق وعندئذ ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى موضع الصدارة، فى توجيه السياسة العالمية كما تنبأ بذلك توكفيل وهرزن منذ اكثر من مائة عام.

اما الاتحاد السوفييتى، فقد قفز الى مركزه العالمى نتيجة الثورة الصناعية التى عنى بها الزعماء السوفييت بعد نجاح الثورة الشيوعية . وساعدهم على ذلك ثلاث خصائص هى اساس القوة فى القرن العشرين ، المساحة الضخمة المتصلة ، وحجم السكان الكبير ، والموارد الطبيعية الهائلة. ومع أن الاتحاد السوفييتى مجتمع متعدد العناصر ، متعدد القوميات الا أن حكومته استطاعت تنمية القوميات والحضارات المحلية وصيانتها بدلا من كبتها، ومنحتها نوعا من الاستقلال الذاتى والحكم المحلى، رغم أن الروس انفسهم يسيطرون عدديا وحضاريا على الاجناس الأخرى

التى يضمها الاتحاد السوفييتى .

اما الولايات المتحدة فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهى اغنى وأقوى دولة على وجه الأرض ، بينما تأثرت الدول الأوربية بتلك الحرب الى حد كبير ، فتصدعت اقتصادياتها ، وضعفت قوتها، فى الوقت الذى تضاعفت ثروة الولايات المتحدة بتضاعف انتاجها الصناعى، وزاد النقد المتداول فيها ثلاثة اضعاف. أما فى السياسة الخارجية فقد تزعمت العالم الغربى وأخذت على عاتقها مهمة الحد من الخطر الشيوعى ، ومكافحة التغلغل الروسى ، وحماية جميع الدول التى تعادى الشيوعية . وبموجب برنامج النقطة الرابعة تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة من سمتهم بالشعوب الحرة فى العالم .

وقد اعلن الرئيس ترومان برنامج النقطة الرابعة فى الخطاب الذى القاه فى ٢٠ يناير سنه ١٩٤٩ فى مجلس الشيوخ ، حيث اعلن يومئذ اربعة اساليب عامة للعمل ، تسير عليها حكومة الولايات المتحدة وذلك تأييدا لسلام العالم على حد قوله . الأول التأييد المطلق للامم المتحدة . والثانى : كسب الشعوب بالعمل على الاصلاح الاقتصادى العالمى . والثالث : تقوية الشعوب التى تعادى الكتلة الشيوعية ضد مخاطر العدوان . والرابع : هو المشروع الذى اطلق عليه اسم النقطة الرابعة وجاء فى هذه النقطة مايلى :

«ينبغى أن نباشر القيام ببرنامج جديد يهدف الى الاستفادة من ثمرات تقدمنا العلمى وتطورنا الصناعى فى تحسين ونمو الاقطار المتخلفة . ان اكثر من نصف سكان العالم يعيشون فى ظروف تعيسة ، وان فقرهم يشكل عائقا وتهديدا لهم وللاقطار المتقدمة . ان الولايات المتحدة هى الدولة المتفوقة بين الدول فى التطور الفنى والصناعى والعلمى . وان الموارد المادية التى يمكن ان نقدمها لمساعدة الشعوب الاخرى محدودة . بينما نجد مواردنا التى لاحصر لها فى مجال المعرفة الفنية فى نمو مستمر لاينضب .

وأنا اعتقد أنه ينبغى علينا ان نمد الشعوب المحبة للحرية بفائدة ماتملك من المعرفة الفنية . وذلك بغية مساعدتها على ادراك طموحها نحو حياة افضل.

وبالتعاون مع الاقطار الاخرى يجب تنمية تطوير رأس المال فى الاقطار التى يجب تطويرها .

ان هدفنا هو مساعدة الشعوب الحرة فى العالم ، عن طريق جهودها الخاصة، ان تنتج غذاء وافر وملابس اكثر ومواد اولية لبناء المساكن، وطاقة ميكانيكية تكفى للتخفيف من اعبائها .

والديموقراطية وحدها هى التى تمد القوة الحيوية التى تحرك شعوب العالم نحو العمل الظافر ، ليس فقط ضد العالمين بل كذلك ضد اعدائها القدامى «الجوع والشقاء واليأس» .

على أن كل هذه الاجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة انما كانت تهدف الى الانتصار فى الحرب الباردة بين الكتلتين .

ويمكننا أن نميز فترتين من فترات تلك الحرب الباردة : أولها مابين عام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ وهى الفترة التى نستطيع تسميتها بالفترة الانتقالية التى تحطم أثناءها الحلف الكبير بين روسيا والدول الغربية .

والفترة الثانية من عام ١٩٤٧ الى ١٩٤٩ وهى الفترة التى وصلت فيها الحرب الباردة الى ذروتها .

وقد تميزت الفترة الاولى بأربعة مظاهر : اولها أن الاتحاد السوفييتى وسع حدوده غربا حتى ضمت بلادا يسكنها ٢١ مليون نسمة لم يكونوا تابعين للاتحاد السوفييتى قبل عام ١٩٣٩ . والمظهر الثانى: هو عزم الاتحاد السوفييتى على تأمين حدوده الغربية بالسيطرة الكاملة على دول شرق اوربا التى تقع على تلك الحدود والتى يبلغ عدد سكانها مائة مليون نسمة. وذلك بالعمل على ايجاد حكومات موالية تطبق النظام الشيوعى . وقد تم ذلك فى نهاية عام ١٩٤٥ حيث اقيم النظام الموالى لروسيا فى رومانيا. وبلغاريا ، ويوغوسلافيا والبانيا. وفى عام ١٩٤٧ امتداد الى المجر وبولنده. وبقيت تشكوسلوفاكيا محتفظة بنظامها الديموقراطى فترة من الزمن الى أن حدث الانقلاب الشيوعى فيها فى فبراير سنة ١٩٤٨ .

والمظهر الثالث لسياسة الاتحاد السوفييتى هو العمل على الحصول على اكبر قدر من التعويضات من المانيا لاصلاح الدمار الذى نتج عن عدوان هتلر على الأراضى الروسية .

واخيرا كان المظهر الرابع للسياسة الروسية هو العودة الى تدعيم الشيوعية لمجابهة العالم الرأسمالى وذلك بالعمل على تنفيذ خطة الخمس سنوات التى تهتم اكبر اهتمام بتدعيم الصناعات الثقيلة وتسليح روسيا بالاسلحة الذرية. مما يستدعى بطبيعة الحال شد الاحزمة على البطون وتكريس الجهود العقلية والفكرية للاختراع والابتكار فى هذا السبيل .

أما السياسة الامريكية فى فترة الانتقال هذه ، فقد ارتكزت على عنصرين اساسيين : الأول الرغبة فى العودة الى الحالة الطبيعية بأسرع مايمكن . والثانى محاولة ايجاد اداة دولية دائمة تأخذ على عاتقها حفظ السلام العالمى وقد تحقق ذلك الأمل بانشاء هيئة الامم المتحدة .

اما الرغبة الاولى فى العودة الى الحالة الطبيعية فقد ظهر أولا فى المحيط العسكرى الامريكى ، ففى موتمر « يالتا » وغيره كان روزفلت يصرح بأن الحكومة الامريكية لاتستطيع أن تحتفظ بقواتها فى أوربا اكثر من سنتين بعد الحرب ومع ذلك فان الحوادث التى تلت الحرب اثبتت انه كان مخطئا فى التوقيت المبكر ولو أن الوجود العسكرى الأمريكى بدأ يتناقص بتسريح اعداد كبيرة من المجندين ففى يونيه سنه ١٩٤٥ كان عدد افراد الجيش الامريكى اكثر من ١٢ مليون ، وفى العام التالى اصبح ٣ مليون ، ثم اصبح ٠٠٠ر٦٠٠ر١ فى يونيه من عام ١٩٤٧ .

اما من الناحية الاقتصادية فقد كانت الولايات المتحدة راغبة فى العودة الى الحالة الطبيعية ، وكانت تعتقد انها بتقديم معونة الطوارىء الى اوربا فى فترة الانتقال يعود العالم الى الحالة الطبيعية من حيث التجارة الخارجية والعلاقات المالية .

وطريقة ثالثة للعودة الى الحياة الطبيعية أن تعمل الولايات المتحدة على انجاز معاهدات الصلح بأسرع وقت ممكن . ولذلك فقد وقعت خلال عام ١٩٤٧ أربع معاهدات مع كل من ايطاليا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، والمجر. وهى الدول الصغرى

التى تحالفت مع المانيا اثناء الحرب . وكانت الولايات المتحدة تتوقع أن يعقب تلك المعاهدات ، معاهدة الصلح مع المانيا ذاتها، ولكن الحرب الباردة بين روسيا والحلفاء الغربيين وقفت حائلا دون ذلك ، ومازال حتى اليوم تحول دون تحقيق هذه الرغبة.

وقد تحققت للولايات المتحدة رغبتها الاولى فى ايجاد اداة لحفظ السلام بتأسيس هيئة الامم المتحدة . ومع ذلك فان الآمال التى كانت معلقة على تلك المنظمة العالمية ذهبت ادراج الرياح، ولم تقرب بين الكتلتين المتنافستين بقدر ماباعدت بينهما . حتى اصبح الاتحاد السوفييتى يستعمل حق الفيتو فى مجلس الأمن مابين حين واخر مما وسع رقعة الخلاف الدولى . وفى الوقت نفسه اخذت الولايات المتحدة تسيطر بنفوذها على الدول الكبرى والصغرى فى الجمعية العمومية و مجلس الأمن - وهى الدول التى ترتبط بها وتسير فى فلكها .

وظهرت خلافات أدت الى التوتر فى العلاقات الدولية . وتمثلت تلك الخلافات فى عدة مناطق . ففى ايران اشتد التوتر عندما تلكأت روسيا عدة شهور فى اجلاء الحاميات الروسية التى كانت موجودة بها اثناء الحرب. ومحاولتها اقامة حكومة موالية لها هناك. كذلك اشتد التوتر على حدود تركيا عندما طالبت روسيا صراحة بتعديل تلك الحدود والسيطرة على المضايق. وفى شمال اليونان حدث توتر آخر بسبب الصراع الدامى بين الحكومة الملكية - تؤيدها بريطانيا - ضد حرب العصابات الشيوعية التى اتخذت لها قواعد فى بلغاريا ويوغوسلافيا والبانيا. ثم التوتر الذى حدث فى تريستا بين يوغوسلافيا الشيوعية وايطاليا . وأهم من ذلك كله شدة التوتر الذى كان سائدا على طول خط الحدود فى المانيا بين الروس والحلفاء الغربيين .

ولعل اعجب مافى الامر ان الحلفاء لم يضعوا سياسة واضحة لالمانيا عندما انتهت الحرب. وكل مافعلوه أن اتفقوا على تقسيمها الى مناطق احتلال عسكرية دون أن يتفقوا على الخطوات التالية . ففى مؤتمر بوتسدام الذى عقد فى يوليه سنه ١٩٤٥ كان الاتفاق قد تم على ضرورة احتفاظ المانيا بوحدتها تحت اشراف

امريكا وبريطانيا وروسيا على شرط نزع سلاحها وحرمانها من صناعاتها الثقيلة حتى لاتعود الى تهديد السلام . ولكن اتفاق بوتسدام كان مرهونا باستمرار التحالف الكبير الذى كان قائما بين روسيا والحلفاء . أى أن وحدة الحلفاء ووحدة المانيا تحت السيطرة المشتركة مرتبطتان أشد الارتباط ، وبمجرد فصم الوحدة الاولى تصبح الوحدة الثانية املا بعيد المنال.

وقد بدأ الخلاف يدب بين الحلفاء والاتحاد السوفييتى فى ربيع عام ١٩٤٦ عندما اخذت الحكومة السوفييتية تتصرف فى المنطقة التى تحكمها بكل حرية دون الرجوع الى اللجنة المشتركة والتى كان مناطا بها أنها هى التى تكونت لتنسيق العمل ، مما أضر ابلغ الضرر بوحدة المانيا الاقتصادية . وتغيرت نظرة الفريقين الى الهدف من الاحتلال . وتطلع كل فريق الى كسب ود الالمان . حتى ان بيرنز Bearinz وزير خارجة الولايات المتحدة صرح فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ بأن الأمريكيين لن ينسحبوا من المانيا ، وان بلاده سوف تساعد الشعب الالمانى على أن يعود ليأخذ مكانه بين شعوب العالم الحرة والمحبة للسلام وقد تغير اتجاه الدول الغربية فى شتاء ١٩٤٦-١٩٤٧ لسببين : اولهما سوء حالة الشعب الألمانى وبؤسه بعد الهزيمة التى حاقت به، وثانيهما مااتضح من أن بعث الحياة فى الاقتصاد الالمانى ضرورى لأوربا الغربية ، وأنه مالم يتخلى الحلفاء عن سياسة خنق المانيا اقتصاديا ، فان الشيوعية سوف تجد لنفسها طريقا ميسرا نحو غزو اوربا الغربية كما فعلت باوربا الشرقية .

وهكذا بالتدريج تغلب الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفييتى على الخوف من المانيا . وبينما كان النظام الشيوعى يسير بسرعة فى القطاع الشرقى من المانيا اخذ الحلفاء الغربيون يحاولون اقامة نظام ديموقراطى لحكومة المانيا الغربية .

وماوافى عام ١٩٤٧ حتى أصبح تقسيم المانيا الى قسمين مختلفين سياسيا واقتصاديا حقيقة واقعة ، أحدهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفييتى ، والثانى فى الغرب يرتبط بالولايات المتحدة .

وقد تميز عام ١٩٤٧ بحادثين كانا نذيرا بانتهاء فترة الانتقال وبداية لتزايد

مظاهر الحرب الباردة ، وهما اعلان مذهب ترومان Truman Doctrine ومشروع مارشال Marshal Project .

وقد بدا مذهب ترومان عندما زاد احتمال انتشار الشيوعية في اليونان، وكانت انجلترا قد اخذت على عاتقها أن تمد الحكومة اليونانية بالمال والسلاح لمكافحة الحرب الاهلية مع الشيوعيين ، ولكن في مارس سنه ١٩٤٧ قررت الحكومة البريطانية أنه لم يعد في استطاعتها الاستمرار في هذا السبيل بسبب سوء حالتها الاقتصادية. وقد ابلغت هذا القرار الى الولايات المتحدة فارتاعت له ، وتجسد امامها الخطر الكبير الذى قد ينجم عن قطع المعونة البريطانية عن الحكومة اليونانية اذ قد يترتب على ذلك نجاح الشيوعيين في قلب نظام الحكم في اليونان، ومن ثم تتسرب العدوى الى حوض البحر المتوسط . عندئذ طلب الرئيس ترومان من مجلس الكونجرس الموافقة على مد اليونان وتركيا بأربعمائة مليون دولار، ثم صرح قائلا «اعتقد ان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تتجه الى مساعدة الشعوب الحرة التى تكافح الخضوع للاقليات المزودة بالسلاح او الضغوط الخارجية » .

ولم يقابل مذهب ترومان بالترحيب في اول الأمر في الولايات المتحدة ولكن اضطر الشعب الامريكى فيما بعد الى التمشى مع سياسة حكومته. ويعتبر شهر مارس سنة ١٩٤٧ نقلة تحول في التاريخ الأمريكى ، وليس ذلك بسبب تخلى امريكا عن سياسة العزلة فحسب، بل بسبب تبدد الحلم الذى كان يراودها بالعودة الى الحالة الطبيعية وتسليم الأمر الى هيئة الأمم المتحدة، اذ لم تعد تكفى هذه الهيئة لحفظ السلام الذى تنشده امريكا، وهذا السلام في نظرها هو السلام الذى يخدم مصالحها ومصالح حلفائها. ورأت منذ ذلك الوقت أن تتزعم العالم الذى دعته بالعالم الحر .

وبعد شهور قليلة اعلن مشروع مارشال. وكان الرئيس ترومان قد عين الجنرال مارشال وزيرا لخارجيته ، ويتلخص مشروع مارشال في وجوب مساعدة الولايات المتحدة لأوربا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها، وفي الوقت نفسه حث مارشال الدول الغربية على القيام بوضع برنامج موحد لانهاض بلادها اقتصاديا حتى يمكن

لأمريكا مساعدتها . ولم يستثن من دعوته دول أوربا الشرقية ، ولذلك كان لتلك الدعوة أثرها السيء لدى حكومة الاتحاد السوفييتي. حتى صرح مولوتوف بأن الاتحاد السوفييتي لايرى في مشروع مارشال الا نوعا من الاستعمار الجديد اى استعمار الدولار الامريكى ، ومحاولة للتدخل فى الشئون الداخلية للشعوب المستقلة. وبموجب هذا المشروع انفقت الولايات المتحدة حوالى اثنى عشر مليارا من الدولارات فى سبيل اعادة بناء اقتصاديات اوربا الغربية .

ولما دعت بريطانيا وفرنسا الى عقد مؤتمر فى باريس لدراسة هذا المشروع ، رفض الاتحاد السوفييتي الاشتراك فيه بل وامر حكومات اوربا الشرقية الا ترسل مندوبين عنها. وحتى تشكوسلوفاكيا التى كانت قد اعلنت قبولها لمشروع مارشال، عادت تحت الضغط الروسى الى العدول عن الاشتراك فى المشروع .

وهكذا اتسع الخلاف بين الشرق والغرب ، وفى خريف عام ١٩٤٧ اعلن الاتحاد السوفييتي عن تأسيس منظمة اطلق عليها الكومنفورم وهو نفس المنظمة الشيوعية القديمة الكومنترون فى لباس جديد. وتسربت الأوامر للاحزاب الشيوعية فى غرب اوربا حتى تتخلى عن سياسة الهادئه والاعتدال التى اتبعتها عندما كان التحالف الكبير سائدا بين روسيا والغرب ، وهنا انتشرت الاضرابات والمظاهرات والعصيان ولم يقف الحد عند قيام الاضرابات فى اوربا بل انتقلت الى الملايو وبورما واندونيسيا والهند الصينية ، ولجأ الشيوعيون الاسيويون الى حرب العصابات حتى انقلبت الحرب الباردة الى حرب ساخنة فى كثير من ارجاء العالم .

ومن اهم احداث تلك الفترة الثانية من الحرب الباردة ذلك الانقلاب الذى حدث فى تشكوسلوفاكيا فى فبراير سنه ١٩٤٨ . كانت تشكوسلوفاكيا الدولة الوحيدة من دول المجال السوفييتي التى ظلت محتفظة بنظامها الديموقراطى حتى اخر عام ١٩٤٧ ، على الرغم من أن جميع حكوماتها التى تولت الحكم فى اعقاب الحرب ظلت تحرص على علاقاتها الوثيقة بالاتحاد السوفييتي ، ولكن العلاقات الوثيقة لم تكن تكفى فى نظر الروس لاعتبار تشكوسلوفاكيا دولة صديقة يؤمن جانبها. لذلك صدرت الأوامر للشيوعيين التشيكيين بالقيام بالانقلاب

المعروف فى فبراير سنة ١٩٤٨ ، وطبق النظام الشيوعى فى البلاد منذ هذا التاريخ.

وتبع ذلك حادث اخر، هو حصار برلين، وذلك عندما حاول الاتحاد السوفيتى أن يجبر الحاميات الغربية على مغادرة برلين . ولو نجح الروس فى هذا لسددوا بذلك ضربة موجعه للحلفاء ولأدى انسحاب حامياتهم الى هزيمة نفسية كبرى . وقد قال الجنرال كلاى Clay ، أحد كبار قوادهم «عندما تسقط برلين سوف تعقبها المانيا الغربية فاذا أردنا أن نمنع عن اوربا خطر الشيوعية وجب علينا ألا نتزحزح عن مواقعنا». وفعلا لم يتزحزح الامريكيون والبريطانيون والفرنسيون عن مواقعهم فى برلين الغربية . وجاءت المؤن الى سكان برلين الغربية البالغ عددهم مليونين وربع مليون، بطريق الجو، الى أن قررت الحكومة السوفييتية فك الحصار فى مارس ١٩٤٩ ، واعتبر الغرب أن النصر كان حليفهم فى تلك الحرب الباردة .

وبعد تكون جمهورية المانيا الاتحادية فى عام ١٩٤٩ ، تنحت الحكومة العسكرية الامريكية عن الاشراف على منطقة الاحتلال ، وقابل الروس هذا الاجراء بتأسيس جمهورية المانيا الديمقراطية .

وفى عام ١٩٤٨ ، حدث خلاف بين تيتو وستالين ادى الى فصل يوغوسلافيا عن المجتمع الشيوعى ، وقد استقبل الحلفاء هذا النبأ كبارقة أمل وسط الظلام الذى يرونه مخيما على أوربا الشرقية .

واستقر الوضع فى الخريطة الاوربية فى ظل الحرب الباردة التى كانت على اشدها فى منتصف عام ١٩٤٩ ، حيث كان الجيشان المتخاصمان يقفان فى مواجهة بعضهما فى المانيا، بينما كان سباق التسلح الذرى يسير قدما فى كلا المعسكرين .

وكانت اول خطوة اتخذها الحلفاء لتنظيم الدفاع ضد الشيوعية تأسيس حلف شمال الاطلنطى فى عام ١٩٤٩ وانضم الى ذلك الحلف العسكرى كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج والنرويج والدنمرك وايسلند ، وايطاليا والبرتغال، ونص حلف شمال الاطلنطى على أن أى هجوم مسلح على أية دولة من هذه الدول ، أو أيه دولة أخرى فى اوربا أو أمريكا

الشمالية يعتبر عدوانا عليها جميعا وتبعا لذلك فهم يتفقون بأنه اذا وقع هذا الهجوم فان كلا منهم طبقا لحقوق الدفاع سوف يساعد الطرف الاخر فى الحال مساعدة فردية أو بالاتفاق مع الاطراف الاخرى . وهذا العمل الذى يعتبر ضروريا يتضمن استعمال القوة المسلحة واعادة السلام والحفاظ عليه فى منطقة شمال الأطلسى وينبغى أن يسجل الهجوم والتدابير التى اتخذت فورا لدى مجلس الأمن على أن تلغى هذه التدابير عندما يتخذ المجلس الوسائل الضرورية لاعادة وحفظ السلام والأمن الدوليين .

ولم تقتصر الحرب الباردة على أوربا وحدها ، بل تسربت منها الى جميع ارجاء العالم ، وعلى الأخص فى آسيا ، حيث انتصر الشيوعيون فى الحرب الاهلية الصينية فى نفس ذلك العام (١٩٤٩) ، وظهرت الصين الشيوعية فى آسيا كمارد يهدد الاستعمار الغربى فى الشرق الاقصى . وكان ذلك الحدث الخطير بداية الدور الثالث من الحرب الباردة وهو اخطر دور فى تاريخ ذلك الصراع .

بدأ ذلك الدور فى بداية عام ١٩٥٠ ، عندما انتقل الصراع فى تلك الحرب الى الشرق الاقصى . وفى نهاية ذلك العام شمل الشرق الأوسط واخيرا منذ عام ١٩٦٠ اصبحت الحرب الباردة متمثلة فى بقية القارات – فظهرت ازمة الكونغو وازمة كوبا والهند الصينية . ومع ذلك فقد كانت تظهر مابين حين وآخر محاولات لاقامة نوع من التعايش السلمى بين المعسكرين .

ولعل ظهور دولة الصين الشعبية التى تأسست فى اكتوبر عام ١٩٤٩ بعد انتصار الشيوعيين فى الحرب الاهلية كان أخطر حادث بالنسبة للدول الغربية التى اعتبرت الوجود الشيوعى فى تلك المنطقة الشاسعة أمرا يهدد المصالح الغربية عامة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ولكن الدول الغربية لم توحد سياستها تجاه الصين الشيوعية ، فنجد بريطانيا تعترف بالنظام الجديد فى الصين فى عام ١٩٥٠ ، وأما فرنسا فقد رفضت الاعتراف ، بسبب ماكانت تقدمه الصين من المعونات الى ثوار الهند الصينية . وفى الولايات المتحدة كان الرأي العام شاعرا بخيبة أمل كبيرة بسبب انهيار النظام الذى وضعه تشانغ كاى شيك، وهو الزعيم الذى كان متحالفا

مع الامريكيين ، الذين قدموا له كل وسائل العون العسكرى والاقتصادى الى أن أجبر على الانزواء بحكومة عميلة للامريكيين فى جزيرة فورموزا ، ووقف الاسطول الامريكى حينذاك يحول دون أى هجوم عليه .

وقد راودت الولايات المتحدة فى فترة من الفترات ، فكرة الاعتراف بالصين الشعبية حتى أن وزير خارجيتها اتشسون ، كان على وشك اعلان هذا الاعتراف ، الا أن الرأى العام الأمريكى كان ساخطا على النظام الذى خلق فى الشرق الاقصى قوة شيوعية مخيفة بعد ان انهار النظام الذى اقامه صديق الولايات المتحدة تشانج كاى شيك . ولذلك تأجل الاعتراف الامريكى ، وتأجل معه مشروع منح الصين الشعبية عضوية هيئة الامم المتحدة حتى تتم انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٥٠ .

ومــهما يكن من أمر ، فقد تغير موقف الولايات المتحدة قبل أن تتم الانتخابات ، فقد حدث فى شهر يونيه أن اندلعت الحرب الكورية التى أثرت تأثيرا بالغا فى العلاقات الدولية .

ويمكن تقسيم الحرب الباردة فى دورها الثانى ، أى بعد عام ١٩٤٩ الى ثلاث فترات : اولها عندما بدأ النزاع فى مستهل عام ١٩٥٠ وعلى الاخص فى الشرق الاقصى ، وثانيتهما عندما تحول النزاع الى الشرق الأوسط فى نهاية العام ، ولم يقتصر النزاع على تلك الاماكن بل امتد الى بقاع كثيرة فى العالم ، فحدثت منذ عام ١٩٦٠ ازمات فى الكونغو وكوبا ، وتجدد النزاع مرة اخرى على الوضع فى برلين ، وفى الهند الصينية . ولكن النزاع لم يصل الى حافة الهاوية بل كان الطرفان يصلان دائما الى حل مؤقت للتعايش السلمى .

ومهما يكن من أمر، فقد تغير موقف الولايات المتحدة فى يونيه من ذلك العام عندما اندلع لهيب الحرب الكورية .

كانت كوريا قد تحررت من الحكم اليابانى عام ١٩٤٥ بعد خمس وثلاثين عاما من الاحتلال . ولكنها انقسمت الى قسمين كما كان الحال فى المانيا، كوريا الشمالية التى احتلتها انذاك القوات الروسية ، وكوريا الجنوبية التى احتلتها

القوات الامريكية . وفرقت السياسة وتأثير الاستعمار بين أبناء الوطن الواحد ، كما حدث في المانيا ، وانقسمت البلاد الى دولتين متعاديتين .

ولكوريا أهمية استراتيجية عظمى لجيرانها، روسيا ، واليابان ، والصين ، ثم اصبح للولايات المتحدة بعد هزيمة اليابان مصالح هامة فى تلك المنطقة تجعلها تهتم ابلغ الاهتمام بمصيرها ولذلك فقد (ارسلت قواتها من اليابان لوقف الهجوم الذى قام به الكوريون الشماليون الشيوعيون فى ٢٥ يونيه سنه ١٩٥١ . واستطاعت الولايات المتحدة بنفوذها أن تضمن تأييد هيئة الأمم المتحدة . وانضم الى المحاربين قوات من انجلترا وغيرها من الدول اعضاء هيئة الامم ولكن تسعين فى المائة من القوات المحاربة فى كوريا كانت من الولايات المتحدة .

وفى سبتمبر ١٩٥٠ تقدمت تلك القوات ، باسم هيئة الامم ، فعبرت خط عرض ٣٨ الى كوريا الشمالية . وكان لاقدام هذه القوات على اختراق الخط الذى يحدد القطاعين أسوأ الأثر عند الصين الشيوعية فقررت التدخل وارسلت قواتها لمساعدة كوريا الشمالية ، واستطاعت القوات الشيوعية أن تحرز انتصارات عديدة على اعدائها مما اضطر قوات الأمم المتحده الى التقهقر بغير انتظام نحو الجنوب.

وكان من رأى القائد الأمريكى جنرال ماك آرثر أنه لا أمل فى احراز أى نصر على القوات الصينية الا بضرب قواعد الامداد فى الأراضى الصينية نفسها. على أن الرئيس ترومان لم يوافق على هذا الرأى ، وحدث بينهما خلاف أدى الى طرد ماك آرثر من قيادة الحملة (ابريل ١٩٥١) أما الاتحاد السوفييتى فكان على استعداد للمفاوضة بشأن وقف القتال . وقد بدأت مفاوضات الهدنة فى صيف ١٩٥١ ، ولكنها لم تصل الى نتيجة حاسمة بشأن وقف القتال الا فى يوليه ١٩٥٣ .

وقد حاولت الدول المعنية أن تصل الى حل للصلح فى مؤتمر عقد من أجل هذا الغرض فى جنيف سنة ١٩٥٤ . ولكن دون جدوى . والواقع أن هذا المؤتمر كرس معظم وقته للنظر فى مشكلة الهند الصينية حيث كانت الحرب على اشدها بين حركة التحرير التى قادها زعماء شيوعيون وطنيون منذ شهر ديسمبر ١٩٤٦ .

وقد أدت هذه الحرب أيضا الى قيام صراع بين الولايات المتحدة والعالم الشيوعي بعد عام ١٩٤٩ ، وذلك للمساعدات التى قدمها النظام الجديد فى الصين الشيوعية الى المحاربين فى الهند الصينية . فكانت الولايات المتحدة تمد الفرنسيين هناك بالمعونات الحربية الكبيرة ، ولكنها لم تؤد الى نتيجة فعالة ، بل سقط فى ايدى الثوار اكبر معقل فرنسى هو حصن «دين بين فو» وذلك فى مايو ١٩٥٤ ، مما دعا بعض القواد الفرنسيين والامريكيين الى الاعتقاد بأن الحل الوحيد لانقاذ الموقف العسكرى اليائس الخطير هو استعمال القنبلة الذرية . الا أن حكومة الولايات المتحدة لم تأخذ بهذا الرأى . وتم الصلح فى يوليه من نفس العام حيث جنى ثوار فيت منه فى فيتنام الشمالية - الشيوعيون ثمار النصر وسيطروا على فيتنام الشمالية متطلعين الى يوم يستطيعون فيه الضغط على فيتنام الجنوبية .

ومع أن الولايات المتحدة اشتركت فى مفاوضات الصلح مع الصين الشيوعية فى مؤتمر جنيف ، الا انها ظلت مصرة على عدم الاعتراف بها رسميا أو توقيع اتفاقية جنيف التى تشترط اجراء انتخابات لاعادة توحيد فيتنام فى عام ١٩٥٦ . والواقع ان تأييد الولايات المتحدة لحكومة الرئيس ديم Deem اليمينية المتطرفة فى جنوب فيتنام وازدياد الضغط من جانب الشيوعيين على فيتنام، وعلى غيرها من الدول المجاورة - لاوس وكمبوديا - كل ذلك كان سبيلا الى حدوث ازمات متكررة فى تلك المنطقة وزادت من انتشار الحرب الباردة فى كل مكان (١) .

على أن توتر العلاقات الذى كان على اشده بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بدأ يخف فى عام ١٩٥٥ بعد أن توصلت القوتان الى امتلاك الأسلحة النووية ، وعندما اشتدت أزمة الشرق الاقصى ظهر فى جو العلاقات الامريكية الروسية نوع من الرغبة فى تخفيف حده التوتر بين الدولتين ، ولاسيما أن الاتحاد السوفيتى غير سياسته العدائية المتطرفة للولايات المتحدة بعد وفاة ستالين (مارس ١٩٥١) وكذلك أصبح يميل الى مصالحة يوغوسلافيا التى سبق أن اتهمها ستالين

---

(١) لويس دوللو : التاريخ الدبلوماسى ، ترجمة الدكتور سموحى فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت باريس ١٩٨٢ ، ص ١٢٥ .

بأنها تخلت عن المبادئ الشيوعيه . ثم حدث اتفاق بين الدول الأربع فى مايو ١٩٥٥ على الجلاء عن النمسا واعتبارها دولة محايدة .

وعلى الرغم من التقارب ونجاح مؤتمرات القمة التى عقدت خلال هذه الفترة الا أن مسائل اخرى ومشكلات أعظم كانت تحول دون الوصول الى تفاهم بين الكتلتين وأهمها مشكلة ألمانيا ، واقدام السوفييت على تأسيس حلف وارسو (مايو١٩٥٥) .

ثم عادت الحرب الباردة فى عام ١٩٥٥ الى منطقة الشرق الأوسط بعد أن ساد الهدوء تلك المنطقة منذ أن حدث الضغط السوفييتى على كل من تركيا وايران بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ - ولكن فى خلال عام ١٩٥٥ ظهر الى الوجود حلف دفاعى جديد كان موجها فى الدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفييتى ، انضمت اليه تركيا وايران والعراق وباكستان وهو حلف بغداد الذى اتخذ العاصمة العراقية مركزا له . وقد اثار ذلك الحلف الاتحاد السوفييتى فاحتجت عليه حكومته وهاجمته ثم ازداد الموقف بالنسبة للشرق الأوسط خطورة عندما انضمت بريطانيا الى عضويته فى ابريل ١٩٥٥ ، وبدأ الضغط على مصر لكى تنضم اليه ، ورفض الرئيس جمال عبد الناصر الانضمام اليه رفضا باتا ، فأصبح الحلف بعد ذلك موجها ضد مصر اكثر منه ضد روسيا .

وكانت مصر قد اضطرت - امام التهديدات الاسرائيلية - الى طلب المعونة العسكرية من الكتلة الشرقية بعد أن رفضت حكومة الولايات المتحدة أن تبيع لها الأسلحة التى طلبتها، وكانت الحرب الباردة من الاسباب الهامة فى سلسلة الحوادث التى ادت الى ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، ولكن سببها المباشر هو المؤامرة الخفية التى دبرت بين اسرائيل وكل من انجلترا وفرنسا ، حيث كانت اسرائيل هى اداة الاستعمار الانجليزى والفرنسى فى القضاء على الثورة المصرية ومنجزاتها وعلى الأخص بسبب تأميم قناة السويس. وللمساعدات الضخمة التى كانت تنهال من مصر على الثوار الجزائريين ، وكذلك للدعاية للقومية العربية ومحاربة الاستعمار فى الجنوب العربى، وعلى الأخص فى عدن التى تعتبرها بريطانيا معقل

الاستعمار ، هذا بالاضافه الى أن الاتحاد السوفييتى استطاع أن يتجاوز الحاجز الذى فرضه حلف بغداد واسس علاقات ودية مع مصر كل ذلك أدى بالتدريج الى قيام ازمة السويس والعدوان الثلاثى على مصر .

وكانت الحكومة البريطانية قد اضطرت الى التوقيع على معاهدة الجلاء عن مصر فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ ، فاستولى الفرح على اسرائيل ، حتى ان موسى شاريت رئيس وزرائها ووزير خارجيتها صرح فى الكنيست الاسرائيلى بأن معاهدة الجلاء عن مصر معناها أن بريطانيا تتخلى عن اسرائيل وتتركها لمصيرها المحتوم حيث لن يصبح لها مكان بين دول الشرق الاوسط . وانحى (شاريت) أيضا باللائمة على الولايات المتحدة لأنها شجعت الاتفاق .

وبدأت اسرائيل سلسلة من الاعتداءات كان بعضها يتسم بالغزو المسلح، حدث هذا فى الهجوم على غزة فى ٢٨ فبراير سنه ١٩٥٥ ، وعلى خان يونس فى ٢١ أغسطس ، وعلى الكونتلا فى ٢٨ اكتوبر وعلى الصبيحة فى ٢ نوفمبر . ويلاحظ أن اغلب الاعتداءات حدثت بعد انعقاد مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥) وهو مؤتمر الدول غير المنحازة الذى أصدر قرارا بتأييده الكامل لقضية العرب فى فلسطين وحق العودة للأجئين الفلسطينيين ، ورأت اسرائيل انها اصبحت فى عزلة، وان الرأي العام فى معظم الدول بدأ يكشفها على حقيقتها ، فرأت أن تسارع الى العدوان بضربات خاطفة على الأراضى العربية لتفرض الصلح الذى تبتغيه . ولما أدانها مراقبو الأمم المتحده ، تآمرت على قتل كبيرهم (برنادوت) ، وهى تعلم تماما أن الدول الثلاث - انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة - التى أصدرت بيانها المشترك سنه ١٩٥٠ ضد الاعتداءات فى الشرق الأوسط لن تقوم بأى معارضة فعالة ضد عدوانها على الاراضى العربية . وكانت تلك الدول الثلاث قد سبق لها فى عام ١٩٥٠ أن اصدرت بيانها المشترك بالوقوف ضد أى عدوان فى الشرق الأوسط ، ومع ذلك فقد ثبت أن البيان الذى اصدرته ماكان ليشهر الا ضد الدول العربية ، فاذا جاء الاعتداء من اسرائيل تجاهلته الدول الثلاث وكأن الأمر لايخالف بيان ١٩٥٠ .

وامام تلك الاعتداءات المتكررة، رأت مصر أن تطرق كل باب لتزويد جيشها بالسلاح ، ورأى الرئيس جمال عبد الناصر أن يبدأ بطلب السلاح من الدول الغربية وطلبه من انجلترا فأخذت تراوغ كعادتها وتشترط الشروط، وتطالب مصر أن تنضم الى حلف بغداد، وطلبه من الولايات المتحدة فلم يتلق أى جواب.

وعرضت حكومة الاتحاد السوفييتى مساعدتها على مصر ، مساعدة غير مشروطة ولا مقيدة، بأن تمدها بالسلاح، اما عن طريقها مباشرة، او عن طريق تشكوسلوفاكيا، وتمت مع الاخيرة صفقة الاسلحة فى اكتوبر ١٩٥٥ ، وحطمت مصر بذلك إحتكار السلاح .

وقد كان لهذا النبأ أثره البالغ فى واشنطن ولندن ، ووقف هارولد ماكميلان – وكان اذ ذاك وزير الخارجية لبريطانيا – فى الاحتفال بافتتاح المجلس الدائم لحلف بغداد يقول فى مرارة وغيظ ان اهم نتيجة لصفقة الاسلحة التى عقدتها مصر مع روسيا هى أن بريطانيا اصبحت تشعر اكثر من ذى قبل أن من واجبها ان تؤيد اصدقاءها وتمد لهم يد المعونة وكانت اسرائيل فى ذهنه على رأس قائمة هؤلاء الاصدقاء .

وكانت مصر منذ عام ١٩٥٣ تقوم بعمل خطة للتنمية الانتاجية وزيادة الدخل القومى ، وكان السؤال الذى واجه مصر اذ ذاك هو كيف يمكن اقتصاديا سد احتياجات السكان الذين يتزايدون سنويا بنسب تتراوح بين ٥ر٢ فى المائة و ٣ فى المائة ، فاتجهت الى مشروع بناء السد العالى ورأت أن تبدأ بالاتصال بالبنك الدولى الذى أنشئ لمثل هذا الغرض ، لتمويل المشروع . الا أن القائمين بالأمر فى البنك أخذوا يضعون العراقيل ، ويتلمسون الأسباب للتهرب من المعاونة فى تمويل المشروع وقالوا ان دون التمويل عقبات لابد من تذليلها وأولها أن على مصر أن تنهى خلافاتها مع اسرائيل وبريطانيا .

وفى مرة أخرى طلب البنك الدولى أن تعمل مصر على حل مشكلة مياه النيل بينها وبين السودان قبل أن يوقع البنك الاتفاق معها على المعونة المالية .

وفى شهر يونيه ١٩٥٦ زار مصر وزير خارجية الاتحاد السوفييتى لكى يعرض على الرئيس جمال عبد الناصر مساعدة حكومته لمصر فى جميع الميادين ، وادعى ان كل المعونات الروسية ستكون دون قيد أو شرط ، وأن تكون القروض طويلة الأجل ، لاترهق مصر ولاتقيدها بأى قيد سياسى أو مذهبى، بل كل مايهدف اليه الاتحاد السوفييتى هو مساعدة دولة ناهضة ، تحافظ على كرامتها وتعتز باستقلالها.

واستكمالا للحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، حضر الى مصر يوجين بلاك ليؤكد للحكومة المصرية أن البنك عند وعده الذى ارتبط به فى شهر فبراير بشأن تمويل المشروع ، وأكد ايضا بأن الولايات المتحدة وبريطانيا لايزالان عند وعدهما الذى قطعاه بالمساعدة فى تمويل المشروع .

واعلنت مصر انها ترغب فى الاتفاق مع الغرب على تمويل مشروع السد بعد أن وصلت الى اتفاق مع السودان ، وأن الأمر الان يتوقف على نية الدول الغربية .

وفى الوقت الذى صدر فيه هذا التصريح باستعداد مصر لقبول عرض الولايات المتحدة والبنك الدولى ، كان اعضاء الكونجرس الأمريكى من عملاء الصهيونية ومؤيدوا اسرائيل يوجهون أنظع النقد لمشروع المعاونة الغربية لمصر ، وكان هنا فريق اخر فى الكونجرس من الاعضاء الذين يمثلون الولايات الجنوبية يعارضون فى المشروع خوفا من أن يؤدى السد العالى الى زيادة المساحة المنزرعة بالقطن المصرى.

وكانت مؤامرة الانسحاب من تمويل المشروع قد اختمرت بين لندن وواشنطن ، وساعد على تنفيذها أن (دالاس) وزير خارجية الولايات المتحدة ، كان يعتقد أن الاتحاد السوفييتى لايستطيع أن يجازف بأمواله فى مشروع ضخم كالسد العالى، وأن انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من تمويل المشروع ، سوف يضع الاتحاد السوفييتى فى مأزق بكشفه فى الشرق الأوسط .

وفى ١٩ يوليه اعلنت الولايات المتحدة فى بيان جارح لمصر انها تنسحب من مشروع التمويل المتفق عليه ، وهو بيان تعد فيه بألا يجرح الاقتصاد المصرى ويشكك فى مركز مصر المالى ، ويدعى فيه أن التطورات التى حدثت خلال السبعه أشهر الأخيرة لاتشجع على نجاح مشروع السد العالى ، وأن حكومة الولايات

المتحدة اتجهت الى الرأى بأنها لاتستطيع فى الظروف الراهنة أن تشترك فى المشروع فمصر لم تصل بعد الى اتفاق مع الدول التى تشترك معها فى الانتفاع بمياه النيل، واصبحت قدرتها على رصد اموال من ميزانيتها لنجاح المشروع أمرا مشكوكا فيه.

وفى اليوم التالى حذت انجلترا حذو الولايات المتحدة كما كان متفقا بينهما وفى مساء نفس اليوم (٢٠ يوليه ١٩٥٦) أعلن مدير البنك الدولى أن البنك لم يعد فى قدرته المضى فى القرض بعد انسحاب كل من امريكا وانجلترا.

وردت مصر على الطعنة التى وجهت الى اقتصاد مصر بأن اعلن رئيس الجمهورية تأميم شركة قناه السويس، وانتقال جميع ماللشركة من اموال وحقوق، وماعليها من التزامات، الى الدولة، وحل جميع الهيئات واللجان القائمة وقتئذ على ادائها، وتعويض المساهمين. وان تشكل هيئة مستقلة تتولى ادارة مرفق المرور بالقناة، كما نص القرار على تجميد اموال الشركة وحقوقها فى مصر والخارج، وحظر على البنوك والهيئات والافراد صرف أى مبلغ منها، وأصبح على جميع موظفى الشركة المؤسسة ومستخدميها وعمالها أن يستمروا فى اداء اعمالهم.

وكان لقرار تأميم قناة السويس صدى عالمى ارتجت له الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحده، وكان أول رد فعل لذلك القرار المصرى أن الحكومة البريطانية قررت تجميد ماكانت تملكه شركة قناه السويس من اموال ومستثمرات فى بريطانيا، وكان الهدف من ذلك القرار الحيلولة دون استيلاء هيئة قناه السويس المصرية الجديدة على تلك الأموال والمستثمرات تنفيذا لقرار التأميم ،والواقع أن هذا القرار البريطانى يعطل تعويض حملة الاسهم والحصص، لان قانون التأميم نص على أن يكون التعويض رهنا بتحصيل اموال الشركة المؤممة واحتياطاتها كاملة سواء أكانت فى مصر او فى الخارج.

وكان موقف الولايات المتحدة عدائيا منذ صدور قرار التأميم، فقد اصدرت قرارا من جانبها بتجميد رؤوس الاموال المصرية عندها، وسافر وزير خارجيتها (دالاس) الى لندن ليشترك فى المحادثات التى كانت تجرى بين انجلترا وفرنسا بشأن توحيد موقف الدول المنتفعة بقناة السويس ضد مصر. وقد أصدر وزراء الخارجية

باسم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بيانا فى ٢ اغسطس ١٩٥٦ باستنكار قيام دوله واحدة ، بالاستيلاء التعسفى على هيئة دولية ، وانهم يعتبرون أن العمل الذى قامت به الحكومة المصرية يهدد حرية الملاحه فى القناه وسلامتها التى ضمنتها اتفاقيه عام ١٨٨٨ . وختم البيان بأن الدول الثلاث ستتخذ الخطوات الكفيلة بانشاء تدابير لادارتها تحت اشراف جهاز دولى ، ولذلك تقرر عقد مؤتمر يجمع بين الدول الموقعة على الاتفاقية وبين الدول الاخرى المنتفعه بالملاحة فى قناة السويس فى ١٦ أغسطس ١٩٥٦ .

تقرر عقد المؤتمر فى لندن وبلغ عدد الدول التى دعيت اليه أربع وعشرون دولة ، ثمان منها هى الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٨٨٨ وهى مصر وفرنسا وايطاليا وهولنده وأسبانيا وتركيا وبريطانيا وروسيا ، وست عشرة دولة أخرى وقع عليها الاختيار .

ولكن مصر اعلنت انها لن تشترك فى مؤتمر لندن فى ذلك الجو المشحون بالكراهية والعدوان ، وتلت الاستعدادات الحربيه التى تقوم بها انجلترا وفرنسا ولاسيما ما أذيع من أنباء مستوحاه من وزارتى الخارجية البريطانية والفرنسية ومؤداها ان بريطانيا وفرنسا مشفوعين بالتأييد المعنوى من الولايات المتحدة - ستتخذان الخطوات الواجب اتخاذها بما فى ذلك استخدام القوة لفرض نظام دولى لادارة القناه وانه اذا لم يتم الوصول فى الموتمر الى اتفاق بالاجماع فستشعر كل من بريطانيا وفرنسا أنهما مطالبتان بالتدخل لفرض ما توافق عليه الاغلبية من حلول .

وقد تمخض مؤتمر لندن عن انقسام فى الرأى ، اذ رأت ثمانية عشرة دولة تكوين لجنه دولية لادارة القناة ، وعارضت فى ذلك الهند واندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفييتى، مؤيده حق مصر فى التأميم والاشراف على قناتها كدولة ذات سيادة ، وهدد المندوب الروسى (شبيلوف) مندوبى الدول بأن الاجراءات العسكرية التى قد تتخذها بريطانيا وفرنسا سوف تؤدى الى تهديد السلام لا فى الشرق الأوسط فحسب بل فى خارج الحدود .

وأخيرا تقرر عرض القضية على مجلس الأمن الذى بدأ مناقشتها فى ٦ اكتوبر ١٩٥٦ ، وقد استنكر اغلب اعضاء المجلس فكرة الالتجاء الى القوة ، وقرر الاسس التى يجب أن تكون هاديا فى مشكلة قناه السويس . وفوض مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة (داج همرشولد) أمر حل القضية بالطرق السلمية ، واقترحت مصر عقد الاجتماع فى جنيف ، وتركت تحديد موعده لكل من فرنسا وبريطانيا ولكنهما كانا فى الواقع على موعد فى الظلام مع اسرائيل ، لتدبير احط وأنذل مؤامرة فى تاريخ البشرية ، والتى تمخضت عن العدوان الثلاثى على مصر الذى بدأ فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ وقبل أن تتم مؤامرة العدوان ، حدثت اتصالات كثيرة قامت بها الحكومتان البريطانية والفرنسية لاقناع الولايات المتحدة أن خطر الشيوعية اصبح يتمثل فى مصر ويتسرب منها الى شمال افريقيا . وعندما دقت ساعة الصفر للعدوان الثلاثى الذى دبر فى الخفاء ، رفضت الولايات المتحدة تأييد الهجوم ، وفى الوقت نفسه هدد الاتحاد السوفييتى بضرب المعتدين بالصواريخ اذا لم يتوقف العدوان . وفشل العدوان كما هو معروف وانتصرت مصر أروع انتصار وصفه جمال عبد الناصر بقوله «رفع الاستعمار يده وانسحب ذليلا ، وقد تدلت أذناه وكسر أنفه ، وتمرغت كبرياؤه فى تراب بور سعيد ... وخرجنا من المعركة وقد ازدادت الأرض صلابة تحت اقدامنا ، وبدأنا ننطلق بكل قوتنا الى المعركة الأصلية .. معركة البناء» .

وقبل أن تتم المؤامرة الغادرة على مصر ، حدثت اتصالات كثيرة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لمحاولة القضاء على النهضة العربية التى تتمثل فى منجزات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، والتفاف الشعوب العربيه حوله ، وبعث فكرة الوحدة والقومية ، وعلى الأخص عندما تم تأميم قناه السويس ، ونجاح الثورة العربية فى الجنوب العربى وعلى الأخص فى عدن التى كانت معقل الاستعمار البريطانى منذ بداية القرن التاسع عشر ، هذا بالاضافه الى أن الاتحاد السوفييتى استطاع أن يتجاوز الحاجز الذى فرضه حلف بغداد ، وأسس علاقات ودية مع مصر وسوريا .

وحاولت الدولتان ، بريطانيا وفرنسا ، قبل العدوان ، اقناع الولايات المتحدة بأن خطر الشيوعية يطل فى الشرق الأوسط من النافذة التى ادعى أنه فتحها فى مصر ويتسرب الخطر منها الى شمال افريقيا . ورفض الرئيس ايزنهاور اذ ذاك أن يكون ذلك فرصة للتآمر مع اسرائيل لغزو مصر . وعارض الغزو عندما حدث الهجوم الثلاثى عليها، وفى الوقت نفسه هدد الاتحاد السوفييتى بضرب المعتدين فى بلادهم بالصواريخ اذا لم يتوقف العدوان .

بذلك حلت الكارثة بالمعتدين ، وزادها خطورة أن هيئة الامم ادانت الدول الثلاثة ، ونددت بالمؤامرة . وأمام هذا الضغط العالمى ، وأمام صمود الشعب المصرى ومكافحته للغزو الثلاثى ، واغراق السفن فى قناة السويس لاعاقة الملاحة الدولية ، وقد أثار ذلك العدوان اخطر ازمة عالمية منذ الحرب الكورية ، وأثر تأثيراً بالغا فى اقتصاد بعض الدول الكبرى ولاسيما فى البترول . ففى عام ١٩٥٥ مثلا كانت بريطانيا تنتج ١٤٪ من نشاطها الصناعى باستخدام البترول، وتنتج فرنسا ٢٠-والسويد ٤٤٪ والدانمراك ٣٧٪ . فأدى وقف نقل البترول عن طريق قناة السويس ، وعن طريق انابيب البترول التى خربها العرب فى الأراضى السورية واللبنانية ، الى حرمان أوربا من ثلاثة ارباع ماتحتاج اليه من البترول وهدد الاقتصاد الاوربى . وقد حاولت الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية مد أوربا بما تقتضيه الظروف من زيت البترول، ولكن كانت الولايات المتحدة من جانبها قد تضررت من اغلاق قناة السويس لأنها تستورد زيت البترول أيضاً من البلاد العربية وانها شركات تعمل فى هذا الميدان فى الظهران وغيرها من بلاد الدول العربية .

وتحرج موقف انجلترا وفرنسا واسرائيل حيث أحست حكوماتها بالعزلة السياسية، وخصوصا بعد أن اضطرت الولايات المتحدة أن تعمل - ولو مؤقتا - بالتعاون مع الاتحاد السوفييتى ضد حلفائها حتى تم جلاء المعتدين عن الأراضى المصرية .

وقد كان لفشل العدوان الثلاثى بعد الكفاح العربى وتدخل هيئة الامم المتحدة أثره فى تمسك الشعوب العربية بفكرة القومية ومحاربة الاستعمار ، وتجلى ذلك

فى ثورة العراق فى شهر يوليه عام ١٩٥٨ ، والتى اطاحت بالملكية وتخلصت من حلف بغداد . وكان ذلك وسط عدة ازمات جعلت العالم على شفا حرب عالمية ثالثة . ومع تحرج الموقف بين الكتلتين ، لم تر الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتى ان الفرصة سانحه لخوضها فقد استطاعت روسيا أن ترسل الى الفضاء أول قمر صناعى فى عام ١٩٥٧ ، وسرعان ماتبعتها الولايات المتحدة فى هذا السبيل ، وأصبح التقدم فى هذا الميدان وغيره من الاسلحة الذرية والهيدروجينية مصدرا لانزعاج كل من القوتين .

فقد أدت تلك العوامل - وعلى الأخص عندما طرد جون فوستر دالاس من منصبه كوزير للخارجية عام ١٩٥٩ - الى تجدد المحاولات لتقريب مسافة الخلاف بين الجانبين ، وتهيأت فرصة لاجتماع الرئيس ايزنهاور مع خروشوف فى كامب دافيد بالولايات المتحدة (سبتمبر ١٩٥٩) ، وتم الاتفاق بينهما على عقد مؤتمر قمة فى باريس فى مايو ١٩٦٠ .

ولم ينجح مؤتمر القمة فى الوصول الى اتفاق ، فقد رفض الرئيس ايزنهاور ان تعتذر الولايات المتحدة عن حادث طائرة التجسس الامريكيه التى اسقطت فوق الأراضى الروسية ، وتمسك خروشوف بتقديم ذلك الاعتذار ، وأن يسجل فى وثائق المؤتمر . وغادر خروشوف المؤتمر دون الوصول الى حل مناسب ، وادعى الغربيون أنه كان تأثير العناصر المتطرفة فى الاتحاد السوفييتى والعناصر العسكرية فى الصين .

ومع ذلك فقد كان من المستبعد - حتى لو لم تحدث ازمة طائرة التجسس - أن تنجح سياسة القمة فى التقريب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ولاسيما ان الرئيس ايزنهاور كان على وشك أنتهاء مدة رئاسته .

وجاء عام ١٩٦٠ الذى يتميز بانتشار الحرب الباردة فى كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية. ففى افريقيا ظهرت دول حديثه العهد بالاستقلال ، وعلى رأسها زعماء سبق لهم أن قاوموا مرارة الاستعمار وشاركوا فى انتزاع استقلال بلادهم ، ولذلك كانوا بطبيعتهم يكرهون الغرب ويتطلعون الى المساعدة الروسية . وكان

اشهر هؤلاء الدكتور نكروما الذى كان رئيسا لجمهورية غانا، والرئيس سيكوتورى الذى كان رئيسا لغينيا . وقد احدثت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى عندما لاحت ازمة الكونغو. وقد ظهرت تلك الازمة عندما اضطرت بلجيكا الى منح الكونغو استقلالها فى يوليه سنة ١٩٦٠ ورأى الزعيم لومومبا أن يستعين بالنفوذ السوفييتى لارساء قواعد استقلال بلاده وتدعيم حكمه الذى اقامه فى ستانلى فيل ، بينما كانت الولايات المتحدة يؤيدها حلفاؤها فى هيئة الامم يعملون على توحيد الكونغو والقضاء على ذلك النظام الذى وقع تحت النفوذ السوفييتى .

اما فى امريكا اللاتينية فقد كان صراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على اشده ، وذلك عندما اقام فيدل كاسترو نظامه الاشتراكى فى كوبا بعد القضاء على حكومة الدكتاتور باتستا PATESTA فى عام ١٩٥٩ ، وكان فيدل كاسترو بطبيعته شيوعيا ماركسيا اتجهت ميوله نحو الاتحاد السوفييتى ، وقد ازداد اعتماده على الروس بسبب العداء الذى اظهرته الولايات المتحدة لحكومته فقد فرضت عليه المقاطعة الاقتصادية ، وأيدت أعداءه الذين هاجروا الى امريكا حتى أنها زودتهم بالعتاد والاسلحة لغزو كوبا فى سنة ١٩٦١ . وازدادت حدة الصراع عندما أسس السوفييت قاعدة للصواريخ النووية فى كوبا (سنه ١٩٦٢) ، ومع أنه اجراء مشروع من ناحية القانون الدولى ، الا أن الولايات المتحدة اعتبرته تهديدا صارخا موجها اليها بالذات وتحديا لسيادتها على البحر الكاريبى، وأصرت حكومة الولايات المتحدة على ازالة هذه الصواريخ مهددة ومتوعدة . وتجمعت غيوم الحرب فى تلك المنطقة مما هدد باحتمال قيام حرب عالمية ثالثة . الا أن حكومة الاتحاد السوفييتى التى كان يرأسها اذ ذاك خروشوف رأت ملافاة الموقف الخطير وازالة الصواريخ فى مقابل تعهد الرئيس كنيدى بألا تقدم الولايات المتحدة على غزو كوبا .

وقد كان لهذا الحادث المزعج أثره فى كلا المعسكرين ، اذ كان العالم اثناء تلك الازمة مهددا بانفجار حرب ذرية لايعرف احد مداها فأخذ كنيدى وخروشوف يعملان على ايجاد وسيلة لانقاذ البشرية من الدمار وذلك بايجاد نوع

من التفاهم المشترك لمنع الحرب المدمرة، فتقرر انشاء خط تليفونى مباشر بين الرئيسين عام ١٩٦٣ اطلق عليه «الخط الساخن».

ومع تظاهر كل من الفريقين بالعمل على منع التصادم بين الشرق والغرب ، فان الازمات السياسية تفرض نفسها على العلاقات بين الكتلتين . على أنه من أهم العناصر التى أثرت على العلاقات الدولية المعاصرة فى نهاية القرن الحالى هى «سياسة الوفاق» التى نودى بها فى أواخر سنة ١٩٧١ بين كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية ، واصبحت من قبيل السياسات الرسمية لكلتا الدولتين . والوفاق - طبقا لما جاء فى البيان المشترك يعنى بالضرورة التخفيف من حدة التوتر الدولى وعدم السماح للصراعات الاقليمية المحدودة أن تستدرج الدولتين العظمتين الى مواجهة بينهما . وهذه السياسة قد أدت الى تدعيم الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى حفظ السلام فى مناطق التوتر والصراع فى العالم قبل انهيار الاتحاد السوفييتى السابق وظهور الكومنولث فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين .



ثبت المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية:

- باول إينتسج:

نظام أوروبا الجديد، ترجمة أحمد عبد الخالق ومحمد بدران، القاهرة ١٩٤١ .

- جلال يحيى (دكتور):

العالم المعاصر، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ١٩٧٧ .

- جمال الدين محمد سعيد (دكتور):

التطور الاقتصادى فى أوروبا، القاهرة، ١٩٥٣ .

- حسين كامل سليم:

تاريخ أوروبا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٥ .

- رمزى ميور:

النتائج السياسية للحرب العظمى، ترجمة محمد بدران، القاهرة ١٩٣٦ .

- رنوفان ، بيير:

تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥-١٩١٤) تعريب دكتور جلال يحيى، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٧١ .

- عادل محمد شكرى (دكتور):

النازية بين الأيديولوجية والتطبيق، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

ـ عبد العزيز سليمان نوار (دكتور):
التاريخ المعاصر ـ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٣.

ـ عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور):
أوروبا فى مطلع العصور الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٧.

ـ عبد المنعم البيه (دكتور):
دروس فى الاقتصاد الدولى، الإسكندرية ١٩٥٤.

ـ فشر. هربرت:
تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)، تعريب محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العرينى، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة ١٩٦٤.

ـ لودفيج، إميل:
بسمارك، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى، راجعه دكتور محمد عوض محمد، دار الهلال بالقاهرة، ١٩٥٦.

ـ محمد رفعت:
تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ١٩٥٩.

ـ محمد محمود السروجى:
ـ سياسة الولايات المتحدة الخارجية، الإسكندرية ١٩٦٥.
ـ تاريخ أوربا الدبلوماسى ، الإسكندرية ١٩٦٦.
ـ تاريخ أوربا السياسى والاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى بالإسكندرية، ١٩٦٦/

ـ محمد مصطفى صفوت:
الجمهورية الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٨.

ثانياً - باللغات الأجنبية:

- Acton, Lord, Lectures on the French Revolution, 1910.
- Andrews C.M., The Historical Development of Modern Europe, Vol. 2, New York.
- Besse, P., La Crise et l'evolution de l'agriculture en Angleterre de 1875 à nos jours.
- Bismarkes thoughts and recollections, 1899.
- Bodlsen, C.A., Studies in Mid-Victorian Imperialism, N.Y., 1925.
- Briggs, M., Economic History of England.
- Cambridge Modern History, Vols. VIII and Ix.
- Chaleaubriand, Banaparta et les Borbons 1814.
- Crose , B., History of Europe in the Mineteenth Century, Translated by H. Furst, 1934.
- Fisher, H.A.L. Napolionic Statesmanship, 1903.
- ...., Bonapartism, 1909.
- Fyffe, C.A., History of Modern Europe, 1924.
- Grant, A.J. & Temperley, H, Europe in the Nineteenth & Twentienth Centuries, 1961.
- Headlam, J.W., Bismark and the Foundation of German Empire, 1809.
- Eing, B.A. History of Italian Unity, 1924.
- King, B., Life of Mazzini, 1912.
- Lecky, History of England in the Eighteenth Century, 1892.
- Lipson, E. Europe in the Nineteenth&TwentienthCenturies, 1944.
- Phillips, W. A., Modern Europe (1815-1899), London, 1908.
- Sorel, A. L'Europe et le Revolution Francaise, 1889.

